



بنك برقان ش.م.ك.ع.
(شركة مساهمة عامة مؤسسة في دولة الكويت)

بنك برقان ش.م.ك.ع. نشرة اكتتاب زيادة رأس المال

طرح بقيمة تصل إلى 50,000,000 دينار كويتي من خلال إصدار 277,777,777 سهماً عادياً، مع منح حق الأولوية في الاكتتاب القابل للممارسة من قبل المساهمين الحاليين في بنك برقان ش.م.ك.ع.، بسعر إصدار قدره 0.180 دينار كويتي للسهم الواحد، يمثل قيمة اسمية قدرها 0.100 دينار كويتي للسهم الواحد، بالإضافة إلى علاوة إصدار قدرها 0.080 دينار كويتي.

فترة الاكتتاب لممارسة حقوق الأولوية في الاكتتاب
من 31 أغسطس 2026 إلى 14 سبتمبر 2026

فترة الاكتتاب في الطرح العام
من 21 سبتمبر 2026 إلى 5 أكتوبر

صدرت نشرة الاكتتاب هذه بتاريخ 16 أغسطس 2026

KAMCO
INVEST

مستشار الإصدار ووكيل الاكتتاب
شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع. («كامكو إنفست»)

تأسس بنك برقان ش.م.ك.ع. («بنك برقان» أو «البنك» أو «الشركة» أو «المجموعة» أو «المصدر») بتاريخ 27 ديسمبر 1975 في دولة الكويت بموجب مرسوم أميري، وفقاً لقواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي («بنك الكويت المركزي»). والبنك مسجل لدى وزارة التجارة والصناعة تحت رقم السجل التجاري 24067، وقد أدرج في سوق الأوراق المالية المحلي في دولة الكويت («بورصة الكويت») بتاريخ 29 سبتمبر 1984. ويقع المكتب المسجل للبنك في شرق، قطعة 9، قسيمة 22، شارع عبد الله الأحمد، الكويت.

يبلغ رأس المال المصرح به للمصدر، كما في تاريخ نشرة اكتتاب طرح الأسهم هذه («نشرة الاكتتاب»)، مبلغ 600,000,000.000 دينار كويتي (ستمائة مليون دينار كويتي)، مقسماً إلى 6,000,000,000 (ستة مليارات) سهم، بقيمة 100 فلس (مائة فلس كويتي) للسهم الواحد. ويبلغ رأس المال المصدر والمدفوع للمصدر، كما في تاريخ نشرة الاكتتاب هذه، مبلغ 399,635,664.200 دينار كويتي (ثلاثمائة وتسعة وتسعون مليوناً وستمائة وخمسة وثلاثون ألفاً وستمائة وأربعة وستون ديناراً كويتياً ومائتا فلس)، مقسماً إلى 3,996,356,642 (ثلاثة مليارات وتسعمائة وستة وتسعون مليوناً وثلاثمائة وستة وخمسون ألفاً وستمائة واثنتين وأربعين) سهماً، بقيمة 100 فلس (مائة فلس كويتي) للسهم الواحد («الأسهم القائمة»).

تتكون زيادة رأس المال الجديدة المطروحة للاكتتاب («الإصدار» أو «الطرح»)، التي تتضمن أحكامها حق الأولوية في الاكتتاب، وفقاً للتعريف الوارد في هذه النشرة، من 277,777,777 (مائتين وسبعة وسبعين مليوناً وسبعمائة وسبعة وسبعين ألفاً وسبعمائة وسبعة وسبعين) سهماً عادياً («أسهم الإصدار»)، بسعر إصدار قدره 180 فلساً (مائة وثمانون فلساً كويتياً) للسهم الواحد («سعر الإصدار»)، منها 100 فلس (مائة فلس كويتي) قيمة اسمية و 80 فلساً (ثمانون فلساً كويتياً) علاوة إصدار.

يمثل الإصدار زيادة في إجمالي رأس مال البنك المصدر من مبلغ 399,635,664.200 دينار كويتي (ثلاثمائة وتسعة وتسعين مليوناً وستمائة وخمسة وثلاثين ألفاً وستمائة وأربعة وستين ديناراً كويتياً ومائتي فلس)، مقسماً إلى 3,996,356,642 (ثلاثة مليارات وتسعمائة وستة وتسعين مليوناً وثلاثمائة وستة وخمسين ألفاً وستمائة واثنتين وأربعين) سهماً، إلى مبلغ 427,413,441.900 دينار كويتي (أربعمائة وسبعة وعشرين مليوناً وأربعمائة وثلاثة عشر ألفاً وأربعمائة وواحد وأربعين ديناراً كويتياً وتسعمائة فلس فقط)، مقسماً إلى 4,274,134,419 (أربعة مليارات ومائتين وأربعة وسبعين مليوناً ومائة وأربعة وثلاثين ألفاً وأربعمائة وتسعة عشر) سهماً، بما يمثل زيادة في رأس المال قدرها 27,777,777.700 دينار كويتي (سبعة وعشرون مليوناً وسبعمائة وسبعة وسبعون ألفاً وسبعمائة وسبعة وسبعون ديناراً كويتياً وسبعمائة فلس)، مقسمة إلى 277,777,777 (مائتين وسبعة وسبعين مليوناً وسبعمائة وسبعة وسبعين ألفاً وسبعمائة وسبعة وسبعين) سهماً، أو ما يعادل نحو 7 في المائة من رأس مال البنك المصدر الحالي.

تصدر الأسهم الجديدة بسعر إصدار قدره 180 فلساً للسهم الواحد، يتكون من قيمة اسمية قدرها 100 فلس للسهم الواحد وعلاوة إصدار قدرها 80 فلساً للسهم الواحد، بما ينتج عنه قيمة اسمية قدرها 27,777,777.700 دينار كويتي (سبعة وعشرون مليوناً وسبعمائة وسبعة وسبعون ديناراً كويتياً وسبعمائة فلس)، وإجمالي قيمة إصدار تبلغ نحو 49,999,999.860 دينار كويتي (تسعة وأربعون مليوناً وتسعمائة وتسعة وتسعون ألفاً وتسعمائة وتسعة وتسعون ديناراً كويتياً وثمانمائة وستون فلساً فقط)، يمثل منها مبلغ 22,222,222.160 دينار كويتي (اثنان وعشرون مليوناً ومائتان واثنتان وعشرون ألفاً ومائتان واثنتان وعشرون ديناراً كويتياً ومائة وستون فلساً) علاوة الإصدار.

يتكون المكتتبون المؤهلون الأوليون («المكتتبون المؤهلون الأوليون») من: (أ) الأشخاص («المساهمون المؤهلون») المقيدة أسماؤهم في سجل مساهمي البنك («سجل مساهمي البنك») المحفوظ لدى الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك. وشركاتها التابعة («وكيل المقاصة والإيداع») كما في 30 أغسطس 2026 («تاريخ الاستحقاق»)، و(ب) الأشخاص الذين نُقلت إليهم حقوق الأولوية في الاكتتاب خلال فترة تداول حقوق الأولوية في الاكتتاب، وفقاً للتعريف الوارد أدناه («مالكو حقوق الأولوية المنقولة»).

وللتوضيح، لا تُؤخذ في الاعتبار، عند تحديد المساهمين المؤهلين المقيدون في سجل مساهمي البنك في تاريخ الاستحقاق، أي تداولات تمت على أسهم البنك قبل تاريخ الاستحقاق ولم تكن إجراءات تسويتها قد اكتملت في بورصة الكويت في تاريخ الاستحقاق («تاريخ وقف حقوق الأولوية»)، وبالتالي لم تُقيد في سجل مساهمي البنك («سجل مساهمي البنك»).

في أي من الحالات التالية المتعلقة بممارسة أي حق أولوية في الاكتتاب في أسهم الإصدار («حق الأولوية في الاكتتاب»، بحسب مقتضى السياق): (أ) بالنسبة إلى المكتتب المؤهل الأولي، يجوز له الاكتتاب في حصته النسبية من أسهم الإصدار استناداً إلى عدد الأسهم القائمة المسجلة باسمه في تاريخ الاستحقاق، وذلك بالقدر الذي لم يكن قد نقل فيه حقه في الأولوية في الاكتتاب إلى الغير؛ و(ب) بالنسبة إلى مالك حقوق الأولوية المنقولة، يجوز له الاكتتاب في سهم واحد من من أسهم الإصدار مقابل كل حق أولوية في الاكتتاب تم نقله إليه خلال فترة تداول حقوق الأولوية في الاكتتاب.

وتجنباً للشك، لا تُضاف أي حقوق أولوية في الاكتتاب يكتسبها مكتتب مؤهل أولي إلى الأسهم القائمة المسجلة باسمه في تاريخ الاستحقاق لأغراض احتساب استحقاقه النسبي بموجب الفقرة (أ)، وإنما تُشكل استحقاقاً مستقلاً للإكتتاب في أسهم الإصدار وفقاً للفقرة (ب).

بالإضافة إلى عدد أسهم الإصدار التي يحق للمكتتبين المؤهلين الأوليين الاكتتاب فيها بموجب حق الأولوية في الاكتتاب، يجوز للمكتتبين المؤهلين الأوليين أيضاً الاكتتاب في أسهم إصدار إضافية («أسهم الإصدار الإضافية») في الوقت ذاته الذي يكتتبون فيه في أسهم الإصدار بموجب حق الأولوية في الاكتتاب. ويقصد بأسهم الإصدار الإضافية أسهم الإصدار التي تظل غير مكتتب فيها نتيجة اختيار المكتتبين المؤهلين الأوليين عدم ممارسة حقهم في الأولوية في الاكتتاب، أو ممارسته جزئياً فقط. وتخصص أسهم الإصدار الإضافية المتاحة التي تم الاكتتاب فيها للمكتتبين المؤهلين الأوليين بالتناسب مع اكتتاب كل منهم في أسهم الإصدار الإضافية.

تبدأ فترة الاكتتاب لممارسة حقوق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الإصدار، وأسهم الإصدار الإضافية إن كانت متاحة، بتاريخ 31 أغسطس 2026 وتنتهي بتاريخ 14 سبتمبر 2026 («فترة الاكتتاب في حقوق الأولوية»).

في حال عدم اكتتاب المكتتبين المؤهلين الأوليين بالكامل في جميع أسهم الإصدار خلال فترة الاكتتاب في حقوق الأولوية، تُطرح أسهم الإصدار غير المكتتب فيها للاكتتاب العام («الاكتتاب العام» أو «الطرح العام») على أي شخص مؤهل للاكتتاب في الأسهم في دولة الكويت («المكتتبون من الجمهور»)، بمن فيهم، على سبيل المثال لا الحصر، المكتتبون المؤهلون الأوليون.

يبدأ الاكتتاب العام بتاريخ 21 سبتمبر 2026 وينتهي بتاريخ 5 أكتوبر 2026 («فترة الاكتتاب في طرح العام»). وفي حال الاكتتاب في جميع الأسهم المطروحة للاكتتاب العام قبل انتهاء فترة الاكتتاب في طرح العام أو في تاريخ انتهائها، يجوز إقفال باب الاكتتاب في ذلك الوقت. ويجوز لمجلس إدارة البنك («مجلس الإدارة»)، وفقاً لتقديره المنفرد والمطلق، تمديد فترة الاكتتاب في طرح العام وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها. وإذا كان مجموع فترة الاكتتاب في حقوق الأولوية وفترة الاكتتاب في طرح العام سيمتد إلى ما بعد ثلاثة (3) أشهر من تاريخ بدء فترة الاكتتاب في حقوق الأولوية، فيتعين الحصول على موافقة هيئة أسواق المال الكويتية («هيئة أسواق المال») على ذلك.

لا يحق للمكتتبين المؤهلين الأوليين والمكتتبين من الجمهور، ويشار إليهم مجتمعين بـ«المكتتبين»، في أسهم الإصدار التراجع عن اكتتابهم إلا وفقاً لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، بصيغته المعدلة، ولانتهى التنفيذية، بصيغتها المعدلة. ويكون قرار تخصيص الأسهم نهائياً دون أي مسؤولية على المصدر أو وكيل الاكتتاب.

يُقرب عدد أسهم الإصدار المخصصة إلى أقرب عدد صحيح. ويكون للمصدر الحق المطلق في التصرف في كسور الأسهم، إن وجدت، دون إصدار أي كسور أسهم.

بعد انتهاء فترة الاكتتاب ذات الصلة، واستكمال التخصيص النهائي لأسهم الإصدار، واستيفاء جميع الإجراءات التنظيمية اللازمة، تُدرج أسهم الإصدار في بورصة الكويت للتداول دون أي قيود، وفقاً للإجراءات المتبعة بشأن الأسهم القائمة الحالية.

تُخصص متحصلات الطرح لتعزيز القاعدة الرأسمالية للمصدر، وتحسين مركزه المالي، ودعم مبادراته الاستراتيجية للنمو. بالإضافة إلى ذلك، يجوز استخدام جزء من المتحصلات لتمويل الأغراض العامة للشركة ومنح المصدر مرونة مالية أكبر لاغتنام الفرص المستقبلية. راجع قسم "استخدام متحصلات الطرح".

وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك على زيادة رأس المال المصرح به إلى 600,000,000 دينار كويتي (ستمائة مليون دينار كويتي) في اجتماعها المنعقد بتاريخ 15 نوفمبر 2025. وبعد ذلك، وافق مجلس الإدارة، في اجتماعيه المنعقدين بتاريخ 14 يناير 2026 و 15 يونيو 2026، على الزيادة المقترحة في رأس مال البنك المصدر والمدفوع عن طريق طرح حقوق أولوية بإجمالي قيمة طرح تصل إلى 50 مليون دينار كويتي. وتنفذ زيادة رأس المال من خلال إصدار 277,777,777 (مائتين وسبعة وسبعين مليوناً وسبعمائة وسبعة وسبعين ألفاً وسبعمائة وسبعة وسبعين) سهماً جديداً، بسعر إصدار قدره 180 فلساً للسهم الواحد. ويتكون سعر إصدار كل سهم جديد من قيمة اسمية قدرها 100 فلس وعلاوة إصدار قدرها 80 فلساً. وبناءً عليه، يبلغ مكون القيمة الاسمية من زيادة رأس المال 27,777,777.700 دينار كويتي (سبعة وعشرين مليوناً وسبعمائة وسبعة وسبعين ألفاً وسبعمائة وسبعة وسبعين ديناراً كويتياً وسبعمائة فلس فقط)، ويضاف هذا المبلغ إلى رأس مال المصدر والمدفوع للبنك. ويُقيد المبلغ المتبقي، البالغ نحو 22,222,222.160 دينار كويتي (اثنين وعشرين مليوناً ومائتين واثنين وعشرين ألفاً ومائتين واثنين وعشرين ديناراً كويتياً ومئة وستون فلس فقط)، في حساب علاوة الإصدار. كما فوض مجلس الإدارة كلاً من الشيخ/ عبد الله ناصر صباح الأحمد الصباح، رئيس مجلس الإدارة، والسيد/ فيصل م. صرخوه، نائب رئيس مجلس الإدارة، والسيد/ أنطوني ظاهر، الرئيس التنفيذي للمجموعة، والسيد/ فاضل عبد الله، الرئيس التنفيذي، الكويت، والسيد/ خالد الزومان، الرئيس المالي للمجموعة، كل منهم منفرداً، بتحديد فترة الاكتتاب في أسهم الإصدار، وإصدار نشرة الاكتتاب، واتخاذ جميع إجراءات الشركة اللازمة للمضي في الطرح واستكمالها.

تكون أسهم الإصدار من الفئة ذاتها التي تنتمي إليها الأسهم القائمة في رأس مال المصدر. ويمنح كل سهم حامله صوتاً واحداً، ويحق لكل مساهم حضور اجتماعات الجمعية العامة والتصويت فيها، والحصول على توزيعات الأرباح المستقبلية متى أعلن عنها المصدر، والاستفادة من حقوق الأولوية في الاكتتاب في إصدارات الأسهم الجديدة، والاستفادة من الحقوق المقررة عند تصفية الشركة، وأي حقوق أخرى منصوص عليها في عقد تأسيس البنك ونظامه الأساسي. ولا يتمتع أي مساهم بأي حقوق إضافية تفضله على أي مساهم آخر.

وفقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، ومع عدم الإخلال بالإعفاءات الضريبية من الضريبة المقررة على الأرباح الناتجة عن التصرف في الأوراق المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة الكويت، تُعفى من الضرائب العوائد المتعلقة بالأوراق المالية والسندات والصكوك المالية وسائر الأوراق المالية المماثلة، أيّاً كان مُصدرها.

بعد انتهاء فترة الاكتتاب في حقوق الأولوية أو فترة الاكتتاب في الطرح العام، أيهما يقع لاحقاً، واستكمال التخصيص النهائي لأسهم الإصدار واستيفاء جميع المتطلبات التنظيمية المعمول بها، تُدرج أسهم الإصدار في بورصة الكويت ويُسمح بتداولها. وتكون أسهم الإصدار متساوية في المرتبة من جميع النواحي مع الأسهم القائمة، وتكون قابلة للتداول بحرية دون أي قيود. وينبغي مراجعة قسم «الإخطارات الهامة» في نشرة الاكتتاب هذه بعناية قبل اتخاذ قرار الاستثمار في أسهم الإصدار.

لأغراض نشرة الاكتتاب هذه، يُقصد بمصطلح «يوم العمل» اليوم الذي تمارس فيه بورصة الكويت أعمال التداول المعتادة، ويشمل أيضاً، لأغراض عملية الاكتتاب، أي يوم تكون فيه البنوك مفتوحة لممارسة أعمالها في دولة الكويت، بخلاف يومي الجمعة والسبت، وباستثناء العطلات الرسمية.

إخطار إلى المستثمرين المحتملين

ننصح بأن تستشير شخصاً مرخصاً له طبقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ومتخصصاً في تقديم المشورة حول محتويات هذه النشرة قبل اتخاذ قرار الاكتتاب

كما تجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز، دون الحصول على موافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي («بنك الكويت المركزي»)، أن تبلغ ملكية شخص واحد، سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً، نسبة في المائة (خمس في المائة) أو أكثر من رأس مال البنك. وإذا تجاوزت ملكية أي شخص النسبة المذكورة، وجب عليه التصرف في النسبة الزائدة خلال المدة التي يحددها بنك الكويت المركزي. ويترتب على هذه المخالفة عدم أحقية المساهم في ممارسة حقوق التصويت المتعلقة بالأسهم الزائدة.

في 1 أبريل 2026، وافق بنك الكويت المركزي على طرح أسهم الإصدار، وبموجب كتاب مؤرخ في 24 يونيو 2026، تم إبلاغ بنك الكويت المركزي بأنه تم تحديد علاوة الإصدار بمبلغ 80 فلساً للسهم الواحد بتاريخ 14 يوليو 2026 صدرت الموافقة الثانية من بنك الكويت المركزي. بالإضافة إلى ذلك، وافقت هيئة أسواق المال الكويتية («هيئة أسواق المال») بتاريخ 19 يوليو 2026 على طرح أسهم الإصدار.

اعتمدت هيئة أسواق المال نشرة الاكتتاب هذه بتاريخ 16 أغسطس 2026. وقد أعدت وفقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما. ويتحمل أعضاء مجلس إدارة الشركة المصدرة والأشخاص الواردة أسماؤهم في نشرة الاكتتاب هذه تحت عنوان «الإدارة»، مجتمعين ومنفردين، المسؤولية عن دقة وصحة جميع المعلومات الواردة فيها والمتعلقة بالشركة المصدرة أو بالأسهم المصدرة. كما يؤكدون، وفقاً لأفضل علمهم وبعد إجراء جميع الاستفسارات المعقولة، عدم وجود أي وقائع أو معلومات أخرى من شأن إغفالها أن يؤثر في دقة أو صحة أي بيان أو معلومة واردة في نشرة الاكتتاب هذه.

تقر الشركة المصدرة بمسؤوليتها عن أي معلومات غير دقيقة في نشرة الاكتتاب، وتؤكد، وفقاً لأفضل علمها وبعد إجراء جميع الاستفسارات المعقولة، أن نشرة الاكتتاب هذه لا تغفل أي معلومات جوهرية، وأنها أعدت استناداً إلى معلومات دقيقة وصحيحة. كما تقر الشركة المصدرة بأنه قد تم استيفاء جميع المتطلبات والإجراءات اللازمة وتقديم جميع المستندات المطلوبة وفقاً لقواعد قانون هيئة أسواق المال.

يقر المستشار القانوني للمصدر بأنه راجع نشرة الاكتتاب هذه والمستندات ذات الصلة المقدمة من الشركة المصدرة، ويؤكد، وفقاً لأفضل علمه وبعد إجراء جميع الاستفسارات المعقولة، أن نشرة الاكتتاب تستوفي جميع المتطلبات القانونية ذات الصلة، وأن الشركة المصدرة قد حصلت على جميع الموافقات اللازمة لضمان صحة التزاماتها وقابليتها للنفذ.

لا تتحمل هيئة أسواق المال أي مسؤولية عن محتويات هذا المنشور، ولا تضمن دقته أو اكتماله. كما تخلي مسؤوليتها صراحةً وبشكل واضح من أي مسؤولية، أيّاً كان نوعها، عن أي خسارة قد تنشأ أو تقع نتيجة الاعتماد على أي جزء من هذا المنشور، ولن تكون طرفاً في أي مطالبة بالتعويض عن أضرار ناشئة عن هذا المنشور.

إخطارات هامة

بيان إخلاء المسؤولية

تحتوي نشرة الاكتتاب هذه على معلومات تخص بنك برقان (ش.م.ك.ع.) ("بنك برقان" أو "البنك" أو "الشركة" أو "المصدر") فيما يتعلق بزيادة رأس ماله، بما في ذلك تفاصيل الأسهم المطروحة، وإجراءات الإكتتاب، والشروط والأحكام السارية. لم يفوض المصدر أي شخص أو جهة بتقديم أي بيان أو معلومة أو إقرار يتعلق به أو بالأسهم المطروحة، إلا ما هو منصوص عليه صراحةً في نشرة الاكتتاب هذه أو ما وافق عليه المصدر كتابياً لهذا الغرض. ولا يجوز الاعتماد على أي بيانات أو معلومات أو إقرارات أو افتراضات صادرة عن أطراف ثالثة باعتبارها مُصرَّحاً بها من قبل المصدر، سواءً بصفته مُصدر أو مستشار إصدار أو وكيل اكتتاب، إلا ما هو منصوص عليه صراحةً في نشرة الاكتتاب هذه.

بذل المصدر كل العناية المعقولة وأجرى التحقيقات المناسبة لضمان دقة واكتمال المعلومات الواردة في نشرة الاكتتاب هذه حتى تاريخه. تم الحصول على بعض المعلومات الواردة هنا، لا سيما تلك المتعلقة بقطاعات السوق والصناعة التي يعمل فيها المصدر، من مصادر خارجية أو عامة. وبينما لا يوجد لدى المصدر أو مستشاريه أي سبب يدعو للاعتقاد بأن هذه المعلومات غير دقيقة أو مضللة بشكل جوهري، لم يتم إجراء أي تحقق مستقل من هذه البيانات، وبالتالي لا يُقدم أي إقرار أو ضمان (صریح أو ضمني) بشأن دقتها أو موثوقيتها أو اكتمالها. تخضع المعلومات الواردة في نشرة الاكتتاب هذه للتغيير بعد تاريخ الإصدار. قد تتأثر الحالة المالية للمصدر وقيمة الأسهم سلباً بالتطورات المستقبلية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغيرات في التضخم، أو أسعار الفائدة أو معدلات التمويل، أو الضرائب، أو الظروف الاقتصادية والسياسية، أو غيرها من العوامل الخارجة عن سيطرة المصدر. لا يُفسر تسليم نشرة الاكتتاب هذه أو أي بيان كتابي أو شفوي أو مطبوع يتعلق بالطرح على أنه إقرار أو ضمان لأي أداء أو نتائج أو أحداث مستقبلية.

لا تُعد نشرة الاكتتاب هذه توصية من المصدر أو مستشاريه أو أي من الشركات التابعة لهم بالمشاركة في طرح الأسهم. المعلومات الواردة فيه ذات طبيعة عامة، ولا تُراعي الأهداف الإستثمارية أو الوضع المالي أو الاحتياجات الخاصة لأي مستثمر مُحتمل. يتحمل كل مُستلم لهذه النشرة المسؤولية الكاملة عن الحصول على مشورة مهنية مستقلة بشأن المصدر والطرح وأي قرار استثماري بالإكتتاب في الأسهم المطروحة. يجب على كل مستثمر مُحتمل إجراء تقييمه المستقل وبذل العناية الواجبة الخاصة به بشأن المصدر والأسهم المطروحة والمعلومات الواردة هنا، بما في ذلك الحصول على المشورة المالية والقانونية والضريبية حسب الاقتضاء.

قد تخضع عملية توزيع هذه النشرة وطرح أسهم الإصدار في بعض الدول خارج دولة الكويت لقيود قانونية. يُلزم المصدر والمديرون الأشخاص الذين يحصلون على هذه النشرة بالاطلاع على هذه القيود والامتثال لها.

لا يُمثل هذا المستند عرضاً لبيع أي أوراق مالية، أو التماساً لعرض شراء أي منها، في الولايات المتحدة أو في أي ولاية قضائية أخرى يُحظر فيها هذا العرض أو البيع. لم تُسجل الأوراق المالية الموصوفة هنا، ولن تُسجل، بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام ١٩٣٣، بصيغته المعدلة، ولا لدى أي هيئة تنظيمية للأوراق المالية في أي ولاية أو منطقة قضائية في الولايات المتحدة، ولا يجوز عرضها أو بيعها أو رهنها أو نقلها بأي شكل من الأشكال داخل الولايات المتحدة أو إلى أشخاص أمريكيين أو لحسابهم أو لصالحهم.

لم يُصرَّح لأي شخص بتقديم أي معلومات أو إبداء أي إقرار فيما يتعلق بطرح أسهم الإصدار بخلاف ما ورد في نشرة الاكتتاب هذه. لا يجوز الاعتماد على أي معلومات أو إقرار غير وارد هنا باعتبارها مُصرَّحاً به من قبل المصدر، سواءً بصفته مُصدراً أو وكيل اكتتاب. لا يعني تسليم هذه النشرة أو إتمام أي عملية بيع بموجبها عدم حدوث أي تغيير في شؤون المصدر أو وضعه المالي منذ تاريخ هذه النشرة. قد لا تكون أسهم الإصدار مناسبة لجميع المستثمرين. يجب على كل مستثمر محتمل تحديد مدى ملاءمة هذا الاستثمار بناءً على ظروفه الخاصة، وعلى وجه الخصوص، ينبغي عليه:

- أن يمتلك المستثمر المعرفة والخبرة الكافية لتقييم مزايا ومخاطر الإستثمار في أسهم الإصدار، وفهم المعلومات الواردة في نشرة الاكتتاب هذه ؛
 - وأن يمتلك الأدوات التحليلية المناسبة لتقييم هذا الإستثمار في سياق وضعه المالي العام ومحفظته الإستثمارية؛
 - وأن يمتلك الموارد المالية والسيولة الكافية لتحمل المخاطر الاقتصادية للاستثمار في أسهم الإصدار؛
 - وأن يكون على دراية تامة بشروط أسهم الإصدار، وأن يكون ملماً بممارسات التداول والاستثمار في الأسواق المالية ذات الصلة؛
 - وأن يكون قادراً، بمفرده أو بمساعدة مستشار متخصص، على تقييم السيناريوهات المحتملة، والتطورات الاقتصادية، والعوامل الأخرى التي قد تؤثر على استثماره وقدرة على تحمل الخسائر المحتملة.
- بقبول هذه النشرة ومراجعتها، يقر كل مستلم ويوافق على الالتزام بشروطها، ويقر بأنه يتحمل وحده مسؤولية ضمان الامتثال الكامل لجميع القوانين المعمول بها، بما في ذلك الحصول على أي موافقات حكومية أو غير حكومية مطلوبة قبل القيام بأي عملية شراء للأسهم المعروضة.

المعلومات المالية والإحصائية

ما لم يُذكر خلاف ذلك، فإن الإشارات الواردة في هذه النشرة إلى "الدينار الكويتي" أو "د.ك" تشير إلى العملة القانونية لدولة الكويت، والإشارات إلى "الدولار الأمريكي" تشير إلى الدولار الأمريكي. ويقصد بمصطلح "يوم عمل" الذي تكون فيه بورصة الكويت والبنوك مفتوحة للعمل في دولة الكويت، باستثناء يومي الجمعة والسبت والعطلات الرسمية.

وقد خضعت بعض الأرقام والنسب المئوية الواردة في هذه النشرة لتعديلات التقريب. وبناءً على ذلك، قد تختلف البيانات الرقمية المعروضة في الجداول المختلفة اختلافاً طفيفاً، وقد لا تتساوى الإجماليات المعروضة تماماً مع الحاصل الحسابي لجمع الأرقام السابقة لها.

وفي الحالات التي تم فيها الحصول على معلومات إحصائية من منشورات أو مصادر خارجية، فإن المصدر يعتقد أن هذه المعلومات تمثل أحدث البيانات المتاحة من تلك المصادر، علماً بأن المعلومات المالية الخاصة لأي فترة تنتهي بعد 31 ديسمبر 2025 لم تخضع للتدقيق.

البيانات الاستشرافية

قد تشكل بعض التصريحات الواردة في هذه النشرة بيانات استشرافية. وتشمل هذه البيانات الإشارات إلى خطط المصدر، وأهدافه، واستراتيجياته، والأداء المتوقع، والعمليات المستقبلية، بالإضافة إلى الافتراضات التي يستند إليها هذه التوقعات. وعموماً، فإن الكلمات والعبارات من قبيل "يتوقع"، و"يعتقد"، و"يرجح"، و"يعتزم"، و"يخطط"، و"يهدف"، و"يسعى"، و"قد"، و"سوف"، و"ينبغي"، والمصطلحات المشابهة لها، تُحدد البيانات الاستشرافية.

وتستند هذه البيانات إلى التوقعات الحالية لإدارة المصدر بشأن الأحداث المستقبلية والأداء المالي. ورغم أن المصدر يعتقد أن هذه التوقعات والافتراضات معقولة في تاريخ نشرة الاكتتاب هذه، إلا أن النتائج الفعلية أو الأداء أو الإنجازات قد تختلف جوهرياً بسبب مخاطر وشكوك مختلفة، تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- الأوضاع الاقتصادية العامة والنشاط التجاري في الكويت وغيرها من الولايات القضائية.
- قدرة الشركة على تنفيذ استراتيجياتها وتحقيق أهدافها في النمو والتوسع.
- مخاطر السوق، والتطورات التكنولوجية، والتغيرات التي تؤثر على القطاع المصرفي والمالي.
- تقلبات أسعار الفائدة، والتضخم، والضرائب، وأوضاع سوق الأسهم، وقيم العملات.
- التغيرات في القوانين واللوائح وأطر المنافسة المطبقة على أعمال الشركة.

- عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي.
- الكوارث الطبيعية أو غيرها من الاضطرابات التي تعيق العمليات.
- الإضرابات العمالية أو اضطرابات القوى العاملة.
- قدرة الشركة على الاحتفاظ بالإدارة العليا والموظفين المهمة.

يُنصح المستثمرون بمراجعة قسم "عوامل المخاطر" في نشرة الاكتتاب هذه بعناية للاطلاع على مناقشة المخاطر الرئيسية المرتبطة بالإستثمار في أسهم الإصدار.

لا تعبر البيانات الاستشرافية الواردة في نشرة الاكتتاب هذه إلا عن التوقعات القائمة في تاريخ نشرة الاكتتاب. ويخلي المصدر مسؤوليته صراحةً من أي التزام بتحديث هذه البيانات أو مراجعتها لتعكس أي تغير في التوقعات أو الأحداث أو الظروف التي تطرأ بعد ذلك التاريخ، إلا بالقدر الذي تقتضيه القوانين المعمول بها.

المقاييس المالية غير المحددة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومقاييس الأداء البديلة

تتضمن نشرة الاكتتاب هذه إشارات إلى بعض المقاييس غير المتوافقة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بما في ذلك كفاية رأس المال، والرافعة المالية، وبعض النسب الأخرى الواردة في "معلومات مالية مختارة" والمشار إليها في مواضع أخرى من نشرة الاكتتاب هذه. وتُعدّ جميع هذه المقاييس مقاييس أداء بديلة (كما هو مُعرّف في إرشادات الهيئة الأوروبية للأوراق المالية والأسواق بشأن مقاييس الأداء البديلة). يرى البنك أن مقاييس الأداء البديلة الواردة في نشرة الاكتتاب هذه توفر معلومات تكميلية مفيدة لكل من المستثمرين وإدارة البنك، إذ تُسهّل تقييم الأداء التشغيلي الأساسي والوضع المالي عبر فترات إعداد التقارير المالية. مع ذلك، ينبغي على المستثمرين ملاحظة أنه نظراً لاختلاف طرق حساب المقاييس المالية، مثل مقاييس الأداء البديلة التي يقدمها البنك في هذه النشرة، بين الشركات، فقد لا تكون قابلة دائماً للمقارنة المباشرة مع مقاييس الأداء التي تستخدمها الشركات الأخرى.

لا ينبغي النظر إلى مقاييس الأداء البديلة الواردة في نشرة الاكتتاب هذه بمعزل عن غيرها، فهي ليست مقاييس للأداء المالي أو السيولة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. كما لا ينبغي اعتبار هذه المقاييس غير المتوافقة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بديلاً عن الإيرادات أو الأرباح أو الخسائر للفترة، أو أي مقاييس أداء أخرى مستمدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أو بديلاً عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أو الإستثمارية أو التمويلية، أو أي مقياس آخر للسيولة مستمد وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ولا تشير المقاييس غير المتوافقة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالضرورة إلى كفاية التدفقات النقدية أو توفرها لتلبية الاحتياجات النقدية، وقد لا تعكس النتائج الفعلية للعمليات. إضافةً إلى ذلك، قد لا تكون مقاييس الأداء البديلة الواردة في هذه النشرة قابلة للمقارنة مع المقاييس الأخرى ذات العناوين المماثلة التي تستخدمها شركات أخرى. ويرى البنك أن هامش صافي الفائدة والمقاييس الأخرى غير المتوافقة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الواردة في هذه النشرة مؤشرات مفيدة للأداء المالي، ويستخدمها المستثمرون على نطاق واسع لمراقبة نتائج البنوك عمومًا. ونظراً للسلطة التقديرية التي يتمتع بها البنك والشركات الأخرى في تحديد هذه المقاييس وحساب المبالغ المُبلغ عنها، ينبغي توخي الحذر عند مقارنة هذه المقاييس مع المقاييس المماثلة التي تستخدمها شركات أخرى.

بيان المسؤولية

الأشخاص المسؤولون عن نشرة الاكتتاب

أُعدت نشرة الاكتتاب هذه بمعرفة:

الاسم: السيد/ أنطوني جان ضاهر

المسمى الوظيفي: الرئيس التنفيذي للمجموعة

العنوان: بنك برقان ش.م.ك.ع. الشرق - قطعة 9 - قسيمة 22 - شارع عبد الله الأحمد - الكويت

إقرار وبيان المسؤولية

يتحمل كل عضو من أعضاء مجلس إدارة المصدر، والذين تظهر أسماؤهم في نشرة الاكتتاب هذه، المسؤولية الكاملة عن المعلومات الواردة فيها. وفي حدود علمهم واعتقادهم، وبعد بذل جميع أوجه العناية المعقولة وإجراء فحص كامل ومفصل في إطار العناية الواجبة للتحقق من ذلك، يؤكد أعضاء مجلس الإدارة ما يلي:

- أن المعلومات الواردة في نشرة الاكتتاب هذه صحيحة، وكاملة، ودقيقة، وغير مضللة في أي ناحية جوهرية؛
- أنه تم الإفصاح بالكامل عن كافة المعلومات الجوهرية المتعلقة بأسهم الإصدار والمصدر، بما يمكن المستثمرين المحتملين من اتخاذ قرار مدروس بشأن الاكتتاب في أسهم الإصدار من عدمه؛ و

- أنه تم، فيما يتعلق بإعداد نشرة الاكتتاب هذه وإصدارها، الامتثال على النحو الواجب لجميع الأحكام ذات الصلة بالقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية (وتعديلاتهما)، بما في ذلك الكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) منه، بالإضافة إلى القانون رقم 1 لسنة 2016 (وتعديلاته) (قانون الشركات) ولائحته التنفيذية، وكافة التعليمات والتعاميم الصادرة عن هيئة أسواق المال الكويتية من وقت لآخر.

موقع نيابة عن مجلس إدارة المصدر:

الاسم: الشيخ/ عبد الله ناصر صباح الأحمد الصباح

المسمى الوظيفي: رئيس مجلس الإدارة

التوقيع:

التاريخ: 2026/08/18

إقرار المستشار القانوني

أقر أنا، المستشار القانوني الداخلي للجهة المصدرة، بموجب هذا بأني قد راجعت نشرة الاكتتاب هذه والمستندات ذات الصلة، وتحققت - في حدود علمي واعتقادي بعد إجراء الاستفسارات المعقولة - من أن هذه النشرة تستوفي كافة المتطلبات القانونية، وأن المصدر قد حصل على كافة الموافقات اللازمة لضمان صحة ونفاذ التزاماته.

الاسم: محمود عزت

المسمى الوظيفي: رئيس الشؤون القانونية للمجموعة

التوقيع:

فهرس المحتويات

6.....	إخطارات هامة
9.....	بيان المسؤولية
11.....	ملخص الإصدار
17.....	عوامل المخاطر
42.....	شروط وأحكام وتعليمات الإصدار
50.....	الجدول الزمني المتوقع
51.....	استخدام العوائد
52.....	أساس احتساب سعر سهم الإصدار وعلاوة الإصدار
54.....	رأس مال وقروض المُصدر
55.....	توزيعات الأرباح من قبل المُصدر
56.....	الإصدارات السابقة للمُصدر
58.....	وصف أعمال المُصدر
72.....	الإدارة
90.....	الملخص المالي للمُصدر
108.....	الضرائب
111.....	العقود الرئيسية
112.....	معلومات عامة
114.....	النظام الأساسي وعقد التأسيس
115.....	البيانات المالية

ملخص الإصدار

يُقرأ هذا الملخص كمقدمة، ويخضع بالكامل للمعلومات الأكثر تفصيلاً الواردة في مواضع أخرى من نشرة الاكتتاب هذه. لا يتضمن هذا الملخص جميع المعلومات التي ينبغي على المستثمرين المحتملين مراعاتها قبل اتخاذ قرار الاستثمار في أسهم الإصدار، ولا يُقصد به أن يكون شاملاً. وعليه، ينبغي أن يستند أي قرار يتخذه المستثمر المحتمل بالاستثمار في أسهم الإصدار إلى دراسة نشرة الاكتتاب هذه ككل.

المصدر	بنك برقان ش.م.ك.ع.
عنوان المصدر	برج برقان، الشرق - قطعة 9 - قسيمة 22 - شارع عبد الله الأحمد - مدينة الكويت، ص.ب. 5389، الصفاة - 12170، الكويت.
تاريخ التأسيس	تأسس في دولة الكويت بموجب مرسوم أميري بتاريخ 27 ديسمبر 1975
رقم السجل التجاري	24067
نوع الطرح	طرح عام للإكتتاب في أسهم الإصدار مع منح المكتتبين المؤهلين حقوق الأولوية في الاكتتاب.
سعر الإصدار	0.180 دينار كويتي لكل سهم من أسهم الإصدار
القيمة الاسمية	0.100 دينار كويتي لكل سهم من أسهم الإصدار
علاوة الإصدار	0.080 دينار كويتي لكل سهم من أسهم الإصدار
رأس المال المصرح به قبل الطرح	600,000,000 دينار كويتي
إجمالي عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة قبل الطرح	3,996,356,642 سهم
قيمة الأسهم المصدرة والمدفوعة قبل الطرح	399,635,664.200 دينار كويتي
أسهم الخزينة	81,312,383 سهم
عدد ونوع أسهم الإصدار	277,777,777 سهم عادي
عدد أسهم الإصدار المتعهد بتغطيتها	لا يوجد
قيمة أسهم الإصدار المتعهد بتغطيتها	لا يوجد
إجمالي عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بعد الطرح	4,274,134,419 سهم
قيمة رأس مال المصدر والمدفوع بعد الطرح	427,413,441.900 دينار كويتي
النسبة المئوية للزيادة في رأس مال أسهم الإصدار والمدفوعة	سيتم زيادة رأس مال المصدر بمبلغ 27,777,777.700 دينار كويتي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 7% تقريباً.
إجمالي قيمة الطرح	ما يصل إلى 49,999,999.860 دينار كويتي
الطرح أو الإصدار	يقصد به إصدار 277,777,777 سهم عادي جديد، تُطرح للمكتتبين المؤهلين أو المكتتبين العامين حسب مقتضى الحال.

قيود التداول في أسهم الإصدار المعروضة للاكتتاب وأي لا يوجد

ترتيبات مستقبلية للتداول بها

مصاريف الطرح

يُقدّر المبلغ الإجمالي بحوالي 150,000 دينار كويتي. يتحمل المصدر جميع التكاليف المتعلقة بالطرح، بما في ذلك رسوم إدارة الطرح، ونفقات التسويق، وتكاليف الطباعة والتوزيع، وغيرها من النفقات ذات الصلة. لن تُفرض أي رسوم اكتتاب على الأسهم، حيث يتحمل المصدر جميع تكاليف الإصدار.

طريقة الطرح/الاكتتاب

يمكن للمكتتبين تقديم نموذج طلب الاكتتاب إلكترونياً عبر الموقع الإلكتروني المخصص للاكتتاب <https://www.ipo.com.kw> ("موقع الاكتتاب") أو عبر تطبيق الهواتف الذكية ("تطبيق الهاتف") الذي تديره الشركة الكويتية للإيداع المركزي خلال فترة الاكتتاب، وفقاً لما هو موضح في قسم شروط وأحكام وإرشادات طرَح الإصدار في هذه النشرة. ولا يُسمح بإجراء أي تعديلات على نموذج طلب الاكتتاب أو سحبه بمجرد تقديمه. ويعتبر نموذج طلب الاكتتاب، فور تقديمه، اتفاقاً ملزماً قانوناً بين المكتتبين والمصدر.

تاريخ التخصيص

خلال خمسة أيام عمل من تاريخ انتهاء فترة الاكتتاب في حق الأولوية في الاكتتاب، أو نهاية فترة الاكتتاب في الطرح العام، إن وُجد.

"المكتتبون"

يشمل ذلك المكتتبون المؤهلين الأوليين والمكتتبين من الجمهور.

"المكتتبون المؤهلون"

يشمل ذلك:

(أ) المساهمون المؤهلون: حملة الأسهم القائمة المسجلون في سجل مساهمي الشركة لدى الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك وشركاتها التابعة عند إغلاق التداول في بورصة الكويت في تاريخ الاستحقاق (لن تُؤخذ في الاعتبار أي عملية تداول لأسهم الشركة قبل تاريخ الاستحقاق، والتي لم تُستكمل إجراءات تسوية التداول في بورصة الكويت حتى تاريخ الاستحقاق (تاريخ وقف حقوق الأولوية)، وبالتالي لم تُسجل بعد في سجل مساهمي الشركة، عند تحديد المساهمين المؤهلين المسجلين في تاريخ الاستحقاق)؛ و

(ب) حاملو الحقوق الآخرون الذين حصلوا على هذه الحقوق عن طريق النقل دون مقابل أو الشراء خلال فترة تداول حقوق الأولوية في الاكتتاب.

"المكتتبون من الجمهور"

يعني أي شخص مؤهل للاكتتاب في الأسهم في دولة الكويت (بما في ذلك المكتتبون المؤهلون الأوليون) والذي يتقدم بطلب للاكتتاب في أسهم الإصدار التي لم يتم الاكتتاب فيها خلال فترة الاكتتاب المسبق.

سهم واحد من أسهم الإصدار

الحد الأدنى للاكتتاب

فترة التداول بحقوق الأولوية

يعني الفترة التي تبدأ في اليوم الأول من فترة الاكتتاب وتنتهي قبل خمسة أيام عمل من يوم إغلاق فترة الاكتتاب.

الاكتتاب في أسهم الإصدار الإضافية

يحق للمكتتبين المؤهلين للاكتتاب في أسهم إضافية ("أسهم إضافية") بالإضافة إلى حصتهم من أسهم الإصدار. ويتم هذا الاكتتاب بسعر الإصدار.

تخصيص أسهم الإصدار

يحق للمكتتبين المؤهلين الذين يتقدمون بطلبات للاكتتاب في أسهم الإصدار ويقدمون نموذج طلب الاكتتاب إلى وكيل المقاصة والإيداع قبل انتهاء فترة الاكتتاب، الاكتتاب في أسهم الإصدار بنسبة 7.10% (بعد التقريب، مع مراعاة كسور الأسهم المعدلة إن وجدت) من حصتهم الحالية في تاريخ الاستحقاق، مع الأخذ في الاعتبار أسهم الخزينة الخاصة بالمصدر، إن وجدت. ويحق للمالكي حقوق الأولوية المنقولة للاكتتاب في عدد أسهم الإصدار المقابل لعدد الحقوق التي انتقلت إليهم. وفي حال عدم اكتتاب المكتتبين المؤهلين بالكامل في أسهم الإصدار، تُخصص هذه الأسهم غير المكتتب بها للمكتتبين المؤهلين الذين تقدموا بطلبات اكتتاب تتجاوز حصتهم. وإذا تجاوز العدد الإجمالي للأسهم المصدرة الإضافية عدد أسهم الإصدار غير المكتتب بها المتاحة، تُخصص هذه الأسهم للمكتتبين المؤهلين الذين تقدموا بطلبات اكتتاب في هذه الأسهم الإضافية بما يتناسب مع اكتتابهم فيها. في حال عدم اكتتاب جميع أسهم الإصدار بالكامل من قبل المكتتبين المؤهلين الأوليين، تُطرح الأسهم المتبقية للاكتتاب العام لأي شخص مؤهل للاكتتاب في الأسهم في دولة الكويت، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المكتتبين المؤهلين الأوليين. ويكون تخصيص أي من أسهم الإصدار نهائيًا دون أي حق في الرجوع أو تحمل أي مسؤولية على المصدر (انظر قسم شروط وأحكام وتعليمات الإصدار).

استخدام العوائد

ستُخصص عائدات الطرح لتعزيز القاعدة الرأسمالية للجهة المصدرة، وتحسين وضعها المالي، ودعم مبادراتها الاستراتيجية للنمو. إضافةً إلى ذلك، قد يُستخدم جزء من العائدات لتمويل أغراض الشركة العامة، وتوفير مرونة مالية أكبر للجهة المصدرة لإغتنام الفرص المستقبلية.

فائض أموال الطرح

سيتم إعادة أي فائض من مبلغ الاكتتاب، إن وُجد، إلى المكتتبين الذين شاركوا في الاكتتاب دون أي فوائد أو عمولات أو رسوم أو اقتطاعات من قبل الشركة.

شروط الطرح

يُعد قبول طلبات الاكتتاب من قبل وكيل الاكتتاب، ووكيل المقاصة والإيداع، والمصدر، اتفاقيةً ملزمةً قانونًا بين المكتتبين والمصدر - يُرجى الرجوع إلى قسم "شروط وأحكام وتعليمات الإصدار" في نشرة الاكتتاب هذه. يحتفظ المصدر، ووكيل الاكتتاب، ووكيل المقاصة والإيداع، بالحق في رفض أي طلب اكتتاب، كليًا أو جزئيًا، إذا لم يكن متوافقًا مع

شروط الإصدار. لا يُمكن تعديل أو سحب طلبات الاكتتاب بعد تقديمها.

يحق لحاملي أسهم الإصدار الحصول على أي أرباح يعلنها المصدر في المستقبل.

توزيعات الأرباح

لدى المصدر فئة واحدة فقط من الأسهم. يُخول كل سهم من أسهم الإصدار حامله صوتاً واحداً، ولكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة والتصويت فيها. لا يتمتع أي مساهم بحقوق تصويت تفضيلية (انظر قسم "شروط وأحكام وتعليمات الإصدار").

حقوق التصويت

يمكن للمساهمين الحاليين والجدد استرداد قيمة أسهمهم (سواءً كانت ربحاً أو خسارة) من خلال البيع المباشر في بورصة الكويت. ولا توجد أي فروقات في الحقوق بين الأسهم الجديدة والأسهم القائمة.

استرداد قيمة الأسهم

يحق للمساهم الحصول على حصة تتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها من أصول المصدر عند التصفية، وذلك بعد سداد ديون المصدر وتكاليفه الأخرى بالتساوي مع جميع حاملي الأسهم العادية.

الحقوق الناشئة عن أسهم الإصدار في حالة تصفية المصدر

يحق لحاملي أسهم الإصدار الاستفادة من حقوق الأولوية في الاكتتابات العامة اللاحقة.

الاكتتابات اللاحقة في الأسهم

إذا لم يتم الاكتتاب بالكامل في زيادة رأس المال خلال فترة الاكتتاب، يجوز لمجلس إدارة الشركة تمديد فترة الاكتتاب. وفي حال عدم اكتمال الاكتتاب خلال فترة الاكتتاب الممددة، يجوز لمجلس إدارة الشركة إما (أ) إلغاء زيادة رأس المال ورد أموال الإكتتاب وفق ما هو محدد في شروط وإحكام الإصدار، وفي هذه الحالة لا يحق لأي مكتب المطالبة بأي تعويض أو الرجوع على المصدر أو وكيل المقاصة والإيداع أو وكيل الاكتتاب، أو (ب) تحديد زيادة رأس المال بالمبلغ المكتتب به فعلياً. ولا يحق للمكتبتين في أسهم الإصدار التراجع إلا وفقاً لما يسمح به القانون.

العمليات والإجراءات في حالة عدم اكتمال الاكتتاب

سيصدر بيان بأسهم الإصدار، وسيتم إدراج هذه الأسهم في بورصة الكويت بعد انتهاء فترة الاكتتاب، والتخصيص النهائي لها، واستكمال جميع الإجراءات التنظيمية اللازمة. وسيتم تداولها دون أي قيود، وستكون حقوقها مساوية لحقوق الأسهم القائمة.

إدراج الأسهم

قد تخضع المدفوعات التي يسدها المصدر فيما يتعلق بأسهم الإصدار للضريبة (كما هو موضح في قسم الضرائب).

الضرائب

ملخص المركز المالي الموحد كما في 2026/3/31 (بالآلاف من إجمالي الأصول: 9,531,090 دينار كويتي)

إجمالي الالتزامات: 8,503,599 دينار كويتي (الدينار الكويتي)

حقوق المساهمين: 845,256 دينار كويتي

للمزيد من المعلومات، يُرجى مراجعة القوائم المالية والإيضاحات المرفقة.

ملخص المركز المالي الموحد كما في 2025/12/31 (بالآلاف من إجمالي الأصول: 9,098,815 دينار كويتي الدينار الكويتي)

إجمالي المطلوبات: 8,047,514 دينار كويتي

حقوق المساهمين: 871,150 دينار كويتي

للمزيد من المعلومات، يُرجى مراجعة القوائم المالية والإيضاحات المرفقة.

ملخص المركز المالي الموحد كما في 2024/12/31 (بالآلاف من إجمالي الأصول: 8,158,486 دينار كويتي الدينار الكويتي)

إجمالي المطلوبات: 7,138,628 دينار كويتي

حقوق المساهمين: 873,535 دينار كويتي

للمزيد من المعلومات، يُرجى مراجعة القوائم المالية والإيضاحات المرفقة.

ملخص المركز المالي الموحد كما في 2023/12/31 (بالآلاف دينار كويتي)

إجمالي المطلوبات: 6,425,227 دينار كويتي

حقوق المساهمين: 862,217 دينار كويتي

للمزيد من المعلومات، يُرجى مراجعة القوائم المالية والملاحظات المرفقة.

الربح قصير الأجل على السهم (بالفلس)
بلغ ربح السهم الواحد مبلغ 1.5 فلس لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026، و 0.6 فلس لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026، و 9.4 فلس للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، و 9.8 فلس للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

عوامل المخاطر
ينطوي الاستثمار في هذا الطرح على مخاطر معينة، يمكن تصنيفها بشكل عام إلى ثلاث فئات: (أ) المخاطر المتعلقة بالمصدر، (ب) المخاطر المرتبطة بالقطاعات التي تعمل فيها الشركات التابعة للمصدر وبالإطار القانوني والتنظيمي في الكويت، (ج) المخاطر الخاصة بأسهم الإصدار. ينبغي على المستثمرين دراسة هذه المخاطر بعناية قبل اتخاذ قرار الاستثمار في أسهم الإصدار (انظر قسم "عوامل المخاطر").

تاريخ قرار الجمعية العامة غير العادية بالموافقة على زيادة رأس المال المصرح به وتفويض مجلس الإدارة بالموافقة على أي زيادات مستقبلية في رأس المال المصدر والمدفوع في حدود رأس المال المصرح به

موافقة مجلس الإدارة على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من خلال إصدار أسهم الإصدار 2026/01/14 و 2026/06/15

هيئة أسواق المال الكويتية ووزارة التجارة والصناعة و بنك الكويت
المركزي

الهيئات التنظيمية

تاريخ مو افقة الجهات التنظيمية المختصة على زيادة رأس المال

هيئة أسواق المال الكويتية: 19 يوليو 2026

المصدر

وزارة التجارة والصناعة الكويتية: 24 اغسطس 2026

الموافقة الاولى من بنك الكويت المركزي : 1 أبريل 2026

الموافقة الثانية من بنك الكويت المركزي : 14 يوليو 2026

تاريخ مو افقة هيئة أسواق المال الكويتية على نشرة الاكتتاب

16 اغسطس 2026

المدقق

صافي المطوع وشركاؤه (كي بي إم جي - الكويت) (KPMG - Kuwait) أر

إس إم البزيع وشركاؤه (أر إس إم – الكويت) (RSM-Kuwait)

شركة كامكو للإستثمار (شركة مساهمة كويتية عامة)

مستشار الإصدار ووكيل الاكتتاب

الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك وشركاتها التابعة

وكيل المقاصة والإيداع

ASAR- الرويح وشركاه

المستشار القانوني

القانون الكويتي

القانون

محاكم دولة الكويت

المحاكم

• رئيس مجلس الإدارة: الشيخ/ عبد الله ناصر صباح الأحمد
الصباح

مجلس الإدارة

• نائب رئيس مجلس الإدارة: فيصل م. ع. صرخوه

• عضو مجلس إدارة: عبد الله محمد الشارخ

• عضو مجلس إدارة: عبد الكريم أ. س. الكباريتي

• عضو مجلس إدارة: جمال عبد الله علي حجيه دشقي

• عضو مجلس إدارة: مصطفى سمير الشامي

• عضو مجلس إدارة: فؤاد حسني دوغلاس

• عضو مجلس إدارة مستقل: أسامة راشد الأرملي

• عضو مجلس إدارة مستقل: صقر عبد الله الشرهان

• عضو مجلس إدارة مستقل: ميشال أ. عقاد

• عضو مجلس إدارة مستقل: عبد العزيز سعد عبد العزيز
الراشد

عوامل المخاطر

قبل الإستثمار في أي من أسهم الإصدار، ينبغي على المستثمرين المحتملين دراسة عوامل المخاطر الموضحة أدناه بعناية، إلى جانب جميع المعلومات الأخرى الواردة في نشرة الاكتتاب هذه. يعتقد المصدر أن العوامل الموضحة أدناه تمثل المخاطر الرئيسية الكامنة في الإستثمار في أسهم الإصدار، إلا أن هذه العوامل ليست شاملة، وقد تؤثر اعتبارات أخرى، بما في ذلك بعض الاعتبارات التي قد لا يكون البنك على دراية بها حالياً، أو التي يعتبرها المصدر غير جوهرية في الوقت الراهن، على أي استثمار في أسهم الإصدار.

ينبغي على المستثمرين المحتملين أيضاً قراءة المعلومات التفصيلية الواردة في مواضع أخرى من هذه النشرة، والتوصل إلى آرائهم الخاصة قبل اتخاذ أي قرار استثماري.

العوامل التي قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك، ونتائج عملياته، ووضعته المالي، و آفاقه المستقبلية

المخاطر المتعلقة بالبنك

(أ) الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاعتبارات ذات الصلة

تركز عمليات المجموعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا. ورغم أن العمليات الرئيسية للبنك تُدار في دولة الكويت، إلا أن المجموعة تمارس أعمالها أيضاً من خلال شركات تابعة في تركيا والبحرين والجزائر وتونس. وبناءً على ذلك، فإن المجموعة معرضة للأوضاع الاقتصادية والسياسية والتنظيمية وأوضاع السوق السائدة في تلك الولايات القضائية. وقد يؤدي أي تدهور في هذه الأوضاع إلى أثر سلبي جوهري على أعمال المجموعة، ومركزها المالي، ونتائج عملياتها، وتوقعاتها المستقبلية.

ويتأثر الطلب على الخدمات المصرفية والمالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا بعدد من العوامل، بما في ذلك النمو الاقتصادي، والنشاط التجاري، وسيولة السوق، وثقة المستثمرين، وأداء الأسواق المالية. وإن الأوضاع الاقتصادية المعاكسة، أو تقلبات السوق، أو تراجع ثقة المستثمرين في أي من الأسواق الرئيسية للمجموعة قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات والخدمات المصرفية، وإضعاف جودة الأصول، والتأثير سلباً على ربحية المجموعة وأفاق نموها.

كما أن المجموعة معرضة للمخاطر الجيوسياسية الناشئة عن التطورات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا وعلى الصعيد العالمي، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي، والنزاعات المسلحة، والاضطرابات المدنية، والإرهاب، والعقوبات، والخلافات الدبلوماسية، والأحداث الجيوسياسية الأخرى. وقد تؤثر هذه التطورات سلباً على النشاط الاقتصادي، والأسواق المالية، وثقة العملاء، والبيئة التشغيلية في واحدة أو أكثر من الولايات القضائية التي تمارس فيها المجموعة أعمالها. ويمكن أن يكون لأي من هذه الأحداث أثر سلبي جوهري على أعمال المجموعة، ومركزها المالي، ونتائج عملياتها، وتوقعاتها المستقبلية.

ولا يزال اقتصاد دولة الكويت عرضة للعوامل الخارجية والمحلية على حد سواء، بما في ذلك التقلبات في أسعار الهيدروكربونات، والتطورات السياسية، والدورات الاقتصادية، وعدم الاستقرار في الدول المجاورة ومنطقة الخليج ككل. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأحداث السلبية مثل أعمال الحرب، أو الإرهاب، أو الاضطرابات المدنية، أو الكوارث الطبيعية أو الأوبئة، أو التغييرات في الأنظمة القانونية أو التنظيمية أو الضريبية قد تؤثر سلباً على الأوضاع الاقتصادية والبيئة التشغيلية للمؤسسات المالية في دولة الكويت.

ويستمر قطاع الهيدروكربونات في تمثيل ركيزة أساسية من اقتصاد دولة الكويت ومصدراً رئيسياً للإيرادات الحكومية. وبناءً على ذلك، يظل أداء الاقتصاد الكويتي مرتبطاً بشكل وثيق بالتطورات في أسواق الطاقة العالمية. وإن الانخفاضات المستمرة في أسعار النفط أو تراجع الإيرادات

المرتبطة به قد تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، والإنفاق الحكومي، ونشاط القطاع الخاص، ومستويات السيولة، والطلب على الخدمات المصرفية. ورغم أن الحكومة الكويتية قد نفذت، وقد تستمر في تنفيذ، إصلاحات مالية، وبرامج استثمارية عامة، ومبادرات للتنويع الاقتصادي، فلا يمكن تقديم أي ضمانات بأن هذه التدابير ستنتج في التخفيف من الآثار السلبية لتقلبات أسواق الهيدروكربونات أو التطورات الاقتصادية المعاكسة الأخرى.

وتتأثر الحالة المالية للمجموعة ونتائج عملياتها أيضاً بالأوضاع الاقتصادية والسياسية وأوضاع السوق في الولايات القضائية التي تعمل فيها شركاتها التابعة، فضلاً عن التطورات الاقتصادية والمالية الأوسع نطاقاً في الأسواق العالمية. وإن حالات الركود الاقتصادي العالمي، أو الأزمات المالية، أو الضغوط التضخمية، أو التغييرات في السياسة النقدية، أو اضطرابات الأسواق، أو غيرها من التطورات الاقتصادية الكلية المعاكسة قد تؤثر سلباً على عمليات المجموعة، وتكاليف التمويل، ومركز السيولة، وجودة الأصول، والربحية، بغض النظر عن الاستقرار النسبي لاقتصادات الدول التي تعمل فيها المجموعة.

إن أي تدهور جوهري في الأوضاع الاقتصادية أو السياسية أو الجيوسياسية أو التنظيمية أو المالية في الكويت أو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو على مستوى العالم قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وأفاقها.

(ب) الضغوط التنافسية في القطاع المصرفي الكويتي

يشهد القطاع المصرفي الكويتي منافسة شديدة، ويتعرض البنك لضغوط تنافسية كبيرة في جميع منتجاته وخدماته. ويواجه البنك منافسة قوية من البنوك المحلية الأخرى، التقليدية والإسلامية، بالإضافة إلى فروع البنوك غير الكويتية في الكويت، ومن المرجح أن تشدد هذه المنافسة مع مرور الوقت.

يتكون القطاع المصرفي الكويتي من خمسة بنوك تجارية تقليدية محلية، وفروع لأحد عشر بنكاً أجنبياً، وبنك متخصص واحد، وأربعة بنوك إسلامية تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. تهيمن البنوك الكويتية على حصة سوقية كبيرة في الخدمات المصرفية الاستهلاكية المحلية.

ونظراً للمنافسة الشديدة، فإن عجز البنك عن الحفاظ على موقعه التنافسي في الكويت أو تعزيزه قد يؤثر سلباً وبشكل جوهري على أعماله ووضعها المالي ونتائج التشغيلية.

(ج) الاعتماد على التنفيذ الناجح لاستراتيجية الأعمال

تتمحور استراتيجية أعمال المجموعة حول تعزيز مكانتها الأساسية في الكويت، وتحسين تخصيص رأس المال والأصول بين مختلف قطاعات أعمالها وأسواقها، ودفع مبادرات التحول الرقمي. ويعتمد نجاح تنفيذ هذه الاستراتيجية على عدد من العوامل، كثير منها خارج عن سيطرة المجموعة، بما في ذلك الظروف الاقتصادية وظروف السوق السائدة، والضغوط التنافسية، والتطورات التنظيمية، وسلوك العملاء، والتغيرات التكنولوجية، وتوافر الموارد والخبرات المناسبة.

يتطلب تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمجموعة تنفيذاً فعالاً لمجموعة من المبادرات، تشمل نمو وتنويع أعمالها المصرفية للشركات والأفراد، وتوسيع نطاق خدماتها المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، وتحسين ميزانيتها العمومية ومحفظة أصولها، والتخلص من الأصول غير الأساسية، وتحديد وتنفيذ فرص الاستثمار المناسبة، ومواصلة تطوير قدراتها الرقمية وبنيتها التحتية التكنولوجية وإطار عملها للأمن السيبراني.

لا يوجد ما يضمن نجاح المجموعة في تنفيذ مبادراتها الاستراتيجية ضمن الأطر الزمنية المتوقعة أو تحقيق الفوائد المرجوة منها. قد تواجه المجموعة تحديات تشغيلية ومالية وتقنية وتنظيمية وتنافسية أو متعلقة بالتنفيذ، مما قد يؤدي إلى تأخير أو إعاقة أو زيادة التكاليف المرتبطة

بتنفيذ استراتيجيتها. إضافةً إلى ذلك، قد لا تُحقق المبادرات الاستراتيجية النمو المتوقع، أو الكفاءة التشغيلية، أو زيادة الإيرادات، أو وفورات التكاليف، أو غيرها من الفوائد المرجوة.

إن أي إخفاق في تنفيذ استراتيجية المجموعة بنجاح، أو التكيف مع ظروف السوق المتغيرة، أو تحقيق الفوائد المتوقعة من مبادراتها الاستراتيجية، قد يكون له أثر سلبي جوهري على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وأفاقها المستقبلية. كما قد يؤثر هذا الإخفاق سلباً على وضع المجموعة التنافسي وسمعتها وقدرتها على الاستفادة من فرص النمو المستقبلية.

(د) احتمال خفض التصنيفات الائتمانية

تهدف التصنيفات الائتمانية للبنك، الصادرة عن وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية، إلى قياس احتمالية قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها، وبالتالي فهي عامل مهم في تحديد تكلفة اقتراض البنك ومقدار التمويل الذي يمكنه الحصول عليه. وتعتمد تكلفة تمويل قروض البنك جزئياً على تصنيفاته الائتمانية. وحتى تاريخ نشرة الاكتتاب هذه، كان للبنك التصنيفات التالية:

- ستاندرد آند بورز: التصنيف الائتماني طويل الأجل للمُصدر بدرجة BBB+، مع نظرة مستقبلية مستقرة؛
- موديز: تصنيف ودائع البنك طويلة الأجل بدرجة Baa1، مع نظرة مستقبلية مستقرة؛
- فيتش: تصنيف تعثر المُصدر طويل الأجل بدرجة A، مع نظرة مستقبلية مستقرة؛ و
- كابيتال إنتليجنس: تصنيف العملات الأجنبية طويل الأجل بدرجة A+، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

أي زيادة في القروض المتعثرة، أو تدهور في جودة الأصول، أو ضعف في الميزانية العمومية للبنك، قد يؤدي إلى خفض تصنيفه الائتماني أو وضعه تحت المراقبة السلبية. وقد يؤدي هذا الخفض أو المراقبة السلبية إلى زيادة تكاليف اقتراض البنك، وقد يؤثر سلباً وبشكل جوهري على أعماله ووضعها المالي ونتائج عملياته وأفاقه وعلاقاته مع الدائنين.

كما تأخذ وكالات التصنيف الائتماني في الاعتبار الدعم الخارجي المتوقع، بما في ذلك الدعم المقدم من حكومة الكويت، عند تحديد التصنيفات. وقد يكون لخفض التصنيف الائتماني للحكومة، أو وضعها تحت المراقبة السلبية، أو أي تغيير في الدعم الحكومي المتوقع للبنك، تأثيرٌ بالغ على تصنيفات البنك نفسه.

كما أن أي خفض مستقبلي للتصنيف أو إعلان عن مراقبة سلبية قد يحد من قدرة البنك، أو شركاته التابعة، على زيادة رأس المال. وتخضع التصنيفات الائتمانية للمراجعة أو السحب في أي وقت من قبل وكالة التصنيف المانحة، ويجب تقييم كل تصنيف بشكل مستقل عن التصنيفات الأخرى.

(هـ) مخاطر الائتمان

تُعدّ مخاطر الائتمان سمةً أساسيةً في أعمال البنك، وتمثل خطراً رئيسياً فيما يتعلق بأنشطته التمويلية. قد يعجز البنك عن السيطرة الكاملة على مستوى القروض المتعثرة أو إعادة هيكلتها بنجاح. وقد لا تكفي مخصصات انخفاض قيمة القروض لتغطية الخسائر الفعلية، مما قد يؤثر سلباً بشكل جوهري على الوضع المالي للبنك ونتائج عملياته.

- مثّلت القروض منخفضة القيمة 2.7% من إجمالي الانكشاف النقدي في 31 مارس 2026، مقارنةً بـ 1.9% في 31 ديسمبر 2025 و 1.8% في 31 ديسمبر 2024. وبلغت نسبة الأصول غير العاملة 2.4% في 31 مارس 2026، مقارنةً بـ 1.7% في 31 ديسمبر 2025 و 31 ديسمبر 2024.

- بلغ إجمالي نسبة تغطية القروض غير العاملة للبنك (بما في ذلك الضمانات) 196.0% في 31 مارس 2026، مقارنةً بـ 239.2% في 31 ديسمبر 2025 و 240.0% في 31 ديسمبر 2024. وبلغت نسبة تغطية الأصول غير العاملة (بما في ذلك الضمانات) 199.4% في 31 مارس 2026، مقارنةً بـ 231.7% في 31 ديسمبر 2025 و نسبة 229.1% في 31 ديسمبر 2024.

إن أي تدهور جوهري في الأوضاع الاقتصادية أو الجيوسياسية أو المالية، سواء في الكويت أو غيرها من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو على مستوى العالم، قد يكون له أثر سلبي كبير على أعمال البنك ووضعه المالي ونتائج عملياته وأفاقه المستقبلية.

(و) مخاطر تركيز قاعدة الإقراض

في 31 مارس 2026، و 31 ديسمبر 2025، و 31 ديسمبر 2024، شكلت أكبر عشرة قروض وسلف للمجموعة 22.6%، و 23.2%، و 27.2% على التوالي من إجمالي قروضها وسلفها المقدمة للعملاء، بالإضافة إلى المبالغ المستحقة من مؤسسات مالية أخرى. ويشمل جزء كبير من قروض وسلف المجموعة المقدمة للعملاء انكشافات على أطراف ذات صلة (انظر "تركز الملكية والانكشافات على الأطراف ذات الصلة" أدناه). ومن بين أكبر عشرة قروض وسلف للمجموعة، كانت 69.3% في 31 مارس 2026، و 68.1% في 31 ديسمبر 2025، و 69.8% في 31 ديسمبر 2024 موجهة إلى أطراف ذات صلة، تمثل 15.7% و 15.8% و 19.0% على التوالي من إجمالي القروض والسلف المقدمة للعملاء بالإضافة إلى المبالغ المستحقة من المؤسسات المالية الأخرى في تلك التواريخ.

وعلى صعيد القطاعات، ووفقاً لأحدث البيانات المالية السنوية، فإن 22.3% من الأصول المالية للمجموعة والتزاماتها والتزاماتها المحتملة حتى 31 ديسمبر 2025 تتعلق بالقطاع الشخصي، و 14.3% تمثل انكشافاً على جهات سيادية، و 13.0% تمثل انكشافاً على القطاع المصرفي، و 8.2% تمثل انكشافاً على قطاع العقارات. ولدى المجموعة انكشاف غير مباشر على قطاع النفط والغاز، بما في ذلك من خلال كيانات ومشاريع مرتبطة بدولة الكويت، وبالتالي فإن أي تراجع في أسعار النفط والغاز قد يؤثر سلباً على المجموعة بشكل مباشر من خلال انكشافها على هذه المشاريع، وبشكل غير مباشر نتيجة لتراجع قطاعات أخرى من الاقتصاد الكويتي. إضافةً إلى ذلك، يُعدّ القطاع المصرفي عرضةً بشكلٍ خاص للظروف الاقتصادية السلبية، كما أن سوق العقارات دوري، ويتأثر المقترضون الأفراد أيضاً بالظروف الاقتصادية، لا سيما التضخم والبطالة وتجميد الأجور وانخفاض أسعار المساكن.

إذا واجهت الكويت ظروفًا اقتصادية سلبية أو أزمة في قطاع العقارات، فقد يكون الأثر السلبي على المجموعة كبيراً نظراً لتركز أصولها المالية المذكور أعلاه.

(ز) تركيز الملكية والانكشافات تجاه الأطراف ذات الصلة

في 31 مارس 2026، كانت شركة كيبكو تمتلك، بصورة مباشرة وغير مباشرة، حصة تبلغ 64.6% في البنك، وتشمل هذه النسبة الأسهم التي تحتفظ بها شركات أخرى تابعة لمجموعة كيبكو. وامتلكت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية نسبة 7.8%، بينما توزعت الأسهم المتبقية بين المساهمين من الجمهور.

وبحكم امتلاكها الحصة المسيطرة، تستطيع شركة كيبكو ممارسة نفوذ جوهري على البنك، بما في ذلك المسائل التي تستلزم موافقة الجمعية العمومية للمساهمين، وترشيح أغلبية أعضاء مجلس الإدارة. وقد لا تتوافق مصالح شركة كيبكو، بوصفها المساهم الأكبر، دائماً مع مصالح بقية مساهمي البنك. وإذا اختلفت تلك المصالح، فقد تُتخذ قرارات تُرجّح مصلحة المساهم المسيطر على حساب مساهمي الأقلية، وهو ما قد يؤثر سلباً في مصالح هؤلاء المساهمين.

ورغم أن البنك لا يملك انكشافات ائتمانية مباشرة في صورة قروض مقدمة إلى شركة كيبكو أو إلى مساهميها الرئيسيين، فإنه يملك انكشافات تجاه كيانات أخرى ضمن مجموعة كيبكو، وكذلك تجاه أطراف أخرى ذات صلة. وفي 31 مارس 2026، بلغت القروض الممنوحة إلى تلك الأطراف

ذات الصلة، مجتمعةً، نحو 16,0% من إجمالي محفظة قروض البنك (باستثناء البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التابعة لمجموعة كيبكو)، مقارنةً بنسبة 16,3% في 31 ديسمبر 2025، ونسبة 19,0% في 31 ديسمبر 2024. وقد تنشأ عن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة حالات تعارض فعلية أو متصورة في المصالح، وهو ما قد يؤثر في عمليات البنك، وآليات اتخاذ القرار فيه، وأدائه المالي.

وعلاوةً على ذلك، إذا لم يمارس المساهمون حقوقهم كاملةً في الاكتتاب المقترح بحقوق الأولوية، فقد تنخفض نسبتهم في ملكية البنك. ولا يوجد ما يضمن الاكتتاب بالكامل في إصدار حقوق الأولوية أو تخصيص أي أسهم متبقية إلى مستثمرين آخرين. وقد يؤدي أي من هذين الاحتمالين إلى تخفيض نسب ملكية المساهمين الحاليين، وقد يترتب عليه أثر سلبي جوهري في أعمال البنك، ومركزه المالي، ونتائج عملياته، وأفاقه المستقبلية.

(ح) قابلية نفاذ الحقوق العينية الضامنة وكفالات القروض

تخضع ممارسة رهن الأصول أو ترتيب التأمينات العينية عليها (مثل محافظ الأسهم والأصول العقارية) للحصول على قرض من البنك لعدد من القيود والاشتراطات الإدارية التي يقرها القانون الكويتي. وعلى وجه الخصوص، لا يجوز، كقاعدة عامة مع وجود بعض الاستثناءات، تنفيذ تلك التأمينات العينية إلا بموجب حكم أو أمر صادر عن المحكمة المختصة في دولة الكويت. ونتيجةً لذلك، قد يتعذر تنفيذ الضمانات المقررة على بعض الأصول داخل دولة الكويت. وبناءً عليه، قد يواجه البنك صعوبة في التنفيذ على الضمانات، بما في ذلك الضمانات العقارية، أو في إنفاذ الكفالات أو أي ترتيبات أخرى للدعم الائتماني المقدمة من الغير عند إخلال المدينين بالتزاماتهم الناشئة عن القروض.

وعلاوةً على ذلك، وحتى إذا كانت تلك الحقوق العينية الضامنة قابلةً للإنفاذ في دولة الكويت عن طريق القضاء أو بأي وسيلة أخرى يجيزها القانون، فإن الوقت والتكاليف اللازمة لمباشرة إجراءات الإنفاذ قد تجعل اللجوء إلى تلك الإجراءات غير مجديٍّ من الناحية الاقتصادية، وهو ما قد يؤثر سلباً في قدرة البنك على استرداد خسائر القروض.

ويشترط البنك، في العادة، تقديم ضمانات إضافية في صورة نقد أو أصول أخرى في الحالات التي قد يتعذر فيها ممارسة حقوقه على الأسهم المرهونة، أو عند تقديم الكفالات أو أي ترتيبات أخرى للدعم الائتماني المقدمة من الغير بشأن القروض الممنوحة للأفراد أو الشركات. وإذا انخفضت قيمة تلك الضمانات أو تراجعت سيولتها، فقد يعجز البنك عن التنفيذ عليها بكامل قيمتها، أو قد يتعذر الإنفاذ عليها أصلاً إذا أصبح المقترض معسراً وخضع لإجراءات الإفلاس، الأمر الذي قد يؤثر سلباً في قدرة البنك على استرداد كامل المبالغ التي قدمها للمقترض.

وقد يترتب على تحقق أي من المخاطر المشار إليها أعلاه أثر سلبي جوهري في أعمال البنك ونتائج عملياته ومركزه المالي وأفاقه المستقبلية.

(ي) مخاطر تعثر العملاء والأطراف المقابلة

تُعد المخاطر الناشئة عن تراجع الجودة الائتمانية وصعوبة استرداد المبالغ المستحقة من المقترضين والأطراف المقابلة من المخاطر الملزمة للأعمال المصرفية. ورغم أن البنك يعتمد سياسات تفصيلية لمعالجة القروض المتأخرة في السداد، فلا يوجد ما يضمن أن تؤدي تلك السياسات إلى استرداد القروض المتعثرة كلياً أو جزئياً. وفي 31 مارس 2026، بلغت نسبة القروض غير المنتظمة (بعد خصم قيمة الضمانات) 0,6% من إجمالي الانكشاف النقدي للبنك، مقارنةً بنسبة 0,4% في 31 ديسمبر 2025 و 31 ديسمبر 2024. ومن شأن أي زيادة كبيرة في خسائر القروض أن تُحدث أثراً سلبياً جوهرياً في أعمال البنك ومركزه المالي ونتائج عملياته وأفاقه المستقبلية.

وقد تنشأ مخاطر الائتمان أيضاً نتيجة تراجع الجودة الائتمانية لمقترضين أو أطراف مقابلة محددين يتعامل معهم البنك، أو نتيجة تطورات سلبية في الأوضاع الاقتصادية العالمية أو الإقليمية، أو بسبب تغيرات سلبية ناجمة عن مخاطر نظامية في الأنظمة المالية، وهو ما قد يؤثر في

إمكانية استرداد أصول البنك وقيمتها، ويستلزم زيادة المخصصات التي يكون البنك مطالبًا بتكوينها. وقد تؤدي التقلبات السلبية في العوامل المشار إليها أعلاه، وغيرها من العوامل، إلى إحداث أثر سلبي جوهري في أعمال البنك ومركزه المالي ونتائج عملياته وأفاقه المستقبلية.

(ك) الالتزامات والارتباطات العرضية المرتبطة بالانتماء

يصدر البنك، في إطار ممارسته المعتادة للأعمال المصرفية، الكفالات والاعتمادات المستندية والقبولات المصرفية، ويثبتها خارج قائمة المركز المالي إلى أن يجري تمويلها فعليًا أو إلغاؤها. وإضافةً إلى ذلك، يلتزم البنك بالتزامات غير قابلة للإلغاء بمنح الانتماء لعملائه. ورغم أن هذه الالتزامات تُعد التزامات عرضية، فإنها تُعرضُ البنك في الوقت ذاته لمخاطر الانتماء ومخاطر السيولة. وفي 31 مارس 2026، و31 ديسمبر 2025، و31 ديسمبر 2024، بلغت قيمة الالتزامات والارتباطات العرضية القائمة 1,419,0 مليون دينار كويتي، و1,388,5 مليون دينار كويتي، و1,290,3 مليون دينار كويتي على التوالي، وهو ما يمثل 22,3%، و22,3%، و22,4% على التوالي من إجمالي القروض والسلف المقدمة إلى العملاء والالتزامات العرضية.

ورغم أن البنك يتوقع ألا يتحقق سوى جزء من الالتزامات الناشئة عن تلك الارتباطات، ويُدير موارده التمويلية على هذا الأساس، فإنه قد يضطر إلى الوفاء بجزء أكبر منها، ولا سيما عند حدوث تدهور عام في أوضاع الأسواق. وقد يقتضي ذلك حصول البنك على مصادر تمويل إضافية، وربما خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًا، وهو ما قد يؤثر سلبيًا في مركزه المالي ونتائج عملياته.

(ل) مخاطر تركيز قاعدة الودائع

في 31 مارس 2026، شكلت الودائع (بما في ذلك ودائع الأفراد، والشركات، والجهات الحكومية، والمؤسسات المالية غير المصرفية) 82,4% من إجمالي مصادر تمويل البنك، بما يعادل (7,0 مليارات دينار كويتي) (بما في ذلك ودائع الأفراد والشركات والجهات الحكومية والمؤسسات المالية غير المصرفية)، مقارنةً بنسبة 78,3% (بما يعادل 6,3 مليارات دينار كويتي) كما في 31 ديسمبر 2025، ونسبة 78,7% (بما يعادل 5,6 مليارات دينار كويتي) كما في 31 ديسمبر 2024 على التوالي.

وفي 31 مارس 2026، استأثر أكبر عشرة مودعين بنسبة 30,4% من إجمالي الودائع، مقارنةً بنسبة 31,0% في 31 ديسمبر 2025، ونسبة 28,2% في 31 ديسمبر 2024. كما مثل أكبر مودع لدى البنك 12,2% من إجمالي الودائع في 31 مارس 2026، مقارنةً بنسبة 11,2% في 31 ديسمبر 2025، ونسبة 8,1% في 31 ديسمبر 2024 على التوالي.

وتشمل قاعدة تمويل البنك ودائع الجهات المؤسسية والجهات الحكومية والجهات شبه الحكومية في دولة الكويت، والتي تُبرم وفق أسس تجارية. وفي 31 مارس 2026، مثلت ودائع الجهات الحكومية وشبه الحكومية 8,0% من إجمالي ودائع البنك داخل دولة الكويت (بما يشمل ودائع العملاء والمبالغ المستحقة للمؤسسات المالية الأخرى)، مقارنةً بنسبة 9,4% في 31 ديسمبر 2025، ونسبة 9,6% في 31 ديسمبر 2024. وعلى أساس القوائم المالية المجمعة، مثلت تلك الودائع 6,2% من إجمالي ودائع المجموعة في 31 مارس 2026، مقارنةً بنسبة 7,2% و7,6% في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024 على التوالي.

ورغم أن ودائع الجهات الحكومية وشبه الحكومية شكلت تاريخيًا مصدرًا مستقرًا لتمويل القطاع المصرفي الكويتي، فلا يوجد ما يضمن استمرار توافر تلك الودائع بالمستويات الحالية أو بالشروط نفسها مستقبلاً. وقد يؤدي أي انخفاض جوهري في تلك الودائع أو سحبها إلى زيادة تكلفة تمويل البنك نتيجة اضطراره إلى الحصول على مصادر تمويل بديلة قد تكون أقل توافراً أو أعلى تكلفة، وهو ما قد يترتب عليه أثر سلبي جوهري في أعمال البنك ومركزه المالي ونتائج عملياته وأفاقه المستقبلية.

وفي تاريخ إصدار نشرة الاكتتاب هذه، لا تزال جميع ودائع عملاء الأفراد والشركات المودعة لدى البنوك في دولة الكويت تتمتع بنظام ضمان الودائع المقرر بموجب التشريعات الكويتية النافذة، والذي يشرف على تطبيقه بنك الكويت المركزي.

(م) مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في احتمال عجز البنك عن الوفاء بالتزاماته عند حلول مواعيد استحقاقها، بما في ذلك التزاماته التمويلية. وقد ينشأ ذلك، من بين أسباب أخرى، عن عدم قدرة البنك على توقع أي انخفاض أو تغير غير متوقع في مصادر تمويله والاستعداد له.

وعلى غرار سائر البنوك العاملة في دولة الكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، اعتمد البنك تاريخياً بدرجة كبيرة على ودائع العملاء لتلبية معظم احتياجاته التمويلية. وتخضع تلك الودائع لتقلبات قد تنتج عن عوامل تقع خارج سيطرة البنك، مثل احتمال تراجع ثقة المودعين أو ازدياد الضغوط التنافسية، وهو ما قد يؤدي إلى سحب كميات كبيرة من الودائع خلال فترة زمنية قصيرة. وإذا حدثت مثل هذه السحوبات، فقد يواجه البنك صعوبات في إدارة السيولة، الأمر الذي قد يترتب عليه أثر سلبي جوهري في أعمال البنك ومركزه المالي ونتائج عملياته وأفاقه المستقبلية.

وقد تتأثر سيولة البنك سلباً أيضاً بعدد من العوامل، من بينها التغيرات الجوهرية غير المتوقعة في أسعار الفائدة، أو خفض التصنيفات الائتمانية، أو عدم التوافق بين آجال استحقاق مصادر تمويل البنك وآجال استحقاق أصوله، أو تجاوز خسائر الاستثمارات للمستويات المتوقعة، أو الاضطرابات التي تشهدها الأسواق المالية بوجه عام، مما قد يحول دون قدرة البنك على الوصول إلى الأسواق التي يعتمد عليها في الحصول على التمويل بالشروط والأسعار المناسبة.

وفي حال تحقق أي من العوامل المشار إليها أعلاه، فقد ينشأ عنها أثر سلبي جوهري في أعمال البنك ومركزه المالي ونتائج عملياته وأفاقه المستقبلية.

(ن) مخاطر أسعار الفائدة والحساسية لتقلبات السوق

يتعرض البنك لمخاطر التقلبات غير المتوقعة في أسعار الفائدة السائدة في الأسواق. ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة، بوجه عام، إلى انخفاض قيمة القروض ذات سعر الفائدة الثابت التي يحتفظ بها البنك، كما يزيد تكلفة حصوله على التمويل. وقد يؤدي هذا الارتفاع أيضاً إلى انخفاض القيمة السوقية لأوراق الدين المالية ذات العائد الثابت المدرجة ضمن محفظة الأوراق المالية الخاصة بالبنك. وقد تنشأ عن التقلبات في أسعار الفائدة فجوة في التسعير بين الأصول الحساسة لأسعار الفائدة والخصوم الحساسة لأسعار الفائدة لدى البنك، وهو ما قد يترتب عليه تحمل البنك تكاليف إضافية عند تدعيم قاعدته الرأسمالية والمحافظة عليها. وتتأثر أسعار الفائدة بعوامل عديدة تقع خارج نطاق سيطرة البنك، ومن بينها السياسات النقدية التي تعتمد عليها البنوك المركزية، والعوامل السياسية، والأوضاع الاقتصادية المحلية والدولية.

كما قد يؤثر انخفاض القيمة السوقية لمحفظة الأوراق المالية الخاصة بالبنك في قيمة محافظه الاستثمارية ومحافظ المتاجرة. ويعتمد الدخل الذي يحققه البنك من التعامل في الأوراق المالية على عوامل عديدة تخرج عن نطاق سيطرته، من بينها مستوى نشاط التداول في الأسواق، ومستويات أسعار الفائدة، وتقلبات أسعار صرف العملات، والتقلبات العامة في الأسواق المالية. ويجري البنك أيضاً، في نطاق محدود، معاملات بالعملات الأجنبية، ويحتفظ بمراكز مفتوحة بعدد من العملات، وهو ما يعرضه لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات.

وقد تؤدي التغيرات المستقبلية في مخاطر أسعار الصرف وأسعار الفائدة إلى إحداث أثر سلبي جوهري في أعمال البنك ومركزه المالي ونتائج عملياته وأفاقه المستقبلية.

(ط) مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية

يمسك البنك دفاتره المحاسبية ويُعد تقاريره المالية بالدينار الكويتي ("د.ك."). ومنذ شهر مايو 2007، يرتبط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة مرجحة غير معلنة من العملات الدولية. ويجري احتساب تلك السلة المرجحة بالاستناد إلى عدد من العملات الوطنية بما يعكس علاقات دولة الكويت التجارية والمالية مع الدول الأخرى. ومع ذلك، فقد أتاح إلغاء الارتباط السابق بالدولار الأمريكي قدرًا أكبر من المرونة في تحديد سعر صرف الدينار الكويتي.

ويتعرض البنك لاحتثال تأثره بأي تعديل يطرأ على نظام ربط سعر الصرف المشار إليه أو بإلغائه، فضلاً عن احتمال تقلب أسعار صرف العملات المكونة لتلك السلة المرجحة.

وتحتفظ الشركات التابعة للبنك بسجلاتها المحاسبية، وتعد نتائجها المالية، بالعملة المحلية للدولة التي تأسست فيها كل شركة. وقد تؤدي أي تقلبات في أسعار صرف تلك العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي عند ترجمة الحسابات المالية للشركات التابعة إلى الدينار الكويتي لأغراض إعداد البيانات المالية المجمعة إلى تغير قيمة الأصول أو الالتزامات المقومة بالعملات الأجنبية لدى أي من تلك الشركات التابعة نتيجة تغير أسعار الصرف، وهو ما قد يؤثر في المركز المالي المعلن للبنك والمقوم بالدينار الكويتي.

(س) استقطاب الكفاءات المؤهلة والاحتفاظ بها

تعتمد قدرة البنك على المحافظة على أعماله وتنميتها، جزئياً، على قدرته على استقطاب الكوادر المصرفية والإدارية المؤهلة وذات الخبرة والاحتفاظ بها. ومن المرجح أن يواجه البنك تحديات في استقطاب الكفاءات اللازمة لإدارة أعماله. وعلى غرار البنوك الأخرى العاملة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قد يواجه البنك نقصاً في الموظفين المؤهلين المقيمين في دولة الكويت، وهو ما يضطره إلى استقطاب كوادر من خارجها. وإضافةً إلى ذلك، فقد واجه البنك، وقد يواجه مستقبلاً، صعوبات في الاحتفاظ بموظفيه نتيجة استمرار الجهات المنافسة في استقطابهم.

وخلال السنوات الأخيرة، أعلنت حكومة دولة الكويت في عدة مناسبات عزمها على تحقيق توازن أفضل بين المواطنين الكويتيين وغير الكويتيين العاملين في القطاع الخاص. ويُعرف هذا التوجه بسياسة "التكويث"، التي تقوم على تحديد نسب استرشادية لعدد المواطنين الكويتيين الواجب توظيفهم في كل قطاع، إذ توصي السياسة الحكومية بأن يشكل الكويتيون نسبة 64% من إجمالي العاملين في البنوك. وإذا لم يتمكن البنك من تحقيق الحد الأدنى الذي تحدده الحكومة الكويتية لنسبة العمالة الوطنية أو تجاوزه، فقد يتعرض لعدد من الجزاءات، من بينها استبعاده من المشاركة في بعض المناقصات المرتبطة بالجهات الحكومية الكويتية، أو فرض غرامات عليه من وزارة الشؤون الاجتماعية، أو اتخاذ بنك الكويت المركزي أو غيره من الجهات الحكومية المختصة إجراءات إدارية أو تصحيحية بحقه.

ويعتمد البنك بدرجة كبيرة على جهود الإدارة العليا ومهاراتها وسمعتها وخبراتها، وكذلك على التكامل بين خبراتهم المتنوعة ومعارفهم المتخصصة. وقد يؤثر فقدان أي من القيادات الرئيسية في قدرة البنك على تنفيذ استراتيجياته.

ورغم اعتقاد البنك بأنه يطبق برامج فعالة لاستقطاب الموظفين وتدريبهم وتحفيزهم، فإن أي صعوبات في استقطاب الكوادر اللازمة أو تدريبها أو الاحتفاظ بها، أو أي نقص في عدد المواطنين الكويتيين المؤهلين أو غيرهم ممن لديهم الاستعداد للانتقال إلى دولة الكويت، قد يترتب عليه أثر سلبي جوهري في أعمال البنك ومركزه المالي ونتائج عملياته وأفاقه المستقبلية.

(ع) مخاطر الاحتيال أو سوء السلوك الوظيفي

قد يرتكب موظفو البنك أفعالاً تنطوي على تقديم بيانات غير صحيحة، أو إساءة استخدام المنصب، أو سلوكاً غير مشروع، أو تصرفات غير ملائمة قد تُعرض البنك لخسائر مالية مباشرة وغير مباشرة، فضلاً عن الإضرار بسمعته. وقد تشمل هذه الممارسات اختلاس أموال العملاء، أو الانخراط في ممارسات فاسدة أو غير مشروعة بهدف الحصول على أعمال إضافية، أو الإفصاح عمداً أو عن غير قصد عن معلومات سرية تخص العملاء، أو مخالفة الإجراءات والسياسات الداخلية المعمول بها لدى البنك. ولا يكون اكتشاف جميع حالات سوء السلوك الوظيفي أو الحيلولة دون وقوعها ممكناً في جميع الأحوال، كما أن التدابير التي يعتمد عليها البنك للكشف عن تلك الممارسات ومنعها قد لا تحقق الغاية المرجوة في جميع الحالات. ولذلك، لا يوجد ما يضمن نجاح الإجراءات التي يعتمد عليها البنك لمكافحة سوء السلوك الوظيفي. وقد تُعرض مثل هذه التصرفات البنك لخسائر مالية نتيجة اضطرابه إلى تعويض العملاء أو المستثمرين المشاركين معه أو غيرهم من شركاء الأعمال الذين تكبدوا خسائر، أو نتيجة الغرامات أو الجزاءات التنظيمية الأخرى التي قد تُفرض عليه، فضلاً عما قد يترتب عليها من الإضرار بسمعة البنك.

(ف) مخاطر السمعة

تعتمد جميع المؤسسات المالية على ثقة عملائها واطمئنانهم إليها لتحقيق النجاح في أعمالها. ويتعرض البنك لمخاطر احتمال أن تؤدي الدعاوى القضائية، أو سوء السلوك، أو أوجه القصور التشغيلية، أو الدعاية السلبية، أو التكهينات الإعلامية، سواء استندت إلى وقائع صحيحة أم لم تستند، إلى الإضرار بسمعته. وقد تتأثر سمعة البنك سلباً أيضاً بسبب تصرفات أطراف أخرى لا يملك سلطة السيطرة عليها، بما في ذلك الجهات التي يمنحها قروضاً أو التي يستثمر فيها. فعلى سبيل المثال، إذا ارتبط أحد المقترضين من البنك بفضائح مالية أو بسلوك غير مشروع يحظى بتغطية إعلامية واسعة، فقد ينعكس ذلك سلباً على سمعة البنك.

وكغيره من البنوك، يتعرض البنك كذلك لأثار الدعاية السلبية المتعلقة بقطاع الخدمات المالية بوجه عام. وقد تؤدي الفضائح المالية التي لا صلة للبنك بها، أو السلوكيات الأخلاقية المشكوك فيها التي تصدر عن أحد المنافسين، إلى الإضرار بسمعة القطاع المصرفي بأكمله، والتأثير في نظرة المستثمرين والرأي العام ومواقف الجهات الرقابية. وقد يؤدي أي ضرر يلحق بسمعة البنك إلى عزوف العملاء الحاليين عن مواصلة التعامل معه، وإلى تردد العملاء المحتملين في إقامة علاقات مصرفية معه.

(ص) مخاطر التعرض للمخاطر النظامية الناشئة عن المؤسسات المالية الأخرى

يتعرض البنك لمخاطر تدهور الملاءة التجارية أو المالية، أو حتى التصور السائد بشأن تلك الملاءة، لدى المؤسسات المالية الأخرى. وتتميز الأسواق المالية بدرجة عالية من الترابط، وقد يؤدي تعثر مؤسسة مالية واحدة أو مجموعة من المؤسسات المالية إلى انتقال آثار ذلك التعثر إلى أجزاء أوسع من النظام المالي. وتبين الأحداث التاريخية، ومنها إفلاس بنك ليمان براذرز في عام 2008، وتعثر بعض المؤسسات المالية الإقليمية والدولية خلال فترات اضطراب الأسواق، والأزمة التي تعرض لها كل من كريدي سويس وسيليكون فالي بنك في عام 2023، تظهر كيف يمكن للصدمات الخاصة بمؤسسة معينة أن تؤدي إلى اضطرابات أوسع نطاقاً في الأسواق، وضغوط على السيولة، وخسائر تلحق بالمؤسسات المالية وغيرها من المشاركين في الأسواق.

وحق في حال عدم وقوع حالات تعثر فعلية، فإن المخاوف المتعلقة بالجدارة الائتمانية للمؤسسات المالية أو الأطراف المقابلة قد تؤدي إلى انخفاض الثقة في الأسواق، وارتفاع تكاليف التمويل، وتشديد أوضاع السيولة، وحدوث تغيرات سلبية في تقييم الأصول. وقد أظهرت فترات اضطراب الأسواق خلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك فترة جائحة كوفيد-19 وما أعقبها من تقلبات في الأسواق المالية، مدى السرعة التي قد تنشأ بها آثار نقص السيولة وتراجع الثقة، حتى بالنسبة إلى المؤسسات التي تتمتع بمستويات مرتفعة من رأس المال.

وفي ظل الظروف الراهنة، ورغم أن الأوضاع المالية العالمية شهدت فترات من الاستقرار النسبي بعد مراحل سابقة من التقلبات، فإن الأسواق المالية لا تزال شديدة التأثر بالتطورات الاقتصادية الكلية والجيوسياسية. وقد تسهم التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في بعض المناطق، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط، بين حين وآخر، في زيادة تقلبات الأسواق، وتقلب أسعار السلع الأساسية، وتغير شهية المستثمرين لتحمل المخاطر، وهو ما قد يؤثر بدوره في أوضاع التمويل الإقليمية وتدفقات رؤوس الأموال.

وبوجه عام، قد تؤثر التطورات الجيوسياسية أو الأمنية، وكذلك التغيرات في اتجاهات الأسواق، في استقرار المؤسسات المالية والأسواق وأدائها في المناطق التي يباشر البنك أعماله فيها. ورغم استمرار الأنظمة المصرفية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا في الاستفادة من أطر رقابية قوية وهوامش سيولة مناسبة، فإنها تظل معرضة للصدمات الخارجية، بما في ذلك الأحداث الجيوسياسية والاضطرابات التي تشهدها الأسواق المالية العالمية.

ولا تقتصر هذه المخاطر، التي يُشار إليها عادةً باسم المخاطر النظامية، على البنوك وحدها، بل تمتد إلى الوسطاء الماليين الآخرين، ومنهم جهات التقاص، والبورصات، وأمناء الحفظ، وأنظمة المدفوعات، وغيرهم من مزودي البنية التحتية للأسواق المالية الذين يتعامل معهم البنك في سياق أعماله المعتادة.

وبناءً عليه، فإن أي حدث أو تطور يؤدي إلى اضطراب جوهري في الأسواق المالية أو في النظام المالي بوجه عام، بما في ذلك انخفاض الثقة في الأسواق، أو اضطرابات السيولة، أو الإخفاقات التشغيلية، أو الصدمات الجيوسياسية، قد يترتب عليه أثر سلبي جوهري في أعمال البنك ومركزه المالي ونتائج عملياته ومركز السيولة لديه.

(ق) القيود التي ترد على إدارة المخاطر والضوابط الداخلية

يتعرض البنك، في سياق مزاولته أعماله، إلى مجموعة متنوعة من المخاطر، ويأتي في مقدمتها مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية. وينبغي للمستثمرين أن يضعوا في اعتبارهم أن أي إخفاق في السيطرة على تلك المخاطر بالقدر الكافي قد يترتب عليه أثر سلبي جوهري في أعمال البنك ونتائج عملياته ومركزه المالي وأفاقه المستقبلية، فضلاً عن سمعته في السوق.

وقد لا تحقق أساليب إدارة المخاطر التي يعتمدها البنك الفاعلية الكاملة أو التطبيق المتسق في الحد من تعرضه للمخاطر في جميع ظروف السوق أو تجاه جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر غير المحددة أو غير المتوقعة. ويستند بعض أساليب إدارة المخاطر التي يطبقها البنك إلى تحليل السلوك التاريخي للأسواق، إلا أن تلك الأساليب قد لا تتمكن دائماً من التنبؤ بمستويات التعرض المستقبلية للمخاطر، التي قد تتجاوز بدرجة كبيرة ما تعكسه البيانات التاريخية. كما تعتمد ممارسات أخرى لإدارة المخاطر، ومنها إجراءات اعرف عميلك، على تقييم المعلومات المتعلقة بالأسواق التي يعمل فيها البنك، أو بعملياته، أو غير ذلك من المعلومات المتاحة للجمهور أو التي يستطيع البنك الوصول إليها. ونظراً إلى أن هذه الممارسات لا تزال أقل تطوراً في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنةً ببعض الأسواق الأخرى، وربما لم تُطبق بصورة منتظمة وشاملة خلال الفترات السابقة، فقد تكون تلك المعلومات غير دقيقة أو غير مكتملة أو غير محدثة أو لم تخضع للتقييم المناسب في جميع الأحوال.

ولا يوجد ما يضمن أن السياسات والإجراءات التي يعتمدها البنك في إدارة المخاطر والرقابة الداخلية ستكفل السيطرة الكافية على جميع مخاطر الائتمان والسيولة والسوق وغيرها من المخاطر أو حماية البنك منها. وإضافةً إلى ذلك، قد تكون بعض المخاطر أكبر مما تشير إليه البيانات التجريبية المتاحة للبنك. كما لا يستطيع البنك أن يقدم أي ضمان بأن جميع موظفيه قد التزموا أو سيلتزمون بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر المعمول بها.

ويتعرض البنك أيضاً لاحتمال إخفاق العمليات أو الأنظمة الداخلية، أو تنفيذ موظفين معاملات غير مصرح بها، أو وقوع أخطاء تشغيلية، بما في ذلك الأخطاء الكتابية أو أخطاء حفظ السجلات، أو الأخطاء الناتجة عن أعطال أنظمة الحاسب الآلي أو الاتصالات، فضلاً عن عمليات

الاحتياط التي قد يرتكبها موظفون أو أطراف خارجية. وتظل قدرات البنك في مجال إدارة المخاطر والرقابة الداخلية مقيدة بالأدوات التقنية ونظم المعلومات المتاحة له. وقد يؤدي أي قصور جوهري في سياسات أو إجراءات إدارة المخاطر أو الرقابة الداخلية إلى تعرض البنك لمخاطر ائتمانية أو مخاطر سيولة أو مخاطر سوق أو مخاطر تشغيلية بدرجة كبيرة، وهو ما قد يترتب عليه أثر سلبي جوهري في أعمال البنك ومركزه المالي ونتائج عملياته وأفاقه المستقبلية.

(ر) مخاطر الاضطراب التشغيلي واستمرارية الأعمال

يمارس البنك أنشطته في قطاعات تعتمد بدرجة كبيرة على نظم وتقنيات المعلومات، كما يعتمد اعتمادًا جوهريًا على أنظمتها المالية والمحاسبية وغيرها من أنظمة معالجة البيانات. وإضافةً إلى ذلك، يتيح البنك لعملائه، بصورة متزايدة، الحصول على منتجاته وخدماته المصرفية من خلال القنوات المصرفية عن بُعد، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وأجهزة الصراف الآلي. وإذا لم تعمل أي من هذه الأنظمة على النحو المطلوب، أو تعرضت للتوقف عن العمل، أو أصبحت هدفًا لأنشطة احتيالية، فقد يتكبد البنك خسائر مالية، أو يتعرض لتعطيل أعماله، أو يتحمل مسؤولية تجاه عملائه، أو يخضع لتدخل الجهات الرقابية، أو يلحق الضرر بسمعته.

وعلاوةً على ذلك، قد لا تتمكن نظم وتقنيات المعلومات الحالية لدى البنك من مواكبة نمو أعماله ما لم يواصل الاستثمار في تطوير أنظمتها التشغيلية. وقد يؤدي عدم قدرة تلك الأنظمة على استيعاب النمو، أو ارتفاع التكاليف المرتبطة بها، إلى إحداث أثر سلبي جوهري في أعمال البنك. وقد تكون تكلفة تطوير تلك الأنظمة والتقنيات أو تحديثها مرتفعة، كما يُحتمل أن ترتفع تكلفة صيانتها مقارنةً بمستوياتها الحالية. وتظل عمليات البنك وإجراءاته التشغيلية معرضة للتلف أو الانقطاع نتيجة الحرائق، أو الفيضانات، أو الأحوال الجوية القاسية، أو انقطاع التيار الكهربائي، أو التهديدات بوجود متفجرات، أو الانفجارات، أو غيرها من الأعمال الإرهابية، أو الكوارث الطبيعية أو البشرية، أو غير ذلك من الأحداث الجسيمة. كما قد تتعرض تلك الأنظمة لأعمال التخريب، أو الإتلاف الجنائي، أو السرقة، أو غيرها من الأفعال غير المشروعة المماثلة. وفضلاً عن ذلك، يعتمد البنك على عدد من مقدمي الخدمات من الغير في بعض جوانب أعماله، ومنهم، على سبيل المثال لا الحصر، شركات إيه سي أي وورلد وايد، ورويترز وبلومبرغ وسويفت ومايكروسوفت. وقد يؤدي أي انقطاع في الخدمات التي يقدمها هؤلاء المزودون، أو أي تراجع في مستوى أدائهم، أو أي إخفاق في نظم المعلومات أو التقنيات التي يستخدمونها، إلى الإضرار بجودة العمليات التي يباشرها البنك، كما قد يؤثر سلبًا في سمعته. وقد يترتب على تحقق أي من الحالات المشار إليها أعلاه أثر سلبي جوهري في أعمال البنك ومركزه المالي ونتائج عملياته وأفاقه المستقبلية.

(ش) مخاطر الأمن السيبراني والتقنية

على غرار المؤسسات المالية الأخرى العاملة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفي مختلف أنحاء العالم، يواجه البنك تهديدًا حقيقيًا ومتزايدًا باستمرار يستهدف أمن معلوماته وبيانات عملائه من خلال الهجمات السيبرانية وتشمل الجهات التي تستهدف الأنظمة الحاسوبية على مستوى العالم جهات حكومية، ومجرمي الإنترنت، وغيرهم من الجهات الفاعلة التي تشكل تهديدًا إلكترونيًا. وتتطور المخاطر المرتبطة بالتقنية والأمن السيبراني بوتيرة متسارعة، مما يقتضي مواصلة التركيز عليها والاستثمار المستمر في وسائل الحماية. ونظرًا إلى تزايد تعقيد الهجمات السيبرانية المحتملة واتساع نطاقها، فمن الممكن أن تؤدي الهجمات المستقبلية إلى وقوع اختراقات أمنية جسيمة. وقد يؤدي الإخفاق في إدارة مخاطر الأمن السيبراني على النحو الملائم، أو عدم المراجعة المستمرة للإجراءات الحالية وتحديثها لمواجهة التهديدات المستجدة، إلى تعطيل أعمال البنك، أو الإفصاح عن معلومات سرية، أو تعريضه لمخاطر مالية أو قانونية كبيرة، أو الإضرار بسمعته أو علاماته التجارية.

(ش) القيود المتعلقة بشبكة الفروع والانتشار في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

في 31 مارس 2026، كان البنك يدير 27 فرعاً و156 جهاز صراف آلي في دولة الكويت. أما على مستوى الشركات التابعة للبنك، فقد كان بنك برقان ش.م. - تركيا يدير 28 فرعاً و22 جهاز صراف آلي في تركيا، بينما كان بنك الخليج الجزائر ش.م. يدير 66 فرعاً و104 أجهزة صراف آلي في الجزائر، وكان بنك تونس الدولي ش.م. يدير ثلاثة فروع من دون أجهزة صراف آلي في تونس، في حين أن بنك الخليج المتحد، الذي استحوذ عليه البنك مؤخراً، لا يدير حالياً أي فروع أو أجهزة صراف آلي، بما يعكس طبيعة نشاطه في الخدمات المصرفية بالجملة.

ونظراً إلى صغر شبكة فروع البنك نسبياً ومحدودية انتشاره في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، فقد لا يتمكن من الاستفادة الكاملة من فرص النمو أو التطورات التي يشهدها قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا. وقد يؤثر هذا القيد المحتمل في المركز التنافسي للبنك، ويحد من قدرته على تنفيذ استراتيجيته الرامية إلى التوسع في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، وهو ما قد يترتب عليه أثر سلبي جوهري في أعمال البنك ومركزه المالي ونتائج عملياته وأفاقه المستقبلية.

المخاطر التنظيمية

يعمل البنك في بيئة تنظيمية تخضع لرقابة مشددة، كما يخضع لإشراف واسع النطاق من الجهات الرقابية المختصة. وقد تؤدي التعديلات التي تطرأ على القوانين أو اللوائح التنظيمية السارية، أو على تفسيرها أو تطبيقها أو آليات إنفاذها، وكذلك أي إخفاق من جانب البنك في الامتثال لمتطلباتها، إلى فرض جزاءات أو غرامات، أو تقييد بعض أنشطته، أو زيادة تكاليف الامتثال، أو الإضرار بسمعته. وعلاوة على ذلك، فإن أي تعديلات في الإطار التنظيمي لكفاية رأس المال، بما في ذلك أسلوب المعالجة الرقابية للأدوات الرأسمالية التي يصدرها البنك، قد تؤثر سلباً في مركزه الرأسمالي، وهيكل تمويله، وتكلفة رأس المال لديه. وقد يترتب على أي من تلك التطورات أثر سلبي جوهري في أعمال البنك ومركزه المالي ونتائج عملياته وأفاقه المستقبلية.

(أ) لوائح كفاية رأس المال

وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية ("لجنة بازل") معايير دولية لكفاية رأس المال لدى البنوك. وقد أوصى اتفاق بازل لرأس المال لعام 1988 بألا تقل نسبة كفاية رأس المال الإجمالية عن 8,0%. وبموجب إصلاحات بازل 3 (وفق التعريف الوارد في الشروط)، تظل نسبة كفاية رأس المال الإجمالية الدنيا 8,0%، وترتفع إلى 10,5% عند التطبيق الكامل لمصدّ المحافظة على رأس المال..

ويُلزم بنك الكويت المركزي، بوصفه الجهة الرقابية على القطاع المصرفي في دولة الكويت، البنوك التجارية الكويتية بالمحافظة على نسب كفاية رأس المال وفقاً لتعليماته المستندة إلى إطار بازل 3، والتي قد تكون أكثر تشدداً من الحد الأدنى الذي أوصت به لجنة بازل. وبحلول نهاية عام 2015، كان يتعين على البنوك التجارية الكويتية المحافظة على حد أدنى لنسبة كفاية رأس المال الإجمالية يبلغ 12,5% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 13,0% خلال عام 2016. وإضافةً إلى ذلك، تلتزم البنوك بالاحتفاظ بهامش رأسمالي إضافي يتراوح بين 0,5% و2,0% يحدده بنك الكويت المركزي وفقاً لحجم البنك وأهميته النظامية، وذلك في صورة هامش إضافي للبنوك ذات الأهمية النظامية المحلية.

ويخضع البنك حالياً لهامش إضافي بنسبة 1,0% بصفته بنكاً محلياً ذا أهمية نظامية، وبناءً عليه تبلغ نسبة كفاية رأس المال الإجمالية الدنيا الواجبة التطبيق عليه 14,0%.

بلغت نسبة كفاية رأس المال لدى البنك، وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي (المستندة إلى إطار بازل 3)، 16,8% في 31 ديسمبر 2025، مقارنةً بنسبة 18,6% في 31 ديسمبر 2024، ونسبة 20,0% في 31 ديسمبر 2023. وبلغت نسبة رأس المال من الشريحة الأولى 13,3% في 31 ديسمبر

2025، مقارنةً بنسبة 14,9% في 31 ديسمبر 2024، ونسبة 16,1% في 31 ديسمبر 2023. كما بلغت نسبة رأس المال الأساسي المشترك من الشريحة الأولى 11,2% في 31 ديسمبر 2025، مقارنةً بنسبة 12,6% في 31 ديسمبر 2024، ونسبة 13,5% في 31 ديسمبر 2023.

وفي 26 مارس 2026، أصدر بنك الكويت المركزي التعميم رقم (2) ر ب / ر ب أ / 619 متضمنًا حزمة تحفيزية مؤقتة استجابةً للتطورات الجيوسياسية والإقليمية والاقتصادية الكلية السائدة. وتشمل هذه الإجراءات الإفراج الجزئي عن مصد المحافظة على رأس المال، بما يؤدي إلى خفض الحد الأدنى لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال الإجمالية المطبقة على البنوك الكويتية من 13,0% إلى 12,0% طوال مدة سريان الإجراءات التحفيزية. ورغم هذا التخفيض المؤقت في الهامش الرقابي، ظل الهامش الإضافي المطبق على البنك بوصفه بنكًا ذا أهمية نظامية محلية دون تغيير عند 1,0%. وبناءً عليه، خفضت الإجراءات المؤقتة الحد الأدنى الفعلي لنسبة كفاية رأس المال الإجمالية المطبقة على البنك من 14,0% إلى 13,0% شاملًا الهامش الإضافي المقرر للبنوك ذات الأهمية النظامية المحلية.

وتبلغ الحدود الرقابية الدنيا التي يفرضها بنك الكويت المركزي على البنك 9,5% لنسبة رأس المال الأساسي المشترك من الشريحة الأولى، 11,0% لنسبة رأس المال من الشريحة الأولى، 13,0% لنسبة كفاية رأس المال الإجمالية.

وتهدف هذه الإجراءات إلى دعم سيولة الجهاز المصرفي واستقراره خلال فترة تشهد حالة من عدم اليقين الناجمة عن التطورات الجيوسياسية الإقليمية والظروف الاقتصادية الكلية، إلا أنها تؤدي في المقابل إلى عمل البنك ضمن هامش احترازية أقل مقارنةً بالإطار الرقابي المعتاد.

وبلغت نسبة كفاية رأس المال لدى البنك، وفقًا لتعليمات بنك الكويت المركزي (المستندة إلى إطار بازل 3)، 15,9% في 31 مارس 2026، مقارنةً بنسبة 16,8% في 31 ديسمبر 2025، ونسبة 18,6% في 31 ديسمبر 2024. كما بلغت نسبة رأس المال من الشريحة الأولى 12,5% في 31 مارس 2026، مقارنةً بنسبة 13,3% في 31 ديسمبر 2025، ونسبة 14,9% في 31 ديسمبر 2024. وبلغت نسبة رأس المال الأساسي المشترك من الشريحة الأولى 10,5% في 31 مارس 2026، مقارنةً بنسبة 11,2% في 31 ديسمبر 2025، ونسبة 12,6% في 31 ديسمبر 2024.

ورغم أن البنك يحتفظ حاليًا بنسب رأسمالية تتجاوز الحدود الرقابية الواجبة التطبيق، فإن مركزه الرأسمالي قد يتأثر سلبًا نتيجة نمو محفظة القروض، أو زيادة خسائر انخفاض القيمة الائتمانية للقروض، أو انخفاض الربحية، أو تعديل المتطلبات الرقابية أو أطر كفاية رأس المال، أو تغيير المعالجة الرقابية للأدوات الرأسمالية التي يصدرها البنك. وفي مثل هذه الظروف، قد يُطلب من البنك توفير أو جمع رأس مال إضافي للمحافظة على امتثاله للمتطلبات المعمول بها.. وقد لا يتمكن من الحصول على هذا التمويل الرأسمالي بشروط ملائمة، أو قد يتعذر الحصول عليه أصلاً.

وقد يؤدي الإخفاق في المحافظة على نسب كفاية رأس المال المقررة إلى اتخاذ بنك الكويت المركزي إجراءات رقابية أو فرض جزاءات، تشمل تقييد توزيع الأرباح، أو إلزام البنك بزيادة رأس المال أو خفض أصوله، أو فرض غرامات، أو اتخاذ تدابير رقابية أخرى. وقد يترتب على أي من تلك الإجراءات أثر سلبي جوهري في أعمال البنك ومركزه المالي ونتائج عملياته وأفاقه المستقبلية.

(ب) اللوائح التنظيمية الخاصة بمخاطر الائتمان

يخضع البنك لمتطلبات تنظيمية تتعلق بمخاطر الائتمان وحدود تركيز الإقراض التي يفرضها بنك الكويت المركزي ("بنك الكويت المركزي"). ومنذ شهر أكتوبر 2016، حُظر على البنوك الكويتية منح تسهيلات ائتمانية تتجاوز 90% من قيمة ودائعها المؤهلة، بصرف النظر عن هيكل آجال استحقاق تلك الودائع. وتهدف هذه القيود إلى الحد من التوسع المفرط في الرفع المالي وتعزيز قدرة القطاع المصرفي على مواجهة مخاطر السيولة.

وفي 31 مارس 2026، بلغت نسبة القروض إلى الودائع المؤهلة لدى البنك 73%، وكان البنك ملتزمًا بالحدود الرقابية المقررة. ومع ذلك، فإن أي زيادة جوهريّة في حجم الإقراض، أو انخفاض في الودائع المؤهلة، أو تعديل في التعريف الرقابي للودائع المؤهلة أو للانكشافات الائتمانية، قد يؤدي إلى اقتراب هذه النسبة من الحد المقرر أو تجاوزه.

وإذا تجاوز البنك الحد الرقابي الواجب التطبيق، فقد يُلزم بتقليص أنشطة الإقراض، أو إعادة هيكلة قائمة مركزه المالي، أو زيادة حجم الدوائع المؤهلة لديه، وقد لا يكون تحقيق ذلك ممكنًا بشروط تجارية مناسبة أو خلال المدد الزمنية المطلوبة. وعلاوة على ذلك، قد يترتب على عدم الامتثال اتخاذ بنك الكويت المركزي إجراءات رقابية أو فرض جزاءات تنظيمية. وقد تؤثر أي من تلك الإجراءات أو القيود سلبًا في استراتيجية نمو البنك، وربحيته، ومركزه المالي، ونتائج عملياته.

(ج) اللوائح التنظيمية الخاصة بمخاطر التركيز

يخضع البنك للوائح الخاصة بمخاطر التركيز وحدود الانكشافات الكبيرة التي يفرضها بنك الكويت المركزي. ومع مراعاة الاستثناءات المحدودة وأي موافقة مسبقة يصدرها بنك الكويت المركزي، لا يجوز أن يتجاوز إجمالي الانكشاف الائتماني للبنك تجاه أي عميل واحد، بما في ذلك الأطراف المرتبطة به قانونًا أو اقتصاديًا، نسبة 15% من رأس المال الرقابي للبنك. كما لا يجوز أن يتجاوز إجمالي الانكشافات الائتمانية الكبيرة، وهي الانكشافات التي تزيد على 10% من رأس المال الرقابي للبنك، بما في ذلك الانكشافات التي تشملها الاستثناءات المعتمدة، أربعة أمثال رأس المال الرقابي للبنك. وفي 31 مارس 2026، كان البنك ملتزمًا بهذه الحدود الرقابية الخاصة بتركز الانكشافات.

وقد يؤدي تجاوز حدود التركيز المقررة، سواء نتيجة زيادة حجم الانكشافات، أو انخفاض رأس المال الرقابي، أو تغير تكوين الأطراف المرتبطة، أو تعديل التعريفات التنظيمية، إلى إلزام البنك بخفض حجم الانكشافات، أو زيادة رأس ماله، أو الحصول على موافقة الجهات الرقابية. ولا يوجد ما يضمن قدرة البنك على تنفيذ تلك التدابير في الوقت المناسب أو وفق شروط تجارية مناسبة. وقد يؤدي أي إخفاق في الامتثال للوائح التنظيمية الخاصة بتركز الانكشافات إلى اتخاذ بنك الكويت المركزي إجراءات رقابية، أو فرض جزاءات أو قيود تنظيمية، وهو ما قد يترتب عليه أثر سلبي جوهري في أعمال البنك، ومركزه المالي، ونتائج عملياته، وأفاقه المستقبلية.

(د) اللوائح التنظيمية الخاصة بالحدود القصوى لأسعار الفائدة

تخضع أنشطة البنك في منح القروض المقومة بالدينار الكويتي للحدود القصوى لأسعار الفائدة التي يحددها بنك الكويت المركزي. ووفقًا لقرارات بنك الكويت المركزي السارية، فإن الحد الأقصى لسعر الفائدة الذي يجوز تقاضيه على القروض التجارية المقومة بالدينار الكويتي يبلغ: (1) 2,5% فوق سعر الخصم الذي يحدده بنك الكويت المركزي بالنسبة إلى القروض التجارية التي لا تزيد مدة استحقاقها على سنة واحدة. (2) 4,0% فوق سعر الخصم الذي يحدده بنك الكويت المركزي بالنسبة إلى القروض التجارية التي تزيد مدة استحقاقها على سنة واحدة.

وفي 31 مارس 2026، بلغ سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي 3,50%. وخلال الفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2025، تراوح سعر الخصم بين 1,50% و 4,25%، بما يعكس التغيرات في أوضاع السيولة المحلية والتطورات النقدية العالمية. وانخفض سعر الخصم إلى 1,50% في مارس 2020 استجابةً لجائحة كوفيد-19، ثم ارتفع إلى 4,25% خلال عام 2023 في ظل تصاعد الضغوط التضخمية وتشديد السياسات النقدية عالميًا، قبل أن ينخفض تدريجيًا خلال عامي 2024 و 2025 إلى 3,50%.

وقد تحد هذه الحدود التنظيمية لأسعار الفائدة من قدرة البنك على تسعير القروض بما يتوافق مع أوضاع السوق السائدة، وتكلفة التمويل، ومستويات المخاطر المرتبطة بالمقترضين. وخلال الفترات التي تشهد ارتفاعًا في أسعار الفائدة أو زيادة في تكلفة التمويل، قد يعجز البنك عن تحميل المقترضين كامل الزيادة في تلك التكاليف، وهو ما قد يؤدي إلى انخفاض هامش صافي دخل الفائدة والإضرار بالربحية. وفي المقابل، فإن انخفاض أسعار الفائدة المرجعية قد يؤدي أيضًا إلى تراجع دخل البنك من الفوائد.

وقد تؤدي أي تعديلات تطرأ على سعر الخصم الذي يحدده بنك الكويت المركزي، أو على الحدود القصوى المقررة لأسعار الفائدة، أو على تفسير اللوائح ذات الصلة أو آليات إنفاذها، إلى فرض قيود إضافية على نمو الإقراض، أو زيادة تكلفة ممارسة البنك لأعماله، أو إلزامه بإجراء تعديلات

على استراتيجية إدارة الأصول والخصوم. وقد يترتب على أي من هذه التطورات أثر سلبي جوهري في أعمال البنك، ومركزه المالي، ونتائج عملياته، وأفاقه المستقبلية.

(هـ) الاعتماد على الدعم الحكومي أو الدعم السيادي

لا يقع على عاتق حكومة دولة الكويت أو الهيئة العامة للاستثمار أي التزام بالاستثمار في البنك، أو تقديم دعم مالي له، أو الدخول معه في أي معاملات أو علاقات أعمال.

ومن الناحية التاريخية، تدخلت حكومة دولة الكويت وبنك الكويت المركزي لدعم القطاع المصرفي خلال فترات الضغوط المالية. فعلى سبيل المثال، خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2009، استحوذت الهيئة العامة للاستثمار على حصة بلغت 16% في بنك الخليج ش.م.ك.ع. في إطار خطة إنقاذ جاءت عقب الخسائر الكبيرة التي تكبدها البنك نتيجة التعامل في المشتقات المالية.

وأقرت دولة الكويت كذلك إطاراً قانونياً يهدف إلى تعزيز استقرار النظام المالي. فبموجب القانون رقم (30) لسنة 2008 بشأن كفالة الودائع لدى البنوك المحلية ("قانون كفالة الودائع")، تكفل دولة الكويت أصل جميع الودائع المودعة لدى البنوك المحلية، بما في ذلك حسابات التوفير والحسابات الجارية، بهدف تعزيز ثقة المودعين والمحافظة على الاستقرار المالي. ويتسم هذا الضمان بنطاق واسع، ولا يزال نافذاً وفقاً لأحدث المعلومات المتاحة. وإضافةً إلى ذلك، منح قانون تعزيز الاستقرار المالي، الذي صدر عقب الأزمة المالية العالمية المشار إليها وأُلغِيَ لاحقاً، بنك الكويت المركزي سلطة تقديرية لدعم استقرار النظام المالي من خلال اتخاذ التدابير الرقابية والإشرافية المناسبة.

ورغم أن قانون كفالة الودائع يضع إطاراً قانونياً لحماية الودائع، فلا يوجد ما يضمن تقديم أي أشكال أخرى من الدعم للبنك مستقبلاً تتجاوز نطاق الحماية التي يقرها هذا القانون أو تلك التي كان يقرها قانون تعزيز الاستقرار المالي قبل إلغائه. ويقتصر الضمان المقرر بموجب قانون كفالة الودائع على أصل مبلغ الوديعة، ولا يمتد إلى الفوائد، أو الأرباح، أو الأدوات المالية الأخرى. وعلاوةً على ذلك، فإن أي تعديل مستقبلي يطراً على قانون كفالة الودائع، أو على تفسيره أو آليات تطبيقه، أو أي تغيير في السياسة الحكومية المتعلقة بالدعم السيادي، قد يؤدي إلى تغيير جوهري في مستوى الحماية المقررة للمودعين والبنوك.

وبناءً عليه، إذا تعرض الاقتصاد أو القطاع المالي مستقبلاً لاضطراب اقتصادي كبير أو لضغوط مالية مماثلة، فقد لا يتوافر دعم مماثل من حكومة دولة الكويت أو بنك الكويت المركزي أو الهيئة العامة للاستثمار، أو قد يقتصر هذا الدعم على الحدود التي يقرها الإطار القانوني القائم، وهو ما قد يحد من قدرة البنك على الحصول على السيولة أو رأس المال أو غير ذلك من الموارد الأساسية. وقد يترتب على أي من هذه النتائج أثر سلبي جوهري في أعمال البنك، ومركزه المالي، ونتائج عملياته، وأفاقه المستقبلية.

(و) التغييرات الضريبية في الكويت

حتى تاريخ نشرة الاكتتاب هذه، لا تفرض الكويت ضريبة القيمة المضافة على بيع السلع أو الخدمات. وقد طبقت بعض دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ضريبة القيمة المضافة كجزء من إطار عمل موحد على مستوى دول المجلس. ورغم أن حكومة الكويت لم تعلن عن جدول زمني نهائي لتطبيق ضريبة القيمة المضافة، إلا أن تطبيقها في المستقبل قد يزيد من تكاليف تشغيل المجموعة ويؤثر سلباً على ربحيتها.

كما تخضع المجموعة للتطورات الضريبية الدولية، بما في ذلك إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الشامل بشأن تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح وحلها ذي الركيزتين لمعالجة التحديات الضريبية الناجمة عن رقمنة الاقتصاد. وبموجب الركيزة الثانية، يُطلب من الشركات متعددة الجنسيات التي تتجاوز إيراداتها السنوية الموحدة 750 مليون يورو دفع حد أدنى من معدل ضريبة الشركات الفعلي بنسبة 15% في كل

ولاية قضائية تعمل فيها. اعتمدت أو أعلنت الدول التي تعمل فيها المجموعة، بما فيها الكويت وتركيا والبحرين والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة، تدابير لتنفيذ متطلبات الركيزة الثانية.

في الكويت، يُدخل القانون رقم 157 لسنة 2024 (قانون الشركات متعددة الجنسيات)، الذي دخل حيز التنفيذ عام 2025، ضريبة الحد الأدنى التكميلية المحلية على الشركات متعددة الجنسيات التي تبلغ إيراداتها السنوية 750 مليون يورو أو أكثر. تُطبق هذه الضريبة على الفرق بين 15% ومعدل الضريبة الفعلي لجميع الكيانات المكونة للشركة متعددة الجنسيات العاملة في الكويت. وفي 29 يونيو 2025، أصدرت وزارة المالية اللوائح التنفيذية التي توضح كيفية حساب الدخل الخاضع للضريبة ومعدل الضريبة الفعلي، بالإضافة إلى الإجراءات والتدابير التنفيذية بموجب قانون الشركات متعددة الجنسيات. ويحل قانون الشركات متعددة الجنسيات محل نظامي ضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة بالنسبة للكيانات المشمولة به.

تتولى الشركة الأم، بصفتها الجهة المسؤولة عن الشؤون الضريبية للمجموعة، مسؤولية حساب ضريبة الحد الأدنى التكميلية المحلية لكل ولاية قضائية وتخصيص المبالغ للمجموعات الفرعية لأغراض إعداد التقارير المالية. في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، كانت كيانات المجموعة في الكويت تعاني من خسائر عالمية، وبالتالي لم يكن من المتوقع نشوء أي التزام بضريبة الحد الأدنى التكميلية المحلية. لم يدرج أي ضريبة الحد الأدنى التكميلية المحلية في البيانات المالية الموحدة؛ ومع ذلك، ووفقاً لاتفاقية تقاسم الضرائب مع الشركة الأم، سجلت المجموعة مصروفاً بقيمة 1.8 مليون دينار كويتي في عام 2025 ضمن بند "مصروفات أخرى". خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026، ظلت ولاية الكويت القضائية تعاني من خسائر عالمية، وبالتالي لم يدرج أي التزام بضريبة الحد الأدنى التكميلية المحلية في المعلومات المالية الموحدة المختصرة المؤقتة.

قامت ولايات قضائية أخرى تعمل فيها المجموعة، بما في ذلك البحرين والإمارات العربية المتحدة وتركيا والمملكة المتحدة، بتطبيق نظام الركيزة الثانية أو ما شابهه من قواعد الأرباح الخاضعة لضريبة أقل من قيمتها الحقيقية، مما قد يؤدي إلى التزامات ضريبية إضافية إذا انخفض معدل الضريبة الفعلي في أي ولاية قضائية عن 15%.

وفي حال فرضت السلطات الكويتية أو غيرها ضرائب جديدة، أو عدّلت القوانين الضريبية القائمة، أو اتخذت تدابير تزيد العبء الضريبي أو تقلل من جاذبية ممارسة الأعمال في الدول المعنية، فقد تتأثر تكاليف تشغيل المجموعة وربحياتها وتدفعاتها النقدية ووضعها المالي سلباً بشكل جوهري.

(ز) مخاطر الامتثال التنظيمي

يُطلب من المجموعة الامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعقوبات التي يفرضها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية، وغيرها من اللوائح. وتُلزم هذه القوانين واللوائح المجموعة، من بين أمور أخرى، باعتماد وتطبيق سياسات وإجراءات "اعرف عميلك"، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة والكبيرة إلى السلطات التنظيمية المختصة. وقد اعتمدت المجموعة سياسات وإجراءات "اعرف عميلك" ومكافحة غسل الأموال، وتراجعها بانتظام في ضوء أي تطورات تنظيمية أو سوقية ذات صلة. وفي حال إخفاق المجموعة في الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، فإن للجهات الحكومية المختصة التي تُقدم إليها تقاريرها صلاحية فرض غرامات وعقوبات أخرى. إضافةً إلى ذلك، قد تتضرر أعمال المجموعة وسمعتها إذا استخدمها العملاء في غسل الأموال أو لأغراض غير مشروعة.

(ح) مخاطر السياسات والتقديرات المحاسبية

تُعَدّ السياسات والأساليب المحاسبية أساسيةً لكيفية تسجيل البنك لبياناته المالية ونتائج عملياته والإبلاغ عنها. ويتعين على الإدارة ممارسة التقدير السليم في اختيار وتطبيق العديد من هذه السياسات والأساليب المحاسبية بما يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

المعتمدة في الكويت. وتشمل هذه الأحكام والتقديرات، ، على سبيل المثال، تحديد متى قد تتعرض الأصول لانخفاض في قيمتها، وتصنيف الأصول المالية، وتحديد مخصصات خسائر الائتمان، والقيم العادلة للأصول والالتزامات.

يمكن أن تؤثر عوامل عديدة على القيمة النهائية المُحصل عليها عند تحقيق الإيرادات، أو تسجيل المصروفات، أو استرداد الأصول، أو تخفيض الالتزامات. وقد وضع البنك سياسات وإجراءات رقابية تهدف إلى ضمان التحكم الجيد في تقديراته وأحكامه المحاسبية الجوهرية وتطبيقها بشكل متسق. إضافةً إلى ذلك، تهدف هذه السياسات والإجراءات إلى ضمان أن تتم عملية تغيير المنهجيات بطريقة مناسبة. مع ذلك، ونظرًا لعدم اليقين المحيط بتقديرات البنك ونتائج المتعلقة بهذه المسائل، لا يستطيع البنك ضمان عدم اضطرابه لإجراء تغييرات في التقديرات المحاسبية أو إعادة صياغة البيانات المالية للفترات السابقة في المستقبل.

المخاطر المتعلقة بالكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا

(أ) تأثير اقتصاد الكويت وإيراداتها الحكومية بتقلبات أسعار النفط العالمية

يعتمد اقتصاد الكويت وإيراداتها الحكومية بشكل كبير على قطاع النفط، ويتأثران بتقلبات أسعار النفط العالمية. لا يزال قطاع النفط مساهمًا رئيسيًا في اقتصاد الكويت ومصدرًا هامًا لإيرادات الحكومة وعائدات التصدير. ونتيجة لذلك، يبقى الأداء الاقتصادي للكويت ووضعها المالي وحساباتها الخارجية معتمدًا بشكل كبير على تطورات أسواق النفط العالمية. ولطالما كان لتقلبات أسعار النفط ومستويات الإنتاج تأثير كبير على النشاط الاقتصادي والإيرادات الحكومية والموازن المالية وأوضاع السيولة في الكويت.

تتسم أسعار النفط الخام العالمية بتقلبات كبيرة، وتتأثر بعوامل عديدة خارجة عن سيطرة المجموعة، بما في ذلك الأوضاع الاقتصادية العالمية والإقليمية، والتطورات الجيوسياسية، وتغيرات العرض والطلب، وسياسات وإجراءات تحالف أوبك+ وغيرها من الدول المنتجة للنفط، والتطورات التكنولوجية التي تؤثر على أسواق الطاقة، والسياسات البيئية والمناخية، ووتيرة التحول العالمي في قطاع الطاقة. كما أن القيود التجارية والتعريفات الجمركية وغيرها من التدابير التي تؤثر على النشاط الاقتصادي العالمي قد تقلل الطلب على النفط وتؤثر سلبًا على أسعاره. إضافةً إلى ذلك، قد تُسهم التوترات والصراعات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، بما في ذلك التوترات المتعلقة بإيران والاضطرابات التي تؤثر على البنية التحتية الإقليمية للطاقة، وخطوط الشحن، وحركة التجارة، في زيادة تقلبات أسواق النفط، وتؤثر سلبًا على النشاط الاقتصادي في الكويت ومنطقة الخليج العربي عمومًا. وقد تؤدي هذه التطورات إلى انخفاض إيرادات الحكومة، وتراجع السيولة في النظام المالي، وزيادة تقلبات السوق، وضعف ثقة المستثمرين.

قد تؤثر فترات انخفاض أسعار النفط المستمرة، وتراجع إنتاج النفط، واضطرابات صادرات النفط، أو ضعف الطلب العالمي عليه، سلبًا على النمو الاقتصادي الكويتي، ووضعها المالي، وميزانها الخارجي. وقد تؤدي هذه التطورات إلى انخفاض الإنفاق الحكومي، وتراجع السيولة في القطاع المصرفي، وضعف نشاط القطاع الخاص، وانخفاض الطلب على الائتمان. كما قد تؤثر سلبًا على الوضع المالي لعملاء المجموعة، مما ينتج عنه ارتفاع خسائر الائتمان، وزيادة متطلبات المخصصات، وتدهور جودة الأصول.

لا يوجد ما يضمن عدم تأثير التطورات المستقبلية في أسواق النفط العالمية، أو الأوضاع الجيوسياسية، أو النشاط الاقتصادي العالمي، سلبًا على الاقتصاد الكويتي. وقد يكون لأي من هذه التطورات، بدورها، تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة، ووضعها المالي، ونتائج عملياتها، وأفاقها المستقبلية.

(ب) قد يتأثر الاقتصاد الكويتي ونموه بالاعتبارات السياسية الكويتية.

يتميز النظام السياسي الكويتي بالتفاعل بين الحكومة ومجلس الأمة المنتخب، الذي يضطلع بدور هام في العملية التشريعية وصياغة السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية. تتطلب التشريعات المقترحة من الحكومة عمومًا موافقة مجلس الأمة قبل إقرارها. ونتيجةً لذلك، قد تؤثر التطورات السياسية والاختلافات في أولويات السياسات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على توقيت ونطاق وتنفيذ المبادرات والإصلاحات الحكومية.

شهدت الكويت في السنوات الأخيرة فترات من عدم الاستقرار السياسي والجمود التشريعي، بما في ذلك حل مجلس الأمة عام ٢٠٢٤ والتعليق المؤقت لبعض الأحكام الدستورية المتعلقة بعمله. وبينما لا تزال الدعايات طويلة الأجل لهذه التطورات غير واضحة، فإن أحداثًا مماثلة في المستقبل قد تؤثر على استمرارية السياسات، وتؤخر تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ومشاريع البنية التحتية، وتزيد من حالة عدم اليقين بشأن البيئة التشريعية والتنظيمية.

قد تتأثر وتيرة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والهيكلية الرئيسية، بما في ذلك المبادرات المتعلقة بالتنوع الاقتصادي، والاستدامة المالية، وإصلاح القطاع العام، والخصخصة، ومشاركة القطاع الخاص، بالاعتبارات السياسية والإجراءات التشريعية. وأي تأخير في تنفيذ هذه الإصلاحات قد يؤثر سلبًا على ثقة المستثمرين، والنمو الاقتصادي، والمالية العامة، وقدرة الكويت على مواجهة التحديات الاقتصادية طويلة الأجل الناجمة عن اعتمادها على المحروقات.

قد تؤثر التطورات السياسية أيضًا على مناخ الأعمال، والاستثمار الأجنبي، ونشاط سوق رأس المال، والأوضاع الاقتصادية العامة في الكويت. وأي فترة طويلة من عدم الاستقرار السياسي، أو اضطرابات تشريعية، أو تأخير في تنفيذ السياسات، قد تؤثر سلبًا على النشاط الاقتصادي وبيئة العمل التي تُمارس فيها المجموعة أعمالها.

ولا يُمكن ضمان عدم تأثير التطورات السياسية المستقبلية في الكويت سلبًا على الأداء الاقتصادي للبلاد أو على تنفيذ السياسات والإصلاحات الحكومية. وقد يكون لأي من هذه التطورات أثر سلبي جوهري على أعمال المجموعة، ووضعها المالي، ونتائج عملياتها، وأفاقها المستقبلية.

(ج) تعمل المجموعة في منطقة تشهد مخاطر سياسية وأمنية مستمرة.

تعمل المجموعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، وتتأثر أعمالها ووضعها المالي ونتائج عملياتها وأفاقها، وستظل تتأثر، بالتطورات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تؤثر على المنطقة. قد تؤثر أحداث مثل الحرب والنزاعات العسكرية والإرهاب والاضطرابات المدنية وعدم الاستقرار السياسي والعقوبات أو غيرها من التوترات الجيوسياسية سلبًا على عمليات المجموعة وعملائها وشركائها وأسواقها. لا يوجد ما يضمن قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها دون انقطاع أو تجنب الآثار السلبية المادية في حال وقوع مثل هذه الأحداث.

على الرغم من أن الكويت حافظت تاريخيًا على استقرار سياسي نسبي، ولا تزال تستفيد من علاقات دولية بناءة بشكل عام، إلا أن أجزاءً من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا لا تزال عرضة لتطورات جيوسياسية وأمنية دورية. وقد شملت هذه التطورات من حين لآخر اضطرابات مدنية ونزاعات مسلحة وإرهابًا وعقوبات وتوترات دبلوماسية، بالإضافة إلى اضطرابات مؤقتة في طرق التجارة والنقل. وقد ساهمت هذه التطورات في فترات من عدم اليقين الإقليمي والتقلبات في أسواق المال والسلع والطاقة.

شهدت بعض التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط عمومًا، خلال الفترات الأخيرة، بؤادر استقرار جزئي، تمثلت في الانخراط الدبلوماسي بين الأطراف الإقليمية المعنية، والجهود المبذولة للحد من مخاطر التصعيد في المناطق الرئيسية. ومع ذلك، لا تزال المنطقة تعاني من حساسية جيوسياسية متزايدة، ويبقى خطر تجدد التوترات أو تصاعدها قائمًا.

كما شهد الشرق الأوسط عمومًا اضطرابات دورية أثرت على طرق التجارة البحرية، بما في ذلك الممرات الملاحية الرئيسية، فضلًا عن تقلبات في أسواق الطاقة مدفوعة بالتطورات الجيوسياسية. وبينما خفت حدة بعض هذه الاضطرابات مقارنةً بالفترات السابقة، لا تزال المنطقة عرضة لخطر تجدد عدم الاستقرار، الأمر الذي قد يؤثر على سلاسل التوريد، وتكاليف الشحن، وتقلبات السوق.

إن أي تدهور في الأوضاع الجيوسياسية أو الأمنية قد يؤدي إلى اضطراب في تدفقات التجارة الإقليمية، وشبكات النقل، والبنية التحتية للطاقة، وخطوط الشحن الحيوية. وقد يؤثر ذلك سلباً على النشاط الاقتصادي في الكويت ومنطقة الخليج العربي عموماً، ويقلل من ثقة المستثمرين، ويزيد من تقلبات السوق، ويؤثر سلباً على السيولة.

بالإضافة إلى ذلك، قد يؤثر عدم الاستقرار الجيوسياسي والتطورات الأمنية المرتبطة به سلباً على الوضع المالي والأداء التشغيلي لعملاء المجموعة والاطراف المقابلة لها، مما يؤدي إلى زيادة مخاطر الائتمان، وارتفاع مخصصات انخفاض القيمة، وتدهور جودة الأصول، وانخفاض حجم الأعمال، وزيادة تكاليف التمويل والتشغيل. وقد تؤثر هذه التطورات أيضاً سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي، والنمو الاقتصادي، والأوضاع المالية في الكويت وغيرها من المناطق التي تعمل فيها المجموعة.

لا يوجد ما يضمن عدم تدهور الأوضاع الجيوسياسية أو الأمنية في المنطقة مستقبلاً، أو استمرار فترات الاستقرار النسبي الحالية. وقد يكون لأي من هذه التطورات أثر سلبي جوهري على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وأفاقها، وقد يؤثر سلباً على قدرة المصدر أو البنك على الوفاء بالتزاماتها.

قد يتأثر الوضع المالي للبنك ونتائج عملياته سلباً بتخفيف بعض المتطلبات التنظيمية والظروف الجيوسياسية التي تستدعي اتخاذ مثل هذه الإجراءات.

في 26 مارس 2026، أصدر بنك الكويت المركزي التعميم رقم (2/ر ب/ر ب أ/619) مُعلنًا حزمة تحفيزية للتخفيف من التداعيات الاقتصادية للتطورات الجيوسياسية الإقليمية الجارية. وبينما تهدف هذه الإجراءات إلى دعم سيولة النظام المصرفي والاستقرار المالي خلال فترة من عدم اليقين الجيوسياسي والاقتصادي الكلي على الصعيد الإقليمي، فإنها تتضمن تغييرات جوهريّة في العديد من النسب والحدود القصوى التي يفرضها بنك الكويت المركزي عادةً. وعلى وجه التحديد، قام بنك الكويت المركزي بما يلي:

- خفض الحد الأدنى لنسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل المستقر الصافي من 100% إلى 80%.
 - خفض نسبة السيولة التنظيمية من 18% إلى 15%.
 - توسيع الحدود القصوى للنفقات التراكمية السلبية في سلم عدم تطابق آجال الاستحقاق بنسبة 10%.
 - رفع الحد الأقصى للإقراض إلى 100%. بعد أن كان 90%.
 - الإفراج عن جزء من مصدّ المحافظة على رأس المال، مما خفض فعلياً متطلبات قاعدة رأس المال الإجمالية إلى 12% من الحد التنظيمي القياسي البالغ 13% (باستثناء الرسوم الإضافية على المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية المحلية).
- تُعدّ هذه الإجراءات تدابير تيسير احترازية مؤقتة تهدف إلى دعم سيولة واستقرار النظام المصرفي خلال فترة عدم الاستقرار الجيوسياسي، ولا تُمثّل تعديلاً دائماً للإطار التنظيمي الأساسي لبنك الكويت المركزي. وعلى الرغم من أن هذه المعايير المُخففة تعني أن البنك - والقطاع المصرفي الكويتي عموماً - يعمل بسيولة واحتياطات رأسمالية أقل مما هو عليه في ظل النظام التنظيمي القياسي، إلا أنه لا يُمكن ضمان كفاية هذه التدابير لحماية البنك من آثار عدم الاستقرار الجيوسياسي المستمر أو التقلبات الاقتصادية.
- ومع ذلك، فقد أظهر بنك الكويت المركزي تاريخياً التزاماً بالاستقرار النظامي من خلال تبني نهج تدريجي ومدرّس عند إعادة تطبيق المعايير التنظيمية بعد فترات التيسير المؤقت. على سبيل المثال، بعد تخفيف المعايير التنظيمية التي سمح بها البنك الكويت المركزي خلال جائحة كوفيد-19، أعاد بنك الكويت المركزي تطبيق المعايير التنظيمية القياسية تدريجياً وعلى مراحل، ما يضمن عدم إجهاد النظام المصرفي. تشير هذه السابقة التاريخية إلى تفضيل تنظيمي لإعادة فرض الحدود الرقابية المعتادة بشكل منظم، بهدف تقليل اضطراب السوق ومنح القطاع المصرفي الوقت الكافي للتكيف مع المعايير التنظيمية المعتادة.

المخاطر الخاصة بكل دولة والناجمة عن الظروف الاقتصادية الكلية في الولايات القضائية الرئيسية

تتعرض بعض الشركات التابعة للبنك لمخاطر اقتصادية خاصة بكل دولة، قد تؤثر على عملياتها وأدائها ونتائجها المالية:

بنك برقان - تركيا

لا تزال تركيا تعاني من اختلالات في الاقتصاد الكلي بعد فترة من ارتفاع التضخم وتقلبات العملة وتشديد السياسات. ورغم أن السياسات الاقتصادية الأخيرة دعمت انخفاضاً تدريجياً في التضخم وتحسناً في الاحتياطات الخارجية، إلا أن التضخم لا يزال مرتفعاً وفقاً للمعايير الدولية، ولم تكتمل عملية خفض التضخم. لا يزال الاقتصاد التركي عرضة للصدمات الخارجية، بما في ذلك تقلبات أسعار الطاقة العالمية، وتغيرات معنويات المستثمرين، وتقلبات أسعار الصرف، والتحول في السياسات النقدية والمالية المحلية. وعلى وجه الخصوص، قد يؤثر استمرار الأوضاع المالية الصعبة والضغط التضخمي سلباً على نمو الائتمان، وتكاليف الاقتراض، والنشاط الاقتصادي بشكل عام. قد تؤثر التعديلات الاقتصادية المستمرة، وحساسية سعر الصرف، والشكوك السياسية والسياساتية على بيئة عمل بنك بي تي، بما في ذلك الطلب على الائتمان، وجودة الأصول، وتكلفة التمويل. وأي تدهور في استقرار الاقتصاد الكلي أو انعكاس في اتجاهات انخفاض التضخم قد يؤثر سلباً على بيئة عمل عمليات المجموعة في تركيا، بما في ذلك جودة الأصول، وتكاليف التمويل، والطلب على الخدمات المالية.

بنك الخليج الجزائري ش.ذ.أ — الجزائر

لا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على الهيدروكربونات، حيث لا يزال التقدم المحدود في مجال التنوع يشكل نقاط ضعف هيكلية. ورغم أن عائدات الهيدروكربونات والإنفاق العام قد دعمتا النشاط الاقتصادي، إلا أن الاقتصاد لا يزال معرضاً لتقلبات أسعار الطاقة العالمية، والضغط المالي، وتعقيدات الإطار التنظيمي. وتهدف مبادرات الإصلاح المالي والهيكلية الأخيرة إلى تحسين استدامة الميزانية ودعم تنمية القطاعات غير الهيدروكربونية، غير أن فعاليتها تظل رهناً بمخاطر التنفيذ والظروف الاقتصادية الكلية الأوسع نطاقاً.

لا يزال الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية في الأسواق الخارجية، كما يظل معتمداً مالياً على الإيرادات المرتبطة بالهيدروكربونات، وهو ما قد يؤثر على الإنفاق العام، وظروف السيولة، والاستقرار الاقتصادي العام. كما أن التعديلات المستمرة في السياسات، والتطورات التنظيمية، ومخاطر تنفيذ الاستثمارات قد تسهم في زيادة حالة عدم اليقين في بيئة العمل.

إن تركيز الاقتصاد واعتماده على قطاع محدد، إلى جانب التعرض لتقلبات أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية، قد يؤثران سلباً في الطلب على الخدمات المصرفية، وجودة المحفظة الائتمانية، والأداء المالي العام لبنك الخليج الجزائري (AGB).

بنك تونس الدولي ش.م. — تونس

لا يزال الاقتصاد التونسي يعاني من قيود هيكلية، ويتسم بنمو متواضع، وضغوط مالية مرتفعة، وتحديات مستمرة في مجال التمويل الخارجي. ولا تزال المالية العامة تواجه ضغوطاً، في حين يظل الوصول إلى التمويل الخارجي محدوداً، مما يسهم في استمرار الضغط على أوضاع السيولة والاستقرار الاقتصادي الكلي. ويعمل القطاع المصرفي في بيئة تتأثر بضعف النشاط الاقتصادي وتزايد الضغوط على النظام المالي، بما في ذلك التغيرات في سلوك الودائع وديناميات السيولة، فضلاً عن الاضطرابات الدورية في سوق العمل والقطاعات المختلفة التي تعكس ضغوطاً اقتصادية أوسع نطاقاً.

قد تؤثر الاختلالات المالية المستمرة، ومصادر التمويل الخارجية المحدودة، وعدم اليقين بشأن السياسات سلباً على الاستقرار المالي، والطلب على الائتمان، والرغبة في المخاطرة داخل القطاع المصرفي.

قد تؤثر هذه الظروف سلباً على العمليات المصرفية في تونس، بما في ذلك جودة الأصول وإدارة السيولة والأداء المالي العام.

بنك الخليج المتحد ش.م.ب. — مملكة البحرين

من المتوقع أن يسجل الاقتصاد البحريني نمواً متواضعاً في المدى القريب، مدعوماً بالنشاط في قطاع الخدمات والقطاعات غير النفطية. ومع ذلك، لا يزال الاقتصاد معرضاً لضغوط مالية وخارجية، بما في ذلك مستويات الدين العام المرتفعة نسبياً وحساسيته لتقلبات أسعار الطاقة العالمية. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤثر التوترات الجيوسياسية المستمرة وديناميكيات الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط سلباً على معنويات المستثمرين، وتؤدي إلى تعطيل التجارة وتدفقات رأس المال، وتساهم في زيادة التقلبات في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك البحرين.

وقد تؤثر هذه الظروف في مستويات السيولة، وتكاليف التمويل، وإجمالي الطلب على الائتمان داخل القطاع المصرفي. كما قد تنعكس هذه العوامل سلباً على أداء القطاع المصرفي في مملكة البحرين، وفي سياق أوسع يشمل دول مجلس التعاون الخليجي، قد تؤثر في بيئة أعمال المجموعة، بما في ذلك جودة الأصول، والربحية، وأفاق النمو.

الأثر العام للمخاطر

إن تدهور الأوضاع الاقتصادية في أي من الدول التي تمارس فيها الشركات التابعة للمجموعة أعمالها قد يؤثر سلباً على تلك الشركات، من خلال انخفاض الطلب على المنتجات والخدمات المصرفية، وارتفاع مخاطر الائتمان، وتزايد الضغوط على مستويات السيولة، وارتفاع تكاليف التشغيل. وعلاوة على ذلك، فإن أي تدهور كبير في الأوضاع الاقتصادية الكلية – بما في ذلك، على سبيل المثال، استمرار معدلات التضخم المرتفعة في تركيا لفترة طويلة، أو تصاعد الضغوط المالية ومتطلبات التمويل الخارجي في الجزائر وتونس، أو تفاقم التوترات الجيوسياسية والصراعات الإقليمية – قد يؤثر بصورة جوهرية في الأداء المالي للمجموعة وقدرتها على تنفيذ استراتيجيتها التشغيلية في هذه الأسواق.

وقد تؤثر هذه التطورات، بما في ذلك تصاعد أو استمرار النزاعات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط على نطاق أوسع، سلباً أيضاً في ثقة المستثمرين، وتدفقات رؤوس الأموال، وأسواق الطاقة، والاستقرار الاقتصادي بوجه عام في الولايات القضائية التي تمارس فيها المجموعة أعمالها.

(د) عدم اليقين القانوني والتنظيمي في دولة الكويت وغيرها من الولايات القضائية الرئيسية

تمر دولة الكويت وغيرها من الدول التي تتمتع فيها المجموعة بحضور مؤثر بمرحلة تطوير لمؤسساتها الحاكمة وأنظمتها القانونية والتنظيمية، والتي لم تبلغ بعد مستوى الرسوخ والاستقرار الذي تتمتع به الأنظمة المماثلة في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. وقد اتخذت دولة الكويت، إلى جانب تلك الدول، عدداً من التدابير الرامية إلى تعزيز الكفاءة وزيادة اليقين في أطرها القانونية والتنظيمية.

قد لا توفر الأنظمة القانونية في دولة الكويت وهذه الدول الأخرى المستوى ذاته من الحماية أو تفرض متطلبات الإفصاح عن المعلومات بالمستوى المعمول به في دول أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يمكن تقديم أي ضمان بعدم قيام حكومة دولة الكويت أو حكومات تلك الدول الأخرى بتطبيق لوائح تنظيمية أو سياسات مالية أو نقدية، بما في ذلك إصدار سياسات أو لوائح جديدة أو تبني تفسيرات قانونية جديدة للوائح القائمة، تتعلق بنزع الملكية، أو التأمين، أو الضرائب، أو أسعار الفائدة، أو ضوابط الصرف، أو اتخاذ أي إجراءات أخرى قد يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال المجموعة أو مركزها المالي أو نتائج عملياتها أو آفاقها المستقبلية.

(هـ) التغييرات المحتملة في الإطار التنظيمي لبنك الكويت المركزي (CBK)

وباعتبار البنك جهة خاضعة للرقابة والتنظيم، فإن أي تغييرات في القوانين أو اللوائح المعمول بها، أو في تفسيرها أو آليات إنفاذها، أو إخفاق البنك في الامتثال لها، قد يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي أو نتائج عملياتها أو آفاقها المستقبلية. وتغطي القواعد والأنظمة الرقابية والإشرافية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، وكذلك البنوك المركزية المختصة فيما يتعلق بالشركات التابعة للبنك، وبدرجة من التفصيل تفوق ما هو معمول به في العديد من الدول الأخرى، موضوعات تشمل على وجه الخصوص: متطلبات كفاية رأس المال، والسيولة، وترشيد وتنظيم السياسة الائتمانية، وسياسات تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات ذات الصلة، والتركيز الائتماني، وتنظيم

السياسة الاستثمارية، وأنظمة الرقابة الداخلية، وأنظمة قياس المخاطر وإدارتها، والقواعد واللوائح المتعلقة بالخبرات الواجب توافرها لدى أعضاء مجالس إدارات البنوك وكبار المسؤولين التنفيذيين، بالإضافة إلى مكافحة غسل الأموال والعمليات المشبوهة وتمويل الإرهاب.

وقد تفرض هذه اللوائح قيوداً على أنشطة البنوك، بما في ذلك البنك، كما أن أي تغييرات تجريها البنوك المركزية المختصة على سياساتها أو ممارساتها الرقابية والتنظيمية قد تؤثر، بدرجات متفاوتة، في أعمال كل بنك، والمنتجات أو الخدمات التي يقدمها أو قد يقدمها مستقبلاً، وقيمة أصوله، وتكاليف ممارسة أعماله، ومركزه المالي.

(و) ينطوي الاستثمار في الأوراق المالية المرتبطة بالأسواق الناشئة، بوجه عام، على درجة أعلى من المخاطر

ينطوي الاستثمار في الأوراق المالية للشركات التي تمارس أعمالها في الأسواق الناشئة، بما في ذلك دولة الكويت، بوجه عام، على درجة أعلى من المخاطر مقارنةً بالاستثمار في الأوراق المالية الصادرة عن جهات إصدار في أسواق أكثر تطوراً. وتشمل هذه المخاطر، على سبيل المثال لا الحصر، ارتفاع مستويات التقلب وانخفاض السيولة، والتغيرات المفاجئة في البيئة القانونية أو الاقتصادية أو السياسية، وعدم الاستقرار في الدول المجاورة، والمخاطر التشغيلية المرتبطة بالاحتيايل أو الرشوة أو الفساد أو ضعف الحوكمة، فضلاً عن قصور البنية التحتية اللازمة لدعم النمو الاقتصادي المستدام.

ولا يمكن تقديم أي ضمان بعدم تأثر أسواق الأوراق المالية في الأسواق الناشئة سلباً بالأحداث التي تقع في أماكن أخرى، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا. فكتيراً ما تؤدي ردود فعل المستثمرين تجاه التطورات في إحدى الأسواق الناشئة إلى حدوث ما يُعرف بـ "أثر العدوى"، حيث يمتد الشعور السلبي إلى بقية أسواق المنطقة أو إلى فئة الأصول ذاتها. وفي حال حدوث هذا الأثر، فقد تتأثر القيمة السوقية للأوراق المالية سلباً بالتطورات الاقتصادية أو المالية التي تشهدها دول أخرى من الأسواق الناشئة، وهي ظروف لا تملك المجموعة أي سيطرة عليها.

كما قد تكون الأسواق الناشئة أكثر حساسية للاضطرابات التي تشهدها أسواق رأس المال، أو لانخفاض توافر الائتمان، أو لارتفاع تكاليف التمويل. وقد تؤثر هذه العوامل سلباً في أداء الشركات العاملة في تلك الأسواق، بما في ذلك المجموعة، ولا يمكن تقديم أي ضمان بعدم تحقق هذه المخاطر مستقبلاً.

وبناءً عليه، فإن الاستثمار في الأوراق المالية الخاصة بالمجموعة ينطوي على مخاطر لا ترتبط عادةً بالاستثمار في الأوراق المالية في الأسواق الأكثر تطوراً. لذا، ينبغي للمستثمرين المحتملين تقييم المخاطر ذات الصلة بعناية، وأن يحدد كل منهم بنفسه مدى ملاءمة هذا الاستثمار لظروفه وأهدافه الاستثمارية. وبوجه عام، يُعد الاستثمار في الأسواق الناشئة أكثر ملاءمة للمستثمرين ذوي الخبرة الذين يدركون على نحو كامل طبيعة المخاطر المرتبطة بهذه الاستثمارات وأهميتها.

المخاطر المتعلقة بأسهم الإصدار

(أ) السيولة والتقلب في سعر السهم

قد لا يتمكن المكتتبون من إعادة بيع أسهمهم، بما في ذلك أسهم الإصدار، بسعر يعادل سعر الطرح أو يزيد عليه، أو قد لا يتمكنون من بيعها على الإطلاق. وقد يتأثر السعر السوقي للأسهم بعد الطرح سلباً بعوامل تقع داخل نطاق سيطرة المُصدر أو خارجه، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغيرات في الأداء المالي للمُصدر، وظروف السوق السائدة، والتعديلات التي تطرأ على الأنظمة واللوائح الحكومية.

وينبغي للمستثمرين أن يدركوا أن قيمة الاستثمار في الأسهم، بما في ذلك أسهم الإصدار، قد تنخفض كما قد ترتفع. كما قد يتسم السعر السوقي للأسهم المزمع إصدارها بدرجة عالية من التقلب، وقد يشهد تذبذبات كبيرة نتيجة تغير توجهات المستثمرين ومعنويات السوق تجاه الأسهم. وقد شهدت أسواق الأوراق المالية، تاريخياً، تقلبات كبيرة في الأسعار وأحجام التداول أثرت في أسعار الأوراق المالية، وذلك في كثير من الأحيان بصورة مستقلة عن الأداء الفعلي للمُصدر أو آفاقه المستقبلية.

وعلاوة على ذلك، قد تأتي نتائج أعمال المصدر وآفاقه المستقبلية، في بعض الأحيان، دون مستوى توقعات السوق أو المحللين الماليين. وقد يؤدي أي من هذه العوامل إلى انخفاض السعر السوقي للأسهم.

(ب) توزيعات الأرباح

تكون أسهم الإصدار مستحقة للحصول على أي توزيعات أرباح قد يقرر المصدر توزيعها مستقبلاً. ويعتزم المصدر اتباع سياسة لتوزيع الأرباح تراعي استدامة مستويات التوزيعات وتعكس تقييمه لأفاق تحقيق أرباح متكررة. ولا يعتزم المصدر تكوين احتياطات غير قابلة للتوزيع على المساهمين، إلا بالقدر الذي يقتضيه القانون. ويتم توزيع الأرباح، متى رأى مجلس الإدارة ذلك مناسباً، وفقاً لتقديره، واستناداً إلى الأداء المالي للمصدر، ومركز التدفقات النقدية، وغيرها من العوامل ذات الصلة، وذلك رهنأ بموافقة المساهمين.

وينبغي على المستثمرين أن يضعوا في اعتبارهم أن سياسة المصدر بشأن توزيع الأرباح قد تخضع للتعديل من وقت لآخر، ولا يمكن تقديم أي ضمان بشأن قيمة أو توقيت أو وتيرة أي توزيعات أرباح مستقبلية.

(ج) تخفيف نسبة الملكية في الأسهم القائمة

إذا لم يقيم المكتتبون المؤهلون بممارسة حقوقهم بالكامل قبل الموعد النهائي لتلقي طلبات الاكتتاب وسداد قيمتها، وفقاً لما هو مبين في نشرة الاكتتاب هذه، فإن نسبة ملكيتهم وحقوق التصويت الخاصة بهم في المصدر ستخفض. ونتيجة لذلك، ستراجع النسبة التي تمثلها أسهمهم القائمة من رأس مال المصدر عقب إتمام الطرح.

علاوة على ذلك، قد يتعرض المكتتبون المؤهلون المقيدون في تاريخ الاستحقاق، حتى إذا مارسوا حقوقهم بالكامل، لتراجع طفيف في نسبتهم، إذ قد يُخفض استحقاقهم إلى أقرب عدد صحيح أدنى من أسهم الإصدار. وفي حال توفر أسهم إصدار لم يتم الاكتتاب فيها، قد تتاح لهؤلاء المكتتبين فرصة التقدم بطلب للحصول على أسهم إصدار إضافية، مما قد يمكنهم من الحفاظ على حصصهم النسبية في المصدر أو زيادتها.

(د) المخاطر المرتبطة بعدم ممارسة كبار المساهمين لحقوقهم

إذا لم يقيم كبار المساهمين، بمن فيهم المساهمون الاستراتيجيون، بالاكتتاب في كامل حقوقهم في الاكتتاب بالأسهم الجديدة المطروحة، فإن نسبة ملكيتهم وحقوق التصويت الخاصة بهم وتمثيلهم في مجلس الإدارة ستخفض، كما سينخفض العائد الذي يحصلون عليه نتيجة تراجع نسبة مساهمتهم في رأس مال الشركة. كما أن انخفاض حقوق التصويت لكبار المساهمين من شأنه أن يحد من قدرتهم على التأثير في القرارات الجوهرية للشركة، وقد ينعكس ذلك على حوكمة الشركة ومركزها المالي.

(هـ) المخاطر المتعلقة بعدم تحقيق أرباح أو عدم إمكان بيع حقوق الأولوية

ليس هناك ما يضمن أن تكون الأسهم مربحة أو أنه يمكن تداولها بسعر أعلى. كما لا يوجد ما يضمن وجود طلب كافٍ في السوق لممارسة حقوق الأولوية أو للحصول على أي تعويض من الشركة في حالة عدم ممارسة هذه الحقوق. وفي حالة عدم تمكن المستثمرين من التخلص من حقوق الأولوية قبل خمسة أيام عمل على الأقل من انتهاء فترة الطرح، فقد يُطلب منهم ممارسة هذه الحقوق أو الاستفادة منها بطريقة أخرى للاكتتاب في أسهم الإصدار، وإذا لم يقيم المستثمرون بالاكتتاب أو لم يتبعوا إجراءات الاكتتاب في الحقوق بالطريقة الصحيحة، فلا يوجد ضمان بتوزيع مبلغ تعويض عليهم، مما سيؤدي إلى تكبدتهم بعض الخسائر. وبناءً على ذلك، ينبغي على المستثمرين الاطلاع على التفاصيل الكاملة لآلية إدراج حقوق الأولوية وتداولها الواردة في لوائح بورصة الكويت والأحكام المعمول بها في اللوائح التنفيذية. ويجب أن يكونوا على دراية بجميع العوامل التي تؤثر عليهم، لضمان أن يكون أي قرار استثماري قائماً على الوعي الكامل والفهم الدقيق لطبيعة الاستثمار والمخاطر المرتبطة به.

(و) مخاطر انخفاض الطلب على حقوق الأولوية في الاكتتاب وأسهم الشركة، أو إلغاء الاكتتاب

ليس هناك ما يضمن وجود طلب كافٍ على حقوق الأولوية في الاكتتاب خلال فترة تداول حقوق الأولوية بما يمكن حاملي حقوق الأولوية في الاكتتاب من بيع تلك الحقوق وتحقيق ربح منها. كما لا يوجد أي ضمان بوجود طلب كافٍ على أسهم الشركة من قبل المكتتبين المؤهلين خلال فترة الطرح. وفي هذه الحالة لن يكون هناك أي تعويض لحاملي الحقوق غير المستخدمة. بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد ضمان بوجود طلب كافٍ في السوق على الأسهم التي يحصل عليها المكتتب من خلال ممارسة حق الأولوية في الاكتتاب، أو من خلال الطرح العام، أو من السوق، مما قد يؤثر سلباً على سعر السهم وربحية المصدر والمساهمين. كما لا يوجد ضمان بأن الاكتتاب سيكون ناجحاً أو أنه لن يتم إلغاؤه. وفي حالة إلغاء الطرح، لن يتمكن حاملو حقوق الأولوية في الاكتتاب من ممارسة حقهم في الاكتتاب في أسهم الإصدار المخصصة لهذه الحقوق، مما قد يؤدي إلى فقدان المشتري لحق الأولوية في الاكتتاب مقابل السعر الذي دفعه مقابل هذا الحق دون أن يكون له الحق في الرجوع على المصدر ووكيل الاكتتاب والمديرين الرئيسيين للمطالبة بأي تعويض. كما يشترط أن تظل أسهم المصدر متداولة في بورصة الكويت طوال فترة عرض حق الأولوية، حتى يستمر تداول حقوق الأولوية في الاكتتاب.

(ز) المخاطر الضريبية المتعلقة بالمدفوعات

لا يزال تطبيق وإنفاذ نظام ضريبة الدخل الكويتي، بما في ذلك أي أطر ضريبية جديدة أو ناشئة مثل نظام ضريبي من نوع الحد الأدنى المؤجل أو التدابير المماثلة، غير مؤكد فيما يتعلق بحاملي «أسهم الإصدار» الذين يُعتبرون «كيانات اعتبارية من خارج دول مجلس التعاون الخليجي» (حسب التعريف الوارد في «الضرائب»). وهناك احتمال أن يخضع حاملو أسهم الإصدار هؤلاء لنظام ضريبة الدخل الكويتي في المستقبل إذا قررت إدارة ضريبة الدخل و/أو وزارة المالية و/أو المحاكم الكويتية أن الدخل المتحصل عليه فيما يتعلق بالأسهم المزمع إصدارها الخاضعة للضريبة، على الرغم من الإعفاءات الضريبية المعمول بها.

حتى تاريخه، لم تصدر عن إدارة ضريبة الدخل أي أحكام ملزمة أو تفسيرات رسمية معلنة بشأن تطبيق الإعفاءات الضريبية على الدخل المتحقق لحاملي الأسهم من الكيانات الاعتبارية غير الخليجية فيما يتعلق بإصدار أسهم ملكية مثل أسهم الإصدار. وبالمثل، لم تقم المحاكم الكويتية حتى الآن بتفسير الأحكام ذات الصلة في هذا السياق. وعلى الرغم من عدم وجود سوابق تشير إلى قيام إدارة ضريبة الدخل بفرض ضريبة دخل على المساهمين من الكيانات الاعتبارية غير الخليجية في الظروف الموضحة أعلاه، فإنه لا يمكن التنبؤ بكيفية قيام إدارة ضريبة الدخل أو وزارة المالية أو المحاكم بتطبيق أو إنفاذ القوانين الضريبية وأي نظام ضريبي جديد من الناحية العملية. كما أن تفسيرات إدارة ضريبة الدخل لأحكام قانون الضرائب الكويتي لم تكن، في بعض الأحيان، متسقة.

إذا قررت إدارة ضريبة الدخل و/أو المحاكم الكويتية أن الدخل المتحقق لحامل أسهم الإصدار من الكيانات الاعتبارية غير الخليجية يخضع للضريبة، فقد يصبح هذا الحامل مسؤولاً عن سداد ضريبة الدخل الكويتية (المفروضة حالياً بنسبة 15% على صافي الدخل، وقد تمتد لتشمل الأرباح الرأسمالية)، كما قد يُطلب منه الالتزام بمتطلبات الإفصاح والإبلاغ وتقديم القرارات الضريبية ذات الصلة في دولة الكويت. وفي بعض الحالات، قد يتم تطبيق استقطاع بنسبة تصل إلى 5% من المدفوعات التي يجريها المصدر إلى حاملي أسهم الإصدار، وذلك إلى حين حسم الوضع الضريبي لهؤلاء الحاملين.

على الرغم من عدم وجود تطبيق نهائي أو حاسم لنظام ضريبة الدخل الكويتي على حاملي أسهم الإصدار من الكيانات الاعتبارية غير الخليجية حتى تاريخه، فإنه لا يمكن تقديم أي ضمان بعدم خضوع حاملي هذه الأسهم لهذا النظام في الظروف الموضحة أعلاه. ويُنصح المكتتبون المحتملون باستشارة مستشارهم الضريبيين بشأن الآثار المترتبة، بموجب قوانين الضرائب الكويتية وغيرها من القوانين الضريبية واجبة التطبيق، على اكتساب أسهم الإصدار والاحتفاظ بها والتصرف فيها، وكذلك على استلام المدفوعات المتعلقة بها. يرجى الرجوع إلى قسم «الضرائب» للحصول على مزيد من المعلومات.

(ح) ضرائب القيمة المضافة

اتفق مجلس التعاون الخليجي («مجلس التعاون») رسمياً على إطار عمل مشترك لضريبة القيمة المضافة («إطار عمل ضريبة القيمة المضافة الخليجي») ووضع اللمسات الأخيرة عليه في عام 2017، وقامت عدة دول أعضاء في مجلس التعاون الخليجي بعد ذلك بتطبيق ضريبة القيمة المضافة اعتباراً من عام 2018. ومع ذلك، وحتى تاريخ إصدار نشرة الاكتتاب هذه، لم تقم دولة الكويت بعد بتطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة، على الرغم من التزامها السابق بموجب إطار عمل ضريبة القيمة المضافة الخليجي.

ولم يتم سن أي تشريع محلي في الكويت لتفعيل ضريبة القيمة المضافة، كما لم يتم نشر أي قواعد أو لوائح تفصيلية تتعلق بهيكل نظام ضريبة القيمة المضافة المحتمل في الكويت أو نطاقه أو معدلاته أو الإعفاءات منه أو متطلبات الامتثال له أو توقيت تطبيقه. ونتيجة لذلك، لا يمكن حالياً تحديد ما إذا كان سيتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الكويت، أو متى، أو كيف سيتم ذلك، أو كيف قد ينطبق أي نظام لضريبة القيمة المضافة من هذا القبيل على المصدر أو حاملي أسهم الإصدار أو المعاملات التي يشارك فيها المصدر.

بالإضافة إلى ذلك، يتيح الإطار الموحد لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي لكل دولة عضو في المجلس هامشاً واسعاً من السلطة التقديرية في تحديد تصميم نظامها الخاص لضريبة القيمة المضافة وآلية تطبيقه. وبناءً على ذلك، وحتى إذا أصدرت دولة الكويت تشريعاً بشأن ضريبة القيمة المضافة في المستقبل، فإن الأحكام والشروط الدقيقة، والمعاملات الخاضعة للضريبة، ومعاملة التوريدات عبر الحدود، ستظل غير مؤكدة.

يجب على المستثمرين المحتملين أن يدركوا أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الكويت قد يؤثر على تكاليف المصدر، وأسعاره، والتزاماته المتعلقة بالإبلاغ، وتدفقاته النقدية، وقد يؤدي إلى زيادة متطلبات الامتثال أو انخفاض العوائد بعد الضرائب لحاملي أسهم الإصدار. يُنصح المستثمرون باستشارة مستشارهم الضريبيين بشأن الآثار المحتملة لضريبة القيمة المضافة بموجب القانون الكويتي بمجرد سن أي تشريع يتعلق بضريبة القيمة المضافة.

(ط) تغيير في القانون

لا يمكن تقديم أي ضمانات بشأن تأثير أي تغيير محتمل في القانون الكويتي أو في الممارسات الإدارية بعد تاريخ نشرة الاكتتاب، كما لا يمكن تقديم أي ضمانات بشأن ما إذا كان أي تغيير من هذا القبيل قد يؤثر سلباً على قدرة المصدر على سداد المدفوعات و/أو تسليم الأسهم الإصدار، حسب الاقتضاء.

شروط وأحكام وتعليمات الإصدار

اتفاقية الاكتتاب

أبرم مستشار الإصدار ووكيل الاكتتاب اتفاقية اكتتاب مع المُصدر، وبموجبها، ورهناً باستيفاء شروط مسبقة معينة، اتفقا على بذل العناية الواجبة واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتيسير طرح أسهم الإصدار للمكتبتين بسعر الإصدار. وإزالة أي لبس، لا يُلزم مستشار الإصدار ووكيل الاكتتاب، تحت أي ظرف من الظروف، بالاكتتاب في أي جزء من أسهم الإصدار الذي يبقى غير مكتتب به بعد انتهاء عملية الطرح أو ضمان تغطيتها.

أسهم الإصدار المطروحة

يطرح المُصدر 277,777,777 سهمًا عاديًا ("أسهم الإصدار") تمثل ما يقارب 7% من رأس مال المصدر الحالي للمُصدر.

سعر الإصدار لكل سهم

حُدّد سعر الإصدار بـ 0.180 دينار كويتي للسهم الواحد، ويشمل القيمة الاسمية البالغة 0.100 دينار كويتي للسهم الواحد، بالإضافة إلى علاوة إصدار قدرها 0.080 دينار كويتي.

المكتتبون

يُتاح الطرح للمكتبتين المؤهلين الأوليين ("المكتتبون المؤهلون الأوليون")، وهم: (أ) الأشخاص ("المساهمون المؤهلون") الذين سُجّلت أسماؤهم في سجل مساهمي البنك ("سجل مساهمي البنك") لدى الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك وشركاتها التابعة ("وكيل المقاصة والإيداع") اعتباراً من 30 أغسطس 2026 ("تاريخ الاستحقاق")، (ب) الأشخاص الذين نُقلت إليهم حقوق الأولوية خلال فترة تداول حقوق الأولوية (كما هي معرفة أعلاه) ("مالكو حقوق الأولوية المنقولة").

وللتوضيح، فإن أي تداول جرى على أسهم البنك قبل تاريخ الاستحقاق، ولكن لم تكتمل عملية تسويته في بورصة الكويت في تاريخ الاستحقاق ("تاريخ الاستحقاق")، وبالتالي لم يُسجل في سجل مساهمي البنك ("سجل مساهمي البنك")، لن يُؤخذ في الاعتبار عند تحديد المساهمين المؤهلين المسجلين في سجل مساهمي البنك في تاريخ الاستحقاق.

في أي من الحالات التالية المتعلقة بممارسة أي حق من حقوق الأولوية في الاكتتاب فيما يخص أسهم الإصدار (يُشار إليه فيما يلي بـ "حق الأولوية في الاكتتاب" (حسب السياق)): أولاً، في حالة المكتتب المؤهل الأولي، يجوز له الاكتتاب في حصته النسبية من أسهم الإصدار بناءً على عدد الأسهم القائمة المسجلة باسمه في تاريخ الاستحقاق، وذلك في حال عدم نقله لحق الأولوية في الاكتتاب بطريقة أخرى. ثانياً، في حالة مالكي حقوق الأولوية في الاكتتاب المنقولة، يجوز لهم الاكتتاب في حصتهم النسبية من أسهم الإصدار بناءً على عدد حقوق الأولوية في الاكتتاب التي نُقلت إليهم خلال فترة تداول حقوق الأولوية في الاكتتاب. ويجوز لكل مالك لحق الأولوية في الاكتتاب المنقولة الاكتتاب في أسهم الإصدار بناءً على عدد حقوق الأولوية في الاكتتاب المنقولة إليه.

بالإضافة إلى عدد أسهم الإصدار التي يحق للمكتتبين المؤهلين الأوليين الحصول عليها بموجب حقهم في الاكتتاب المسبق، يجوز لهم أيضًا الاكتتاب في أسهم إصدار إضافية ("أسهم إصدار إضافية") في نفس الوقت الذي يكتتبون فيه في أسهم الإصدار بموجب حقهم في الاكتتاب المسبق. ويُقصد بأسهم الإصدار الإضافية هي تلك الأسهم التي لم يتم الاكتتاب فيها نتيجةً لاختيار المكتتبين المؤهلين الأوليين عدم ممارسة حقهم في الاكتتاب المسبق، أو ممارسته جزئيًا فقط. تُخصص أسهم الإصدار الإضافية المتاحة للاكتتاب بها للمكتتبين المؤهلين الأوليين بما يتناسب مع اكتتابهم في هذه أسهم الإصدار الإضافية.

في حال عدم اكتتاب جميع أسهم الإصدار بالكامل من قبل المكتتبون المؤهلون الأوليون خلال فترة الاكتتاب المسبق لحقوق الأولوية في الاكتتاب ، تُطرح الأسهم غير المكتتب بها للاكتتاب العام ("الاكتتاب العام" أو "الطرح العام") لأي شخص مؤهل للاكتتاب في أسهم الكويت ("المكتتبون العامون")، بمن فيهم، على سبيل المثال لا الحصر، المكتتبون المؤهلون الأوليون.

لا يحق للمكتتبين المؤهلين الأوليين والمكتتبين العامين (يُشار إليهم مجتمعيين بـ "المكتتبين") في أسهم الإصدار التراجع عن اكتتابهم إلا وفقًا لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 (بصيغته المعدلة) ولائحته التنفيذية (بصيغتها المعدلة). ويكون قرار تخصيص الأسهم نهائيًا دون أي مسؤولية على المصدر أو وكيل الاكتتاب.

يحق لكل مكتتب مؤهل للاكتتاب في أسهم الإصدار بنسبة 7.10%. (بعد التقريب، ومعدلة لكسور الاسهم، إن وجدت) من حصصهم الحالية في تاريخ الاستحقاق، مع مراعاة أسهم الخزينة الخاصة بالمصدر، إن وجدت. يحق لحاملي حقوق الأولوية في الاكتتاب في عدد أسهم الإصدار بما يتناسب مع الحقوق المكتسبة.

لا يحق للمكتتبين استلام أي عائدات من الطرح.

في حال لم تُغطى زيادة رأس المال بالكامل خلال فترة الاكتتاب، يجوز لمجلس إدارة المصدر، بموافقة هيئة أسواق المال الكويتية، تمديد فترة الاكتتاب لفترة إضافية أو أكثر، شريطة ألا تتجاوز فترة الاكتتاب الإجمالية، بما في ذلك أي تمديدات، ثلاثة أشهر.

وفي حال استمرار عدم تغطية زيادة رأس المال بعد انتهاء الفترة الممددة، يجوز لمجلس الإدارة إما إلغاء زيادة رأس المال أو تحديدها بالمبلغ المكتتب به فعليًا. ويحق للمكتتبين إلغاء اكتتابهم وفقًا للقانون المعمول به.

حقوق المساهمين المرتبطة بأسهم الإصدار

يملك المصدر فئة واحدة من الأسهم العادية. يخول كل سهم من أسهم الإصدار حامله صوتًا واحدًا، بالإضافة إلى حق حضور اجتماعات الجمعية العمومية للمصدر والتصويت فيها. ولا يتمتع أي مساهم بأي حقوق تصويت تفضيلية. فور إصدارها، تتمتع أسهم الإصدار بذات المرتبة والحقوق التي تتمتع بها أسهم المصدر القائمة من جميع النواحي، بما في ذلك الحق في أي توزيعات أرباح يعلن عنها المصدر والمشاركة في صافي أصول المصدر عند تصفيته، وذلك بعد سداد التزاماته .

قابلية تحويل أسهم الإصدار

لا يجوز تحويل أسهم الإصدار إلى أي فئة أو شكل آخر من الأوراق المالية

تداول أسهم الإصدار وحقوق الأولوية في الاكتتاب

تكون حقوق الأولوية في الاكتتاب قابلة للتداول بحرية وفقًا لقواعد بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك وشركاتها التابعة

يُعد اعتماد نشرة الاكتتاب بمثابة ترخيص لإدراج وتداول حقوق الأولوية في الاكتتاب خلال فترة الاكتتاب، والتي تنتهي عند الإعلان عن نتائج الاكتتاب النهائية.

بعد استكمال جميع الإجراءات والموافقات اللازمة، تُدرج أسهم الإصدار وتُصبح قابلة للتداول بحرية في بورصة الكويت، وتتمتع بنفس حقوق التداول التي يتمتع بها جميع أسهم المصدر القائمة من جميع النواحي.

ممارسة حقوق الأولوية في الاكتتاب والتصرف بها

يجوز للمكتبتين اتخاذ أي من الإجراءات التالية:

- ممارسة حقوق الأولوية في الاكتتاب، كلياً أو جزئياً، للاكتتاب في أسهم الإصدار؛
- ممارسة حقوق الأولوية في الاكتتاب للاكتتاب في أسهم الإصدار والتقدم بطلب للحصول على أسهم إضافية؛
- تداول حقوق الأولوية في الاكتتاب عن طريق البيع أو الشراء خلال فترة الاكتتاب وحتى خمسة أيام عمل قبل إغلاق فترة الاكتتاب، وفقاً لقواعد بورصة الكويت ذات الصلة؛
- التنازل، دون مقابل، عن حقوق الأولوية في الاكتتاب (كلياً أو جزئياً) إلى طرف آخر خلال فترة الاكتتاب وحتى خمسة أيام عمل قبل إغلاقها، وفقاً لقواعد بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك وشركاتها التابعة.
- اختيار عدم ممارسة حقوق الأولوية في الاكتتاب أو التنازل عنها أو تداولها، وفي هذه الحالة يسقط حقهم في الاكتتاب في أسهم الإصدار، وتُتاح أسهم الإصدار غير المكتتب بها للاكتتاب من قبل مكتبتين مؤهلين آخرين من خلال اكتتابات إضافية في أسهم إصدار إضافية.

يخضع المساهمون المؤهلون الذين لا يكتتبون في أسهم الإصدار لتخفيض في نسبة ملكيتهم في رأس مال المصدر، بالإضافة إلى تخفيض في قيمة أسهمهم المصدرة. ويتنازل مالكو حقوق الأولوية المنقولة، الذين لا يمارسون حقهم في الاكتتاب في أسهم الإصدار المخصصة لهذه الحقوق، عن المبلغ المدفوع (إن وجد) مقابل هذه الحقوق، دون أن يكون لهم الحق في الرجوع على البنك أو وكيل الاكتتاب أو وكيل المقاصة والإيداع للمطالبة بأي تعويض.

ولا يحق لأي شخص يتصرف في حقوق الأولوية في الاكتتاب الخاصة به، سواء بالبيع أو التنازل، الاكتتاب في أسهم الإصدار التي تمثلها تلك الحقوق. ومع ذلك، يحق للمنقول إليه هذه الحقوق الاكتتاب في العدد المقابل من أسهم الإصدار أو التصرف فيها وفقاً للقوانين واللوائح والإجراءات المعمول بها لدى هيئة أسواق المال الكويتية وبورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك وشركاتها التابعة، شريطة أن يجري هذا التصرف، في حال كان عن طريق التداول، قبل إغلاق فترة الاكتتاب بخمسة أيام عمل على الأقل، أو في حال كان التصرف عن طريق التنازل دون مقابل، قبل إغلاق فترة الاكتتاب بخمسة أيام عمل على الأقل.

يتعين على الناقل والمنقول إليه زيارة بورصة الكويت، الطابق الخامس، لإتمام عملية النقل. ويُقدم الأفراد نسخاً من بطاقات هويتهم المدنية، ويُقدّم الممثلون المعتمدون للأشخاص الاعتبارية خطاباً رسمياً (من وزارة التجارة والصناعة) مع مُستخرج التوقيعات المعتمدة.

مالكو حقوق الأولوية المنقولة في حالة العدول عن زيادة رأس المال

في حال العدول عن زيادة رأس المال، لن يتمكن مالكو حقوق الأولوية المنقولة من ممارسة حقهم في الاكتتاب في أسهم الإصدار، مما يؤدي إلى خسارتهم للمبلغ الذي دفعوه مقابل حق الأولوية في الاكتتاب (إن وجد)، دون أن يحق لهم الرجوع على البنك أو وكيل الاكتتاب أو وكيل المقاصة والإيداع للمطالبة بأي تعويض.

الحد الأقصى للاكتتاب

يحق للمكتتبين التقدم بطلب للحصول على أي عدد من أسهم الإصدار الإضافية، والتي تُخصص فقط في حالة بقاء أسهم إصدار غير مكتتب بها بعد فترة الاكتتاب الأولية. وتُخصص هذه الأسهم غير المكتتب بها للمتقدمين للحصول على أسهم الإصدار الإضافية على أساس تناسبي.

فترة الاكتتاب

تبدأ فترة الاكتتاب وفقًا للجدول الزمني للطرح الموضح أدناه، ما لم تُمدد وفقًا لأحكام نشرة الاكتتاب هذه، ورهنًا بموافقة هيئة أسواق المال الكويتية المسبقة.

نموذج طلب الاكتتاب

خلال فترة الاكتتاب بموجب حق الأولوية في الاكتتاب، يقتصر طرح أسهم الإصدار على المكتتبين المؤهلين الأوليون فقط. ويمكن للمكتتبين المؤهلين الأوليين الراغبين في المشاركة في الطرح تقديم نموذج طلب الاكتتاب خلال فترة الاكتتاب بموجب حق الأولوية في الاكتتاب عبر موقع الاكتتاب الإلكتروني أو التطبيق الإلكتروني الذي تديره الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك وشركاتها التابعة.

يتعين على المكتتب تحديد عدد أسهم الإصدار التي يرغب في الاكتتاب بها في نموذج طلب الاكتتاب، وتحويل مبلغ الاكتتاب.

يتعين على كل مكتتب الموافقة على الشروط والأحكام، وتقديم كافة المعلومات المطلوبة في نموذج طلب الاكتتاب. ويحتفظ المصدر ووكيل المقاصة والإيداع ووكيل الاكتتاب بالحق، دون أي مسؤولية، في رفض (كليًا أو جزئيًا) أي نموذج طلب اكتتاب لا يستوفي الشروط أو المتطلبات المعمول بها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- عدم دفع قيمة الاكتتاب بالكامل؛
- عدم الامتثال للقوانين واللوائح السارية؛
- عدم دقة أو صحة أي من المعلومات المطلوبة أعلاه، أو عدم كفاية أي معلومات إضافية قد يطلبها وكيل المقاصة والإيداع أو وكيل الاكتتاب؛ أو
- عدم الالتزام بالتعليمات الواردة في هذه النشرة أو في نموذج طلب الاكتتاب.
- في حال وجود أي اختلاف بين معلومات المكتتب والبيانات المسجلة لدى الهيئة العامة للمعلومات المدنية، يحق للمصدر أو وكيل المقاصة والإيداع استبعاد هذه الطلبات من عملية التخصيص دون أي مسؤولية عليهما، ما لم تُذكر أسباب هذا الاختلاف مع المستندات المقدمة.

وبمجرد تقديم نموذج طلب الاكتتاب والموافقة عليه، لا يجوز تعديله أو سحبه، ويُعد بمثابة اتفاقًا ملزمًا قانونيًا بين المكتتب والمصدر. وتكون الشروط والأحكام والتعهدات الواردة فيه ملزمة للمكتتب وورثته ومنفذي وصيته والمتنازل لهم والمستفيدين، ما لم يُنص صراحةً على خلاف ذلك. يجب على المكتتب قبول أي عدد من أسهم الإصدار المخصصة له.

يتعين على جميع المكتتبين الذين لديهم أسهم مرهونة تقديم كتاب موافقة أصلي وموقع من الجهة الدائنة (المرتهن) إلى وكيل المقاصة والإيداع، يفيد بجواز اكتتاب المكتتب في زيادة رأس المال. ويُقدم كتاب الموافقة، بالإضافة إلى نسخ من البطاقة المدنية ومستخرج المفوضين بالتوقيع، عبر

موقع الاكتتاب الإلكتروني. يُرجى العلم أنه بعد استكمال إجراءات رفع تعليق الاكتتاب من قبل وكيل المقاصة والإيداع بموجب الكتاب المذكور، سيتمكن المكتتب من الاطلاع على عدد أسهم الإصدار المخصصة له للاكتتاب عبر موقع الاكتتاب الإلكتروني.

وفيما يتعلق بالأسهم المقيدة ، يتعين على المكتتبين المؤهلين زيارة مقر وكيل المقاصة والإيداع في مبنى بورصة الكويت، الطابق الخامس، شارع مبارك الكبير ، شرق، مدينة الكويت. لأغراض هذه الفقرة، يُقصد بـ «الأسهم المقيدة» أي أسهم لا يجوز، بحكم القانون أو بموجب عقد أو أمر قضائي، نقلها أو التصرف فيها بأي طريقة أخرى، أو لا يجوز ممارسة أي من الحقوق المرتبطة بها.

يتعين على جميع المكتتبين قراءة التعليمات المتعلقة بالطرح بعناية قبل تقديم طلب الاكتتاب. يُعتبر توقيع طلب الاكتتاب بمثابة موافقة وقبول لشروط وأحكام وتعليمات الطرح الواردة في قسم الإصدار من نشرة الاكتتاب هذه.

إقرارات مقدم الطلب

- بمجرد تقديم نموذج طلب الاكتتاب، يُقر كل مكتتب بما يلي:
- يوافق بشكل نهائي لا رجعة فيه على الاكتتاب في عدد أسهم الإصدار المحددة فيه؛
 - يُقر بأنه قد قرأ وفهم نشرة الاكتتاب هذه فهمًا تامًا؛
 - يوافق على عقد التأسيس والنظام الأساسي للمُصدر وشروط وأحكام وتعليمات الإصدار، كما هو مُشار إليه في نشرة الاكتتاب هذه؛
 - يقر بأن للمُصدر ووكيل الإيداع والمقاصة ووكيل الاكتتاب الحق، وفقاً لتقديرهم المطلق والمنفرد، في رفض أي طلب اكتتاب غير مكتمل أو غير مستوفي للمتطلبات.
 - يقبل التخصيص النهائي لأسهم الإصدار (بعد أقصى المبلغ الذي اكتتب فيه) وجميع تعليمات الاكتتاب الأخرى الموضحة في نموذج طلب الاكتتاب وفي نشرة الاكتتاب هذه؛
 - يتعهد بعدم إلغاء أو تعديل نموذج طلب الاكتتاب بعد تقديمه.
 - يُقر المكتتبون من الشركات كذلك بأنهم قد حصلوا على جميع الموافقات الداخلية والقانونية اللازمة للمشاركة في الاكتتاب.

إجراءات الاكتتاب

تُقدم طلبات الاكتتاب وجميع المستندات المطلوبة عبر موقع الاكتتاب الإلكتروني أو تطبيق الهاتف المحمول الخاص بالشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك وشركاتها التابعة. يلتزم كافة المكتتبين بما يلي:

- 1- تسجيل الدخول إلى موقع الاكتتاب عبر الرابط: <https://www.ipo.com.kw> أو تحميل تطبيق IPO Kuwait للهواتف المحمولة، الذي تديره الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك وشركاتها التابعة.
- 2- في حال كان المكتتب فردًا، عليه تسجيل رقم البطاقة المدنية، بعد ذلك يتحقق النظام من أحقية المكتتب في الاكتتاب من عدمه (يتم التحقق خلال فترة ممارسة حقوق الأولوية فقط).
- 3- في حال كان المكتتب شخصاً اعتبارياً أو شركة، عليه إدخال رقم السجل التجاري، وبعد ذلك يتحقق النظام من أحقية المكتتب في الاكتتاب.
- 4- تسجيل عدد الأسهم المرغوب الاكتتاب بها.
- 5- يتعين على المكتتب سداد مبلغ الاكتتاب إما من خلال خدمة K-NET أو عن طريق التحويل المصرفي، وذلك على النحو التالي:

أولاً: بالنسبة للمكتبتين الذين يسددون عبر خدمة K-NET، يلتزم المكتتب بما يلي:

- السداد من حسابهم الشخصي (لا يجوز لأي شخص آخر الدفع نيابةً عن المكتتب إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون و يتحمل المكتتب كافة التبعات القانونية في حال مخالفة ذلك). في حال نجاح عملية السداد، سيعرض النظام تأكيداً يتضمن تفاصيل سداد الاكتتاب، وسُتُرسل رسالة بريد إلكتروني تلقائية إلى عنوان البريد الإلكتروني المسجل للمكتتب مرفقاً بها إيصال بصيغة "pdf"، بالإضافة إلى رسالة نصية إلى رقم هاتفه المسجل لتأكيد إتمام عملية الاكتتاب بنجاح.

يُنصح المكتتبون بالتأكد لدى البنوك التي يتعاملون معها من أن الحد الأقصى المسموح به للدفع باستخدام بطاقات «K-NET» الخاصة بهم يكفي لسداد قيمة اكتتابهم.

أو

ثانياً: بالنسبة للمكتبتين الذين يسددون عن طريق التحويل البنكي، يلتزم المكتتب بما يلي:

طباعة نموذج طلب الاكتتاب والتوجه إلى البنك الذي يتعامل معه المكتتب وتقديم نسخة منه.

- طباعة نموذج الطلب من الرابط التالي (<https://www.ipo.com.kw>) وتحويل المبلغ المطلوب إلى حساب الاكتتاب البنكي (المبلغ الصافي بدون أي رسوم من البنك المُحوّل أو البنك المُستقبل) المذكور أدناه:

اسم البنك:	بنك برقان
رقم الحساب:	023170450600014402002
رقم الحساب المصرفي الدولي (الآيبان):	KW05 BRGN 0000 0000 0000 7045 0600 03
رمز سويفت:	BRGNKWKW
المستفيد:	بنك برقان زيادة رأس المال
المرجع/الوصف:	رقم نموذج طلب الاكتتاب + الرقم المدني للمكتتب (للمقيمين والمواطنين) / رقم جواز السفر (لغير المقيمين وغير المواطنين) / رقم السجل التجاري (للشركات) + رقم هاتف التواصل الخاص بالمكتتب. (ويتعين أن تتضمن خانة "المرجع/الوصف" في إيصال التحويل جميع البيانات المذكورة أعلاه، ويجوز أن يؤدي عدم تقديم أي منها إلى رفض طلب الاكتتاب).

- يتعين على المكتتب رفع نسخة من إيصال تحويل المبلغ من حسابه المصرفي، بالإضافة إلى المستندات المذكورة في بند "المستندات المطلوبة" أدناه، وذلك عبر الرابط الإلكتروني الذي سُرسل إليه من موقع الاكتتاب الإلكتروني عبر البريد الإلكتروني ورسالة نصية على رقم هاتفه المسجل.

قد تستغرق مراجعة طلبات التحويل المصرفي مدة تصل إلى 24 ساعة. في حال عدم الموافقة على طلب الاكتتاب، تُرسل رسالة إلى البريد الإلكتروني المسجل للمكتتب تبين سبب الرفض، ويمكنه المحاولة مرة أخرى. يُسمح للمكتتب تقديم طلبات اكتتاب متعددة في حال لم يكتب في جميع حقوقه المتاحة. مع ذلك، يُنصح المكتتبون بتقديم طلباتهم قبل وقت كافٍ من نهاية فترة الاكتتاب، حيث أن فترة المراجعة التي تصل إلى 24 ساعة لا تُمدد أو تُعفي الطلبات من الموعد النهائي لفترة الاكتتاب. أي طلبات تُقدم في وقت قريب من نهاية فترة الاكتتاب تخضع لنفس مدة المراجعة، وبالتالي قد تُرفض في حالة ثبوت عدم استيفائها للشروط بعد الموعد النهائي.

في حال نجاح عملية الاكتتاب، تُرسل رسالة بريد إلكتروني إلى عنوان البريد الإلكتروني المسجل للمكتب مرفقاً بها إيصال بصيغة "pdf"، بالإضافة إلى رسالة نصية إلى رقم هاتفه المحمول المسجل لتأكيد إتمام عملية الاكتتاب بنجاح. ويترتب على عدم قيام أي مكتب بتقديم نموذج طلب الاكتتاب (مع جميع المستندات الداعمة ذات الصلة) بعد تحويل أو إيداع مبلغ الاكتتاب (المشار إليها فيما يلي بـ "مبلغ الاكتتاب") مستوفي الشروط على النحو المطلوب في نشرة الاكتتاب الماثلة، اعتبار الاكتتاب لائغياً وباطلاً. ولا تُقبل مبلغ الاكتتاب المسددة نقدًا.

في الحالات التي تكون فيها الأسهم محفوظة أو مقيدة لدى شركة ندير محافظ العملاء، يتعين على المكتب ما يلي:

- 1- التواصل مع مدير المحفظة للاستفسار عن إجراءات الاكتتاب.
- 2- يتولى مدير المحفظة بعد ذلك اتباع الإجراءات المبينة أعلاه لاستكمال عملية الاكتتاب وتقديم بيانات الاكتتاب.

المستندات المطلوبة

يُقدم نموذج طلب الاكتتاب عبر موقع الاكتتاب الإلكتروني أو تطبيق الهاتف المحمول، مع إرفاق المستندات التالية، حسب نوع الاكتتاب وطريقة السداد التي اختارها المكتب:

أ) المكتتبين من الأشخاص الطبيعيين

- نموذج طلب الاكتتاب موقع من قبل المكتب؛
- نسخة من البطاقة المدنية للمكتب؛
- نسخة من جواز السفر للتحقق من توقيع المكتب؛
- نسخة من إيصال التحويل البنكي؛
- نسخة من رقم الأيبيان (IBAN)؛
- نسخة من التوكيل القانوني الخاص للاكتتاب في الأسهم (للمكتب بالوكالة)؛
- نسخة من شهادة الوصاية على الأيتام؛
- نسخة من شهادة الوصاية على القاصرين؛
- نسخة من صك حصر الورثة للمستفيدين.
- نسخة من حكم الوصاية.

ب) المكتتبين من الأشخاص الاعتباريين أو الشركات

- نموذج طلب اكتتاب موقع من قبل المفوض بالتوقيع؛
- نسخة من إيصال التحويل البنكي؛
- نسخة من رقم الأيبيان (IBAN)؛
- نسخة من شهادة السجل التجاري (تشمل الأنشطة المصرح بها في شهادة السجل التجاري ملكية الأسهم)؛
- نسخة من شهادة المفوضين بالتوقيع أو مستخرج من السجل التجاري، حسب الاقتضاء؛ و
- نسخة من البطاقة المدنية للمفوض بالتوقيع؛
- نسخة من اعتماد التوقيع للمفوض الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية و العمل أو المصدق عليه من غرفة التجارة والصناعة في الكويت؛
- كتاب صادر عن المفوض بالتوقيع عن الشخص الاعتباري بالموافقة على الاكتتاب.

ج) المكتتبون من غير المقيمين في الكويت

- يُطلب من المُكتتبين من غير المقيمين (سواء كانوا شركات أو أفرادًا، حسب الحالة) تقديم المستندات المعادلة للمستندات المذكورة أعلاه والصادرة عن السلطات المختصة في الولايات القضائية التي يتبعون لها، إذا لم تكن لديهم المستندات الكويتية المشار إليها أعلاه.

لن تُقبل المدفوعات النقدية. يتعين سداد مبالغ الاكتتاب كاملةً عند تقديم طلب الاكتتاب عبر موقع الاكتتاب الإلكتروني أو تطبيق الهاتف المحمول، وذلك عن طريق خصم المبلغ مباشرة من حساب المكتتب لدى البنك، أو عن طريق التحويل البنكي. وتُودع مبالغ الاكتتاب بالكامل في الحساب البنكي المخصص للاكتتاب والعائد للجهة المُصدرة ("حساب الاكتتاب البنكي")، والذي يحدده المُصدر. ويتعين على المكتتب، في جميع الأحوال المتعلقة بأسهم الإصدار أو أسهم الإصدار الإضافية، التأكد من إتمام عملية الخصم أو التحويل البنكي من حسابه البنكي الخاص، ومن قيد المبلغ المناسب إلى حساب الاكتتاب البنكي لدى المُصدر عند تقديم طلب الاكتتاب إلى وكيل المقاصة والإيداع.

مع عدم الإخلال بالأسباب الأخرى لرفض طلبات الاكتتاب، يحق لوكيل الاكتتاب ووكيل المقاصة والإيداع والمُصدر رفض طلب الاكتتاب في حال عدم استلام مبالغ الاكتتاب في حساب الاكتتاب وقت تقديم طلب الاكتتاب إلى وكيل المقاصة والإيداع، دون أدنى مسؤولية على أي منهم.

تخصيص ورد الفائض

يعلن المُصدر عن التخصيص النهائي في موعد أقصاه خمسة (5) أيام عمل (وهو يوم تكون فيه بورصة الكويت والبنوك مفتوحة للعمل في دولة الكويت، باستثناء أيام الجمعة والسبت والعطلات الرسمية) من تاريخ إغلاق فترة الاكتتاب في حقوق الأولوية في الاكتتاب (أو في حالة عدم اكتمال الاكتتاب في جميع أسهم الإصدار من قِبل المُكتتبين المؤهلون الأوليون خلال فترة الاكتتاب في حقوق الأولوية في الاكتتاب، من تاريخ إغلاق فترة الاكتتاب في الطرح العام)..

وفي حال عدم قبول طلب الاكتتاب كلياً أو جزئياً، يُرد إلى المكتتب، بحسب الأحوال، كامل مبلغ الاكتتاب أو الجزء المقابل للأسهم التي لم يتم تخصيصها له، وذلك إلى الحساب المصرفي المستخدم في سداد مبلغ الاكتتاب أو وفقاً للآلية التي يحددها المصدر أو وكيل الاكتتاب، خلال خمسة (5) أيام عمل من تاريخ الإعلان عن التخصيص النهائي. وفي حال إلغاء الإصدار، تُرد مبالغ الاكتتاب المدفوعة إلى المكتتبين وفقاً لآلية السداد المستخدمة في الاكتتاب أو وفقاً للآلية التي يحددها المصدر أو وكيل الاكتتاب، وذلك خلال خمسة (5) أيام عمل من تاريخ الإعلان عن إلغاء الإصدار، ودون أي فوائد أو رسوم أو خصومات أو تعويضات عن أي تأخير في رد تلك المبالغ. يُرجى من المُكتتبين التواصل مع مستشار الإصدار ووكيل الاكتتاب للحصول على مزيد من المعلومات.

القانون الحاكم والاختصاص القضائي

تخضع جميع الطلبات والاتفاقيات ذات الصلة لقوانين دولة الكويت وتُفسر وتُطبق وفقاً لها. وتتمتع محاكم الكويت بالاختصاص القضائي الحصري في أي مسألة تتعلق بالطرح ونموذج طلب الاكتتاب والعقود وجميع المسائل الناشئة عنها.

الجدول الزمني المتوقع

الحدث

تاريخ الاستحقاق

30 أغسطس 2026

تاريخ وقف حقوق الأولوية

25 أغسطس 2026 (أي قبل يومي (2) تداول من تاريخ الاستحقاق وفقًا لدورة تسوية T+3)

فترة الاكتتاب الأولى المخصصة لأسهم الإصدار خلال فترة الاكتتاب في حقوق الأولوية

من 31 أغسطس 2026 إلى 14 سبتمبر 2026 (مشمولة)

تاريخ بداية تداول وتحويل حقوق الأولوية

تبدأ فترة تداول حقوق الأولوية من تاريخ بداية فترة الاكتتاب في حقوق الأولوية حتى خمسة (5) أيام عمل قبل نهاية فترة الاكتتاب في حقوق الأولوية. وقد تم تحديد 31 أغسطس 2026 كموعدا لبداية تداول حقوق الأولوية.

إغلاق التداول وتحويل حقوق الأولوية

7 سبتمبر 2026

فترة الاكتتاب الثانية المخصصة لأسهم الإصدار خلال فترة الاكتتاب العام (إن وجد)

من 21 سبتمبر 2026 إلى 5 أكتوبر 2026 (مشمولة)

تخصيص أسهم الإصدار

خلال 5 (خمس) أيام عمل من نهاية فترة الاكتتاب في حقوق الأولوية، أو نهاية فترة الاكتتاب العام، إن وجد.

رد الأموال للمكتتبين

خلال خمسة أيام عمل من تاريخ الإعلان عن تخصيص أسهم الإصدار.

تداول أسهم الإصدار في بورصة الكويت

سيتم إدراج أسهم الإصدار في بورصة الكويت بعد استكمال جميع الإجراءات التنظيمية اللازمة.

استخدام العوائد

سوف يبلغ إجمالي عائدات زيادة رأس المال المقترحة حوالي 50,000,000 دينار كويتي. وسيتم استخدام صافي العائدات بشكل أساسي في:

1. تعزيز القاعدة الرأسمالية للمُصدر: تعزيز نسب رأس المال (الشريحة الأولى) ونسب رأس المال الرقابي للمُصدر، وبالتالي تحسين الاستقرار المالي والمرونة.
2. دعم مبادرات النمو الاستراتيجية: تمويل المشاريع الاستراتيجية الجارية والمخطط لها، بما في ذلك توسعة الأنشطة المصرفية الأساسية، والاستثمار في التكنولوجيا والمنصات الرقمية، وتطوير منتجات وخدمات جديدة لاغتنام فرص النمو.
3. تعزيز المرونة المالية: تزويد المُصدر بسيولة ومرونة أكبر للاستجابة لفرص السوق، وإدارة المخاطر، وتحسين هيكل رأس المال.
4. الأغراض العامة للشركة: قد يتم تخصيص جزء من العائدات أيضاً للأغراض العامة للشركة، بما في ذلك الاحتياجات التشغيلية، ومتطلبات رأس المال العامل، والاستثمارات أو عمليات الاستحواذ الانتقائية المحتملة بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمُصدر.

أساس احتساب سعر سهم الإصدار وعلاوة الإصدار

قام المُصدر بتعيين مُقيّم مستقل للأصول، وهو شركة كي بي أم جي للاستشارات ذ.م.م. ("كي بي أم جي") المعتمدة من قبل هيئة أسواق المال، لاحتساب القيمة العادلة لصافي حقوق ملكية بنك برقان لغرض زيادة رأس المال وتقديم تقرير مستقل بذلك إلى هيئة أسواق المال. وقد حصل المُصدر على موافقة شركة كي بي أم جي للاستشارات ذ.م.م. على تضمين أعمالها على النحو المبين أدناه في هذه النشرة، وتعتبر استنتاجاتهم صالحة وفقاً لتقرير التقييم.

وقد أُعد تقرير التقييم كما في 31 مارس 2026 (يُشار إليه فيما يلي بـ "تاريخ التقييم") وتم تقديمه إلى هيئة أسواق المال. ووفقاً لتقرير التقييم، يتراوح نطاق تقييم البنك بين 212 فلساً للسهم الواحد و230 فلساً للسهم (بمتوسط سعر 221 فلساً للسهم).

وقد تم تحديد سعر الإصدار بواقع 180 فلس للسهم، وهو ما يمثل علاوة قدرها 80 فلس على القيمة الاسمية للسهم (100 فلس) استناداً إلى تقرير التقييم الذي أعده مُقيّم أصول المذكور أعلاه. وقد تم تطبيق خصم بنسبة 18.6% على متوسط سعر التقييم وفقاً لتقرير التقييم.

والجدير بالذكر بأنه تم استخدام منهجيات تقييم مختارة للتوصل إلى التقييم المذكور أعلاه استناداً إلى البيانات المالية المدققة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2022 إلى 2025، والبيانات المالية المرحلية غير المدققة لربع السنة المنتهي في 31 مارس 2026، والمعلومات الإدارية المتوقعة للسنوات من 2026 إلى 2031 للمُصدر، والمعلومات العامة المتاحة.

وتتلخص منهجيات التقييم على النحو التالي:

- متوسط السعر المرجح بحجم التداول (VWAP)
- مضاعفات السوق (السعر إلى القيمة الدفترية)
- يتم استخدام أسلوب "متوسط السعر المرجح بحجم التداول" عندما تكون الأسهم متداولة بشكل كافٍ. ونظراً لأن أحجام تداول أسهم بنك برقان كافية، فقد تم أخذ سعر السوق للأسهم في الاعتبار لأغراض التقييم. كما أخذنا في الاعتبار وزناً نسبياً قدره 60% لطريقة متوسط السعر المرجح بحجم التداول. وتدمج هذه الطريقة توقعات المشاركين الحاليين في السوق فيما يتعلق بالأداء المستقبلي للبنك، وأفاق النمو، وبيانات المخاطر، والظروف السائدة في السوق. علاوة على ذلك، تتمتع الأسهم بحجم تداول وسهولة كافيين، مما يشير إلى أن سعر السوق المدرج يُعد مؤشراً موثقاً للقيمة العادلة. وبناءً على ذلك، تم تخصيص وزن أعلى لطريقة متوسط السعر المرجح بحجم التداول عند تحديد قيمة حقوق الملكية.
- يمكن استخدام/تطبيق أسلوب مضاعفات السوق عندما يتم تداول أسهم شركات مماثلة بشكل مناسب وبسهولة عالية في البورصة. ونظراً لأن الشركات المختارة المماثلة لبنك برقان تستوفي هذا الشرط الأساسي، فإن استخدام أسلوب مضاعفات السوق قد يكون مناسباً لتقييم بنك برقان. وقد تم تخصيص وزن نسبي قدره 40% لهذه المنهجية، نظراً لوجود عدد كافٍ من الشركات القابلة للمقارنة التي تعمل في القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي. وتوفر هذه الطريقة مؤشراً يستند إلى مضاعفات معدل السعر إلى القيمة الدفترية للشركات القابلة للمقارنة المتداولة في البورصة.
- يُستخدم أسلوب نموذج خصم توزيعات الأرباح عندما يتم خصم توزيعات الأرباح المتوقعة التي من المقرر دفعها للمساهمين إلى التاريخ الحالي، مما ينتج عنه صافي قيمة حالية لتدفق توزيعات الأرباح المتوقعة. ثم يتم تقدير القيمة النهائية في نهاية فترة التوقعات الصريحة، والتي تمثل قيمة توزيعات الأرباح بعد تلك الفترة. ويتم خصمها بالمثل إلى تاريخ التقييم لاستخلاص القيمة الإجمالية لحقوق الملكية للأعمال. في تاريخ التقييم، كانت خطة العمل والتوقعات المالية للإدارة قيد المراجعة استجابةً للبيئة الجيوسياسية الحالية، مما أدى إلى قدر كبير من عدم اليقين بشأن توقيت وحجم الربحية المستقبلية، ومتطلبات رأس المال، والقدرة على توزيع الأرباح. إضافة إلى ذلك، تتضمن خطة العمل الحالية للبنك مبادرات متنوعة للتحويل والنمو، تظل نتائجها خاضعة لمخاطر التنفيذ ومخاطر السوق، مما يزيد من مستوى عدم اليقين في التوقعات. علاوة على ذلك، من المتوقع أن تظل توزيعات أرباح البنك المستقبلية مشروطة باستيفاء متطلبات رأس المال الرقابي، والقرارات الاستراتيجية لتخصيص رأس المال، ومبادرات زيادة رأس المال المحتملة في المستقبل. ونظراً لعدم وجود توقعات موثوقة ومحدثة بما يكفي لدعم تقدير قوي للأرباح المستدامة القابلة للتوزيع وتوزيعات الأرباح،

فإن تطبيق نموذج خصم توزيعات الأرباح قد يؤدي إلى نتائج تقييم غير موثوقة بالقدر الكافي وقد تخضع لدرجة عالية من التقديرات. وبناءً على هذه العوامل، اعتُبرت نتائج نموذج خصم توزيعات الأرباح حساسة بشكل خاص للتغيرات في الافتراضات الرئيسية، وبالتالي لم تُستخدم كأحد أساليب التقييم.

ملخص التقييم						
الوزن		100% حقوق ملكية			قيمة السهم الواحد (د.ك.)	
مليون د.ك.		منخفض	مرتفع	المتوسط	منخفض	مرتفع
أسلوب متوسط السعر المرجح بحجم التداول						
- سعر السوق	60%	755	854	805	0.193	0.218
مضاعفات السوق						
- السعر/القيمة الدفترية	40%	944	970	957	0.241	0.247
نطاق التقييم		830	901	865	0.212	0.230
					0.221	

يخضع الإفصاح الوارد أعلاه للحدود والتحليلات المنصوص عليها في تقرير التقييم الذي أعده مُقيّم الأصول، والذي يتضمن المعلومات والحقائق والافتراضات التي أتاحها المصدر ويشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

رأس مال وقروض المُصدر

يوضح الجدول التالي رأس مال البنك كما في 31 مارس 2026، بالإضافة إلى الأرقام الصورية بعد زيادة رأس المال:

الفترة المنتهية في 31 مارس 2026 (بيانات صورية لإصدار حقوق بقيمة 50 مليون د.ك.)	الفترة المنتهية في 31 مارس 2026	ألف دينار كويتي
		حقوق الملكية
408,383	380,605	رأس المال
305,024	282,802	علاوة إصدار أسهم
(18,095)	(18,095)	أسهم خزينة
127,562	127,562	احتياطي إجباري
127,940	127,940	احتياطي اختياري
(225,468)	(225,468)	احتياطيات أخرى
169,910	169,910	أرباح مرحلة
895,256	845,256	إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك
150,000	150,000	الأوراق الرأسمالية المستديمة الشريحة رقم 1
32,235	32,235	الحصص غير المسيطرة
1,077,491	1,027,491	إجمالي حقوق الملكية
		المطلوبات
587,326	587,326	مستحق إلى بنوك
908,877	908,877	مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى
6,097,769	6,097,769	ودائع من عملاء
71,254	71,254	شهادات إيداع مصدرة
470,490	470,490	أموال مقترضة أخرى
367,883	367,883	مطلوبات أخرى
8,503,599	8,503,599	إجمالي المطلوبات
9,581,090	9,531,090	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

^٨ يشمل رأس المال الصوري كما في 31 مارس 2026 إصدار حقوق بقيمة تقارب 50 مليون دينار كويتي. ولا يشمل إصدار أسهم المنحة الذي تم في أبريل 2026. ورغم أن أسهم المنحة لا تؤثر على إجمالي حقوق الملكية، إلا أنها تؤثر على عرض مكونات حقوق الملكية الفرعية، وهو ما لا ينعكس في هذه الأرقام لأن الإصدار لم يكن قد تم حتى 31 مارس 2026.

توزيعات الأرباح من قبل المصدر

يوضح الجدول أدناه توزيع الأرباح من قبل المصدر على مدى السنوات الخمس الماضية:

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021	توزيع الأرباح
6	6	6	8	5	توزيعات نقدية (فلس)
5	5	5	5	5	أسهم منحة (%)

الإصدارات السابقة للمصدر

فيما يلي قائمة بالإصدارات السابقة للأوراق المالية الخاصة بالبنك.

1 عدد وتفاصيل إصدارات الأوراق المالية الصادرة عن المصدر غير المصنفة كأوراق رأسمالية

تاريخ الإصدار	القيمة (بالمليون)	المدة (سنة)	الأساس	الكوبون (%)	تواتر دفع الفائدة
11 يونيو 2001	30.0 دينار كويتي	5	ثابت	6.750	نصف سنوي
17 أبريل 2002	30.0 دينار كويتي	5	ثابت	5.875	نصف سنوي
27 سبتمبر 2010 ^(أ)	400.0 دولار أمريكي ^(ب)	10	ثابت	7.875	نصف سنوي
27 ديسمبر 2012 ^(أ)	41.1 دينار كويتي ^(د)	10 ^(ج)	ثابت	5.650 ^(هـ)	نصف سنوي
	58.9 دينار كويتي ^(د)	10 ^(ج)	متغير	سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي + 390 نقطة أساس ^(هـ)	نصف سنوي
14 سبتمبر 2016	500.0 دولار أمريكي	5	ثابت	3.125	نصف سنوي
30 ديسمبر 2018	100.0 دينار كويتي	3	ثابت	4.125	نصف سنوي
16 أكتوبر 2025	500.0 دولار أمريكي	5	ثابت	4.875	نصف سنوي

(أ) كانت السندات الصادرة في 2010 و 2012 مؤهلة كأدوات رأسمالية وقت الإصدار. ومع دخول اتفاقية بازل 3 حيز التنفيذ في 2014، لم تعد هذه السندات مؤهلة كأوراق رأسمالية.

(ب) تم استرداد السندات بالكامل خلال الربع الرابع من 2015.

(ج) غير قابلة للاستدعاء خلال السنوات الخمس الأولى (سندات مدتها 10 سنوات غير قابلة للاستدعاء في أول 5 سنوات منها) (10NC5).

(د) تم استرداد السندات بالكامل اعتبارًا من 24 أبريل 2018.

(هـ) زيادة بمقدار 25 نقطة أساس بعد مرور خمس سنوات على تاريخ الإصدار (إذا لم يتم استدعائها من قبل المصدر).

(و) الشريحة ذات السعر المتغير محددة بسقف يبلغ 6.65% للسنوات الخمس الأولى و 6.90% للسنوات الخمس التالية.

2 عدد وتفاصيل إصدارات الأوراق المالية المضمونة من قبل المصدر والمصنفة كأوراق مالية من رأس مال الشريحة الأولى الإضافي

تاريخ الإصدار	القيمة (بالمليون)	المدة (سنة)	الأساس	الكوبون (%)	تواتر دفع الفائدة
30 سبتمبر 2014	500 دولار أمريكي	مؤبد	ثابت	7.250 ^(أ)	نصف سنوي
9 يوليو 2019	500 دولار أمريكي	مؤبد	ثابت	5.7492 ^(ب)	نصف سنوي
9 مايو 2024	75 دينار كويتي ^(ج)	مؤبد	ثابت	7.25	ربع سنوي
9 مايو 2024	75 دينار كويتي ^(ج)	مؤبد	متغير	سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي + 325 نقطة أساس	ربع سنوي

(أ) سندات دائمة، مع خيار استدعاء للاسترداد بعد خمس سنوات من تاريخ إصدارها، أو في أي تاريخ دفع فائدة بعد ذلك.

(ب) سيتم إعادة تحديد السعر كل خمس سنوات بمعدل يساوي متوسط العائد الأسبوعي حتى تاريخ الاستحقاق لأوراق الخزنة الأمريكية ذات مدة استحقاق خمس سنوات مضافًا إليه هامش قدره 4.007%.

(ج) في مايو 2024، أصدر البنك أول أوراق مالية دائمة بالدينار الكويتي، بقيمة إجمالية تبلغ 150 مليون دينار كويتي، تتألف من شريحتين متساويتين تبلغ قيمة كل منهما 75 مليون دينار كويتي: شريحة بسعر فائدة ثابت بنسبة 7.25%، وشريحة بسعر فائدة متغير يساوي سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي زائد 325 نقطة أساس.

عدد وتفاصيل إصدارات الأوراق المالية الصادرة عن المصدر والمصنفة كأوراق مالية من رأس المال من الفئة الثانية

تاريخ الإصدار	القيمة (بالمليون)	المدة (سنة)	الأساس	الكوبون (%)	تواتر دفع الفائدة
9 مارس 2016	30.1 دينار كويتي	10 ^(أ)	ثابت	6.000	نصف سنوي
9 مارس 2016	69.9 دينار كويتي	10 ^(أ)	متغير	سعر الفائدة المرجعي للبنك المركزي الكويتي +395 نقطة أساس ^(ب)	نصف سنوي
15 ديسمبر 20	500 دولار أمريكي	11 ^(د)	ثابت	2.750	نصف سنوي

(أ) غير قابل للاستدعاء خلال السنوات الخمس الأولى (مدتها 10 سنوات غير قابلة للاستدعاء في أول 5 سنوات منها) (10NC5) من تاريخ الإصدار.

(ب) يبلغ الحد الأقصى للفائدة على الشريحة ذات السعر المتغير 7.000% حتى تاريخ إعادة التحديد، وبعد تاريخ إعادة التحديد، سيكون الحد الأقصى لسعر الفائدة الفعلي هو مجموع سعر الفائدة المطبق في ذلك الوقت على الشريحة ذات السعر الثابت زائد 1.000%. ويُعرّف تاريخ إعادة التحديد بأنه مرور خمس سنوات من تاريخ الإصدار.

(ج) تم استرداد السندات بالكامل في 9 مارس 2021.

(د) غير قابلة للاسترداد خلال السنوات الست الأولى (سندات مدتها 11 سنة غير قابلة للاستدعاء في أول 6 سنوات منها) (11NC6).

3 عدد وتفاصيل إصدارات رأس المال منذ التأسيس

تاريخ الإصدار	نوع الإصدار	إجمالي عدد الأسهم	القيمة (د.ك.)	الزيادة (%)	نوع الأسهم
1980	أسهم جديدة	3,000,000	12,000,000	30.0	عادية
1982	أسهم جديدة	4,200,000	16,800,000	30.0	عادية
1984	أسهم جديدة	24,068,406	96,273,624	100.0	عادية
27 أبريل 2010	إصدار حقوق	360,000,000	100,800,000	34.6	عادية
30 نوفمبر 2014	إصدار حقوق	216,000,000	102,600,000	12.4	عادية
10 أكتوبر 2018	إصدار حقوق	240,581,530	62,551,198	10.6	عادية
28 نوفمبر 2021	إصدار حقوق	375,000,000	71,250,000	13.6	عادية

4 تفاصيل توزيعات أرباح الأسهم العشرة الأخيرة

تاريخ الإصدار	نوع الإصدار	إجمالي عدد الأسهم	القيمة (د.ك.)	الزيادة (%)	نوع الأسهم
20 أبريل 2014	توزيعات أرباح أسهم	113,555,088	11,355,509	7.0	عادية
15 أبريل 2015	توزيعات أرباح أسهم	97,588,531	9,758,853	5.0	عادية
30 أبريل 2017	توزيعات أرباح أسهم	102,467,957	10,246,796	5.0	عادية
25 أبريل 2018	توزيعات أرباح أسهم	107,591,355	10,759,136	5.0	عادية
17 أبريل 2019	توزيعات أرباح أسهم	125,000,000	12,500,000	5.0	عادية
10 يونيو 2021	توزيعات أرباح أسهم	131,250,000	13,125,000	5.0	عادية
27 أبريل 2022	توزيعات أرباح أسهم	156,562,250	15,656,250	5.0	عادية
28 أبريل 2023	توزيعات أرباح أسهم	164,390,625	16,439,063	5.0	عادية
25 أبريل 2024	توزيعات أرباح أسهم	172,610,156	17,261,016	5.0	عادية
27 أبريل 2025	توزيعات أرباح أسهم	181,240,664	18,124,066	5.0	عادية
23 أبريل 2026	توزيعات أرباح أسهم	190,302,697	19,030,270	5.0	عادية

وصف أعمال المصدر

نظرة عامة

يُعد بنك برقان أحد البنوك التجارية الرائدة في الكويت التي تقدم خدمات مصرفية متكاملة، ويشتهر بمكانته القوية في السوق واستقراره المالي وأدائه المتسق. وكما في 31 مارس 2026، كان البنك ثاني أكبر بنك تجاري تقليدي في البلاد من حيث إجمالي الموجودات، مدعوماً بميزانية عمومية ونتائج مجمعة قوية. وفي 31 مارس 2026، بلغت القيمة السوقية للبنك حوالي 783 مليون دينار كويتي، مما يؤكد مكانته البارزة في القطاع المصرفي الكويتي ودوره المهم في النظام المالي للبلاد.

خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في 31 مارس 2026، واصلت المجموعة تحقيق أداء تشغيلي قوي، مدعوماً بمساهمات قوية من عملياتها الدولية ودمج بنك الخليج المتحد. وحافظت المجموعة على مستوى قوي من رأس المال والسيولة والتمويل، مع مواصلة تعزيز أولوياتها الاستراتيجية عبر أعمالها المحلية والدولية.

وتشمل الشركات التابعة للمجمع للبنك بنك برقان تركيا، وبنك الخليج الجزائر، وبنك تونس العالمي، وبنك الخليج المتحد، وهذه البنوك تعمل في تركيا والجزائر وتونس والبحرين، على التوالي. يعمل كل من بنك برقان تركيا وبنك الخليج الجزائر كبنكين تجاريين متكاملين، يقدمان مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية في أسواقهما. أما بنك تونس العالمي فهو مرخص كبنك خارجي في تونس، في حين يمتلك بنك الخليج المتحد، وهو بنك تقليدي لعمليات الشركات تأسس في البحرين، حصة ملكية بنسبة 60% في شركة كامكو للاستثمار، إحدى الشركات الاستثمارية الرائدة في الكويت.

يقدم البنك، إلى جانب شركاته التابعة، مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية التجارية للعملاء من الشركات والأفراد والتجزئة. وكما في 31 مارس 2026، تم تقديم هذه الخدمات من خلال شبكة توزيع واسعة النطاق:

- الكويت: 27 فرعاً و156 جهاز سحب آلي، ومكتب تمثيلي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- الجزائر (بنك الخليج الجزائر): 66 فرعاً و104 جهاز سحب آلي.
- تركيا (بنك برقان تركيا): 28 فرعاً و22 جهاز سحب آلي.
- تونس (بنك تونس العالمي): 3 فروع، ومكتب تمثيلي في ليبيا.

بالإضافة إلى شبكة فروعها، تقدم المجموعة منتجاتها وخدماتها عبر القنوات الرقمية، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول، فضلاً عن الخدمات المصرفية عبر الهاتف، مما يضمن سهولة الوصول لجميع شرائح العملاء.

كما يحافظ البنك على شبكة قوية من العلاقات المصرفية الدولية، بما في ذلك ترتيبات البنوك المراسلة والشراكات الاستراتيجية مع البنوك التابعة لمجموعة كيبكو، مثل بنك الأردن والكويت (شركة مساهمة عامة محدودة) وبنك (FIMBank) FIM، ومصرف بغداد. تتيح هذه العلاقات للبنك تقديم خدمات مصرفية عبر الحدود بسلاسة وتعزيز حضوره الدولي.

التصنيفات الائتمانية والنظرة المستقبلية:

يحافظ البنك على تصنيفات ائتمانية قوية لفتنة الاستثمار من وكالات دولية رائدة، مما يعكس قوة ميزانيته العمومية، وإدارته المنضبطة للمخاطر، وربحيته المستمرة، ومركزه الرأسمالي القوي. وفيما يلي التصنيفات اعتباراً من 31 مارس 2026:

- ستاندرد أند بورز: BBB+ لتصنيف الائتمان طويل الأجل للمصدر، مع نظرة مستقبلية مستقرة.
- موديز: Baa1 لتصنيف الودائع المصرفية طويلة الأجل، مع نظرة مستقبلية مستقرة.
- فيتش: A لتصنيف التخلف عن السداد طويل الأجل للمصدر، مع نظرة مستقبلية مستقرة.
- كابيتال إنترلينج: A+ للتصنيف طويل الأجل للعمليات الأجنبية، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وتضع هذه التصنيفات البنك بقوة ضمن فئة الدرجة الاستثمارية، مما يسلط الضوء على ثقة السوق في جدارته الائتمانية واستقراره المالي وأدائه التشغيلي المستدام، في حين تعكس التوقعات المستقرة التوقعات باستمرار قوته وتنفيذه الحضيف لأهدافه الاستراتيجية.

تاريخ البنك وتطوره

تأسس بنك برقان في دولة الكويت بموجب المرسوم الأميري الصادر بتاريخ 27 ديسمبر 1975، وهو مسجل لدى وزارة التجارة والصناعة تحت رقم التسجيل التجاري 24067. كما أنه مدرج في سجل البنوك لدى بنك الكويت المركزي. يقع المقر الرئيسي للبنك في برج برقان، الشرق، شارع عبد الله الأحمد، ص.ب. 5389، الصفاة 12170، الكويت (هاتف: 965 2298 8000+)

وقد تم إدراج البنك في بورصة الكويت منذ 29 سبتمبر 1984، مما يعكس حضوره الطويل الأمد في القطاع المالي الكويتي. وفي إطار مبادرة خصخصة القطاع المصرفي في الكويت، تمت خصخصة البنك في عام 1997، عندما خفضت الحكومة حصتها فيه من 61.0% إلى أقل من 10.0%. وفي إطار عملية الخصخصة، استحوذت شركة "كيكو"، وهي شركة قابضة متعددة القطاعات مقرها في الكويت ولها كيانات في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا الأوسع نطاقاً، على حصة أغلبية في البنك. وعقب هذا التغيير في الملكية، أعاد البنك توجيه تركيزه الاستراتيجي ليتوافق مع الرؤية الأوسع لشركة كيكو، وحول أسلوب إدارته من كيان مملوك للحكومة إلى مؤسسة تابعة للقطاع الخاص تهدف إلى تحقيق الربح. وكما في 31 مارس 2026، بلغت حصة ملكية كيكو المجموعة المباشرة وغير المباشرة 64.6%، في حين احتفظت الحكومة بحصة مباشرة وغير مباشرة تقل عن 10.0%.

وعلى مر السنين، عزز البنك حضوره وتطور ليصبح مجموعة مصرفية تجارية إقليمية رائدة من خلال سلسلة من عمليات الاستحواذ الاستراتيجية:

- **2008:** في يوليو 2008، استحوذ البنك على حصة بنسبة 43.9% في بنك الأردن والكويت من بنك الخليج المتحد. وبالإضافة إلى الحصة البالغة 7.2% التي كان البنك يمتلكها سابقاً، أدى ذلك إلى زيادة إجمالي حصته في رأس مال بنك الأردن والكويت إلى حصة مهيمنة بلغت 51.2%.
- **2009:** استحوذ البنك على حصة تبلغ 60.0% في بنك الخليج الجزائر. وزادت هذه الحصة لاحقاً إلى 91.1% في عام 2010، ثم تم تعديلها إلى 86.01% في عام 2015.
- **2010:** استحوذ البنك على حصة بنسبة 45.3% في مصرف بغداد، والتي تم زيادتها لاحقاً إلى 51.8%، مما أدى إلى تأسيس مركز مسيطر. وفي العام نفسه، استحوذ البنك على حصة بنسبة 76.6% في بنك تونس العالمي، مما أدى، إلى جانب الحصة السابقة البالغة 10.0% إلى حصة مهيمنة تبلغ 86.7%.
- **2012:** في ديسمبر 2012، استحوذ البنك على 99.3% من أسهم Eurobank Tekfen في تركيا، والذي تم تغيير اسمه لاحقاً إلى بنك برقان تركيا في يناير 2013.
- وواصل البنك إدارة محفظة استثماراته الاستراتيجية وإعادة موازنتها بفعالية بما يتماشى مع أهدافه الاستراتيجية وأولوياته في تخصيص رأس المال، مما أدى إلى عمليات تصفية مختارة وتعديلات في الملكية.

- **2015:** باع البنك حصته المسيطرة البالغة 51.2% في بنك الأردن والكويت إلى شركة الروابي المتحدة القابضة.
- **2023:** أكمل البنك بيع حصته في مصرف بغداد إلى بنك الأردن والكويت و52.0% من بنك برقان تركيا إلى شركة الروابي. عقب بيع حصة بنسبة 52.0% في بنك برقان تركيا، احتفظ البنك بحصة تبلغ 47.6% ويواصل تجميع حسابات بنك برقان تركيا بموجب المعيار الدولي لتقارير المالية رقم 10، حيث يحتفظ بالسيطرة من خلال التمثيل في مجلس الإدارة والحقوق المنصوص عليها في اتفاقية المساهمين.
- في فبراير 2025، استحوذ البنك على 100% من أسهم بنك الخليج المتحد من شركة الخليج المتحد القابضة ش.م.ب. مقابل 190 مليون دولار أمريكي (58.6 مليون دينار كويتي)، مما أدى إلى توسيع نطاق حضوره الإقليمي وتعزيز مكانته كمجموعة مصرفية تجارية رائدة ومتنوعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا.

رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل

في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين الذي عُقد في 15 نوفمبر 2025، وافق المساهمون على زيادة رأس المال المصرح به للبنك من 400,000,000 دينار كويتي (أربعمائة مليون دينار كويتي) إلى 600,000,000 دينار كويتي (ستمائة مليون دينار كويتي).

وكما في تاريخ إصدار هذه النشرة، بلغ رأس المال المصرح به للبنك 600,000,000 دينار كويتي (ستمائة مليون دينار كويتي)، مقسماً إلى 6,000,000,000 سهم (ستة مليارات سهم)، تبلغ القيمة الاسمية لكل سهم 0.100 دينار كويتي.

يبلغ رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل للبنك 399,635,664.200 دينار كويتي (ثلاثمائة وتسعة وتسعون مليوناً وستمائة وخمسة وثلاثون ألفاً وستمائة وأربعة وستون ديناراً كويتياً ومئتين فلس)، ويتألف من 3,996,356,642 (ثلاثة مليارات وتسعمائة وستة وتسعين مليوناً وثلاثمائة وستة وخمسين ألفاً وستمائة واثنين وأربعين) سهماً، وجميعها أسهم نقدية وتتساوى في الحقوق والامتيازات من كافة الوجوه.

استراتيجية العمل

في عام 2023، وبعد مراجعة شاملة لأولوياته الاستراتيجية وموقعه في السوق وقدراته التكنولوجية، أطلق البنك استراتيجية جديدة تطلعية تهدف إلى دفع عجلة النمو المستدام، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وخلق قيمة طويلة الأجل لأصحاب المصلحة.

كما قام البنك بتحسين رؤيته لتصبح: "البنك الأكثر حداثة وتقدماً في الكويت، مدفوعاً بموظفيه وعملائه ومجتمعه".

وتماشياً مع هذه الرؤية، تركز استراتيجية البنك على تعزيز مكانته التنافسية في الكويت، والاستفادة من الابتكار التكنولوجي، والسعي بشكل انتقائي وراء فرص النمو في الأسواق الدولية ذات الإمكانيات العالية. وتستند استراتيجية البنك إلى ثلاث ركائز أساسية، مدعومة بالتركيز المستمر على الثقافة المؤسسية، وقيمة العلامة التجارية، وإدارة المخاطر، واعتماد أفضل الممارسات الدولية:

(1) تعزيز الأعمال في الكويت.

(2) إعادة توزيع الموجودات.

(3) التحول الرقمي.

تعزيز الأعمال في الكويت

يلتزم البنك بتعزيز ريادته في السوق في مجالات الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية للأفراد في الكويت من خلال التنمية المستهدفة لقاعدة العملاء، والمنتجات والخدمات المبتكرة، والتميز التشغيلي، مدعوماً بمبادئ الاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. وتشمل الأولويات الاستراتيجية الرئيسية ما يلي:

- الخدمات المصرفية للشركات: دفع عجلة النمو الذي يركز على القطاعات لتنوع المحفظة، واغتنام الفرص الناشئة في السوق، وتقديم حلول ذات قيمة مضافة للعملاء من الشركات. ويستفيد البنك من التحليلات المتقدمة وإدارة المخاطر لتحسين تخصيص الائتمان مع دعم القطاعات الاستراتيجية التي تساهم في التنمية الاقتصادية للكويت.
- الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات: تقديم أفضل العروض للأفراد ذوي الملاء المالية العالية وعملاء متميزين مختارين، مدعومة بعلامة تجارية مخصصة للخدمات المصرفية الخاصة وقدرات محسنة في إدارة الثروات. يركز البنك على الخدمات الاستشارية المخصصة، وحلول الاستثمار، وخيارات الاستثمار المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة لتلبية احتياجات العملاء المتطورة.
- الخدمات المصرفية للأفراد: تحسين عروض المنتجات والخدمات من خلال تقسيم العملاء إلى شرائح مستهدفة، والحلول المبتكرة، وترشيد شبكة الفروع، مما يضمن الراحة وسهولة الوصول والحلول المالية المخصصة لجميع شرائح الأفراد. يعمل البنك على تفعيل نهج "الأولوية للرقمية" لتعزيز تجربة العملاء مع الحد من الأثر البيئي من خلال العمليات غير الورقية والممارسات الموفرة للطاقة في الفروع.
- الخزانة والخدمات المصرفية للمؤسسات المالية: توسيع نطاق أعمال المؤسسات المالية، وتبسيط عمليات الخزانة، وتحسين كفاءة السيولة والتمويل مع تطوير علاقات البيع المتقاطع cross-selling synergies عبر المجموعة. كما يعزز البنك مواصلة تطوير قدرات

التمويل المستدام، بما في ذلك السندات الخضراء وحلول التمويل المتوافقة مع الأهداف البيئية والاجتماعية والحوكمة، حيثما كان ذلك مناسباً.

من خلال هذه المبادرات، يسعى البنك إلى خلق قيمة طويلة الأجل لأصحاب المصلحة، وتعزيز مكانته التنافسية، ودعم النمو المستدام والمربح في الكويت، مع موازنة الأداء المالي مع الاعتبارات المجتمعية والبيئية الأوسع نطاقاً.

وحتى تاريخ نشرة الاكتتاب هذه، لا توجد أي عوامل استثنائية ذات أثر جوهري على الأنشطة الرئيسية للمُصدر.

إعادة توزيع الموجودات

يتبع البنك نهجاً منضبطاً في تخصيص رأس المال وتحسين المحفظة، مما يضمن توجيه الموارد إلى الأسواق والقطاعات والفرص التي تحقق عوائد مستدامة ومعدلة حسب المخاطر. وقد تم تصميم هذه الاستراتيجية لتعزيز المكانة التنافسية للبنك، وتنويع مصادر الإيرادات، ودعم خلق قيمة طويلة الأجل للمساهمين. وتشمل المبادرات الرئيسية ما يلي:

- تحسين المحفظة: التخلص من الموجودات غير الأساسية أو ذات الأداء المنخفض لتحرير رأس المال من أجل فرص ذات نمو وعوائد أعلى. وتدار المحافظ القديمة بشكل نشط لتعزيز كفاءة الميزانية العمومية والحفاظ على نسب رأس مال قوية.
- استثمارات النمو المستهدف: إعادة توجيه رأس المال إلى الأسواق والقطاعات ذات الإمكانيات العالية، على الصعيدين المحلي والدولي، لاغتنام الفرص الناشئة التي تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية.
- المعاملات الاستراتيجية: تنفيذ عمليات استحواذ وتصفية موجودات انتقائية لتحسين التواجد الإقليمي للبنك وعروض منتجاته. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك مصرف بغداد والتصفية الجزئية لبنك برقان تركيا، إلى جانب الاستحواذ الاستراتيجي على بنك الخليج المتحد، مما يعزز القدرات في مجالات التمويل الإسلامي وإدارة الموجودات والوساطة المالية والخدمات المصرفية الاستثمارية.

من خلال إعادة تخصيص رأس المال بشكل منضبط، يضمن البنك توزيع الموارد بشكل استراتيجي لتحقيق نمو مستدام، وتعزيز حضوره الإقليمي، وتعظيم القيمة طويلة الأجل للمساهمين.

التحول الرقمي

يعمل البنك على تسريع عملية تحول رقمي شاملة لتقديم تجارب مصرفية سلسة ومبتكرة تركز على العملاء، مع تحسين الكفاءة التشغيلية ودعم الممارسات التجارية المستدامة. ويستند هذا التحول إلى أربعة ركائز استراتيجية:

- تجربة العملاء التي تركز على "الرقمية أولاً": تقديم حلول رقمية مريحة وآمنة ومخصصة عبر جميع نقاط التفاعل مع العملاء، مما يتيح نقل الأنشطة المصرفية الروتينية إلى الإنترنت ويقلل من الاعتماد على الفروع الفعلية.
- التكنولوجيا والابتكار: الاستثمار في التحليلات المتقدمة والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لتخصيص عروض المنتجات، وتحسين مسارات العملاء، وتوقع احتياجاتهم، وزيادة اعتماد الخدمات الرقمية.
- الكفاءة التشغيلية: تبسيط العمليات / الإجراءات الداخلية من خلال الرقمنة والأتمتة وإعادة هندسة العمليات لتعزيز السرعة وخفض التكاليف والحفاظ على معايير عالية للالتزام وإدارة المخاطر.
- دمج الاستدامة: تشجيع العمليات الموفرة للطاقة، وسير العمل غير الورقي، والحلول الصديقة للبيئة، ومواءمة المبادرات الرقمية مع الأهداف البيئية والاجتماعية والحوكمة مع تعزيز تفاعل العملاء ومرونة الأعمال على المدى الطويل.

من خلال هذه الأجندة الرقمية، يهدف البنك إلى تقديم تجربة مصرفية "في أي وقت ومن أي مكان"، وتعزيز العلاقات مع العملاء، وتحسين الأداء التشغيلي، وخلق قيمة مستدامة للمساهمين بما يتماشى مع رؤيته الاستراتيجية طويلة الأجل.

باختصار، صُممت استراتيجية البنك لترسيخ ريادته في السوق المحلية، وتوسيع حضوره بشكل انتقائي في الأسواق الدولية ذات الإمكانيات العالية، وتقديم قيمة مستدامة وطويلة الأجل للمساهمين. ومن خلال الجمع بين التنفيذ المنضبط، والحلول المالية المبتكرة، والتميز

التشغيلي، بهدف البنك إلى دفع عجلة النمو المربح، وتعزيز تجربة العملاء، والحفاظ على منصة مرنة ومستعدة للمستقبل تتوافق مع المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة وأفضل الممارسات لحوكمة الشركات.

الاستدامة واستراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

تعد الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية البنك وإطار الحوكمة ونهج إدارة المخاطر. يدمج البنك الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في جميع عملياته لدعم الإقراض المسؤول، وتخصيص رأس المال المنضبط، وخلق القيمة على المدى الطويل. يتم دمج المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالمناخ والمخاطر الاجتماعية، في عمليات تقييم الائتمان والتخطيط المالي وإدارة مخاطر المؤسسة.

تستند استراتيجية البنك في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة إلى أربعة ركائز أساسية:

- **الحوكمة الرشيدة:** تعزيز الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي والتنوع ومعايير حماية البيانات الصارمة.
- **الخدمات المصرفية المسؤولة:** تعزيز ممارسات الإقراض والاستثمار المستدامة، والشمول المالي، والابتكار الرقمي الذي يركز على العملاء.
- **الحد من الأثر البيئي:** إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ، والحد من البصمة التشغيلية، ودعم مبادرات التمويل الأخضر.
- **تحسين المجتمع:** الاستثمار في تنمية رأس المال البشري، ورفاهية الموظفين، والمشاركة المجتمعية على نطاق أوسع.

تتولى الإدارة العليا ومجلس الإدارة الإشراف على المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، بدعم من لجنة الإدارة المعنية بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، التي تشرف على استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ومراقبة المخاطر وإعداد التقارير. منذ عام 2019، ينشر البنك تقارير استدامة سنوية تتوافق مع الأطر الدولية المعترف بها، بما في ذلك معايير مبادرة التقارير العالمية GRI ومجلس معايير محاسبة الاستدامة SASB، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ورؤية الكويت 2035، وإرشادات بورصة الكويت لإعداد تقارير المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

إطار التمويل المستدام

أنشأ البنك إطار عمل للتمويل المستدام يمكنه بموجبه إصدار سندات مستدامة وتخصيص مبلغ يعادل صافي العائدات لتمويل و/أو إعادة تمويل المشاريع الخضراء والمشاريع الاجتماعية المؤهلة.

يتوافق هذا الإطار مع المبادئ المعترف بها دولياً، بما في ذلك مبادئ السندات الخضراء ومبادئ السندات الاجتماعية وإرشادات السندات المستدامة الصادرة عن الرابطة الدولية لأسواق رأس المال، بالإضافة إلى مبادئ القروض الخضراء والاجتماعية الصادرة عن رابطة سوق القروض. وقد تم الحصول على رأي طرف آخر يؤكد هذا التوافق.

وتشمل المشاريع المؤهلة الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، ووسائل النقل النظيفة، والمباني الخضراء، ومنع التلوث، والإدارة المستدامة للنفايات، والمبادرات التي تحقق فوائد اجتماعية قابلة للقياس. ويتم تتبع العائدات داخلياً، وتخصيصها وفقاً للمعايير المحددة، ورفع تقارير بها سنوياً، بما في ذلك الإفصاح عن التخصيص ومقاييس الأثر.

ويسعى البنك، من خلال أنشطته المتعلقة بدمج معايير المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والتمويل المستدام، إلى تعزيز المرونة، وتقوية ثقة الأطراف أصحاب المصالح، ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

هيكل المجموعة والملكية

هيكل المجموعة

تتألف المجموعة بشكل أساسي من البنك وأربع شركات تابعة. يوضح الجدول أدناه الشركات التابعة الرئيسية للبنك التي تمارس أنشطة تشغيلية في 31 مارس 2026 و 31 ديسمبر 2025 و 31 ديسمبر 2024.

الحصة الفعالة في	الحصة الفعالة في	الحصة الفعالة في	تاريخ الشراء الأولي	بلد التأسيس	
31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	31 مارس 2026			
47.6	47.6	47.6	ديسمبر 2012	تركيا	بنك بركان تركيا
*86.01	*86.01	*86.01	أبريل 2009	الجزائر	بنك الخليج الجزائر
86.7	86.7	86.7	يونيو 2010	تونس	بنك تونس العالمي
—	100	100	فبراير 2025	البحرين	بنك الخليج المتحد

ملاحظة:

* يمتلك البنك حصة مباشرة بنسبة 60% من أسهم بنك الخليج الجزائر، بينما يمتلك بنك تونس العالمي 30%. وحيث أن البنك يمتلك 86.7% من بنك تونس العالمي، فإن إجمالي حصته الفعلية في بنك الخليج الجزائر تبلغ 86.01%.

** يمتلك بنك الخليج المتحد حصة بنسبة 60% في شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع. وبالتالي، من خلال استحواذها على بنك الخليج المتحد، اكتسب بنك بركان ملكية غير مباشرة في شركة كامكو للاستثمار ويقوم بتجميع عملياته الاستثمارية من خلال بنك الخليج المتحد.

بالإضافة إلى ذلك، يمتلك البنك 100% من أسهم شركة بنك بركان للخدمات المالية المحدودة، وهي شركة إماراتية تقدم خدمات استشارية مالية.

المساهمون الرئيسيون

في 31 مارس 2026، كان المساهمون الرئيسيون في البنك (الذين تجاوزت حصصهم 5.0% من رأس المال العادي المصدر للبنك):

عدد الأسهم العادية المملوكة	النسبة المئوية من الإجمالي	المساهمون
(مليون سهم)		
1,274.7	33.5	شركة مشاريع الكويت القابضة ش.م.ك.ع.
571.1	15.0	شركة الخليج المتحد القابضة ش.م.ب.*
296.4	7.8	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
282.8	7.4	شركة الكويت المتحدة للاستشارات*

* شركات مجموعة كيبكو

شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو)

شركة مشاريع الكويت (القابضة)، المعروفة باسم كيبكو، هي شركة قابضة استثمارية رائدة ومتنوعة مقرها في الكويت، ولها حضور إقليمي قوي في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تأسست كيبكو في عام 1975، وحققت نمواً سريعاً لتصبح مستثمراً إقليمياً مهماً لتمتد عملياتها إلى أكثر من 20 دولة في قطاعات متعددة، مما يدل على مرونتها وتنوعها وتركيزها الاستراتيجي طويل الأمد.

تتمثل الرؤية الاستراتيجية لشركة كيبكو في أن تكون شركة استثمارية قابضة مرنة وموجهة نحو القيمة في أسواقها الأساسية، تركز على النمو طويل الأجل، وإعادة تنظيم محفظتها الاستثمارية، وتحسين الأداء التشغيلي، وخلق قيمة مستدامة لأصحاب المصلحة. وتتبع الشركة نهجاً

استثماريًا منضبطاً، حيث تعمل على الاستحواذ على الشركات ذات الإمكانيات العالية وتطويرها، وتعزيز أدائها التشغيلي والمالي، والسعي إلى عمليات تصفية استثمارات انتقائية عندما تدعم ذلك تعظيم القيمة.

وبفضل فريق إداري يتمتع بخبرة واسعة وشبكات إقليمية واسعة النطاق، مدعوماً من المساهمين الرئيسيين، بما في ذلك أفراد من العائلة الحاكمة في الكويت، تستفيد كيبكو من رؤيتها العميقة للأسواق لتحديد الفرص الاستراتيجية ودفع عجلة النمو المستدام عبر قطاعات متنوعة.

تشمل محفظة كيبكو المتنوعة مجموعة واسعة من القطاعات والصناعات الأساسية، مما يسهم في مرونتها وقدرتها على النمو:

- الخدمات المالية: بما في ذلك الخدمات المصرفية التجارية، وإدارة الموجودات، والخدمات المصرفية الاستثمارية،
- البتروكيماويات وخدمات النفط: استثمارات في مشاريع كبرى في مجال البتروكيماويات والطاقة.
- الأغذية والخدمات الاستهلاكية: العلامات التجارية الاستهلاكية الإقليمية وشركات إنتاج الأغذية.
- العقارات والبنية التحتية: التطوير والاستثمار في الموجودات العقارية الاستراتيجية في جميع أنحاء المنطقة.
- الإعلام والرعاية الصحية والتعليم والخدمات اللوجستية: مراكز استراتيجية في قطاعات ديناميكية تدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل.

في 31 ديسمبر 2025، أعلنت شركة كيبكو عن موجودات مجمعة بلغت 13.8 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 6.5% عن 13.0 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2024. حققت المجموعة أداءً ماليًا أفضل خلال العام، حيث ارتفع صافي الربح بنسبة 4.4% ليصل إلى 16.3 مليون دينار كويتي، وبلغت أرباح السهم الواحد 1.8 فلس، مدعومة بالأداء القوي لشركات محفظتها الاستثمارية. وعموماً، تعكس النتائج النمو المستمر والقوة التشغيلية، بما يتماشى مع استراتيجية كيبكو الرامية إلى تعزيز الكفاءة، وتقوية هيكل رأس المال، وخلق قيمة طويلة الأجل للأطراف أصحاب المصالح.

خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026، حققت كيبكو أداءً مستقرًا عبر قطاعاتها الأساسية. وسجلت المجموعة إيرادات بلغت 376 مليون دينار كويتي، وصافي ربح قدره 3.5 مليون دينار كويتي، وإجمالي موجودات بلغ 14.2 مليار دينار كويتي خلال هذه الفترة، مما يعكس أداء محفظتها المتنوعة والشركات التابعة التشغيلية الأساسية. وقد شكّل نموذج الاستثمار الذي تتبعه كيبكو، والذي يركز على الاستحواذ على الأعمال وبنائها وتطويرها وتوسيع نطاقها والتخلص منها بشكل انتقائي، دعامة أساسية لتطورها لتصبح شركة قابضة إقليمية ديناميكية تتمتع بمصادر إيرادات متنوعة وعمق استراتيجي، مما وضعها في مكانة المستثمر والمُشغل الرئيسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

نظرة عامة على الأعمال

نظرة عامة على الأنشطة الأساسية للبنك

يُعد بنك برقان أحد البنوك التجارية الرائدة في الكويت، ويقدم مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية والاستثمارية التقليدية للعملاء من الشركات والمؤسسات والأفراد. ويتمتع البنك بمكانة قوية في قطاعي الشركات والمؤسسات المالية، بينما يعمل بنشاط على توسيع أعماله في مجال الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة، مستفيداً من الحلول المبتكرة التي تركز على العملاء وشبكة التوزيع القوية.

لأغراض الإدارة وإعداد التقارير، ينظم البنك عملياته على أساس جغرافي، مع التمييز بين الأسواق المحلية والدولية. وتنقسم العمليات المحلية إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

- الخدمات المصرفية للشركات والأفراد: تزويد العملاء من الشركات والمؤسسات المالية والعملاء الأفراد بحلول تمويلية مخصصة، وخدمات الودائع والمعاملات، بالإضافة إلى خدمات مصرفية خاصة وعروض شاملة لإدارة الثروات.
- الخزانة والمؤسسات المالية والخدمات المصرفية الاستثمارية: إدارة السيولة وأنشطة أسواق رأس المال والخدمات الاستثمارية والعلاقات مع المؤسسات المالية المحلية والدولية.
- المكتب المركزي: الإشراف على الاستراتيجية على مستوى المجموعة، والحوكمة، وإدارة المخاطر، ووظائف الدعم التشغيلي لضمان الكفاءة والالتزام في جميع خطوط الأعمال.

يعرض الجدول أدناه المساهمة النسبية لكل قطاع في الأداء المالي للمجموعة ووضعتها المالي، بما في ذلك صافي إيرادات الفوائد، والنتائج التشغيلية للقطاع، والأرباح أو الخسائر للسنة، وإجمالي الموجودات، وإجمالي الالتزامات، للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

إجمالي المجموعة	معاملات غير موزعة/داخلية للمجموعة	العمليات الدولية	العمليات في الكويت					
			الإجمالي	المكتب المركزي	الاستثمارية	للشركات والأفراد	المصرفية	الخدمات والخزانة
(نسبة مئوية)								
100.0	-	50.2	49.8	(8.0)	3.1	54.7	صافي إيرادات الفوائد	
100.0	-	54.2	45.8	(5.2)	4.8	46.2	النتائج التشغيلية للقطاع	
100.0	0.9	35.2	63.9	(44.0)	7.7	100.3	ربح (خسارة) السنة	
100.0	(2.4)	24.8	77.5	12.3	17.3	48.0	مجموع الموجودات	
100.0	(2.6)	24.2	78.4	26.2	12.9	39.3	مجموع المطلوبات	

في فبراير 2025، أكمل البنك الاستحواذ على 100% من أسهم بنك الخليج المتحد، الذي أصبح الآن جزءاً لا يتجزأ من عملياته الدولية. يُبرز الجدول أدناه المساهمة النسبية للعمليات المحلية (الكويت) والدولية للبنك من حيث صافي إيرادات الفوائد، والنتائج التشغيلية للقطاعات، والأرباح/الخسائر للسنة، وإجمالي الموجودات، وإجمالي المطلوبات، وذلك كما في 31 ديسمبر 2025 وللسنة المنتهية في ذلك التاريخ.

إجمالي المجموعة	معاملات غير موزعة/داخلية للمجموعة	العمليات الدولية	العمليات في الكويت									
			الإجمالي	المكتب المركزي	الاستثمارية	للشركات والأفراد						
							المصرفية	المصرفية والخدمات	الخدمات والخزانة			
100.0	-	60.3	39.7	(7.5)	4.2	43.1	صافي إيرادات الفوائد					
100.0	(0.8)	58.5	42.3	(2.2)	7.2	37.4	النتائج التشغيلية للقطاع					
100.0	(5.7)	23.5	82.3	(23.7)	23.0	82.9	أرباح (خسائر) السنة					
100.0	(3.1)	30.1	73.0	10.6	16.9	45.6	مجموع الموجودات					
100.0	(3.3)	28.7	74.7	31.8	8.4	34.5	مجموع المطلوبات					

يعرض الجدول أدناه المساهمة النسبية لكل قطاع في الأداء المالي للمجموعة ووضعتها المالي، بما في ذلك صافي إيرادات الفوائد، والنتائج التشغيلية للقطاعات، والأرباح أو الخسائر للسنة، وإجمالي الموجودات، وإجمالي الالتزامات، للفترة الممتدة على مدى ثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026.

إجمالي المجموعة	معاملات غير موزعة/داخلية للمجموعة	العمليات الدولية	العمليات في الكويت				
			الإجمالي	المكتب المركزي	الخدمات	المصرفية	
					للشركات	للشركات	
					والأفراد	والأفراد	
(نسبة مئوية)							
100.0	-	65.0	35.0	(13.1)	5.5	42.6	صافي إيرادات الفوائد
100.0	-	67.2	32.8	(8.8)	5.3	36.3	النتائج التشغيلية للقطاع
100.0	(7.0)	(7.2)	114.2	(53.0)	32.3	134.9	أرباح (خسائر) السنة
100.0	(3.3)	30.6	72.7	11.2	16.5	45.0	مجموع الموجودات
100.0	(3.5)	29.2	74.3	33.8	3.8	36.7	مجموع المطلوبات

العمليات في الكويت

في عام 2025، ظلت عمليات المجموعة في الكويت حجر الأساس في أعمالها، حيث ساهمت بنسبة 39.7% من صافي إيرادات الفوائد للمجموعة، و42.3% من أرباحها التشغيلية، و82.3% من أرباحها للفترة. وبالمقارنة، في عام 2024، شكلت العمليات في الكويت 49.8% من صافي إيرادات الفوائد، و45.8% من الأرباح التشغيلية، و63.9% من إجمالي الأرباح، مما يعكس التوازن بين الأنشطة المحلية والدولية.

ولفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026، ساهمت العمليات في الكويت بنسبة 35.0% من صافي إيرادات الفوائد للمجموعة و32.8% من أرباحها التشغيلية.

تنقسم العمليات المحلية للبنك إلى ثلاثة قطاعات رئيسية - الخدمات المصرفية للشركات والأفراد، وإدارة الخزنة والمؤسسات المالية والخدمات المصرفية الاستثمارية، والمكتب المركزي - حيث يلعب كل منها دورًا استراتيجيًا في تقديم حلول مصرفية شاملة والحفاظ على المكانة التنافسية للمجموعة في الكويت.

الخدمات المصرفية للشركات والأفراد

في عام 2025، ساهم قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأفراد بنسبة 43.1% من صافي إيرادات الفوائد للمجموعة و37.4% من أرباحها التشغيلية، مقارنة بنسبة 54.7% من صافي إيرادات الفوائد و46.2% من الأرباح التشغيلية في عام 2024. خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026، ساهمت عمليات الخدمات المصرفية للشركات والأفراد بنسبة 42.6% من صافي إيرادات الفوائد للمجموعة و36.3% من أرباحها التشغيلية.

من خلال قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأفراد، يقدم البنك مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية للعملاء من الشركات والأفراد، تشمل القروض والودائع والتمويل التجاري والصرف الأجنبي والخدمات الاستشارية وبطاقات الائتمان والخصم، بالإضافة إلى حلول مالية أخرى مصممة خصيصًا. تتكون عمليات الخدمات المصرفية للشركات والأفراد من ثلاث وحدات أعمال رئيسية: الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، والخدمات المصرفية للأفراد.

الخدمات المصرفية للشركات

يعمل قسم الخدمات المصرفية للشركات كشريك استراتيجي للقطاعين التجاري والصناعي في الكويت، حيث يدعم مشاريع البنية التحتية والبتروكيماويات والطاقة والمشاريع الصناعية واسعة النطاق من خلال التمويل المشترك والثنائي. وتمتد قاعدة عملائه المتنوعة لتشمل قطاعات رئيسية، بما في ذلك الخدمات، والنفط والغاز، والمقاولات، والتجارة، والعقارات. ويقدم القسم حلولاً مالية مصممة خصيصاً للشركات من جميع الأحجام، ويدعم التوسع من خلال الفرص العضوية وغير العضوية، مع دفع عجلة الابتكار عبر قدرات مصرفية رقمية متطورة. يرتبط

تركيز قسم الخدمات المصرفية للشركات على القطاعات الاستراتيجية مع أولويات التنمية الوطنية في الكويت، مما يسهم في النمو الاقتصادي طويل الأجل للبلاد ونجاح عملائها.

الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات

يقدم قسم الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات مجموعة كاملة من الخدمات للأفراد ذوي الملاءة المالية العالية والأفراد ذوي الملاءة المالية الفائقة، حيث يجمع بين الخدمات المصرفية التقليدية والإقراض مع الاستشارات الاستثمارية وإدارة المحافظ وحلول تخطيط الثروة. يستفيد العملاء من إدارة علاقات مخصصة وإمكانية الوصول إلى استراتيجيات استثمار متعددة الموجودات بما في ذلك الأسهم، والدخل الثابت، والصكوك، والاستثمارات البديلة، بما يتماشى مع أهدافهم الفردية، ومستوى قبلوهم للمخاطر، واحتياجاتهم من السيولة. في عام 2024، أطلق البنك علامة تجارية جديدة لقسم الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات لتعزيز استراتيجيته المتمثلة في "بناء الثقة وتنمية الثروة"، وتوسيع نطاق قدراته من خلال تراخيص جديدة من هيئة أسواق المال للعمل كأمين حفظ، ومستشار استثمار، ومدير محفظة، ووسيط أوراق مالية غير مسجل. كما يشمل القسم مزايًا معيشية حصريّة ورقبة، وخدمات الكونسيرج، وحلول مصرفية مصممة خصيصًا، مما يعزز تجربة العملاء ويقوي العلاقات طويلة الأمد. يمثل هذا القسم حجر الزاوية في استراتيجية البنك لتعميق التفاعل مع العملاء الأثرياء في جميع أنحاء الكويت والمنطقة ككل.

الخدمات المصرفية للأفراد

يقدم قسم الخدمات المصرفية للأفراد مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصممة خصيصًا للعملاء الأفراد، بما في ذلك حسابات التوفير والودائع، والقروض، ومجموعة كاملة من حلول بطاقات الائتمان والخصم والبطاقات المدفوعة مسبقًا. وتشمل محفظة البطاقات الخاصة به بطاقات الائتمان من ماستر كارد وفيزا، وبطاقات الخصم من فيزا، والبطاقات مسبقة الدفع متعددة العملات. يعمل البنك باستمرار على تحسين عروضه من خلال فئات الأفراد ومبيعات التجزئة المستهدفة، وتحسين العمليات، والمنتجات المبتكرة، والمبادرات التي تعطي الأولوية للرقمنة. يشمل قسم الخدمات المصرفية للأفراد الحلول التكنولوجية المتقدمة لتقديم تجربة مصرفية سلسة وخالية من الأوراق وموفرة للطاقة، مع الحفاظ على ضوابط قوية لإدارة المخاطر. وكما في 31 مارس 2026، كان البنك يدير 27 فرعًا و156 جهاز سحب آلي في الكويت، مدعومة بقنوات رقمية، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وتطبيقات الهاتف المحمول، وواتساب، والخدمات المصرفية عبر الهاتف على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، مما يوفر للعملاء وصولاً آمنًا ومريحًا ومتكاملًا إلى الخدمات خارج نطاق الفروع التقليدية.

الخزانة والمؤسسات المالية والخدمات المصرفية الاستثمارية

في عام 2025، شكلت الخزانة والمؤسسات المالية والخدمات المصرفية الاستثمارية 4.2% من صافي إيرادات الفوائد للمجموعة و7.2% من أرباحها التشغيلية مقارنة بنسبته 3.1% و4.8% على التوالي في عام 2024. خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026، ساهمت عمليات الخزانة والمؤسسات المالية والخدمات المصرفية الاستثمارية بنسبة 5.5% من صافي إيرادات الفوائد للمجموعة و5.3% من أرباحها التشغيلية.

يتولى هذا القطاع مسؤولية وظائف الخزانة في البنك، وإدارة الاستثمارات، وتقديم الخدمات المصرفية للمؤسسات المالية، حيث يقدم مجموعة شاملة من الحلول تشمل عمليات سوق المال، والإقراض، والودائع، والصرف الأجنبي، والمنتجات المالية ذات الصلة.

ينقسم قسم الخزانة و الخدمات المصرفية الاستثمارية إلى وحدتين رئيسيتين: الخزانة والمؤسسات المالية، والاستثمارات، وتركز كل منهما على تحسين الأداء المالي وإدارة المخاطر ودعم العملاء المؤسسيين المحليين والدوليين.

الخزانة والمؤسسات المالية

تدير هذه المجموعة جميع معاملات سوق الجملة (الشركات والمؤسسات) المحلية والدولية، والعمليات المتعلقة بالعملاء، والمحفظة الخاصة بالبنك. وتقدم خدماتها للبنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية، وتعمل على تحسين العلاقات المصرفية المراسلة والعلاقات المؤسسية مع إدارة مخاطر السوق والميزانية العمومية. وتشمل المسؤوليات الرئيسية كفاءة التمويل، وإدارة السيولة، والصرف الأجنبي، والتمويل التجاري، والإقراض متناسب مع المخاطر، وتشمل أنشطة مثل إدارة الموجودات والخصوم، وأسواق الدخل الثابت ورأس المال الدين، وسوق المال وتداول

العملات الأجنبية، ومبيعات الخزنة. وتركز الوحدة على تعزيز أداء البنك وحضوره الدولي، وزيادة الإيرادات القائمة على الرسوم، ودعم أهداف نمو العملاء مع الحفاظ على علاقات مؤسسية قوية وإدارة فعالة للسيولة والتمويل والمخاطر.

الاستثمارات

يدير قسم الاستثمارات محفظة استثمارية متنوعة مملوكة للبنك تتألف من أوراق مالية مدرجة في البورصة وأسهم الشركات الخاصة. وتتبع قرارات الاستثمار منهجية منضبطة تنازلية top-down methodology، تتماشى مع معايير المخاطر/العوائد التي وافق عليها مجلس الإدارة والمتطلبات التنظيمية، بهدف تعظيم العوائد مع ضمان إدارة حكيمة للمخاطر.

المكتب المركزي

ساهم المكتب المركزي بنسبة سالبة بلغت 7.5% من صافي إيرادات الفوائد، وخسارة تشغيلية بنسبة 2.2% في عام 2025، مقارنة بنسبة سالبة بلغت 8.0% وخسارة تشغيلية بنسبة 5.2% في عام 2024. خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026، ساهم المكتب المركزي بنسبة سالبة بلغت 13.1% من صافي إيرادات الفوائد للمجموعة وسجل خسارة تشغيلية تعادل 8.8% من الأرباح التشغيلية للمجموعة. ويشمل هذا القطاع بشكل أساسي أنشطة إدارة السيولة والتمويل، وتعديلات تسعير التحويلات، وبنود المجموعة الأخرى غير الموزعة.

العمليات الدولية

تتألف العمليات الدولية للمجموعة بشكل أساسي من أنشطة شركاتها التابعة الرئيسية: بنك برقان تركيا، بنك الخليج الجزائر، بنك تونس العالمي، بنك الخليج المتحد. تقدم هذه الكيانات خدمات مصرفية تجارية متكاملة، وحلولاً مؤسسية مخصصة، وخدمات استثمارية متخصصة في أسواقها، مما يعزز قدرات المجموعة عبر الحدود ويقوي وجودها في المناطق ذات الإمكانيات العالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا.

في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، شكلت العمليات الدولية للمجموعة 60.3% من صافي إيرادات الفوائد للمجموعة، و58.5% من أرباحها التشغيلية، و23.5% من أرباحها السنوية، مما يعكس المساهمة الكبيرة لوجودها الإقليمي، مقارنة بنسبة 50.2% و54.2% و35.2% على الترتيب في عام 2024، مما يؤكد الدور المتنامي للشركات التابعة الدولية للبنك في دفع الإيرادات والأداء التشغيلي. خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026، ساهمت العمليات الدولية بنسبة 65.0% من صافي إيرادات الفوائد للمجموعة و67.2% من أرباحها التشغيلية.

مكتب البنوك الدولية (IBO)

يعمل مكتب البنوك الدولية كمركز للإشراف الاستراتيجي على الشركات التابعة للمجموعة، مما يضمن التوافق مع الرؤية الشاملة للمجموعة واستراتيجيتها طويلة الأجل مع الحفاظ على الامتثال الصارم للوائح التنظيمية. ومن خلال نهج قائم على البيانات والحقائق، يعمل مكتب البنوك الدولية على تعزيز الروابط المشتركة، وتشجيع التعاون عبر الحدود، وتحسين الأداء التشغيلي عبر شبكة الخدمات المصرفية الدولية للمجموعة.

وفي إطار تنفيذ مهامه، يقود مكتب البنوك الدولية عملية تنفيذ المبادرات على مستوى المجموعة والتواصل بشأنها وإدارتها، ويقدم رؤى وتوصيات استراتيجية إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة والإدارة العليا، وإلى مجلس الإدارة عند الاقتضاء. ويشمل تحليله الاتجاهات المالية العالمية والتطورات الاقتصادية وديناميكيات السوق لحماية وتعزيز قيمة استثمارات المجموعة. ويضمن التعاون الوثيق مع وظائف الرقابة المستقلة إشرافاً قوياً ومستمرًا، مما يعزز الحوكمة وإدارة المخاطر والتميز التشغيلي في جميع الشركات التابعة.

بنك برقان تركيا

تأسس بنك برقان تركيا في الأصل عام 1989 تحت اسم Tekfen Yatırım Finansman Bankası A.Ş. (بنك تيكفين للاستثمار والتمويل)، حيث كان يقدم مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية للشركات والخدمات التجارية وخدمات الشركات الصغيرة والمتوسطة والخدمات المصرفية للأفراد. في عام 2006، دخلت مجموعة تيكفن في شراكة استراتيجية مع يوروبانك إي إف جي (Eurobank EFG)، مما أدى إلى تغيير العلامة

التجارية للبنك ليصبح يوروبانك تيكفن (Eurobank Tekfen). وفي ديسمبر 2012، استحوذ البنك على حصة تبلغ 99.3% في يوروبانك تيكفن، ثم أعاد تسميته ليصبح بنك برقان (Burgan Bank A.Ş.).

في ديسمبر 2023، باع البنك حصة بنسبة 52% في بنك برقان تركيا إلى شركة الروابي. وحتى 31 ديسمبر 2025، احتفظ البنك بحصة ملكية تبلغ 47.6% في بنك برقان تركيا. ويواصل البنك تجميع حسابات بنك برقان تركيا كشركة تابعة، مما يعكس سيطرته الفعلية التي يمارسها من خلال تمثيله في مجلس الإدارة والحقوق الممنوحة بموجب اتفاقية المساهمين.

يعمل بنك برقان تركيا من خلال شبكة من الفروع مدعومة بمنصات مصرفية رقمية قوية، بما في ذلك علامته التجارية الرقمية الرائدة "ON". ويقدم البنك مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات، بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار، والحلول المالية التجارية، وإدارة الثروات، والخدمات المصرفية للأفراد مثل الودائع والقروض ومنتجات البطاقات. وتركز أولوياته الاستراتيجية على التركيز على العملاء، والتميز التشغيلي والتكنولوجي، وخلق قيمة مستدامة للمساهمين.

يتمتع بنك برقان تركيا بموقع استراتيجي يمكّنه من تعزيز دوره كبنك خاص يركز على الخدمات الرقمية. وتشمل المبادرات الرئيسية تحسين عمليات كسب وضم العملاء الجدد، وإطلاق تطبيقات جديدة للهواتف المحمولة ومنتجات بطاقات الائتمان، وتوسيع نطاق منصته الرقمية. كما يركز البنك على توسيع عروضه الاستثمارية المخصصة للأفراد ذوي الثروات الفائقة، وتقديم حلول التأمين، وتوفير منتجات تمويل التجارة وإدارة النقد الرقمية، مع التركيز المستمر على التحول الرقمي والاستدامة.

يملك بنك برقان تركيا ثلاث شركات تابعة مملوكة بالكامل. شركة «برقان ياتيريم مينكول ديغيرلر» (Burgan Yatırım Menkul Değerler A.Ş.) هي مؤسسة للأوراق المالية تنشط في مجالات الوساطة المالية، وتمويل الشركات، وإدارة الموجودات ضمن أسواق رأس المال التركية. أما شركة برقان فينانسال كيرالاما (Burgan Finansal Kiralama A.Ş.) فتقوم بعمليات التأجير التمويلي، في حين أن شركة برقان تكنولوجي أنونيم شيركتي (Burgan Teknoloji Anonim Şirketi) هي شركة تكنولوجية غير مالية تابعة تركز على الأبحاث والتطوير والابتكار.

في عام 2025، أعلن بنك برقان تركيا عن إيرادات بلغت 70.1 مليون دينار كويتي، وأرباح تشغيلية قدرها 15.4 مليون دينار كويتي، وخسارة صافية قدرها 7.3 مليون دينار كويتي (حصة بنك برقان: 3.5 مليون دينار كويتي). وفي 31 مارس 2026، بلغ إجمالي موجودات البنك 1.4 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل 14% من إجمالي موجودات المجموعة، مع صافي قيمة بلغت 134.9 مليون دينار كويتي. وفي 31 مارس 2026، كانت عمليات البنك مدعومة بشبكة تضم 28 فرعاً و22 جهاز سحب آلي، وكان يعمل لديه ما مجموعه 1,515 موظفاً.

في عام 2025، حظي أداء بنك برقان تركيا وابتكاراته بمزيد من التقدير من خلال اختياره كـ "أفضل بنك رقمي في تركيا" من قبل Global Brands وحصوله على جائزة ستيفي البرونزية في حفل توزيع جوائز الأعمال الدولية. كما حصلت الشركة على شهادة Great Place to Work® للبيئة الثانية على التوالي. يظل بنك برقان تركيا ملتزماً بتقديم حلول مصرفية مبتكرة، وتعزيز قدراته الرقمية، وخلق قيمة مستدامة طويلة الأجل لمساهميها.

بنك الخليج الجزائر

بنك الخليج الجزائر هو بنك تجاري تأسس في ديسمبر 2003. وفي عام 2009، استحوذ بنك برقان على حصة تبلغ 60.0% في بنك الخليج الجزائر. ومنذ ذلك الحين، ارتفعت حصة بنك برقان الفعلية إلى 86.01%، تتألف من ملكية مباشرة بنسبة 60.0% وملكية غير مباشرة من خلال حصته البالغة 86.7% في بنك تونس العالمي الذي يمتلك حصة تبلغ 30.0% في بنك الخليج الجزائر. وينتج عن هذه الهيكلة ملكية فعلية تبلغ 86.01% في بنك الخليج الجزائر.

وقد طور بنك الخليج الجزائر منصة قوية للخدمات المصرفية للأفراد والشركات، تقدم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات في مجالي الخدمات المصرفية التقليدية والتمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية، مدعومة بحلول مصرفية رقمية مبتكرة. ويضع هذا العرض المالي المزدوج بنك الخليج الجزائر في مركز يسمح له بالاستفادة من فرص النمو في الأسواق الناشئة.

تركز استراتيجية البنك على تعزيز مكانته كبنك رائد مملوك للقطاع الخاص في الجزائر من خلال تحقيق نمو مستدام عن طريق الإدارة الحصيفة للمخاطر، والكفاءة التشغيلية، وتخصيص رأس المال بشكل منضبط. وتشمل الأولويات الاستراتيجية الرئيسية توسيع نطاق الخدمات المصرفية الرقمية وحلول الدفع الإلكتروني، وتحسين تجربة العملاء، ودعم الاقتصاد الحقيقي من خلال زيادة التمويل المقدم

للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما يواصل بنك الخليج الجزائر تطوير منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتلبية الطلب المتزايد على التمويل الإسلامي، مع الحفاظ على حوكمة قوية وامثال صارم ومرونة مالية.

في عام 2025، سجل بنك الخليج الجزائر إيرادات بلغت 54.9 مليون دينار كويتي، وأرباحاً تشغيلية قدرها 35.2 مليون دينار كويتي، وصافي دخل قدره 12.2 مليون دينار كويتي (حصة بنك برقان: 10.5 مليون دينار كويتي). وفي 31 مارس 2026، بلغ إجمالي موجودات البنك 1.1 مليار دينار كويتي، مما يمثل 10% من إجمالي موجودات المجموعة، مع صافي قيمة تبلغ 117.6 مليون دينار كويتي. في 31 مارس 2026، كانت عمليات بنك الخليج الجزائر مدعومة بشبكة تضم 66 فرعاً و104 جهاز سحب آلي، مع إجمالي عدد عمالة 1,094 موظفاً.

حصل بنك الخليج الجزائر على جائزة "Elite Quality Recognition Award" من جي بي مورجان J.P. Morgan تقديراً لتميزه في معالجة المدفوعات.

بنك تونس العالمي

بنك تونس العالمي هو بنك تجاري خاص تأسس في يونيو 1982 كأول مؤسسة مصرفية خارجية مرخصة بالكامل في تونس. ويحمل البنك ترخيصاً خاصاً يمكنه من إجراء عمليات مع العملاء غير المقيمين بشكل أساسي، مما يضعه في موقع متميز في القطاع المالي التونسي. في الربع الثاني من عام 2010، استحوذ بنك برقان على حصة مسيطرة في بنك تونس العالمي من خلال شراء حصة بنسبة 76.6% من بنك الخليج المتحد، مما رفع إجمالي حصته من 10.0% في البداية إلى 86.7%.

تركز أعمال بنك تونس العالمي على الخدمات المصرفية الدولية والخاصة، وتشمل أنشطته الأساسية عمليات صرف العملات الأجنبية، والتمويل التجاري، ومعاملات سوق المال، والخدمات الاستثمارية مثل القروض المشتركة وشراء مستندات التصدير. ويقدم البنك خدماته للشركات والحكومات والمؤسسات المالية والأفراد ذوي الملاءة المالية العالية، لا سيما أولئك الذين لهم تعاملات دولية. ويمنح تركيزه الاستراتيجي على العملاء غير المقيمين مكانة مميزة في المشهد المصرفي التونسي.

يسعى بنك تونس العالمي إلى تحقيق عوائد ثابتة للمساهمين من خلال التركيز على النمو في القروض المشتركة ومحافظ الاستثمار مع الحفاظ على ملف مخاطر قوي. كما يهدف البنك إلى استكشاف الفرص لتوسيع محفظة القروض والاستثمار في القطاعات ذات العائد المرتفع، مستفيداً من قاعدة موجودات متنوعة لدعم النمو المستدام.

في عام 2025، سجل بنك تونس العالمي إيرادات بلغت 9.2 مليون دينار كويتي، وأرباحاً تشغيلية قدرها 6.8 مليون دينار كويتي، وصافي دخل قدره 3.4 مليون دينار كويتي (حصة بنك برقان: 3.0 مليون دينار كويتي). وفي 31 مارس 2026، بلغ إجمالي موجودات البنك 175.8 مليون دينار كويتي، مما شكل 2% من إجمالي موجودات المجموعة، مع صافي قيمة بلغت 59.3 مليون دينار كويتي. وفي 31 مارس 2026، كانت عمليات بنك تونس العالمي مدعومة بشبكة مكونة من ثلاثة فروع وقوى عاملة تضم 133 موظفاً.

وقد حظي أداء بنك تونس العالمي وتميز خدماته بمزيد من التقدير في عام 2025 عندما تم اختياره كمرشح رئيسي لجائزة "أفضل شريك مصرفي دولي في تونس لعام 2025"، مما يعكس سمعته القوية والتزامه بتقديم حلول مصرفية عالية الجودة.

بنك الخليج المتحد

تأسس بنك الخليج المتحد في عام 1980، ويعمل بموجب ترخيص مصرف تقليدي للخدمات المصرفية بالجملة / للشركات والمؤسسات صادر عن مصرف البحرين المركزي. وفي فبراير 2025، استحوذ بنك برقان على 100% من أسهم بنك الخليج المتحد من شركة الخليج المتحدة القابضة، مما جعله شركة تابعة مملوكة بالكامل.

يُعد بنك الخليج المتحد مؤسسة لإدارة الموجودات والخدمات المصرفية الاستثمارية تركز على المنطقة، ويقع مقره الرئيسي في مملكة البحرين، وتمتد أنشطتها لتشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يقدم البنك منصة متكاملة من الخدمات المالية، موجهة بشكل أساسي للعملاء من الشركات والمؤسسات، وتشمل الخدمات المصرفية الاستثمارية، وإدارة الموجودات والمحافظ الاستثمارية، والتمويل المؤسسي، والخدمات الاستشارية. تتنوع أنشطة البنك الاستثمارية عبر فئات موجودات متعددة، بما في ذلك الأسهم الخاصة والأوراق المالية المدرجة والعقارات، وتكملها قدراته في أسواق رأس المال والخدمات المصرفية الدولية وإدارة الخزنة. وبالتوازي مع ذلك، يضطلع بنك الخليج المتحد بأنشطة مصرفية

تجارية للشركات والمؤسسات، بما في ذلك تقديم حلول الإقراض والائتمان المهيكل، فضلاً عن قبول الودائع والخدمات ذات الصلة. ويستند نموذج أعمال بنك الخليج المتحد إلى قدرته على إنشاء وهيكل وإدارة الاستثمارات والحلول المالية عبر هيكل رأس المال، مدعوماً بخبرته الإقليمية وعلاقاته الراسخة مع العملاء ونهجه الاستثماري المنضبط.

عزز بنك الخليج المتحد وضعه الرأسمالي من خلال ضخ رأس مال بقيمة 80 مليون دولار أمريكي من بنك برقان، مما وفر أساساً متيناً لمبادرات النمو المستقبلية. إضافة إلى ذلك، تم استرداد رأس المال الشريحة الأولى عالي التكلفة لتعزيز كفاءة رأس المال، كما تمت إعادة تمويل القروض باهظة التكلفة من أطراف أخرى، مما أدى إلى خفض مصروفات الفوائد السنوية وتحسين الربحية الإجمالية. كما ضمنت خطوط الائتمان الإضافية من بنك برقان تمويلاً موثقاً لدعم التوسع المستمر لبنك الخليج المتحد.

الشركة التابعة الرئيسية لبنك الخليج المتحد هي شركة كامكو للاستثمار، وهي مؤسسة مالية إقليمية غير مصرفية تأسست عام 1998 ومقرها في الكويت، ولها وجود في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والأردن والمملكة المتحدة. تقدم كامكو للاستثمار مجموعة شاملة من خدمات إدارة الموجودات والخدمات المصرفية الاستثمارية وخدمات الوساطة. وبالإضافة من عقود من الخبرة الإقليمية، أدارت كامكو للاستثمار موجودات تجاوزت قيمتها 16.5 مليار دولار أمريكي حتى 31 ديسمبر 2025، وعملت كمصرفي استثماري في معاملات بلغ مجموع قيمتها أكثر من 48.3 مليار دولار أمريكي منذ تأسيسها، شملت أسواق الأسهم وأسواق رأسمال الدين وعمليات الدمج والاستحواذ.

في عام 2025، عقب دمجها في نتائج مجموعة بنك برقان اعتباراً من الربع الثاني من عام 2025، سجل بنك الخليج المتحد إيرادات بلغت 22.7 مليون دينار كويتي، وأرباحاً تشغيلية بلغت 2.8 مليون دينار كويتي، وصافي دخل بلغ 2.4 مليون دينار كويتي (حصة بنك برقان: 1.2 مليون دينار كويتي). وفي 31 مارس 2026، بلغ إجمالي موجودات بنك الخليج المتحد 270.8 مليون دينار كويتي، بما يمثل 3% من إجمالي موجودات المجموعة، مع صافي قيمة تبلغ 83.3 مليون دينار كويتي.

الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من أحد عشر عضوًا. وينص النظام الأساسي للبنك على أن يُنتخب كل عضو في الجمعية العامة العادية للمساهمين لمدة ثلاث سنوات، ويحق له إعادة الانتخاب بانتهاء تلك المدة. ويتمتع مجلس الإدارة بسلطة تعيين الرئيس التنفيذي وعزله في أي وقت شريطة اكتمال النصاب القانوني المكون من ستة أعضاء.

يعقد مجلس الإدارة ما لا يقل عن ستة اجتماعات سنويًا، على أن يعقد رئيس المجلس اجتماعًا واحدًا على الأقل كل ربع سنة. كما يجوز لمجلس الإدارة عقد اجتماعات إذا طلب ذلك ثلاثة أعضاء على الأقل. ولكي يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحًا، يجب حضور ما لا يقل عن نصف أعضاء المجلس، ولا يجوز الحضور بالوكالة. في عام 2025، عقد مجلس الإدارة ثلاثة عشر اجتماعًا.

مجلس الإدارة

يوضح الجدول التالي أسماء أعضاء مجلس الإدارة ومناصبهم وتاريخ تعيينهم كما في تاريخ هذه النشرة.

العنوان التجاري لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة هو: بنك برقان ش.م.ك.ع.، برج برقان، الشرق، شارع عبد الله الأحمد، ص.ب. 5389 الصفاة 12170، الكويت. لا توجد أي تضارب محتمل في المصالح بين الواجبات التي يتحملها الأشخاص المذكورون أعلاه تجاه البنك ومصالحهم الخاصة أو واجباتهم الأخرى.

الاسم	المنصب	عضو مجلس الإدارة منذ
الشيخ عبد الله ناصر صباح الأحمد الصباح	رئيس مجلس الإدارة	2022
فيصل منصور صرخوه	نائب رئيس مجلس الإدارة	2022
دولة الرئيس/ عبد الكريم علاوي الكبارتي	عضو	2004
السيد/ فؤاد حسني دوجلاس	عضو	2019
السيد/ صقر عبد الله الشرهان	عضو مستقل	2022
السيد/ ميشال أنطون عقاد	عضو مستقل	2022
السيد/ عبد الله محمد الشاريخ	عضو	2022
السيد/ عبد العزيز سعد الراشد	عضو مستقل	2023
السيد/ جمال عبد الله دشقي	عضو	2023
السيد/ أسامة راشد صقر الأرملي	عضو مستقل	2025
السيد/ مصطفى سمير الشامى	عضو	2025

ملاحظة: لا توجد أي روابط عائلية بين أي من أعضاء مجلس إدارة المصدر.

الشيخ عبد الله ناصر صباح الأحمد الصباح

رئيس مجلس الإدارة منذ 2022.

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات:

- نائب رئيس مجلس إدارة شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع.
- عضو مجلس إدارة في شركة مشاريع الكويت (القابضة).
- نائب رئيس مجلس الإدارة بنك الخليج المتحد – البحرين.

المؤهلات العلمية

- الأكاديمية العسكرية الملكية ساندهيرست في المملكة المتحدة البريطانية.
- شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من معهد نيويورك للتكنولوجيا - الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ فيصل منصور صرخوه

نائب رئيس مجلس الإدارة منذ 2022.

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات:

- الرئيس التنفيذي لشركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع.
- نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار.
- عضو مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر.

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس في الاقتصاد مع مرتبة الشرف من جامعة برمنغهام بالمملكة المتحدة.
- شهادة الماجستير التنفيذية في إدارة الأعمال بامتياز من جامعة HEC في باريس، فرنسا.

دولة الرئيس/ عبد الكريم علاوي الكباريتي

عضو مجلس الإدارة منذ عام 2004

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات:

- عضو سابق في مجلس الأعيان الأردني ورئيساً للجنة المالية والاقتصادية.
- رئيس مجلس إدارة بنك الخليج الجزائر (الجزائر).
- نائب رئيس مجلس إدارة بنك برقان تركيا (تركيا).
- عضو مجلس إدارة في مصرف بغداد (العراق).

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس في إدارة الأعمال والإدارة المالية من "جامعة سانت إدوارد" في الولايات المتحدة الأمريكية.
- دكتوراه فخرية في إدارة الأعمال (مع مرتبة الشرف) من جامعة كوفنتري بالمملكة المتحدة.

السيد/ فؤاد حسني دوحلاس

عضو مجلس الإدارة منذ عام 2019

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات:

- شريك سابق في برايس ووترهاوس كوبرز.
- عضو مجلس إدارة سابق لبنك برقان تركيا.
- شريك سابق في مكتب إرنست ويونغ.
- شريك سابق في مكتب آرثر أندرسون.

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس إدارة الأعمال الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان.
- ماجستير في إدارة الأعمال الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان.

السيد/ صقر عبد الله الشهران

عضو مجلس إدارة مستقل منذ عام 2022

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات:

- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المطورة للخدمات القابضة.
- عضو مجلس إدارة في اتحاد الجامعات الخاصة.
- أمين سر اتحاد الجامعات الأسترالية، والمجلس الاستشاري الصناعي للجامعة الأسترالية،
- عضو مجلس إدارة في شركة مكاهين السعودية.
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب السابق لشركة الدرة للخدمات البترولية.
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب السابق لشركة المعادن وإعادة التدوير.

المؤهلات العلمية

- إجازة في الهندسة الميكانيكية من جامعة الكويت، كلية الهندسة.

السيد/ ميشال أنطون عقاد

عضو مجلس إدارة مستقل منذ 2022

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات:

- المدير العام التنفيذي (الرئيس التنفيذي للمجموعة) لبنك البحر المتوسط.
- رئيس تنفيذي سابق للبنك الأهلي الكويتي.
- رئيس تنفيذي سابق لبنك الخليج في الكويت.
- مساعد رئيس تنفيذي سابق للبنك العربي بي أل سي.
- رئيس مجلس إدارة سابق لمصرف مون بلون سويسرا وتي-بنك.
- عضو مجلس إدارة سابق لبنك البحر المتوسط.
- عضو مجلس إدارة سابق للبنك الأهلي الكويتي - مصر وشركة الأهلي كابيتال للاستثمار.
- عضو مجلس إدارة سابق لبنك أوروبا العربي والبنك العربي التونسي والعربي للاستثمار.

المؤهلات العلمية

- ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة تكساس في أوستن.
- شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة اللبنانية الأمريكية.

السيد/ عبد الله محمد الشارخ

عضو مجلس إدارة منذ 2022.

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات:

- العضو المنتدب للأسواق والخدمات المصرفية الاستثمارية في شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع.
- نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة الأولى للوساطة في الأوراق المالية ش.م.ك.

المؤهلات العلمية

- البكالوريوس المزدوجة في الاقتصاد ومؤسسات القطاع العام والخاص من جامعة براون بالولايات المتحدة الأمريكية.
- ماجستير إدارة الأعمال المزدوجة في الإدارة المالية وريادة الأعمال من كلية وارتن، جامعة بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ عبد العزيز سعد الراشد

عضو مجلس إدارة مستقل منذ 2023.

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات:

- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة العائلة شركة مجموعة الراشد القابضة.
- رئيس مجلس إدارة شركة ستورك للأعمال الميكانيكية وصيانتها.
- رئيس مجلس إدارة شركة الاختصاصيون لخدمات حقول النفط.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة القبلة الدولية العقارية.
- عضو مجلس إدارة شركة سفار كابيتال – الإمارات العربية المتحدة.
- عضو مجلس إدارة شركة كلام للاتصالات – البحرين.
- عضو مجلس إدارة في شركة الراشد الدولية للملاحة.
- مدير شركة سميث إنترناشيونال لخدمات الخليج.
- وصي في وصية المرحوم عبد العزيز عبد المحسن الراشد.

المؤهلات العلمية:

- البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة إيسترن واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية.
- شهادات الدبلوم في التحليل المالي وإدارة مخاطر الاستثمار وأسواق رأس المال.

السيد/ جمال عبد الله دشتي

عضو مجلس إدارة منذ 2023.

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات:

- المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة نوماد.
- رئيس مجلس إدارة شركة كردت ون كويت القابضة.
- عضو سابق في مجلس الإدارة التأسيسي لبنك وربة

المؤهلات العلمية

- شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد / أسامة /أشد صقر الأزمللي

عضو مجلس إدارة مستقل منذ 2025.

المؤهلات والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات:

- عضو مجلس الإدارة – شركة كفيك للاستثمار.
- عضو مجلس إدارة – شركة السينما الكويتية الوطنية.
- عضو سابق في لجنة سوق الكويت للأوراق المالية.

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس في التجارة من الأكاديمية الحديثة لعلوم الكمبيوتر وتكنولوجيا الإدارة – جمهورية مصر العربية.
- دبلوم عالي في العلوم المصرفية من معهد الدراسات المصرفية – دولة الكويت.

السيد/ مصطفى سمير الشامي

عضو مجلس إدارة منذ 2025.

المؤهلات والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات:

- رئيس المدراء الماليين للمجموعة – شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبيكو).
- عضو مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي.
- عضو مجلس إدارة بنك برقان – تركيا.
- عضو مجلس إدارة مصرف بغداد.

المؤهلات العلمية:

- ماجستير في إدارة الأعمال – جامعة القديس يوسف - لبنان.
- بكالوريوس في إدارة الأعمال – جامعة القديس يوسف - لبنان
- شهادة المحاسب القانوني المعتمد – الولايات المتحدة الأمريكية.
- شهادة المحلل المالي المعتمد – الولايات المتحدة الأمريكية.
- شهادة المحاسب الإداري المعتمد – الولايات المتحدة الأمريكية.

يبين الجدول التالي عدد الأسهم التي يملكها كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة كما في 31 ديسمبر 2025:

اسم عضو مجلس الإدارة	عدد الأسهم (مباشرة وغير مباشرة)	الحصة (مباشرة وغير مباشرة)
الشيخ عبد الله ناصر صباح الأحمد الصباح – رئيس مجلس الإدارة	6,265,514	0.1646
		(نسبة مئوية)

0.0000	1,103	فيصل منصور صرخوه – نائب رئيس مجلس الإدارة
0.0000	116	دولة الرئيس/ عبد الكريم علاوي الكباريتي – عضو مجلس إدارة
0.0000	133	السيد/ فؤاد حسني دوجلاس - عضو مجلس إدارة
0.0000	1,323	السيد/ عبد الله محمد الشارخ - عضو مجلس إدارة
0.0000	1,213	السيد/ جمال عبد الله دشتي - عضو مجلس إدارة
0.0000	31,500	السيد/ مصطفى سمير الشامى - عضو مجلس إدارة
-	-	السيد/ ميشال أنطون عقاد - عضو مجلس إدارة مستقل
-	-	السيد/ صقر عبد الله الشرهان - عضو مجلس إدارة مستقل
-	-	السيد/ عبد العزيز سعد الراشد - عضو مجلس إدارة مستقل
-	-	السيد/ أسامة راشد صقر الأرملي - عضو مجلس إدارة مستقل

إطار حوكمة الشركات

لجان مجلس الإدارة

اسم اللجنة	رئيس اللجنة	الأعضاء	وصف موجز	عدد الاجتماعات التي عُقدت خلال العام
لجنة مجلس الإدارة للحوكمة	الشيخ عبد الله الصباح	- أسامة الأرملي - عبد الله الشارخ - جمال دشتي	هذه اللجنة مسؤولة بصورة أساسية عن مساعدة المجلس في تحديد سياسات حوكمة البنوك ومتابعة عملية تنفيذها، فضلاً عن إجراء مراجعة دورية للتأكد من فعاليتها.	5
لجنة مجلس الإدارة للتدقيق	عبد العزيز الراشد	- دولة الرئيس / عبد الكريم الكبارتي - مصطفى الشامي - فؤاد دوجلاس	تكون لجنة التدقيق في المجلس مسؤولة عن تحديد والإشراف على كفاية الرقابة الداخلية ومهام التدقيق للبنك، فضلاً عن الحرص في الوقت ذاته على التقيد بالقوانين والسياسات والتعليمات ومدونة قواعد السلوك وأخلاقيات العمل المعمول بها.	7
لجنة مجلس الإدارة للمخاطر	أسامة الأرملي	- فؤاد دوجلاس - مصطفى الشامي	هذه اللجنة مسؤولة عن إجراء عملية مراجعة وتقديم تقارير إلى المجلس بشأن استراتيجية إدارة المخاطر الحالية والمستقبلية والمسموح بها، بالتزامن مع الإشراف على عملية تنفيذ هذه الاستراتيجية من قبل الإدارة التنفيذية. كما تحرص على توفير الأنظمة الفعالة لإدارة المخاطر واستقلالية هذه المهام.	5
لجنة مجلس الإدارة للمكافآت والترشيحات	صقر الشرهان	- فيصل صرخوه - ميشال عقاد	هذه اللجنة مسؤولة عن تقديم التوصيات وإحالتها إلى المجلس بشأن الترشيح إلى عضوية المجلس ومراجعة بنيته على أساس سنوي، ولا سيما القيام بتقييم سنوي لأداء المجلس وأداء كل عضو، وتطوير سياسة المكافآت في البنك على نحو يتطابق مع القوانين والأنظمة المعمول بها.	6
لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار	فيصل صرخوه	- عبد الله الشارخ - ميشال عقاد - صقر الشرهان	إضافة إلى ذلك، تكون هذه اللجنة مسؤولة عن تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة وملء الشواغر في المناصب الرفيعة من الإدارة التنفيذية، مع الحرص على تعيين الموظفين المؤهلين بالتزامن مع تحديد معايير الأداء وخطط التعاقب الوظيفي.	66

مكافآت مجلس الإدارة

فيما يلي تفاصيل مكافآت مجلس إدارة بنك برقان:

2023	2024	2025	الفترة المالية
(دينار كويتي)	(دينار كويتي)	(دينار كويتي)	
389,800	420,000	445,000	مكافآت مجلس الإدارة

كما في تاريخ هذه النشرة، تتوقع الشركة حالياً أن يكون إجمالي المكافآت المستحقة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2026 متماشياً بشكل عام مع المبلغ المقابل الممنوح خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025. ويستند هذا التوقع إلى المعلومات المتاحة كما في تاريخ هذه النشرة، وقد يتأثر بعوامل من بينها أداء أعمال الشركة، والتغيرات في متطلباتها التشغيلية، والقوانين واللوائح المعمول بها، والموافقات المؤسسية، وغيرها من العوامل ذات الصلة.

المعاملات التي تمت بين الأطراف ذات الصلة والشركة

أبرمت الشركة عدة معاملات مع أعضاء الإدارة العليا وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى. وتتم الموافقة على الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات من قبل إدارة الشركة.

التصديق على البيانات المالية

الفترة المالية	تاريخ الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة	تاريخ اعتمادها من قبل الجمعية العمومية
2025/12/31 (مدققة)	2026/1/14	2026/03/28
2024/12/31 (مدققة)	2025/1/13	2025/03/29
2023/12/31 (مدققة)	2024/1/15	2024/03/30

العقود المبرمة مع الشركة التي يكون لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية فيها

يقوم أعضاء مجلس إدارة البنك وأفراد أسرهم المقربون بإجراء معاملات مع البنك وشركائه التابعة بصفة عملاء وفقاً لشروط تجارية عادلة في سياق أنشطة الأعمال العادية. ويشمل ذلك الحسابات المصرفية ومنتجات الادخار والاستثمار وغيرها من الخدمات المماثلة. ولا تبلغ قيمة أي من هذه المعاملات مبلغاً جوهرياً.

لا يوجد أي تضارب محتمل في المصالح بين واجبات الأشخاص المذكورين أعلاه تجاه البنك ومصالحهم الخاصة أو واجباتهم الأخرى.

الإدارة التنفيذية

يوضح الجدول التالي أسماء أعضاء فريق الإدارة التنفيذية ومناصبهم وأعمارهم وإجمالي مدة خدمتهم في بنك برقان وإجمالي سنوات خبرتهم حتى تاريخ هذه النشرة.

الاسم	اللقب	العمر	إجمالي مدة الخدمة في بنك برقان	إجمالي سنوات الخبرة
أنطوني جان ضاهر	الرئيس التنفيذي للمجموعة	56	3	26
فاضل محمود عبد الله	الرئيس التنفيذي - الكويت	62	28	35
خالد فهد الزومان	المدير المالي للمجموعة	62	27	36
فينكاتاكريشنان مينون	الرئيس التنفيذي لخدمات العمليات	62	21	39
أندرو كريستوفر سينغ	رئيس إدارة المخاطر	60	11	36
نقيب حامد أمين	مدير عام - مجموعة الموارد البشرية	55	3	27
محمد نجيب الزنكي	مدير عام - الخدمات المصرفية للشركات	46	17	19
عبد الله عبد المجيد معرفي	مدير عام - الخزينة والمؤسسات المالية	52	12	24
مشاري عبد الجليل شهاب أحمد	مدير عام - الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات	53	3	21
مناف خالد المنيفي	مدير عام - التخطيط الاستراتيجي والمتابعة	50	6	23
محمود محمد مرسي	مدير عام - الإدارة القانونية للمجموعة	60	8	33
براك جاسم المطر	مدير عام - تقنية المعلومات	48	3	23
محمد عبد الله الزايد	مدير عام - العمليات	50	17	26
دانة فيصل الجاسم	مدير عام - الاتصالات المؤسسية	44	1	21
سعود عبد العزيز الهدبة	مدير عام - إدارة الخدمات العامة	53	16	25
عبد الله محمود الأسطى	مدير عام - أمانة مجلس الإدارة وحوكمة الشركات	71	9	30
عمرو محمد البنا	مدير عام - مكتب العمليات الدولية	45	0.2	23
حمد عبد الهادي محمد	نائب المدير العام - مجموعة مكافحة الجرائم المالية	47	4	20
رهبام عيسى سلطان	نائب المدير العام - مجموعة الالتزام	51	19	27
مشاري يوسف العيسى	نائب المدير العام - الاستثمارات	42	3	15
عمر خالد خليفوه	نائب المدير العام - التحول الرقمي	39	3	19

السيد/ أنطوني جان ضاهر

الرئيس التنفيذي للمجموعة | انضم في 2023.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- الرئيس التنفيذي - بنك الخليج
- نائب الرئيس التنفيذي - بنك الخليج
- المدير العام لخدمات الشركات المحلية - بنك الكويت الوطني
- نائب الرئيس في قسم التمويل المهيكل، الخدمات المصرفية للشركات – بنك ناشيونال سيتي

المؤهلات العلمية

- برنامج الإدارة المتقدمة في كلية هارفارد للأعمال، الولايات المتحدة الأمريكية
- ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة كيس ويسترن ريزيرف، أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية
- بكالوريوس الهندسة المدنية، جامعة كليفلاند ستيت، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد/ فاضل محمود عبد الله

الرئيس التنفيذي - الكويت | انضم في سبتمبر 1998.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- رئيس مجلس إدارة بنك برقان للخدمات المالية المحدودة، مركز دبي المالي العالمي (حالياً)
- عضو مجلس إدارة بنك برقان تركيا (حالياً)
- الرئيس التنفيذي لخدمات الشركات - بنك برقان
- مدير عام الخدمات المصرفية للشركات - بنك برقان
- رئيس وحدة الاستثمار والعقارات، بنك برقان

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس العلوم في الرياضيات، جامعة الكويت

السيد/ خالد فهد الزومان

المدير المالي للمجموعة | انضم إلى البنك في يناير 2000.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- رئيس المدارس الماليين - بنك برقان
- رئيس إدارة المخاطر - بنك برقان
- تولى عدة مناصب في الإدارة المالية العليا - شركة إنست وبنغ، الكويت والولايات المتحدة الأمريكية.

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس في علوم الكمبيوتر، جامعة الكويت
- محاسب قانوني معتمد (CPA)، ولاية نيو هامبشاير، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد/ فينكاتاكريشنان مينون

الرئيس التنفيذي لخدمات العمليات | انضم في أبريل 2005.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- رئيس مركز التميز - بنك برقان
- الرئيس التنفيذي للعمليات والتكنولوجيا للمجموعة - بنك برقان
- الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد - بنك برقان
- الرئيس التنفيذي للعمليات - بنك برقان
- تولى مناصب إدارية عليا في بنوك أجنبية مثل بنك قطر الوطني وبنك بي أن بي باريبا وبنك ستاندرد تشارترد وبنك HDFC

المؤهلات العلمية

- ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة مومباي، الهند
- بكالوريوس في العلوم، جامعة مومباي، الهند

السيد/ أندرو كريستوفر سينغ

رئيس إدارة المخاطر | انضم في فبراير 2015.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- الرئيس الإقليمي للمخاطر في أوروبا - كريدي سويس Credit Suisse
- الرئيس الإقليمي للمخاطر في الأمريكتين في Depfa Bank Plc
- رئيس إدارة المخاطر للمجموعة – المجموعة المالية هيرميس القابضة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- تولى عدة مناصب في إدارة المخاطر والرقابة والأدوات ذات الصلة في جي بي مورغان آسيا والمحيط الهادئ والمملكة المتحدة

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس العلوم في الكيمياء، إمبريال كوليدج، لندن
- زميل الكلية الملكية للعلوم الإدارية

السيد/ نقيب حامد أمين

مدير عام - مجموعة الموارد البشرية | انضم في نوفمبر 2023.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- مدير عام الموارد البشرية - بنك الأهلي المتحد
- رئيس الموارد البشرية للمجموعة - شركة إنترناشونال تيرنكي سيستمز
- رئيس الموارد البشرية - مركز دسمان للسكري
- رئيس الموارد البشرية – شركة زين

المؤهلات العلمية

- شهادات متنوعة في العديد من برامج القيادة التنفيذية - كلية هارفارد للأعمال، وكلية لندن للأعمال، وجامعة أكسفورد
- بكالوريوس في الإدارة، جامعة ساوث كارولينا، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد/ محمد نجيب الزنكي

مدير عام - الخدمات المصرفية للشركات | انضم في يناير 2010.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- مساعد المدير العام للخدمات المصرفية للشركات والاستثمارات الأجنبية - بنك برقان
- رئيس وحدة المقاولات، ورئيس الخدمات المصرفية للشركات - بنك برقان
- شغل مناصب إدارية متنوعة – البنك التجاري الكويتي
- شغل مناصب متنوعة في مجال الاستثمار والعقارات - مجموعة التجارة (العقارات التجارية)

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال الدولية (بمرتبة الشرف)، جامعة بالتيمور، الولايات المتحدة الأمريكية
- برنامج تدريب الخريجين الجدد - هيئة الاستثمار الكويتية
- شهادات برامج التعليم التنفيذي من كلية هارفارد للأعمال والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال INSEAD

السيد/ عبد الله عبد المجيد معرفي

مدير عام - الخزينة والمؤسسات المالية | انضم في يوليو 2014.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- نائب المدير العام، الاستثمارات والخزينة - بنك برقان
- مدير عام إدارة الخزينة - بنك قطر الوطني
- تولى عدة مناصب في الإدارة العليا، الخزينة والاستثمار - بنك الخليج
- عضو مجلس إدارة شركة التسهيلات العقارية للاستثمار (حالياً)
- عضو مجلس إدارة جمعية أسواق رأس المال الخليجية (حالياً)
- عضو مجلس إدارة 91 سبرينج بورد (سابقاً)

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس في الهندسة الكهربائية، جامعة كورنيل، الولايات المتحدة الأمريكية
- برامج القيادة التنفيذية العليا - كلية هارفارد للأعمال
- محلل تقييم معتمد من IACVA

السيد/ مشاري عبد الحليل شهاب أحمد

مدير عام - الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات | انضم في أكتوبر 2023.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- نائب المدير العام للخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات – البنك الأهلي المتحد.
- مساعد المدير العام للخدمات المصرفية المميزة وإدارة الثروات والخدمات المصرفية التجاري - بنك الخليج
- مدير تنفيذي - رئيس وحدة، مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة - بنك الكويت الوطني
- شغل مناصب إدارية عليا في الخدمات المصرفية للأفراد والأثرياء والاستثمارات، وتطوير المنتجات - بنك الكويت الوطني.

المؤهلات العلمية

- ماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان
- بكالوريوس في المالية، جامعة ميامي، الولايات المتحدة الأمريكية
- برنامج الإدارة العامة (GMP) من كلية هارفارد للأعمال، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد/ مناف خالد المنيفي

مدير عام - التخطيط الاستراتيجي والمتابعة | انضم في أكتوبر 2020.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- المدير العام (القائم بالأعمال) – الخدمات المصرفية للأفراد - بنك برقان
- مدير عام التخطيط الاستراتيجي والمتابعة - بنك برقان
- مدير عام - الصندوق الوطني لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة
- مدير – إنفستكوب
- أدوار تنفيذية في تمويل الشركات في البنك التجاري الكويتي، بنك الكويت الوطني، بيت التمويل الكويتي
- عضو مجلس الإدارة – شركة شبكة المعلومات الائتمانية (حالياً)، بنك الخليج الجزائر (حالياً)
- عضو المجلس الاستشاري - جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا (حالياً)

المؤهلات العلمية

- ماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال، كلية لندن للأعمال
- بكالوريوس في إدارة الأعمال (نظم المعلومات الإدارية)، جامعة نورث إيسترن، بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية
- برنامج تطوير كبار التنفيذيين، كلية هارفارد للأعمال

السيد/ محمود محمد مرسى

مدير عام - المجموعة القانونية | انضم في أكتوبر 2018.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- مستشار قانوني أول - مستشار مفوضي هيئة أسواق المال الكويتية
- مدير تنفيذي، الشؤون القانونية والإشراف على السوق - بورصة الكويت
- كبير المستشارين القانونيين - بنك برقان
- محام (مصر) ومستشار قانوني أول (الكويت)
- شارك في صياغة العديد من القوانين واللوائح مثل قانون الشركات ولوائحه التنفيذية، وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقانون التراخيص التجارية ولائحته التنفيذية، وقانون الإفلاس

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس الحقوق، جامعة القاهرة، مصر

السيد/ براك جاسم المطر

مدير عام – تقنية المعلومات | انضم في أغسطس 2023.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- المدير العام لتكنولوجيا المعلومات - بنك الكويت الدولي
- رئيس مجموعة حلول المؤسسات - شركة إيكوات للبتر وكيمائيات
- عضو مجلس إدارة مجموعة مستخدمي SAP، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (حالياً)
- عضو المجلس الاستشاري، الجامعة الأسترالية، الكويت (حالياً)
- عضو المجلس الاستشاري، التحول الرقمي KFAS (حالياً)
- عضو المجلس الاستشاري، IDC (حالياً)

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس العلوم في نظم المعلومات الإدارية، جامعة الكويت
- برنامج الإدارة العامة (GMP) من كلية هارفارد للأعمال، الولايات المتحدة الأمريكية
- شهادة سيكس سيغما (الحزام الأخضر)

السيد/ محمد العبد الله الزايد

المدير العام - العمليات | انضم في يونيو 2009.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- رئيس العمليات - بنك برقان
- رئيس وحدة التحويلات المركزية وعمليات سويفت - بنك برقان
- شغل مناصب تشغيلية متنوعة - هيئة الاستثمار الكويتية وبنك أنش أس بي سي الشرق الأوسط
- مهندس اتصالات مساعد - وزارة الدفاع

المؤهلات العلمية

- دبلوم في هندسة الاتصالات الإلكترونية
- برنامج القيادة التنفيذية العليا - كلية هارفارد للأعمال

السيدة/ دانا فيصل الحاسم

مدير عام - الاتصالات المؤسسية | انضمت في مايو 2025.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- المديرية العامة - الاتصالات المؤسسية، شركة stc الكويت
- نائبة الرئيس ورئيسة قسم التسويق، شركة كامكو إنفست
- مساعدة برامج، وحدة التوظيف - مجموعة البنك الدولي، واشنطن العاصمة
- محرر قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني - اللجنة العربية الأمريكية لمكافحة التمييز

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس في إدارة الأعمال - نظم المعلومات الإدارية، جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية
- برنامج القيادة للمديرين العامين، شركة ماكينزي أند كومباني

- برنامج NBK RISE لتطوير القيادات النسائية
- برنامج القيادة - فرانكلين كوفي

السيد سعود عبد العزيز الهديبة

مدير عام - إدارة الخدمات العامة | انضم في يونيو 2010.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- نائب المدير العام - إدارة الخدمات العامة
- مساعد المدير العام لإدارة الخدمات العامة - بنك برقان
- مدير قسم الأمن والصيانة - بنك الأهلي الكويتي
- رئيس غرفة التحكم المركزية - وزارة الداخلية

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس في الهندسة المدنية، جامعة توليدو، أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية
- شهادة في تخطيط الصيانة ومراقبتها وتوثيقها

السيد عبد الله محمود الأسطى

مدير عام - أمانة مجلس الإدارة والحوكمة | انضم في نوفمبر 2017.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- الرئيس التنفيذي - شركة إسكان الدولية للتطوير العقاري
- المدير العام، أمين سر مجلس الإدارة - البنك الأهلي الكويتي
- عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الاستشارات المالية وعضو لجنة المخاطر في شركة يونيكاب للاستثمار والتمويل (حالياً)
- عضو مجلس الإدارة، شركة كريديت وان القابضة - (سابقاً)
- عضو مجلس الإدارة، شركة الكويت لإعادة التأمين - (سابقاً)

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس في إدارة الأعمال من كلية غراند فيو، أيوا، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد/ عمرو محمد البنا

مدير عام - مكتب العمليات الدولية | انضم في أبريل 2026.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- عضو تنفيذي في مجلس الإدارة - بنك الخليج المتحد (حالياً)
- عضو في جمعية المحللين الماليين المعتمدين (CFA)، الكويت (حالياً)
- مدير ورئيس خدمات الاستشارات - ROK Capital
- مدير الخدمات المصرفية التجارية - Wyth Financial Services
- رئيس قسم تمويل الشركات - بنك الخليج
- مدير مساعد للتمويل المهيكل - HSBC

المؤهلات العلمية

- حاصل على شهادة محلل مالي معتمد
- ماجستير في الاستثمارات، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، مصر
- بكالوريوس كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر

السيد/ حمد عبد الهادي محمد

نائب المدير العام - مجموعة مكافحة الجرائم المالية | انضم في مارس 2023.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- نائب المدير العام - مكافحة الجرائم المالية - بنك برقان
- مساعد المدير العام، فعالية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المجموعة - بيت التمويل الكويتي
- مناصب إدارية عليا في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد - بنك الكويت الوطني

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس في علوم الحاسوب وهندسة البرمجيات، جامعة 6 أكتوبر، مصر
- برامج تطوير التنفيذيين من كلية هارفارد للأعمال
- شهادة PMI-RMP في إدارة المخاطر / Lean Six Sigma / ACAMS (الحزام الأسود)
- شهادة في إدارة المخاطر المتكاملة (كلية كامبريدج جادج للأعمال)

السيدة/ رهام عيسى سلطان

ناتبة المدير العام - مجموعة الالتزام | انضمت في يونيو 2007.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- رئيسة مجموعة الالتزام والقائم بأعمال رئيس مكافحة الجرائم المالية - بنك برقان
- رئيسة مجموعة الالتزام - بنك برقان
- أدوار قيادية في إدارة المخاطر ومكافحة الجرائم المالية - بنك برقان
- أدوار قيادية في مخاطر الائتمان والموارد البشرية - بنك الكويت والشرق الأوسط (بنك الأهلي المتحد ثم بيت التمويل الكويتي حالياً)

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس العلوم في الهندسة الصناعية، جامعة الكويت
- شهادة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - إرنست ويونغ
- مدير التزام معتمد - المعهد الوطني للمهارات

السيد/ مشاري يوسف العيسى

نائب المدير العام - الاستثمارات | انضم في فبراير 2024.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- نائب رئيس قسم الاستثمارات البديلة - شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع.

- مساعد نائب الرئيس للتمويل والاستشارات المالية – الشركة العربية للاستثمار
- شغل عدة مناصب في الاستثمارات البديلة – الوطني كابيتال
- عضو مجلس إدارة بنك الخليج المتحد وشركة خدمات الدفع في الشرق الأوسط - (حالياً)
- عضو اللجنة الاستشارية لصندوق HQ Capital Auda Co-Investment Fund III - (حالياً)

المؤهلات العلمية

- ماجستير في إدارة الأعمال، كلية سلون للإدارة التابعة لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، الولايات المتحدة الأمريكية
- محلل مالي معتمد، معهد CFA
- بكالوريوس في هندسة الحاسب، جامعة الكويت

السيد/ عمر خالد خليفوه

نائب المدير العام - التحول الرقمي | انضم في مارس 2024.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- مساعد المدير العام، التحول الرقمي وذكاء البيانات - بنك الكويت الدولي
- مدير تنفيذي، التحول الرقمي - بنك وربة
- رئيس مجلس إدارة شركة "الأوسط الأولى" القابضة (سابقاً)
- عضو مجلس إدارة، شركة الشرق الأوسط للوساطة المالية (سابقاً)
- مدير أول - الوساطة المالية

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس في إدارة الأعمال تخصص محاسبة من جامعة الكويت
- برامج تطوير المديرين التنفيذيين في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وكلية بوث للأعمال في شيكاغو، وكلية كينيدي بجامعة هارفارد
- حاصل على شهادة قائد معتمد (Agile Leader) وشهادة (full-stack development) في تطوير البرمجيات باستخدام أحدث الأطر التقنية

المكافآت والمزايا

وكانت المزايا المدفوعة فيما يتعلق بالإدارة العليا على النحو التالي:

مكافآت ومزايا الإدارة العليا (دينار كويتي)	2025	2024	2023
مزايا الموظفين قصيرة الأجل – بما في ذلك الرواتب والمكافآت	7,826	5,743	4,889
المستحقات المتراكمة لتعويض نهاية الخدمة	1,268	927	1,511
المستحقات المتعلقة بتكلفة حقوق الحوافز طويلة الأجل	831	891	436
المستحقات عن خدمات اللجان	330	290	440
المجموع	10,255	7,851	7,276

كما في تاريخ هذه النشرة، تتوقع الشركة حالياً أن يكون إجمالي المزايا المالية وغير المالية المزمع منحها للإدارة التنفيذية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2026 متماشياً بشكل عام مع المبلغ المقابل الممنوح خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025. ويستند هذا التوقع إلى المعلومات المتاحة كما في تاريخ هذه النشرة، وقد يتأثر بعوامل من بينها أداء أعمال الشركة، والتغيرات في متطلباتها التشغيلية، والقوانين واللوائح المعمول بها، والموافقات المؤسسية، وغيرها من العوامل ذات الصلة.

وصف العقود الجوهرية المبرمة بين أي من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للمُصدر أو أي من شركاتها التابعة:

أبرم المُصدر معاملات مع بعض الأطراف ذات الصلة (أعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة في البنك) الذين كانوا عملاء للبنك خلال العام. وتخضع شروط هذه المعاملات بشكل أساسي لنفس الأسس التجارية التي وافقت عليها إدارة البنك، بما في ذلك الضمانات. ويتم تأمين القروض الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات الصلة بهم بضمانات ملموسة وفقاً للوائح بنك الكويت المركزي. فيما يلي الأرصدة المستحقة والمعاملات:

عدد أعضاء مجلس الإدارة أو الموظفين التنفيذيين				
2023	2024	2025		
أعضاء مجلس الإدارة**				
1,208	581	1,191	5	قروض وسلف للعملاء
3,190	3,374	1,082	8	ودائع من العملاء
الموظفون التنفيذيون				
1,610	1,573	4,097	29	قروض وسلف للعملاء
2,027	2,451	2,538	40	ودائع من العملاء

**في 31 ديسمبر 2025، بلغت القيمة العادلة لإجمالي الضمانات المؤهلة في حدود الأرصدة المستحقة 1,123 ألف دينار كويتي (2024: 510 ألف دينار كويتي).

الملخص المالي للمصدر

المعلومات المالية المختارة المعروضة أدناه مستخرجة من البيانات المالية المجمعة المدققة للبنك والإيضاحات المرفقة بها كما في 31 ديسمبر 2025 و 2024 و 2023 وللسنوات المنتهية في تلك التواريخ (المشار إليها فيما يلي بـ "البيانات المالية السنوية") والبيانات المالية المرحلية المكثفة للبنك والإيضاحات المرفقة بها في تاريخ ولفرة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026، بما في ذلك المعلومات المالية المقارنة للفترة المقارنة للثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2025 (يُشار إليها فيما يلي بـ "البيانات المالية المرحلية"). وتخضع المعلومات الواردة أدناه في مجملها لشروط الإشارة إلى تلك البيانات المالية والملاحظات ذات الصلة المرفقة بها.

وقد أُعدت البيانات المالية السنوية والبيانات المالية المرحلية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي. وقد تم استخلاص بيانات المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025 و 2024 و 2023 ونتائج العمليات للسنوات المنتهية في تلك التواريخ من البيانات المالية السنوية. وقد تم استخلاص بيانات المركز المالي كما في 31 مارس 2026 ونتائج العمليات لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026، إلى جانب البيانات المقارنة لنتائج العمليات للفترة المقتررة للثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2025، من البيانات المالية المرحلية.

يؤكد كل عضو من أعضاء مجلس إدارة البنك التزامه بضمان أن البيانات المالية للبنك الواردة في هذه النشرة قد تم إعدادها وفقاً لأحكام قانون الشركات، وأن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة يتحمل المسؤولية عن المعلومات الواردة في هذه البيانات المالية.

بيان المركز المالي المجموع

يوضح الجدول التالي بيانات بيان المركز المالي المجموع للمجموعة في 31 مارس 2026، و 31 مارس 2025، و 31 ديسمبر 2025، و 31 ديسمبر 2024، و 31 ديسمبر 2023.

السنة المنتهية في 31 ديسمبر			في 31 مارس		
2023	2024	2025	2025	2026	
الموجودات					
870,332	1,053,071	811,938	1,120,321	1,036,482	النقد والنقد المعادل
					أذونات وسندات خزينة لدى بنك الكويت المركزي
364,286	315,393	510,818	353,369	558,733	وأخرى
656,532	835,045	1,251,274	860,416	1,108,206	المستحق من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
4,236,942	4,471,403	4,830,710	4,655,457	4,935,382	قروض وسلفيات للعملاء
732,205	825,239	845,051	896,580	1,025,856	استثمارات في أوراق مالية
—	—	40,864	41,023	41,216	عقارات استثمارية
372,114	443,494	555,932	455,422	560,330	موجودات أخرى
176,982	198,706	220,560	207,267	233,509	ممتلكات ومعدات
16,738	16,135	31,668	33,860	31,376	الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى ⁽¹⁾
7,426,131	8,158,486	9,098,815	8,623,715	9,531,090	مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية					
المطلوبات					
701,942	853,013	834,916	879,176	587,326	مستحق إلى بنوك
437,236	712,339	846,793	436,935	908,877	مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى
4,463,243	4,903,922	5,456,555	5,417,147	6,097,769	ودائع من عملاء
—	—	61,125	23,786	71,254	شهادات إيداع مصدرة
549,961	399,541	557,183	490,998	470,490	أموال مقترضة أخرى
272,845	269,813	290,942	323,547	367,883	مطلوبات أخرى
6,425,227	7,138,628	8,047,514	7,571,589	8,503,599	إجمالي المطلوبات

السنة المنتهية في 31 ديسمبر			في 31 مارس	
2023	2024	2025	2025	2026
345,220	362,481	380,605	362,481	380,605
282,802	282,802	282,802	282,802	282,802
(1,742)	(1,742)	(17,253)	(1,742)	(18,095)
117,903	122,822	127,562	122,822	127,562
118,281	123,200	127,940	123,200	127,940
(185,941)	(200,633)	(215,104)	(200,638)	(225,468)
185,694	184,605	184,598	176,638	169,910
862,217	873,535	871,150	865,563	845,256
153,375	150,000	150,000	150,000	150,000
(14,688)	(3,677)	30,151	36,563	32,235
1,000,904	1,019,858	1,051,301	1,052,126	1,027,491
7,426,131	8,158,486	9,098,815	8,623,715	9,531,090

حقوق الملكية
رأس المال
علاوة إصدار أسهم
أسهم خزينة
احتياطي إجباري
احتياطي اختياري
احتياطيات أخرى
أرباح مرحلة
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك
الأوراق الرأسمالية المستديمة الشريحة رقم 1
الحصص غير المسيطرة
إجمالي حقوق الملكية
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

ملاحظة:

(1) تمت الإشارة إلى هذا البند باسم "الموجودات غير الملموسة" في البيانات المالية لعام 2023.

بيان الدخل المجموع

يوضح الجدول التالي بيانات بيان الدخل المجموع للمجموعة للفترة الثلاثة أشهر المنتهية في كل من 31 مارس 2026 و2025، وللسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2025 و2024 و2023.

السنة المنتهية في 31 ديسمبر			الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس	
2023	2024	2025	2025	2026
448,309	610,313	660,504	159,552	159,554
(313,446)	(452,924)	(482,586)	(115,325)	(119,978)
134,863	157,389	177,918	44,227	39,576
46,125	41,508	58,442	10,542	18,849
(8,441)	(7,998)	(8,616)	(2,418)	(2,651)
37,684	33,510	49,826	8,124	16,198
20,370	5,845	(3,280)	97	(1,498)
7,750	8,220	18,867	2,042	1,051
1,483	1,127	2,533	152	604
19,588	22,951	21,934	3,241	7,858
221,738	229,042	267,798	57,883	63,789
(59,580)	(73,451)	(95,554)	(20,057)	(25,584)
(56,652)	(57,035)	(67,578)	(13,383)	(20,689)
105,506	98,556	104,666	24,443	17,516
(47,818)	(38,072)	(59,421)	(13,420)	(13,865)
43,015	31,761	30,896	7,188	9,702
(877)	403	(395)	(552)	(419)
(32,094)	(24,080)	(17,376)	(6,364)	(5,853)

إيرادات الفوائد
مصروفات الفوائد
صافي إيرادات الفوائد
إيرادات الرسوم والعمولات
مصروفات الرسوم والعمولات
صافي إيرادات الأتعاب والعمولات
صافي (الخسارة) الأرباح من العملات الأجنبية⁽¹⁾
صافي إيرادات الاستثمار
إيرادات توزيعات الأرباح
إيرادات أخرى
صافي إيرادات التشغيل
مصروفات الموظفين
مصروفات أخرى
ربح التشغيل
مخصص خسائر الائتمان
استرداد ديون مشطوبة
مخصص موجودات مالية أخرى⁽²⁾
صافي الخسارة النقدية

السنة المنتهية في 31 ديسمبر			الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس		
2023	2024	2025	2025	2026	
					ربح السنة قبل الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
67,732	68,568	58,370	11,295	7,081	
(22,527)	(17,840)	(12,481)	(2,350)	(3,878)	الضرائب
(110)	(110)	(110)	-	-	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
45,095	50,618	45,779	8,945	3,203	ربح الفترة/السنة
					الخاص بـ:
43,547	46,437	46,534	10,682	5,109	مساهمي البنك
1,548	4,181	(755)	(1,737)	(1,906)	الحصص غير المسيطرة
45,095	50,618	45,779	8,945	3,203	
					ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)
(3)9.5	(3)9.8	9.4	2.0	0.6	

ملاحظات:

- (1) تم الإشارة إلى هذا البند باسم "صافي الأرباح من العملات الأجنبية" في البيانات المالية لعامي 2024 و 2023.
- (2) تم الإشارة إلى هذا البند باسم " (تحميل) / رد مخصص موجودات مالية أخرى " في البيانات المالية لعام 2023.
- (3) أعيد أدرجها لتعكس تأثير أسهم المنحة. وكانت القيم الفعلية للسنتين المنتهيتين في 2024 و 2023 هي 10.3 و 10.0 على التوالي، كما ورد في البيانات المالية لعامي 2024 و 2023.

بيان الدخل الشامل المكثف المجمع

يوضح الجدول التالي بيانات بيان الدخل الشامل المكثف المجمع للمجموعة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في كل من 31 مارس 2026 و 2025، والسنوات المنتهية في 31 ديسمبر من كل من 2025 و 2024 و 2023.

السنة المنتهية في 31 ديسمبر			الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس		
2023	2024	2025	2025	2026	
45,095	50,618	45,779	8,945	3,203	ربح السنة
					(الخسارة) الدخل الشامل الآخر:
					بنود لن يعاد تصنيفها إلى بيان الدخل المكثف المجمع في سنوات لاحقة:
(10,530)	(10,449)	(11,061)	3,359	(161)	صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
(10,530)	(10,449)	(11,061)	3,359	(161)	
					بنود يعاد أو يمكن أن يعاد تصنيفها إلى بيان الدخل المكثف المجمع في سنوات لاحقة:
					أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:
7,463	4,255	13,968	1,547	(4,844)	- صافي التغير في القيمة العادلة
(1,212)	(1,418)	(8,600)	(857)	(301)	- صافي التحويل إلى بيان الدخل المكثف المجمع
(34,413)	(17,677)	(22,152)	(7,238)	(5,708)	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
4,139	(6,629)	(1,393)	(2,019)	(1,168)	التغيرات في القيمة العادلة لتغطية التدفقات النقدية
14,522	(2,506)	—	—	—	صافي (الخسارة) الربح من تغطية صافي استثمار ⁽¹⁾
					عكس استبعاد مجموعة متاحة للبيع:

السنة المنتهية في 31 ديسمبر			الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس	
2023	2024	2025	2025	2026
6,153	—	—	—	—
(13,878)	(34,424)	(29,238)	(5,208)	(12,182)
31,217	16,194	16,541	3,737	(8,979)
30,425	24,712	30,058	10,820	(5,250)
792	(8,518)	(13,517)	(7,083)	(3,729)
31,217	16,194	16,541	3,737	(8,979)

- صافي المحول إلى بيان الدخل المجمع عند بيع مجموعة استبعاد
محتفظ بها لغرض البيع
خسائر شاملة أخرى للسنة
إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة الأخرى
الخاص بـ:
مساهمي البنك
الحصص غير المسيطرة

(1) تمت الإشارة إلى هذا البند باسم "صافي الخسارة من تغطية صافي الاستثمار" في البيانات المالية لعام 2025 و"صافي الربح من تغطية صافي الاستثمار" في البيانات المالية لعام 2023.

بيان التدفقات النقدية المجمع

السنة المنتهية في 31 ديسمبر			الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس	
2023	2024	2025	2025	2026
67,732	68,568	58,370	11,295	7,081
(7,750)	(8,220)	(18,867)	(2,042)	(1,051)
47,818	38,072	59,421	13,420	13,865
877	(403)	395	552	419
(1,483)	(1,127)	(2,533)	(152)	(604)
15,803	13,828	18,216	4,188	4,683
32,094	24,080	17,376	6,364	5,853
-	775	-	-	-
155,091	135,573	132,378	33,625	30,246
(62,732)	48,893	(194,058)	(36,609)	(47,915)
(172,396)	(178,503)	(406,821)	(14,997)	143,020
(58,905)	(272,543)	(415,725)	(195,437)	(118,489)
(112,248)	(67,202)	(71,805)	22,725	(3,843)
422,667	151,071	(35,785)	8,475	(247,590)
(262,185)	275,103	134,454	(275,404)	62,084
530,752	440,679	539,134	501,119	640,046
-	-	61,125	23,786	10,129
(30,945)	(31,452)	(46,365)	(16,354)	46,352
(9,699)	(12,671)	(9,063)	(1,790)	(1,732)
399,400	488,948	(312,531)	49,139	512,308

أنشطة التشغيل
ربح السنة قبل الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
التعديلات:
صافي إيرادات الاستثمار
مخصصات خسائر الائتمان
مخصص محمل/(عكس مخصص) لموجودات مالية أخرى⁽¹⁾
إيرادات توزيعات أرباح
استهلاك وإطفاء
صافي الخسارة النقدية
فوائد على الأوراق الرأسمالية الشريحة رقم 1
ربح التشغيل قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل
التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:
أذونات وسندات خزينة لدى بنك الكويت المركزي وأخرى
المستحق من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
قروض وسلفيات لعملاء
موجودات أخرى
مستحق إلى بنوك
مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى
ودائع من العملاء
شهادات الإيداع الصادرة
مطلوبات أخرى
ضرائب مدفوعة
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل⁽²⁾

السنة المنتهية في 31 ديسمبر			الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس	
2023	2024	2025	2025	2026
أنشطة الاستثمار				
(554,404)	(492,395)	(708,545)	(148,372)	(332,852)
557,790	391,237	794,943	173,640	147,373
(19,980)	(19,887)	(24,289)	(5,932)	(12,681)
-	-	(11,405)	-	-
1,483	1,127	2,533	152	604
(109,692)	-	-	-	-
-	-	(30,052)	(30,052)	-
57,830	-	-	-	-
(66,973)	(119,918)	23,185	(10,564)	(197,556)
أنشطة التمويل				
(233,431)	(303,845)	97,579	31,394	(86,693)
-	-	(15,511)	-	(842)
(26,262)	(20,681)	(21,715)	-	-
(820)	(326)	(1,265)	-	-
-	148,502	-	-	-
(8,835)	(9,941)	(10,875)	(2,719)	(2,673)
269,348)	(186,291)	48,213	28,675	(90,208)
63,079	182,739	(241,133)	67,250	224,544
807,253	870,332	1,053,071	1,053,071	811,938
870,332	1,053,071	811,938	1,120,321	1,036,482
معلومات إضافية عن التدفقات النقدية:				
398,216	603,012	652,613	170,051	155,286
283,321	447,121	454,564	109,469	104,641

(1) تم الإشارة إلى هذا البند بـ "مخصص (مسترد) محمل للموجودات المالية الأخرى" في البيانات المالية لعام 2024.

(2) تم الإشارة إلى هذا البند بـ "صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل" في البيانات المالية لعام 2024.

(3) تم الإشارة إلى هذا البند بـ "شراء ممتلكات ومعدات" في البيانات المالية لعام 2023.

(4) تم الإشارة إلى هذا البند بـ "متحصلات من بيع جزء في شركة تابعة" في البيانات المالية لعام 2024.

(5) تم الإشارة إلى هذا البند بـ "صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار" في البيانات المالية لعامي 2024 و 2023.

(6) تم الإشارة إلى هذا البند بـ "صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل" في البيانات المالية لعام 2024.

(7) تم الإشارة إلى هذا البند بـ "صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل" في البيانات المالية لعام 2024.

النسب المالية ومقاييس الأداء البديلة

يوضح الجدول التالي بعض النسب المالية ومقاييس الأداء البديلة. لا تُحسب هذه النسب وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ولا تُعد مقاييس للأداء المالي وفقاً لهذه المعايير.

السنة المنتهية في 31 ديسمبر			الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس		مقاييس الربحية (%)
2023	2024	2025	2025	2026	
0.6	0.6	0.5	0.5	0.2	العائد على متوسط الموجودات ⁽¹⁾
5.4	5.4	5.3	4.9	2.4	العائد على متوسط حقوق الملكية ⁽²⁾
2.0	2.2	2.3	2.3	1.9	صافي هامش الفائدة ⁽³⁾
1.4	1.5	1.8	1.7	1.5	صافي حد الفائدة ⁽⁴⁾
					الكفاءة (%)
52.4	57.0	60.9	57.8	72.5	نسبة التكلفة إلى الإيرادات ⁽⁵⁾
1.6	1.7	1.9	1.6	2.0	إجمالي المصروفات التشغيلية إلى متوسط إجمالي الموجودات ⁽⁶⁾
					جودة الموجودات (%)
2.0	1.8	1.9	1.8	2.7	نسبة القروض غير المنتظمة إلى التعرضات النقدية ⁽⁷⁾
220.5	161.5	161.1	169.7	117.5	نسبة مخصصات المخاطر إلى القروض غير المنتظمة ^{(7)، (9)}
					نسبة القروض غير المنتظمة بالصفى بعد خصم الضمانات إلى التعرضات النقدية ^{(7)، (8)}
0.4	0.4	0.4	0.5	0.6	نسبة الموجودات غير المنتظمة إلى إجمالي التعرضات ⁽⁷⁾
1.8	1.7	1.7	1.7	2.4	نسبة مخصصات المخاطر إلى الموجودات غير المنتظمة ^{(7)، (9)}
213.0	161.9	162.0	169.2	127.0	نسبة الموجودات غير المنتظمة بالصفى بعد الضمانات إلى إجمالي التعرضات ^{(7)، (8)}
0.5	0.6	0.5	0.6	0.7	نسبة تكلفة الائتمان ⁽¹⁰⁾
0.1	0.1	0.6	0.5	0.3	التمويل/ السيولة/ الرسيلة (%) ما لم يذكر خلاف ذلك
0.9	0.9	0.9	0.9	0.8	نسبة القروض والسلف للعملاء إلى الودائع من العملاء (ضعف) ⁽¹¹⁾
57.1	54.8	53.1	54.0	51.8	نسبة القروض والسلف للعملاء إلى إجمالي الموجودات
8.6	9.3	10.4	10.0	11.3	نسبة إجمالي الموجودات إلى إجمالي حقوق الملكية (ضعف) ⁽¹²⁾
7.5	8.2	9.2	8.7	10.1	نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي حقوق الملكية (ضعف) ⁽¹²⁾
20.0	18.6	16.8	17.5	15.9	معدل كفاية رأس المال ⁽¹³⁾
16.1	14.9	13.3	13.9	12.5	نسبة رأس المال الشريحة 1 ⁽¹³⁾
25.5	27.0	28.3	27.1	28.4	نسبة السيولة ⁽¹⁴⁾

ملاحظات:

- (1) توضح هذه النسبة كم دينار كويتي تحققه المجموعة من كل دينار كويتي من الموجودات التي تسيطر عليها. وتُحسب هذه النسبة بقسمة ربح السنة العائد لمساهمي البنك على متوسط إجمالي الموجودات. ويُحسب متوسط إجمالي الموجودات للفترة السنوية على أنه متوسط رصيد نهاية السنة المالية الحالية والسنة المالية السابقة.
- (2) هذه النسبة هي مقياس لربحية أعمال المجموعة مقارنة بالقيمة الدفترية لحقوق المساهمين، كما أنها مقياس لمدى كفاءة المجموعة في استخدام حقوق المساهمين لتحقيق نمو في الأرباح. تُحسب هذه النسبة بقسمة ربح السنة العائد لمساهمي البنك على متوسط إجمالي حقوق المساهمين العائد لمساهمي البنك. ويُحسب متوسط إجمالي حقوق المساهمين العائد لمساهمي البنك للفترة السنوية على أنه متوسط رصيد نهاية السنة المالية الحالية والسنة المالية السابقة.
- (3) يشير الرقم الموجب إلى أن عائد المجموعة على موجوداتها المدرة للفائدة يتجاوز مصروفات الفوائد. وتُحسب هذه النسبة بقسمة صافي إيرادات الفوائد للسنة على متوسط الموجودات المدرة للفائدة. وتشمل الموجودات المدرة للفائدة جميع الموجودات باستثناء الموجودات الأخرى، والممتلكات والمعدات، والعقارات الاستثمارية، والموجودات غير الملموسة. ويُحسب متوسط الموجودات المدرة للفائدة للفترة السنوية على أنه متوسط قيمتها في نهاية السنة المالية الحالية والسنة المالية السابقة.
- (4) يشير الرقم الموجب إلى أن معدلات الإقراض لدى المجموعة تتجاوز معدلات الاقتراض لديها. تُحسب النسبة على أساس العائد (إيرادات الفوائد/متوسط الموجودات المدرة للفوائد) مطروحاً منه تكلفة الأموال (مصروفات الفوائد/متوسط المطلوبات التي تحمل فوائد). تشمل المطلوبات / الالتزامات التي تحمل فوائد إجمالي

الالتزامات باستثناء الالتزامات الأخرى. يُحسب متوسط المطلوبات التي تحمل فوائد للفترة السنوية على أساس متوسط رصيد نهاية السنة المالية الحالية والسنة المالية السابقة.

(5) تشير النسبة المئوية المنخفضة إلى أن المصروفات التشغيلية منخفضة مقارنة بالإيرادات التشغيلية. تُحسب هذه النسبة بقسمة إجمالي المصروفات التشغيلية (وهي مجموع مصروفات الموظفين والمصروفات الأخرى) على صافي الإيرادات التشغيلية.

(6) تشير النسبة المئوية المنخفضة إلى أن المصروفات التشغيلية منخفضة مقارنة بمتوسط موجودات المجموعة خلال السنة المالية أو الفترة المالية. ويُحسب هذا المعدل بقسمة إجمالي المصروفات التشغيلية على متوسط إجمالي الموجودات.

(7) تشمل القروض قروض غير المنتظمة القروض والسلف المتعثرة غير المنتظمة للعملاء والمستحقات غير المنتظمة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (باستثناء الودائع). وتشمل الموجودات غير المنتظمة القروض غير المنتظمة غير النقدية. وتشمل التعرضات النقدية القروض والسلف للعملاء والمستحقات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (باستثناء الودائع) والالتزامات والمطلوبات الطارئة. في 31 مارس 2026، و31 مارس 2025، و31 ديسمبر 2025، و31 ديسمبر 2024، و31 ديسمبر 2023 (1) بلغت القروض غير المنتظمة 154 مليون دينار كويتي، و95 مليون دينار كويتي، و107 مليون دينار كويتي، و92 مليون دينار كويتي و94 مليون دينار كويتي، على التوالي، (2) بلغت قيمة الموجودات غير المنتظمة 167 مليون دينار كويتي، و110 ملايين دينار كويتي، و120 مليون دينار كويتي، و107 ملايين دينار كويتي، و109 ملايين دينار كويتي، على التوالي، (3) بلغت التعرضات النقدية 5,668 مليون دينار كويتي، و5,220 مليون دينار كويتي، و5,536 مليون دينار كويتي، و4,972 مليون دينار كويتي، و4,681 مليون دينار كويتي، على التوالي، (4) بلغ إجمالي التعرضات 7,087 مليون دينار كويتي، و6,518 مليون دينار كويتي، و6,925 مليون دينار كويتي، و6,262 مليون دينار كويتي، و5,932 مليون دينار كويتي، على التوالي.

(8) بلغت القروض غير المنتظمة بالصافي بعد الضمانات 33 مليون دينار كويتي، و27 مليون دينار كويتي، و23 مليون دينار كويتي، و20 مليون دينار كويتي، و17 مليون دينار كويتي كما في 31 مارس من كل من عامي 2026 و2025، وفي 31 ديسمبر من كل من الأعوام 2025 و2024 و2023 على التوالي. وبلغت قيمة الموجودات غير المنتظمة بالصافي بعد الضمانات 46 مليون دينار كويتي، و42 مليون دينار كويتي، و36 مليون دينار كويتي، و35 مليون دينار كويتي، و32 مليون دينار كويتي كما في 31 مارس من كل من عامي 2026 و2025، وفي 31 ديسمبر من كل من الأعوام 2025 و2024 و2023، على التوالي.

(9) يتألف مخصص المخاطر مقابل القروض غير المنتظمة من إجمالي المخصصات، أي مجموع المخصصات العامة والمحددة المتاحة مقابل القروض والسلف للعملاء والمخاطر المتعلقة بالمؤسسات المالية والبنوك الأخرى. ويتألف مخصص المخاطر مقابل الموجودات غير المنتظمة من مخصص المخاطر مقابل القروض غير المنتظمة بالإضافة إلى مخصصات التسهيلات الائتمانية غير النقدية، ويرد في الإيضاحات حول البيانات المالية السنوية. وكما في 31 مارس من كل من عامي 2026 و2025، وفي 31 ديسمبر من كل من الأعوام 2025 و2024 و2023، بلغت مخصصات المخاطر مقابل القروض غير المنتظمة 181 مليون دينار كويتي، و161 مليون دينار كويتي، و172 مليون دينار كويتي، و149 مليون دينار كويتي، و206 مليون دينار كويتي، على التوالي. وكما في 31 مارس من كل من عامي 2026 و2025، وفي 31 ديسمبر من كل من الأعوام 2025 و2024 و2023، بلغت مخصصات المخاطر مقابل الموجودات غير المنتظمة 204 مليون دينار كويتي، و186 مليون دينار كويتي، و194 مليون دينار كويتي، و174 مليون دينار كويتي، و232 مليون دينار كويتي، على التوالي.

(10) يُحسب على أنه مخصص خسائر الائتمان للسنة مقسوماً على إجمالي القروض والسلف للعملاء. تُحسب خسائر الائتمان على أنها مخصصات خسائر الائتمان المعدلة بالمبالغ المستردة من الديون المشطوبة. ويرد إجمالي القروض والسلف للعملاء في الإيضاح رقم 5 حول البيانات المالية السنوية.

(11) تُستخدم نسبة القروض إلى الودائع لتقييم وضع السيولة لدى المجموعة. وتشير النسبة التي تقل عن واحد إلى أن المجموعة قد اعتمدت على الأموال المودعة من العملاء لتقديم القروض والسلف. أما النسبة التي تزيد عن واحد فتشير إلى أن المجموعة قد قدمت قروضاً وسلفاً من الأموال التي اقترضتها بالإضافة إلى الودائع.

(12) وتشير النسبة المرتفعة إلى أن المجموعة تعاني من ارتفاع في الرافعة المالية وانخفاض في السيولة. ويُقصد بإجمالي حقوق الملكية إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك.

(13) يُحسب وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي بشأن إرشادات لجنة بازل.

(14) تشير النسبة المرتفعة إلى سيولة أعلى. تُحسب هذه النسبة بمجموع النقد والنقد المعادل، وأذونات وسندات الخزنة لدى بنك الكويت المركزي وأخرى، والمبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، مقسومة على إجمالي الموجودات.

ملخص الأداء التشغيلي والمراجعة المالية

فيما يلي عرض للأداء التشغيلي المجموع للمجموعة ومركزها المالي وضعها المالي المجمع استناداً إلى بياناتها المالية المجمعة المدققة كما في 31 ديسمبر 2025، 2024 و 2023، وبياناتها المالية المرحلية المكثفة المجمعة كما في 31 مارس 2026 ولفتره الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026، بما في ذلك المعلومات المالية المقارنة للثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2025.

الأداء التشغيلي

صافي إيرادات التشغيل

يتألف صافي إيرادات التشغيل للمجموعة من صافي الإيرادات من الفوائد والإيرادات غير المتعلقة بالفوائد، وهو يمثل إجمالي الإيرادات من الأنشطة المصرفية الأساسية والاستثمارية والأنشطة القائمة على الرسوم التي يمارسها البنك.

مقارنة بين الفترتين المنتهيتين في 31 مارس 2026 و 2025

بالنسبة للفترة المنتهية في 31 مارس 2026، سجلت المجموعة صافي إيرادات تشغيل قدره 64 مليون دينار كويتي مقابل 58 مليون دينار كويتي للفترة المقارنة من عام 2025، وهو ما يمثل زيادة قدرها 6 ملايين دينار كويتي، أو 10.2%. ويعزى هذا الارتفاع بصورة رئيسية إلى نمو الإيرادات غير المرتبطة بالفوائد، التي ارتفعت بنسبة 77.3% على أساس سنوي لتصل إلى 24 مليون دينار كويتي. وقد دعم هذا الأداء ارتفاع عائدات الرسوم وزيادة أنشطة البيع التبادلي عبر جميع فروع المجموعة، حيث ارتفعت نسبة البيع التبادلي لتصل إلى 38%، مقابل 24% للفترة المقارنة من عام 2025.

وبلغ صافي إيرادات الفوائد 40 مليون دينار كويتي لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026، مقابل 44 مليون دينار كويتي للفترة المقارنة من عام 2025، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 10.5%. ويعكس هذا الانخفاض بشكل أساسي الضغوط على الهوامش الناجمة عن بيئة أسعار الفائدة التنافسية. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، حافظت المجموعة على قاعدة إيرادات مرنة ومتنوعة، مدعومة بالقوة المستمرة لعملياتها المصرفية الأساسية والمساهمة المتزايدة من مصادر الدخل غير المرتبطة بالفوائد.

مقارنة بين عامي 2025 و 2024

ارتفع صافي إيرادات التشغيل للمجموعة بمبلغ 39 مليون دينار كويتي، أو بنسبة 16.9%، ليصل إلى 268 مليون دينار كويتي في عام 2025 مقابل 229 مليون دينار كويتي في عام 2024، مما يعكس القوة والمرونة المستمرت لعملياتها الأساسية.

وقد كان هذا النمو مدفوعاً بشكل أساسي بارتفاع صافي إيرادات الفوائد، التي زادت بمبلغ 21 مليون دينار كويتي، أو 13.0%، في عام 2025 مقارنة بعام 2024. وقد دعم التحسن السنوي في صافي إيرادات الفوائد التوسع المستمر في محفظة الإقراض وتحسن صافي هوامش الفائدة بنسبة 2.3% في عام 2025، مما يعكس الإدارة المنضبطة للميزانية العمومية.

وارتفعت الإيرادات غير المرتبطة بالفوائد بمبلغ 18 مليون دينار كويتي، أو 25.4%، لتصل إلى 90 مليون دينار كويتي في عام 2025 مقابل 72 مليون دينار كويتي في عام 2024. ويعزى هذا الأداء بشكل أساسي إلى ارتفاع الإيرادات من الرسوم والإيرادات المتعلقة بالأوراق المالية، فضلاً عن النجاح في دمج بنك الخليج المتحد، بما في ذلك شركة كامكو للاستثمار، مما ساهم بشكل إيجابي في تنوع وتوسيع قاعدة إيرادات المجموعة.

مقارنة بين عامي 2024 و 2023

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، سجلت المجموعة صافي إيرادات التشغيل بمبلغ 229 مليون دينار كويتي، وهو ما يمثل زيادة قدرها 7 ملايين دينار كويتي، أو 3.3%، مقابل 222 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. ويعكس هذا الأداء القوة والمرونة المستمرت لعملياتها التجارية الأساسية على الرغم من بيئة أسعار الفائدة المتقلبة.

وقد كان النمو على أساس سنوي مدفوعاً بشكل أساسي بارتفاع صافي إيرادات الفوائد، التي زادت بمبلغ 23 مليون دينار كويتي، أو بنسبة 16.7%، في عام 2024 مقارنة بعام 2023. وقد دعم هذا التوسع في صافي إيرادات الفوائد تحسن صافي هامش الفائدة للمجموعة، الذي ارتفع

من 2.0% في عام 2023 إلى 2.2% في عام 2024. وقد تحقق هذا التوسع في الهامش بالتوازي مع استمرار النمو القوي في جميع فروع المجموعة، وساهمت هذه العوامل مجتمعة في الارتفاع الإجمالي لصافي إيرادات الفوائد.

وبلغت الإيرادات غير المتعلقة بالفوائد 72 مليون دينار كويتي في عام 2024، مقارنة بمبلغ 87 مليون دينار كويتي في عام 2023، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره 15 مليون دينار كويتي، أو 17.5%. ويعزى هذا الانخفاض بصورة رئيسية إلى انخفاض صافي إيرادات الرسوم والعمولات، وانخفاض صافي الأرباح من أنشطة صرف العملات الأجنبية ضمن فروع البنك الدولية. وعلى الرغم من هذا التباطؤ، واصلت قاعدة الإيرادات الإجمالية للمجموعة إظهار مرونتها وتنوعها عبر قطاعات أعمالها.

إجمالي مصروفات التشغيل

يتألف إجمالي مصروفات التشغيل للمجموعة من تكاليف الموظفين والمصروفات التشغيلية الأخرى.

مقارنة فترتي الثلاثة أشهر المنتهيتين في 31 مارس 2026 و 2025

بالنسبة للفترة المنتهية في 31 مارس 2026، ارتفع إجمالي مصروفات التشغيل للمجموعة بمبلغ 13 مليون دينار كويتي، أو بنسبة 38.4%، ليصل إلى 46 مليون دينار كويتي، مقابل 33 مليون دينار كويتي للفترة المقارنة من عام 2025. وتعكس هذه الزيادة بشكل أساسي توحيد حسابات UGB، التي ساهمت بنحو 6 ملايين دينار كويتي في الزيادة على أساس سنوي. وباستثناء مساهمة شركة UGB، ارتفعت المصروفات التشغيلية بمبلغ 7 ملايين دينار كويتي، أو بنسبة 19.5%، مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2025. وتُعزى هذه الزيادة إلى حد كبير إلى ارتفاع تكاليف التشغيل على مستوى المجموعة، مدفوعة بالاستثمار المستمر في مبادرات التحول الرقمي والبنية التحتية التكنولوجية ومبادرات النمو الاستراتيجية الأخرى، فضلاً عن تأثير ظروف التضخم المفرط في تركيا. وتدعم هذه الاستثمارات تركيز المجموعة المستمر على تعزيز الكفاءة التشغيلية وتقوية قدراتها الرقمية ودعم نمو الأعمال على المدى الطويل.

مقارنة بين عامي 2025 و 2024

ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية للمجموعة لعام 2025 بمبلغ 33 مليون دينار كويتي، أو بنسبة 25.0%، ليصل إلى 163 مليون دينار كويتي، مقابل 130 مليون دينار كويتي في عام 2024. وتعكس هذه الزيادة بشكل أساسي التجميع الكامل لحسابات بنك الخليج المتحد. وباستثناء مساهمة بنك الخليج المتحد، ارتفعت مصروفات التشغيل بمبلغ 13 مليون دينار كويتي، أو 9.8%، على أساس سنوي. ويُعزى الارتفاع في مصروفات التشغيل بشكل كبير إلى ارتفاع تكاليف الموظفين على مستوى المجموعة، مدفوعاً بتوسيع القوى العاملة وتعديلات الرواتب المرتبطة بمؤشر التضخم، والتي كانت كبيرة بشكل خاص في بنك برقان تركيا في ظل ظروف التضخم المفرط. وبالتوازي مع ذلك، واصلت المجموعة استثماراتها الاستراتيجية في المنصات الرقمية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية المدعومة بالتكنولوجيا، دعماً لالتزامها المستمر بالكفاءة التشغيلية والابتكار ونمو الأعمال على المدى الطويل.

مقارنة بين عامي 2024 و 2023

بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، بلغ إجمالي مصروفات التشغيل للمجموعة 130 مليون دينار كويتي، مما يعكس زيادة قدرها 14 مليون دينار كويتي، أو 12.3%، مقارنة بمبلغ 116 مليون دينار كويتي في عام 2023. ويعزى هذا النمو في المقام الأول إلى ارتفاع تكاليف الموظفين، مما يعكس كلاً من توظيف موظفين إضافيين وتعديلات الرواتب بسبب التضخم، لا سيما في بنك برقان تركيا، الذي واصل العمل في ظل ظروف التضخم المفرط. وشهد العام أيضاً مزيداً من الاستثمارات الاستراتيجية في المنصات الرقمية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية المدعومة بالتكنولوجيا لتعزيز التحول الرقمي للمجموعة، وتحسين الكفاءة التشغيلية، ودعم مبادرات النمو على المدى الطويل. وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في التوسع العام في قاعدة التكاليف التشغيلية للمجموعة.

المخصصات

تتألف مخصصات المجموعة من مبالغ مخصصة للخسائر الائتمانية المتوقعة المحققة خلال العام، بالصافي بعد المبالغ المستردة من التعرضات التي تم شطبها سابقاً.

مقارنة بين فترتي ثلاثة أشهر المنتهيتين في 31 مارس 2026 و 2025

بالنسبة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026، بلغت مخصصات المجموعة للخسائر الائتمانية، بالصافي بعد المبالغ المستردة 4 ملايين دينار كويتي مقابل 6 ملايين دينار كويتي للفترة المقارنة من عام 2025. وتحسنت تكلفة الائتمان للمجموعة، بعد الاسترداد، إلى 30 نقطة أساس من 50 نقطة أساس في الفترة المقارنة من عام 2025. خلال هذه الفترة، حافظت المجموعة على نهج حصيف في تكوين المخصصات، بما في ذلك قيد مخصصات احترازية استجابةً للظروف الائتمانية المتغيرة والتطورات الجيوسياسية المستمرة. ارتفعت مخصصات خسائر القروض بنسبة 3.0% على أساس سنوي، ومع ذلك، ساهمت عمليات الاسترداد القوية في انخفاض صافي تكلفة المخصصات وتحسن تكلفة الائتمان للمجموعة. تعكس هذه النتائج الجودة السليمة لمحفظة الائتمان الخاصة بالمجموعة ونهجها المنضبط في إدارة المخاطر.

مقارنة بين عامي 2025 و2024

في عام 2025، بلغت مخصصات المجموعة لخسائر الائتمان، بالصافي بعد الاسترداد، 29 مليون دينار كويتي مقابل 6 ملايين دينار كويتي في عام 2024. وظلت تكلفة الائتمان للمجموعة، بعد الاسترداد، منخفضة عند 60 نقطة أساس في عام 2025، على الرغم من ارتفاعها من 10 نقاط أساس في عام 2024. وكان الارتفاع في المخصصات واسع النطاق على مستوى المجموعة، ومع ذلك، تظل تكلفة الائتمان الإجمالية معقولة ومحتواة بشكل جيد. ويعكس ذلك القوة والمرونة المستمرتين في محفظة الائتمان للمجموعة، مدعومة بإطار عمل حصيف ومنضبط لإدارة المخاطر.

مقارنة بين عامي 2024 و2023

في عام 2024، بلغت مخصصات المجموعة لخسائر الائتمان، بالصافي بعد الاسترداد، 6 ملايين دينار كويتي مقابل 5 ملايين دينار كويتي في عام 2023. وظلت تكلفة الائتمان للمجموعة، بعد الاسترداد، منخفضة جدًا عند 10 نقاط أساس فقط، دون تغير يذكر عن عام 2023، مما يعكس القوة والجودة المتأصلة في محفظة الائتمان للمجموعة.

صافي الخسائر النقدية

يعكس صافي الخسارة النقدية للمجموعة تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 29 (التقارير المالية في الاقتصادات التي تعاني من التضخم المفرط) على مستوى المجموعة فيما يتعلق بتجميع حسابات شركتها التابعة في تركيا، BBT، التي تعمل في بيئة تعاني من التضخم المفرط.

مقارنة بين فترتي الثلاثة أشهر المنتهيتين في 31 مارس 2026 و2025

بالنسبة للفترة المنتهية في 31 مارس 2026، بلغ صافي الخسائر النقدية نتيجة عمليات المجموعة في تركيا، وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 29 ما قيمته 5.9 مليون دينار كويتي مقابل 6.4 مليون دينار كويتي للفترة المقارنة من عام 2025، وهو ما يمثل انخفاضًا قدره 0.5 مليون دينار كويتي، أو 8%. ويعكس هذا الانخفاض بشكل أساسي استمرار تراجع الضغوط التضخمية في تركيا.

مقارنة بين عامي 2025 و2024

بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بلغ صافي الخسائر النقدية نتيجة عمليات المجموعة في تركيا، وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 29 ما قيمته 17 مليون دينار كويتي، وهو ما يمثل انخفاضًا بمبلغ 7 ملايين دينار كويتي، أو 27.8%، مقابل 24 مليون دينار كويتي في عام 2024. ويعكس هذا الانخفاض بشكل أساسي استمرار تراجع الضغوط التضخمية في تركيا والتحسين العام في البيئة الاقتصادية الكلية للبلاد.

مقارنة بين عامي 2024 و2023

بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، انخفض صافي الخسائر النقدية نتيجة عمليات المجموعة في تركيا بمبلغ 8 ملايين دينار كويتي، أو بنسبة 25.0%، لتصل إلى 24 مليون دينار كويتي مقابل 32 مليون دينار كويتي في عام 2023. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع الضغوط الاقتصادية الكلية والتضخمية المستمرة في تركيا.

ربح السنة

يمثل ربح السنة حصة بنك برقان في صافي الدخل بعد الضرائب، باستثناء حصص الأقلية، وبالتالي لا يتطابق مع إجمالي صافي ربح المجموعة المعلن.

مقارنة بين فترتي الثلاثة المنتهيتين في 31 مارس 2026 و2025

بالنسبة للثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026، بلغت الأرباح العائدة لمساهمي البنك 5.1 مليون دينار كويتي مقابل 10.7 مليون دينار كويتي للفترة المقارنة من عام 2025، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 52.2%. ويعزى هذا الانخفاض بصورة رئيسية إلى الضغوط على الهوامش، وارتفاع مصروفات التشغيل عقب دمج بنك الخليج المتحد، وزيادة المصروفات الضريبية التي ارتفعت بنحو 2 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وعلى الرغم من انخفاض الأرباح العائدة لمساهمي البنك، واصلت المجموعة إظهار مرونتها في أدائها التشغيلي الأساسي.

مقارنة بين عامي 2025 و2024

بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بلغت الأرباح العائدة لمساهمي البنك 47 مليون دينار كويتي، وهي مستقرة إلى حد كبير مقارنة بمبلغ 46 مليون دينار كويتي في عام 2024، مما يعكس زيادة هامشية بنسبة 0.2% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وتُظهر هذه النتيجة قوة ومرونة نموذج أعمال المجموعة، حيث تم الحفاظ على استقرار الربحية على الرغم من الاستثمار المستمر في رأس المال البشري والمبادرات الرقمية، فضلاً عن ارتفاع تكاليف الائتمان نتيجة البيئة الاقتصادية المتغيرة.

مقارنة بين عامي 2024 و2023

في عام 2024، ارتفعت الأرباح العائدة لمساهمي البنك بمبلغ 3 ملايين دينار كويتي، أو بنسبة 6.6%، لتصل إلى 46 مليون دينار كويتي، مقابل 44 مليون دينار كويتي في عام 2023. وقد تأثرت نتيجة عام 2024 ببيع حصة بنسبة 52% في بنك برقان تركيا في ديسمبر 2023. وبعد تعديل النتائج لاستبعاد تأثير هذه الصفقة، كانت أرباح المجموعة لعام 2024 سترتفع بمبلغ 5 ملايين دينار كويتي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 12.6% مقارنة بعام 2023، مما يعكس القوة الأساسية والمرونة والقدرة على تحقيق أرباح مستدامة التي يتمتع بها نموذج أعمال المجموعة.

المركز المالي

الموجودات

في 31 مارس 2026، بلغ إجمالي موجودات المجموعة 9.5 مليار دينار كويتي، مقابل 8.6 مليار دينار كويتي في 31 مارس 2025، وهو ما يمثل زيادة قدرها 0.9 مليار دينار كويتي، أو 10.5%. ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى النمو في القروض والسلف للعملاء وزيادة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، مما يعكس التوسع المستمر في أنشطة الأعمال الأساسية للمجموعة.

في 31 ديسمبر 2025، بلغ إجمالي موجودات المجموعة 9.1 مليار دينار كويتي، مقارنة بمبلغ 8.2 مليار دينار كويتي في 31 ديسمبر 2024 و7.4 مليار دينار كويتي في 31 ديسمبر 2023، وهو ما يمثل معدل نمو سنوي مركب بنسبة 10.7% بين عامي 2023 و2025. وتعزى الزيادة خلال هذه الفترة بشكل أساسي إلى النمو في القروض والسلف للعملاء، إلى جانب ارتفاع الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. وقد تحقق جزء كبير من هذا النمو من خلال عمليات المجموعة في الكويت، مما يعكس أهمية نشاطها المحلي بالنسبة لأعمال المجموعة بشكل عام.

القروض والسلف للعملاء

في 31 مارس 2026، بلغت القروض والسلف للعملاء 4.9 مليار دينار كويتي مقابل 4.7 مليار دينار كويتي في 31 مارس 2025، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 6%. وجاءت هذه الزيادة مدفوعة باستمرار أنشطة الإقراض في الأسواق الأساسية للمجموعة وقطاعات أعمالها. وشكلت القروض والسلف للعملاء 52% من إجمالي الموجودات في 31 مارس مقابل 54% في 31 مارس 2025.

وفي 31 ديسمبر 2025، بلغت القروض والسلف للعملاء 4.8 مليار دينار كويتي مقابل 4.5 مليار دينار كويتي في 31 ديسمبر 2024 و4.2 مليار دينار كويتي في 31 ديسمبر 2023. وشكلت القروض والسلف للعملاء 53.1% من إجمالي موجودات المجموعة في 31 ديسمبر 2025 مقابل 54.8% في 31 ديسمبر 2024 و57.1% في 31 ديسمبر 2023. ويعكس الانخفاض في نسبة القروض والسلف للعملاء كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات بشكل أساسي النمو في فئات الموجودات الأخرى، بما في ذلك الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، في حين استمرت القروض والسلف للعملاء في تشكيل أكبر عنصر في قاعدة موجودات المجموعة.

يعرض الجدول أدناه إجمالي القروض والسلف للعملاء من قبل المجموعة حسب فئة العملاء، إلى جانب المخصصات المقابلة وصافي القروض والسلف للعملاء، وذلك في 31 ديسمبر 2025 و2024 و2023. ولا تتوفر معلومات على أساس ربع سنوي قابلة للمقارنة، حيث لا تكشف المجموعة عن هذا المستوى من التفاصيل المتعلقة بشرائح أو قطاعات العملاء في بياناتها المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

كما في 31 ديسمبر			
2023	2024	2025	
(بالألف دينار كويتي)			
3,896,134	4,003,690	4,259,871	الشركات
523,534	592,745	718,561	أفراد
4,419,668	4,596,435	4,978,432	مجممل القروض والسلف للعملاء
(182,726)	(125,032)	(147,722)	مخصص
4,236,942	4,471,403	4,830,710	صافي القروض والسلف للعملاء

يلخص الجدول أدناه بيانات استحقاق القروض والسلف للعملاء من قبل المجموعة. وقد تم تحديد آجال الاستحقاق وفقاً للموعد المتوقع لاسترداد أو تسوية القروض والسلف للعملاء. قد تختلف آجال الاستحقاق الفعلية عن تلك الموضحة أدناه، حيث قد يكون للمقترضين الحق في السداد المبكر لالتزاماتهم مع أو بدون غرامات السداد المبكر. لا تتوفر معلومات على أساس ربع سنوي قابلة للمقارنة، حيث لا تكشف المجموعة عن هذا المستوى من التفاصيل المتعلقة بشرائح أو قطاعات العملاء في بياناتها المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

من 6 إلى 12					
حتى 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	شهرًا	أكثر من 12 شهرًا	الإجمالي	
(بالألف دينار كويتي)					
1,738,290	676,597	971,949	1,443,874	4,830,710	في 31 ديسمبر 2025 قروض وسلف للعملاء
1,777,583	664,570	595,721	1,433,529	4,471,403	في 31 ديسمبر 2024 قروض وسلف للعملاء
1,415,363	633,861	617,604	1,570,114	4,236,942	في 31 ديسمبر 2023 قروض وسلف للعملاء

في 31 ديسمبر 2025، كان من المتوقع أن تستحق 36.0% من القروض والسلف للعملاء خلال ثلاثة أشهر، و70.1% خلال سنة واحدة، بينما تمتد النسبة المتبقية البالغة 29.9% إلى ما بعد سنة واحدة.

للمقارنة، في 31 ديسمبر 2024، كان من المتوقع أن تستحق 39.8% من القروض خلال ثلاثة أشهر، و67.9% خلال سنة واحدة، و32.1% بعد سنة واحدة. وفي 31 ديسمبر 2023، كانت الأرقام المقابلة 33.4%، و62.9%، و37.1%.

ويُظهر هذا الملف النهج الحذر والمنضبط الذي تتبعه المجموعة في إدارة السيولة وآجال استحقاق القروض، مما يدعم المرونة التشغيلية مع ضمان القدرة على التكيف على المدى القصير واستقرار المحفظة ومرونتها على المدى الطويل.

الاستثمارات في أوراق مالية

تتألف الاستثمارات في أوراق مالية للمجموعة من (1) محفظة استثمارات في الديون والأسهم بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، و(2) محفظة سندات الدين بالتكلفة المطفأة، و(3) محفظة الصناديق المدارة وسندات الدين وأسهم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، و(4) استثمارها في شركة زميلة.

في 31 مارس 2026، بلغت قيمة الاستثمارات في أوراق مالية للمجموعة 1.0 مليار دينار كويتي مقابل 897 مليون دينار كويتي في 31 مارس 2025، وهو ما يمثل زيادة قدرها 129 مليون دينار كويتي، أو 14%. وشكلت الاستثمارات في أوراق مالية 11% من إجمالي الموجودات في 31 مارس 2026 مقابل 10% في 31 مارس 2025.

وفي 31 ديسمبر 2025، بلغت قيمة الاستثمارات في أوراق مالية للمجموعة 845 مليون دينار كويتي مقابل 825 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2024 و732 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2023. وشكلت الاستثمارات في أوراق مالية 9.3% من إجمالي موجودات المجموعة في 31 ديسمبر 2025 مقابل 10.1% في 31 ديسمبر 2024 و9.9% في 31 ديسمبر 2023. ويُعزى الانخفاض في نسبة الاستثمارات في أوراق مالية من إجمالي الموجودات في عام 2025 بشكل أساسي إلى ارتفاع معدل النمو في فئات الموجودات الأخرى، ولا سيما القروض والسلف للعملاء والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

يوضح الجدول أدناه الاستثمارات في أوراق مالية للمجموعة حسب التصنيف المحاسبي في 31 ديسمبر 2025. ولا تتوفر معلومات على أساس ربع سنوي قابلة للمقارنة، حيث إن المجموعة لا تفصح عن الاستثمارات في أوراق مالية حسب التصنيف المحاسبي في بياناتها المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	مدرجة التكلفة المطفأة	شركة زميلة	المجموع
					(بالآلاف دينار كويتي)
أوراق دين مالية	268,513	41,397	261,361	—	571,271
أسهم	147,066	40,054	—	19,345	206,465
صناديق مدارة	—	68,256	—	—	68,256
ناقصًا: خسائر الائتمان المتوقعة	—	—	(941)	—	(941)
	415,579	149,707	260,420	19,345	845,051

لمزيد من المعلومات حول الاستثمارات في أوراق مالية للمجموعة، انظر الإيضاح رقم 6 حول البيانات المالية لعام 2023 والإيضاح رقم 22 حول كل من البيانات المالية السنوية.

المطلوبات

في 31 مارس 2026، بلغ إجمالي مطلوبات المجموعة 8.5 مليار دينار كويتي مقابل 7.6 مليار دينار كويتي في 31 مارس 2025، وهو ما يمثل زيادة قدرها 0.9 مليار دينار كويتي أو 12%. ويعزى هذا التغير بشكل أساسي إلى التغيرات في ودائع العملاء والقروض بين البنوك، مما يعكس الاستثمار في إدارة قاعدة تمويل المجموعة ومركز السيولة في أسواقها الرئيسية.

في 31 ديسمبر 2025، بلغ إجمالي مطلوبات المجموعة 8.0 مليار دينار كويتي مقابل 7.1 مليار دينار كويتي في 31 ديسمبر 2024 و6.4 مليار دينار كويتي في 31 ديسمبر 2023، بمعدل نمو سنوي مركب بنسبة 11.9% خلال تلك الفترة. ويعزى هذا الارتفاع بصورة أساسية إلى النمو في ودائع العملاء والقروض بين البنوك، لا سيما ضمن عمليات المجموعة في الكويت. وقد دعم ذلك أيضًا برنامج شهادات الإيداع لبنك برقان بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، والذي بلغت قيمة الإصدارات القائمة منه في 31 ديسمبر 2025 حوالي 200 مليون دولار أمريكي (61 مليون دينار كويتي)، مما وفر تمويلًا إضافيًا مستقرًا لدعم أنشطة أعمال المجموعة ومبادراتها للنمو.

ودائع العملاء

تتألف ودائع العملاء لدى المجموعة بشكل أساسي من الودائع تحت الطلب، ومنها الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع لأجل. الودائع تحت الطلب هي في الغالب ودائع غير مدرة للفائدة ويمكن سحبها في أي وقت دون إشعار مسبق، مما يوفر قاعدة تمويل مستقرة ومنخفضة التكلفة. أما الودائع لأجل، فهي مدرة للفائدة ولها أجل استحقاق محدد، مما يساهم في توفير هيكل تمويل يمكن التنبؤ به ومنظم للمجموعة.

في 31 مارس 2026، بلغت ودائع العملاء 6.1 مليار دينار كويتي مقابل 5.4 مليار دينار كويتي في 31 مارس 2025، وهو ما يمثل زيادة قدرها 681 مليون دينار كويتي، أو 13%. وتُعزى هذه الزيادة بشكل أساسي إلى نمو الودائع في الأسواق الرئيسية للمجموعة وقطاعات العملاء. وشكلت ودائع العملاء حوالي 72% من إجمالي المطلوبات في 31 مارس 2026، وهي نسبة مستقرة بشكل عام مقابل 31 مارس 2025، مما يؤكد استقرار ومرونة قاعدة تمويل المجموعة.

وفي 31 ديسمبر 2025، بلغت ودائع العملاء 5.5 مليار دينار كويتي مقابل 4.9 مليار دينار كويتي في 31 ديسمبر 2024 و 4.5 مليار دينار كويتي في 31 ديسمبر 2023. وشكلت ودائع العملاء 67.8% من إجمالي مطلوبات المجموعة في 31 ديسمبر 2025 مقابل 68.7% في 31 ديسمبر 2024 و 69.5% في 31 ديسمبر 2023، مما يعكس الأهمية المستمرة لودائع العملاء باعتبارها المصدر الرئيسي لتمويل المجموعة والاستقرار النسبي لهيكل تمويلها خلال تلك الفترة.

وتتميز ودائع العملاء لدى المجموعة بالتنوع الجيد، حيث شكلت أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير 28.4% من إجمالي الودائع في 31 مارس 2026 مقابل 27.2% في 31 ديسمبر 2025، و 30.9% في عام 2024، و 32.4% في عام 2023، مما يعكس هيكل ودائع مستقرًا ومتنوعًا، ويدعم التمويل المنخفض والمرن التكلفة.

يوضح الجدول أدناه توزيع آجال استحقاق ودائع عملاء المجموعة في 31 ديسمبر من كل من الأعوام 2025 و 2024 و 2023، استنادًا إلى آجال الاستحقاق التعاقدية المتبقية غير المخصومة. ولا تتوفر معلومات على أساس ربع سنوي قابلة للمقارنة، حيث إن المجموعة لا تفصح عن هذا المستوى من التفاصيل في بياناتها المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

حتى 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 إلى 12 شهرًا	أكثر من 12 شهرًا	الإجمالي
(بالآلاف دينار كويتي)				
في 31 ديسمبر 2025				
3,573,688	1,039,209	733,620	166,174	5,512,691
في 31 ديسمبر 2024				
3,674,815	677,296	458,697	145,594	4,956,402
في 31 ديسمبر 2023				
3,235,371	578,179	620,324	83,150	4,517,024

تُظهر ودائع عملاء المجموعة هيكل استحقاق جيد التنظيم، مما يدعم كل من السيولة والمرونة التشغيلية. وفي 31 ديسمبر 2025، كان 64.8% من الودائع ذات أجل استحقاق تعاقدية متبقية تقل عن ثلاثة أشهر، و 97.0% تستحق خلال عام واحد، و 3.0% ذات آجال استحقاق تمتد إلى ما بعد عام واحد.

وفي 31 ديسمبر 2024، كان من المتوقع أن تستحق 74.1% من الودائع خلال ثلاثة أشهر، و 97.1% خلال عام واحد، و 2.9% بعد عام واحد. وفي 31 ديسمبر 2023، كانت النسب المقابلة 71.6%، و 98.2%، و 1.8%.

ويعكس توزيع آجال الاستحقاق نهج المجموعة الحثيف في إدارة السيولة، ويدعم الحفاظ على قاعدة تمويل مستقرة ومتنوعة.

التطورات الأخيرة

الاستحواذ على بنك الخليج المتحد

في 17 ديسمبر 2024، حصلت المجموعة على الموافقة النهائية من بنك الكويت المركزي للاستحواذ على 100% من الأسهم التي لها حق التصويت في بنك الخليج المتحد ش.م.ب. (مقفلة)، وهو بنك تقليدي مرخص للخدمات المصرفية بالجملة مقره في مملكة البحرين، مقابل 190 مليون دولار أمريكي (58.6 مليون دينار كويتي). ويتمشى هذا الاستحواذ مع استراتيجية البنك الرامية إلى إعادة توزيع الموجودات وتنوع مصادر الإيرادات. وقد تم توقيع اتفاقية شراء الأسهم في 14 يناير 2025، على أن يتم التحويل القانوني للأسهم والسيطرة في 25 فبراير 2025. وخلال العام، أكملت المجموعة عملية توزيع سعر الشراء، حيث قامت بإثبات موجودات غير ملموسة بقيمة 9.3 مليون دينار كويتي تتعلق بالعلامة التجارية وعلاقات العملاء ورخصة الوساطة، بالإضافة إلى شهرة بقيمة 6 ملايين دينار كويتي. وترد تفاصيل إضافية في الإيضاح رقم 24 (دمج الأعمال) حول البيانات المالية السنوية لعام 2025.

كفاية رأس المال

تقوم الإدارة بمراقبة كفاية رأس المال ومعدل الرفع المالي واستخدام أدوات رأس المال التنظيمي بانتظام، وتخضع هذه الأمور لإرشادات لجنة بازل كما اعتمدها بنك الكويت المركزي.

يتألف إطار عمل لجنة بازل 3 الذي اعتمده بنك الكويت المركزي من ثلاث ركائز:

- الركيزة الأولى توفر إطاراً لقياس متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق بموجب "الأسلوب المعياري".
- الركيزة الثانية تتعلق بعملية المراجعة الإشرافية وتؤكد على أهمية عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال التي تجريها البنوك.
- الركيزة الثالثة تهدف إلى استكمال متطلبات كفاية رأس المال بموجب الركيزتين الأولى والثانية من خلال مطالبة البنوك بتوفير إطار إفصاح متسق ومفهوم يسهل المقارنة، مما يعزز سلامة القطاع المصرفي في الكويت.

وتستند متطلبات لجنة بازل 3 الدنيا لرأس المال إلى نسبة الرفع المالي التي تعمل كدعامة لتدابير رأس المال القائمة على المخاطر. وهناك أيضاً متطلبات للمصدات في شكل مصدات رأسمالية تحوطية، ومصدات رأسمالية للتقلبات الاقتصادية، ومتطلبات رأسمالية إضافية على البنوك ذات التأثير النظامي.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لسياسة إدارة رأس المال للمجموعة في ضمان التزام المجموعة بمتطلبات رأس المال التنظيمي، والحفاظ على تصنيفات ائتمانية قوية ونسب رأس مال سليمة لدعم أعمالها وتعظيم قيمة المساهمين.

يوضح الجدول التالي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للبنك كنسبة مئوية من الموجودات المرجحة بالمخاطر.

رأس المال الإضافي			
الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (بالنسبة المئوية) ⁽¹⁾	من الشريحة 1	الفئة 1	الإجمالي
31 مارس 2026 ⁽²⁾	9.50	11.00	13.00
31 ديسمبر 2025	10.50	12.00	14.00
31 ديسمبر 2024	10.50	12.00	14.00
31 ديسمبر 2023	10.50	12.00	14.00

ملاحظات:

(1) يشمل مصدات البنوك ذات التأثير النظامي بالنسبة لرأس المال الإضافي من الشريحة 1 بنسبة 1%.

(2) يمثل متطلبات كفاية رأس المال المخفضة التي تم تنفيذها بموجب التعميم رقم (2/ر ب/ر ب/إ/619) الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 26 مارس 2026.

يتعين على البنك الحفاظ على إجمالي معدل كفاية رأس المال بحد أدنى 14.0% بموجب تعليمات لجنة بازل 3 المنفذة من قبل بنك الكويت المركزي، والتي تتألف من مصدات رأسمالية تحوطية بنسبة 2.5%، و متطلبات رأسمالية إضافية على البنوك ذات التأثير النظامي بنسبة 1.0%، بالإضافة إلى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي بنسبة 10.5%.

في ضوء التطورات الجيوسياسية الإقليمية المتغيرة خلال الربع الأول من عام 2026، أصدر بنك الكويت المركزي تعميم رقم رقم (2/ر ب/ر ب/إ/619) بتاريخ 26 مارس 2026، بإطلاق حزمة إجراءات تحفيزية للبنوك المحلية التي تهدف إلى دعم استقرار القطاع المصرفي وتخفيف آثار التطورات الجيوسياسية الإقليمية. كجزء من هذه الحزمة التحفيزية، سمح بنك الكويت المركزي الإفراج عن جزء من المصدات الرأسمالية التحوطية بنسبة 1.0% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر على شكل حقوق مساهمين (CET1) بحيث تخفف متطلبات قاعدة رأس المال بمفهومه الشامل لتبلغ 12% مقابل 13% الحد الرقابي الحالي. ويهدف هذا الإجراء إلى توفير هامش احترازي إضافي وقدرة مالية في الميزانية العمومية لدعم أنشطة الإقراض مع الحفاظ على مستويات رأسمالية قوية. وأشار بنك الكويت المركزي إلى أن البنوك الكويتية تواصل العمل بمعدلات كفاية رأس المال التي تتجاوز بكثير الحدود الدنيا الرقابية والمعايير الدولية. وتعتبر تدابير التخفيف هذه مؤقتة بطبيعتها، وقد يقوم بنك الكويت المركزي بتعديلها أو إلغاؤها أو استبدالها وفقاً للتطورات الاقتصادية والجيوسياسية المستقبلية.

وكما في تاريخ هذه النشرة، واستناداً إلى البيانات المالية المحلية المكثفة المجمعة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026 ولكل سنة من السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2025 و2024 و2023، لم يتم تضمين ومصدات رأسمالية للتقلبات الاقتصادية، الذي يتراوح بين 0% و2.5%، في متطلبات الحد الأدنى لرأس المال. ولم يشير بنك الكويت المركزي إلى الموعد الذي قد يتم فيه تطبيق هذه المصدات. وفي حال فرضه في المستقبل، تنص إرشادات لجنة بازل على فترة انتقالية مدتها 12 شهراً للالتزام.

يوضح الجدول أدناه تكوين رأس المال الرقابي للمجموعة ونسب رأس المال الخاصة بها في 31 مارس 2026 (مع مراعاة تدابير التخفيف الرقابية)، وفي 31 ديسمبر من كل من الأعوام 2025 و2024 و2023 (المحددة وفقاً للجنة بازل 3 والمطبقة في دولة الكويت). وعادةً ما تكون نسب رأس المال المعلنة في تواريخ نهاية الفترات المحلية أقل من تلك المسجلة في نهاية العام، حيث إن الأرباح المحتجزة منذ بداية العام (بعد خصم توزيعات الأرباح المحلية المقترحة) لا تُدرج في رأس المال الرقابي إلا بنهاية العام، في حين ينعكس نمو الموجودات خلال الفترات المحلية في الموجودات المرجحة بالمخاطر بشكل مستمر.

	في 31 مارس			
	2026	2025	2024	في 31 ديسمبر
الموجودات المرجحة بالمخاطر (ألف دينار كويتي) ⁽¹⁾	8,298,119	7,806,078	7,017,117	6,358,901
رأس المال العادي من الفئة 1 (ألف دينار كويتي) ⁽²⁾	873,574	874,512	885,040	861,475
رأس المال الإضافي من الفئة 1 (ألف دينار كويتي) ⁽³⁾	164,398	162,645	161,432	162,335
رأس المال من الفئة 2 (ألف دينار كويتي) ⁽⁴⁾	281,470	271,853	261,671	247,954
إجمالي رأس المال المؤهل (ألف دينار كويتي)	1,319,442	1,309,010	1,308,143	1,271,764
نسبة كفاية رأس المال الإضافي ((%) ⁽⁵⁾⁽⁶⁾	10.5	11.2	12.6	13.5
نسبة كفاية رأس المال الشريحة 1 ((%) ⁽⁵⁾⁽⁷⁾	12.5	13.3	14.9	16.1
نسبة كفاية رأس المال بمفهومه الشاكل ((%) ⁽⁵⁾⁽⁸⁾	15.9	16.8	18.6	20.0

ملاحظات:

(1) يتم حساب الموجودات المرجحة بالمخاطر وفقاً للأسلوب المعياري.

- (2) يتكون رأس المال العادي الشريحة 1 (حقوق المساهمين) (CET1) من رأس المال، وعلاوة إصدار الأسهم، والاحتياطيات المؤهلة، والأرباح المحتجزة، والحصص غير المسيطرة المؤهلة، بعد خصم التعديلات الرقابية.
- (3) يتكون رأس المال الإضافي (AT1) من الأوراق المالية المستديمة من الشريحة 1 المصنفة كحقوق ملكية، وبعض الأجزاء الإضافية المؤهلة من الحصص غير المسيطرة.
- (4) يتكون رأس المال المساند الشريحة 2 من سندات الشريحة 2 المساندة المصنفة كديون، والأجزاء المسموح بها من المخصصات العامة، وبعض الحصص غير المسيطرة المؤهلة الإضافية.
- (5) يحتسب وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي وتعليمات كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي على النحو المنصوص عليه في التعميم رقم (2/ر ب /إ/336/2014) الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 24 يونيو 2014.
- (6) يُعرّف معدل كفاية رأس المال الإضافي الشريحة 1 (حقوق المساهمين) (CET 1) أنه رأس المال الإضافي (CET 1) مقسوماً على الموجودات المرجحة بالمخاطر في تاريخ معين.
- (7) يُعرّف معدل كفاية رأس مال الشريحة 1 بأنه موارد رأس مال الشريحة 1 مقسومة على الموجودات المرجحة بالمخاطر في تاريخ معين.
- (8) يُعرّف معدل كفاية رأس المال بمفهومه الشامل بأنه إجمالي موارد رأس المال مقسوماً على الموجودات المرجحة بالمخاطر في تاريخ معين.
- تخضع المجموعة لمتطلبات الحد الأدنى لمعدل الرفع المالي وفقاً لإرشادات لجنة بازل 3 البالغة 3%، والتي حددها بنك الكويت المركزي، والمصممة كإجراء وقائي غير قائم على المخاطر لإطار رأس المال المرجح بالمخاطر. ظلت نسبة الرفع المالي للمجموعة أعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي، حيث بلغت 10.6% في 31 ديسمبر 2025، و11.9% في 31 ديسمبر 2024، و12.6% في 31 ديسمبر 2023، مما يعكس وضعاً قوياً ومستمرًا لمعدل الرفع المالي خلال تلك الفترة. وفي 31 مارس 2026، بلغ معدل الرفع المالي 10.2%، مما يواصل إظهار هيكل رأس مال قوي وإدارة حصيفة وحكيمة للميزانية العمومية.
- المعاملات مع أطراف ذات علاقة**
- أبرم البنك معاملات مع بعض الأطراف ذات العلاقة (الشركة الأم والكيانات الخاضعة لسيطرتها أو الخاضعة لسيطرتها المشتركة أو التي لها تأثير كبير عليها) التي كانت من عملاء البنك خلال العام. يمثل عمود "أخرى" في الجدول أدناه بشكل أساسي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة الأخرى التي تخضع لسيطرة الشركة الأم أو لتأثيرها. وتتم هذه المعاملات بشكل أساسي على نفس الأسس التجارية التي وافقت عليها إدارة البنك، بما في ذلك الضمانات. ويتم تأمين القروض للأطراف ذات العلاقة بضمانات ملموسة وفقاً لتعليمات وضوابط بنك الكويت المركزي. فيما يلي الأرصدة المستحقة والمعاملات:

بالآلف دينار كويتي	الشركة الأم	شركات زميلة	أخرى	31 مارس 2026	31 ديسمبر 2025	31 مارس 2025
بيان المركز المالي المجمع						
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى*	-	-	148,402	148,402	150,489	166,834
قروض وسلفيات للعملاء*	-	-	815,719	815,719	813,427	863,841
استثمارات في أوراق مالية	7,895	-	90,422	98,317	98,655	101,339
استثمارات في أوراق مالية مدارة من طرف ذي علاقة	-	-	68,110	68,110	68,033	72,729
عقارات استثمارية	17,974	-	-	17,974	17,799	-
موجودات أخرى	426	-	512	938	1,184	8,281
مستحق إلى بنوك	-	-	501	501	5,377	9,490
مستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى	6	5	10,157	10,168	9,232	59
ودائع من عملاء	197,351	8,507	69,400	275,258	271,783	149,749
مطلوبات أخرى	1,795	-	266	2,061	2,787	3,068

الالتزامات والمطلوبات المحتملة والمشتقات

10,981	1,657	4,153	4,153	-	-	خطابات اعتماد
46,420	46,128	46,454	46,454	-	-	خطابات ضمان
42,056	97,937	93,066	93,066	-	-	خطوط ائتمانية غير مستخدمة
13,840	25,208	24,372	24,372	-	-	التزامات أخرى
المعاملات						
12,943	50,287	10,745	10,745	-	-	إيرادات فوائد
(949)	(5,682)	(2,323)	(446)	(82)	(1,795)	مصروفات فوائد
321	3,029	819	480	-	339	إيرادات أتعاب وعمولات
-	(16)	(4)	(4)	-	-	مصروفات أتعاب وعمولات
-	34	-	-	-	-	إيرادات توزيعات أرباح
-	310	60	4	-	56	إيرادات أخرى
(1,196)	(6,336)	(1,099)	(1,099)	-	-	مصروفات أخرى
معاملات أخرى خلال السنة						
58,596	58,596	-	-	-	-	الاستحواذ على شركة تابعة
-	-	-	-	-	-	شراء ممتلكات ومعدات
-	-	-	-	-	-	تكلفة إصدار أوراق رأسمالية من الشريحة 1

* كما في 31 مارس 2026، بلغت القيمة العادلة لإجمالي الضمانات المؤهلة للأرصدة القائمة بمبلغ 510,980 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2025: 518,854 ألف دينار كويتي، و 31 مارس 2025: 512,849 ألف دينار كويتي).

الضرائب

فيما يلي وصف موجز لبعض الاعتبارات الضريبية الكويتية المتعلقة بأسهم الإصدار. ولا يُقصد به أن يكون تحليلًا شاملاً لجميع الاعتبارات الضريبية المتعلقة بالأسهم، سواء في الكويت أو غيرها. ينبغي على الراغبين في الاكتتاب بأسهم الإصدار استشارة مستشاريهم الضريبيين بشأن التبعات الضريبية المترتبة على اقتناء أسهم الإصدار وحيازتها والتصرف بها واستلام المدفوعات بموجبها، وذلك وفقًا لقوانين الضرائب في بلد إقامتهم وقوانين الضرائب الكويتية، بالإضافة إلى التبعات المترتبة على هذه الإجراءات بموجب قوانين الضرائب في دولة الكويت. يستند هذا الموجز إلى القانون الساري في تاريخ نشرة الاكتتاب هذه، ويخضع لأي تغيير في القانون قد يدخل حيز التنفيذ بعد هذا التاريخ.

يستند هذا الملخص الخاص بالنظام الضريبي في دولة الكويت إلى مرسوم ضريبة الدخل الكويتي رقم 3 لعام 1955 (المرسوم)، بصيغته المعدلة بالقانون رقم 2 لعام 2008 «المعدل لبعض أحكام مرسوم ضريبة الدخل الكويتي رقم 3 لعام 1955 (المُشار إليه فيما يلي بـ(التعديل))، واللوائح التنفيذية للتعديل (المُشار إليها فيما يلي باللوائح)، والمرسوم القانوني رقم 157 لعام 2024 بشأن فرض الضريبة المحلية التكميلية للحد الأدنى، ومختلف القرارات والتعميمات الوزارية ذات الصلة الصادرة عن وزارة المالية (يُشار إليها فيما يلي بـوزارة المالية) (يُشار إليها مجتمعةً بـقوانين الضرائب) وفقًا لتفسير وتنفيذ إدارة ضريبة الدخل التابعة لوزارة المالية (يُشار إليها فيما يلي بـإدارة ضريبة الدخل) حتى تاريخ نشرة الاكتتاب هذه. وأي تغييرات لاحقة في قوانين الضرائب أو في تفسيرها أو تنفيذها من قبل إدارة ضريبة الدخل ستؤدي إلى تغيير هذا الملخص والتأثير عليه.

ضريبة الدخل

بموجب قوانين الضرائب، تُفرض ضريبة الدخل (بنسبة ثابتة قدرها 15%) على جملة أمور، منها صافي الدخل والأرباح الرأسمالية التي تحققها أي شخص اعتباري (تفسرها إدارة ضريبة الدخل التابعة لوزارة المالية بأنها أي شكل من أشكال الشركات أو الشراكات)، أينما تأسست، وتزاول أعمالها في الكويت. ومع ذلك، فقد منحت إدارة ضريبة الدخل التابعة لوزارة المالية حتى الآن امتيازًا للشركات المؤسسة في الكويت أو في أي دولة أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي (المُشار إليها في نشرة الاكتتاب هذه باسم "الأشخاص الاعتباريون من دول مجلس التعاون الخليجي")، ولم تفرض ضريبة الدخل إلا على الأشخاص الاعتباريون من غير دول مجلس التعاون الخليجي (المُشار إليها في نشرة الاكتتاب هذه باسم "الأشخاص الاعتباريون من غير دول مجلس التعاون الخليجي")، والتي تشمل، توضيحًا لا لبس فيه، مساهمي الأشخاص الاعتباريون من دول مجلس التعاون الخليجي الذين هم أنفسهم أشخاص اعتباريين من غير دول مجلس التعاون الخليجي، والذين يمارسون أعمالهم في الكويت. ولذلك، فإن الفقرات التالية في هذا القسم تنطبق فقط على الأشخاص الاعتباريين من غير دول مجلس التعاون الخليجي. في الوقت نفسه، ستنت الكويت قانون الضريبة المحلية التكميلية للحد الأدنى، الذي دخل حيز التنفيذ في 1 يناير 2025، والذي ينطبق على مجموعات الشركات متعددة الجنسيات التي لا تقل إيراداتها العالمية عن 750 مليون يورو في سنتين ماليتين على الأقل من السنوات الأربع المالية السابقة. ويفرض هذا القانون حدًا أدنى لمعدل الضريبة الفعلي بنسبة 15% على أرباح هذه المجموعات في الكويت، بغض النظر عن مكان تأسيسها، سواء في الكويت أو في دولة أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي أو في أي مكان آخر.

على الرغم مما سبق، فقد نصت المادة 8 (1) من اللائحة التنفيذية على إعفاء الأرباح الرأسمالية الناتجة عن تداول أسهم الشركات المدرجة في بورصة الكويت (إعفاء أرباح رأس المال)، كما ينص القانون رقم 22 لسنة 2015 المعدل للقانون رقم 7 لسنة 2010 (تعديل قانون هيئة أسواق المال) على أن "عوائد الأوراق المالية والسندات وصكوك التمويل وجميع الأوراق المالية المماثلة الأخرى، بغض النظر عن جهة إصدارها، تُعفى من الضريبة" (المادة 150 مكرر من تعديل هيئة أسواق المال) (إعفاء توزيعات الأرباح، ويُشار إليها مع إعفاء أرباح رأس المال بـ"الإعفاءات الضريبية"). ورغم أن الإعفاءات الضريبية لم تُختبر بعد، إلا أنها تنص بوضوح على إعفاء حاملي الأوراق المالية، مثل أسهم الإصدار. على

الرغم مما سبق، لا يزال تطبيق وإنفاذ نظام ضريبة الدخل الكويتي غير مؤكد، لا سيما نتيجةً لغياب السوابق الصادرة عن إدارة ضريبة الدخل الكويتية أو المحاكم الكويتية المشار إليها سابقاً، ولأن إدارة ضريبة الدخل الكويتية لم تُصدر حتى الآن أحكاماً متسقة بشأن المسائل الضريبية الكويتية بشكل عام. وفي حين يظل إعفاء الأرباح الرأسمالية وإعفاء توزيعات الأرباح نافذين بموجب القانون الكويتي، تتضمن الضريبة المحلية التكميلية للحد الأدنى استثناءات تتفق مع قواعد الركيزة الثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يجوز بموجبها استبعاد بعض توزيعات الأرباح والأرباح الرأسمالية من احتساب معدل الضريبة الفعلي متى استوفيت شروط معينة. وبناءً عليه، ورغم أن الضريبة المحلية التكميلية للحد الأدنى قد تحد من أثر بعض الإعفاءات في حالات معينة لضمان تحقيق الحد الأدنى لمعدل الضريبة الفعلي، فقد تظل توزيعات الأرباح والأرباح الرأسمالية المؤهلة مستفيدة من معاملة ضريبية تفضيلية بموجب إطار تلك الضريبة.

يأتي تطبيق الضريبة المحلية التكميلية للحد الأدنى في إطار التزام دولة الكويت الأوسع بإطار الركيزة الثانية بشأن تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين، والذي يهدف إلى ضمان خضوع مجموعات الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة لمستوى أدنى عالمي من الضرائب. وبناءً على ذلك، قد يخضع حاملو أسهم الإصدار التابعة لمجموعات الشركات متعددة الجنسيات المشمولة بالحد الأدنى للضريبة على الشركات متعددة الجنسيات لالتزامات ضريبية كويتية إضافية، بما في ذلك متطلبات تقديم الإقرارات والامتثال لدى وزارة المالية، حتى في حال انطباق الإعفاءات المحلية. أما الشركات غير التابعة لمجلس التعاون الخليجي التي لا تستوفي عتبة الحد الأدنى للضريبة على الشركات متعددة الجنسيات، فتبقى خاضعة لنظام ضريبة الدخل التقليدي بنسبة 15%.

لا يخضع الأفراد لأي ضريبة دخل كويتية على دخلهم أو أرباحهم الرأسمالية.

الاستقطاع الضريبي

بموجب اللوائح، يلتزم أي طرف مقيم في الكويت يقوم بدفع مبلغ من هذا القبيل (يُشار إليه في هذا القسم باسم "الدافع") إلى أي طرف آخر (يُشار إليه في هذا القسم باسم "المستفيد")، أينما كان مقره، باقتطاع 5% من قيمة كل دفعة من هذا القبيل إلى حين إصدار إدارة ضريبة الدخل شهادة براءة ذمة ضريبية تُجيز الإفراج عن هذا المبلغ. ولا يُلزم الدافع بتحويل المبلغ المقتطع إلى إدارة ضريبة الدخل فوراً، بل يحتفظ به ويُفرض عنه إما (1) إلى المستفيد عند تقديمه شهادة براءة ذمة ضريبية من إدارة ضريبة الدخل تُؤكد أن المستفيد غير خاضع لضريبة الدخل أو معفى منها، أو أنه تكبد خسارة، أو أنه سدد ضريبة دخله أو ضمن سدادها، أو (2) في حال عدم وجود شهادة براءة ذمة ضريبية، إلى إدارة ضريبة الدخل التابعة لوزارة المالية عند الطلب. ووفقاً للتفسير الحرفي للوائح، تشمل المدفوعات الخاضعة للاستقطاع المذكور أعلاه مدفوعات الأرباح.

وعلى الرغم من أنه يُرجح ألا تخضع المدفوعات التي يجريها المصدر لنظام الاستقطاع، وذلك في ضوء الإعفاءات الضريبية المشار إليها، فإنه لا توجد حتى تاريخه إرشادات صادرة عن إدارة ضريبة الدخل بشأن هذه المسألة، ومن ثم تظل هناك إمكانية، وإن كانت بعيدة، لتطبيق نظام الاستقطاع.

ويجدر التنويه إلى أنه، رغم أن الضريبة المحلية التكميلية للحد الأدنى لا تتضمن في حد ذاتها أحكاماً تتعلق بالاستقطاع، وقد حلت محل مرسوم ضريبة الدخل بالنسبة لمجموعات الشركات متعددة الجنسيات الخاضعة لنطاق تطبيقها، فإن إدارة ضريبة الدخل قد وجهت باستمرار تطبيق آلية الاستقطاع عملياً.

وفي حال تطبيق الاستقطاع، يلتزم المصدر باقتطاع نسبة 5% من كل دفعة يقوم بسدادها إلى حملة الأسهم، ويتم الإفراج عن المبلغ المستقطع من قبل المصدر عند تقديم حامل الأسهم المعني شهادة براءة ذمة ضريبية صادرة عن إدارة ضريبة الدخل.

الضرائب الأخرى

باستثناء ما ورد بيانه أعلاه، يجوز سداد جميع المدفوعات المتعلقة بأسهم الإصدار دون أي استقطاع أو خصم أو احتجاز لحساب أي ضرائب أو رسوم أو تقديرات ضريبية أو أعباء حكومية حالية، أيًا كانت طبيعتها، تفرضها أو تستوفيها دولة الكويت أو أي جهة تعمل نيابة عنها.

لا تستحق في دولة الكويت أي رسوم دمغة أو رسوم تسجيل أو أي رسوم أو ضرائب مماثلة على حاملي أسهم الإصدار فيما يتعلق بإصدار أسهم الإصدار أو بأي تصرف أو نقل للملكيتها.

العقود الرئيسية

لم يقم المصدر بإبرام أية عقود أساسية خارج إطار أنشطته في اخر سنتين.

لا يوجد لدى المصدر عملاء أو موردون محددون، كما لا توجد لديه براءات اختراع أو حقوق ملكية فكرية أو تراخيص أو عقود خاصة ذات أهمية جوهرية لنشاطه، باستثناء ما هو موضح في قسم (وصف أعمال المصدر) من نشرة الاكتتاب.

معلومات عامة

هيئة أسواق المال

تعد هيئة أسواق المال في الكويت الهيئة التنظيمية المسؤولة، بموجب قانون هيئة أسواق المال رقم 7 لعام 2010 ولوائحه التنفيذية بصيغتها المعدلة بموجب القرار رقم (72) لعام 2015 الصادر بتاريخ 10 نوفمبر 2015، عن تنظيم إصدار الأوراق المالية في الكويت، وإصدار التراخيص والموافقات اللازمة للطرح.

صلاحية إصدار الأوراق المالية وطرحها

تعد هيئة أسواق المال في الكويت (بالإضافة إلى بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي) الجهتين الرقابيتين المختصتين بمنح التراخيص والموافقات اللازمة للطرح في دولة الكويت.

التغييرات الجوهرية

باستثناء ما تم الإفصاح عنه في نشرة الاكتتاب هذه، لم تطرأ أي تغييرات جوهرية سلبية على الوضع المالي للشركة منذ 31 مارس 2026، كما لم تطرأ أي تغييرات جوهرية سلبية على التوقعات المستقبلية للجهة المصدرة منذ 31 مارس 2025.

مدققو الحسابات المستقلون

تم تدقيق البيانات المالية للفترة المنتهية في ديسمبر 2023، وديسمبر 2024، وديسمبر 2025 بشكل مشترك بين شركة كيه بي إم جي صافي المطوع وشركائه (KPMG) — رقم الترخيص: 130 من الفئة أ — وأر إس إم البزيع وشركائه (RSM) — رقم الترخيص: 33 من الفئة أ.

تمت مراجعة البيانات المالية للربع المنتهي في 30 مارس 2026 بشكل مشترك بين شركة كيه بي إم جي صافي المطوع وشركائه (KPMG) — رقم الترخيص: 130 من الفئة أ — وأر إس إم البزيع وشركائه (RSM) — رقم الترخيص: 33 من الفئة أ.

الدعاوى القضائية

لا يشارك البنك في أي دعاوى قضائية أو إجراءات تحكيم (بما في ذلك أي إجراءات من هذا القبيل تكون قيد النظر أو مهددًا بإقامتها، والتي يكون البنك على علم بها) والتي قد يكون لها، في حال صدور قرار غير مؤاتٍ بشأنها، أثر جوهرى أو أثر سلبي جوهرى على المركز المالي للبنك أو ربحيته.

قرار الجمعية العامة غير العادية ومجلس الإدارة

تُصدر الأسهم المخصصة وفقًا لقانون هيئة أسواق المال الكويتي رقم 7 لعام 2010 ولوائحه التنفيذية بصيغتها المعدلة، وقانون الشركات رقم 1 لعام 2016.

تمت زيادة رأس المال المصرح به للمُصدر إلى 600,000,000 دينار كويتي بموجب قرار صادر عن الجمعية العامة غير العادية في 25 نوفمبر 2025. وفي الجلسات التي عُقدت في 14 يناير 2026 و15 يونيو 2026، وافق مجلس الإدارة على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع للمُصدر من خلال إصدار أسهم الإصدار، وحدد سعر العرض النهائي بمبلغ 180 فلسًا لكل سهم من أسهم الإصدار، بعد أخذ الظروف السائدة في السوق وديناميكيات القطاع واعتبارات التنفيذ في الحسبان.

الموافقة الرسمية

أصدر بنك الكويت المركزي موافقته على إصدار أسهم الإصدار في 1 أبريل 2026، وتم إخطار بنك الكويت المركزي ، بموجب خطاب مؤرخ في 24 يونيو 2026، بتحديد علاوة الإصدار بمقدار 80 فلسًا للسهم الواحد وبتاريخ 14 يوليو 2026 صدرت الموافقة الثانية من بنك الكويت المركزي. وقد منحت هيئة أسواق المال الموافقة في 19 يوليو 2026 للمُصدر على إصدار أسهم الإصدار. كما منحت هيئة أسواق المال الموافقة على نشرة الاكتتاب في 16 أغسطس 2026.

المقاصة

تُجرى مقاصة معاملات الأسهم من خلال شركة الكويتية المركزية لإيداع الأوراق المالية (ش.م.ك.).

الرقابة/الإشراف على الشركة

يعمل المُصدر في دولة الكويت وفقًا لأحكام القانون رقم (32) لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي ، القانون رقم 7 لعام 2010 المتعلق بإنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم أنشطة الأوراق المالية ولوائحه التنفيذية، وقانون الشركات الكويتي الصادر بموجب القانون رقم 1 لعام 2016 ولوائحه التنفيذية المعدلة. ويخضع البنك لإشراف بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال ووزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت، كل في حدود اختصاصه.

النظام الأساسي وعقد التأسيس

الصفحة	المحتويات
اضغط هنا	عقد التأسيس والنظام الأساسي

البيانات المالية

المحتويات	الصفحة
البيانات المالية المجمعة للبنك للفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2026	اضغط هنا
البيانات المالية المجمعة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025	اضغط هنا
البيانات المالية المجمعة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024	اضغط هنا
البيانات المالية المجمعة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023	اضغط هنا

المصدر

بنك برقان ش.م.ك.ع
الشرق - شارع عبدالله الأحمد
برج برقان
ص.ب. 5389، الصفاة 12170
دولة الكويت

مستشار الإصدار ووكيل الإكتتاب

شركة كامكول للاستثمار ش.م.ك (عامة)
منطقة شرق، شارع خالد بن الوليد، برج الشهيد
ص.ب. 28873 - الصفاة 13149
دولة الكويت

وكيل المقاصة والإيداع

الشركة الكويتية للمقاصة، ش.م.ك (مقفلة) وشركاتها التابعة
شارع مبارك الكبير، مبنى بورصة الكويت
ص.ب. 22077 - الصفاة 13081
دولة الكويت

المستشار القانوني للبنك

ASAR- الرويج وشركاه
برج العاصمة- الدور 36، 37، و38، شارع عثمان بن عفان، مراقاب
ص.ب. 447، الصفاة 13005
دولة الكويت



Burgan Bank K.P.S.C.

(a public shareholding company incorporated in the State of Kuwait)

Burgan Bank K.P.S.C.

Share Capital Increase Prospectus

Offering of up to KWD 50,000,000 through the issuance of 277,777,777 Ordinary Shares with a Pre-emption Right exercisable by the existing shareholders of Burgan Bank K.P.S.C. at an Issue Price of KWD 0.180 per share, representing KWD 0.100 nominal value per share with KWD 0.080 issuance premium

Subscription Period for the Exercising of Pre-emption Rights

From 31 August 2026 to 14 September 2026

Subscription Period for Public Offering

From 21 September 2026 to 5 October 2026

This Prospectus is dated 16 August 2026
ENGLISH TRANSLATION OF THE OFFICIAL ARABIC LANGUAGE PROSPECTUS

KAMCO
INVEST

Issuance Advisor and Subscription Agent

Kamco Investment Company K.S.C. (Public) ("Kamco Invest")

Burgan Bank K.P.S.C. (“**Burgan Bank**” or the “**Bank**” or the “**Company**” or the “**Group**” or the “**Issuer**”) was incorporated on 27 December 1975 in Kuwait by way of Amiri Decree, and in accordance with the rules and instructions of the Central Bank of Kuwait (the “**CBK**”). The Bank is registered with the Ministry of Commerce and Industry under Commercial Registration No. 24067 and was listed on the local stock exchange in Kuwait (“**Boursa Kuwait**”) on 29 September 1984. The Bank’s registered office is at Sharq, Block 9, Plot 22, Abdulla Al Ahmad Street, Kuwait.

The Issuer’s authorized capital as at the date of this share offering Prospectus (“**Prospectus**”) is KWD 600,000,000.000 (six hundred million Kuwaiti Dinars) divided into 6,000,000,000 (six billion shares) shares at a value of 100 Fils (one hundred Kuwaiti Fils) per share. The Issuer’s issued and paid-up capital as at the date of this share offering Prospectus is KWD 399,635,664.200 (Three hundred ninety-nine million, six hundred thirty-five thousand, six hundred sixty-four Kuwaiti Dinars and two hundred fils) divided into 3,996,356,642 (Three billion, nine hundred ninety-six million, three hundred fifty-six thousand, six hundred forty-two) shares at a value of 100 Fils (one hundred Kuwaiti Fils) per share (“**Existing Shares**”).

The new share capital increase offered for subscription (the “**Issue**”, or the “**Offering**”), whose provisions include a Pre-emption Right, as defined herein, shall be composed of 277,777,777 (two hundred seventy-seven million, seven hundred seventy-seven thousand, seven hundred seventy-seven) ordinary shares (the “**Issue Shares**”) at an Issue Price of 180 Fils (one hundred and eighty Kuwaiti Fils) per share (the “**Issue Price**”) of which 100 Fils (one hundred Kuwaiti Fils) is the nominal value and 80 Fils (eighty Kuwaiti Fils) is the share premium.

The Issue represents an increase in the Bank’s total issued share capital from KWD 399,635,664.200 (three hundred ninety-nine million, six hundred thirty-five thousand, six hundred sixty-four Kuwaiti Dinars and two hundred fils), divided into 3,996,356,642 (three billion, nine hundred ninety-six million, three hundred fifty-six thousand, six hundred forty-two) shares, to KWD 427,413,441.900 (four hundred twenty-seven million, four hundred thirteen thousand, four hundred forty-one Kuwaiti Dinars and nine hundred Fils only), divided into 4,274,134,419 (four billion, two hundred seventy-four million, one hundred thirty-four thousand, four hundred nineteen) shares, representing an increase of KWD 27,777,777.700 (Twenty-seven million, seven hundred seventy-seven thousand, seven hundred seventy-seven Kuwaiti Dinars and seven hundred fils) in nominal share capital divided into 277,777,777 (Two hundred seventy-seven million, seven hundred seventy-seven thousand, seven hundred seventy-seven) shares, or approximately 7 Per Cent. of the Bank’s current issued share capital.

The new shares are issued at an issue price of 180 fils per share, comprising a nominal value of 100 fils per share and a share premium of 80 fils per share, resulting in a nominal value of KWD 27,777,777.700 (Twenty-seven million, seven hundred seventy-seven thousand, seven hundred seventy-seven Kuwaiti Dinars and seven hundred fils) and an aggregate issue value of approximately KWD 49,999,999.860 (Forty-nine million, nine hundred ninety-nine thousand, nine hundred ninety-nine Kuwaiti Dinars and eight hundred sixty Fils only), of which KWD 22,222,222.160 (Twenty-two million, two hundred twenty-two thousand, two hundred twenty-two Kuwaiti Dinars and one hundred sixty fils) represents the share premium.

The initial eligible subscribers (“**Initial Eligible Subscribers**”) are comprised of, a) those persons (“**Eligible Shareholders**”) whose names are recorded in the shareholder register of the Bank (the “**Bank’s Shareholders Register**”) held with Kuwait Clearing Company K.S.C and its subsidiaries (“**Clearing and Depository Agent**”) as at 30 August 2026 (“**Record Date**”), and b) those persons to whom pre-emption rights were transferred during the Pre-emption Rights Trading Period (defined below) (“**Owners of Transferred Pre-emption Rights**”).

For clarity, any trading made on the Bank's shares prior to the Record Date but for which the settlement process has not been completed at Boursa Kuwait on the Record Date (the “**Ex-Date**”) and, accordingly, not recorded in the shareholder register of the Bank (the “**Bank's Shareholders Register**”), shall not be taken into account in defining the Eligible Shareholders recorded in the Bank's Shareholders Register on the Record Date.

In any of the following instances concerning the exercising of any right of pre-emption vis-à-vis the Issue Shares (the “**Pre-emption Right**” (as the context may apply), a) in the case of an Initial Eligible Subscriber, same may subscribe for their pro-rata amount of the Issue Shares based on the amount of Existing Shares registered in the name of the Initial Eligible Subscriber on the Record Date to the extent they have not otherwise transferred their pre-emption right, and b) in the case of an Owners of Transferred Pre-emption Rights, such Owner may subscribe for one Issue Share for each Pre-emption Right transferred to them during the Pre-emption Rights Trading Period. For the avoidance of doubt, any Transferred Pre-emption Rights acquired by an Initial Eligible Subscriber shall not be added to the Existing Shares registered in its name on the Record Date for the purpose of calculating its pro rata entitlement under paragraph (a) but shall constitute a separate entitlement to subscribe for Issue Shares in accordance with paragraph (b).

In addition to the amount of Issue Shares that Initial Eligible Subscribers are entitled to with respect to their Pre-emption Right, the Initial Eligible Subscribers may also subscribe for additional Issue Shares (“**Additional Issue Shares**”) at the same time that they subscribe for Issue Shares under their Pre-emption Right. Additional Issue Shares are those Issue Shares that remain unsubscribed as a result of Initial Eligible Subscribers electing not to exercise, or to only partially exercise, their Pre-emption Right. Available Additional Issue Shares subscribed for will be allocated to the Initial Eligible Subscribers pro rata to their subscription for such Additional Issue Shares.

The subscription period for exercising Pre-emption Rights in the Issue Shares (and Additional Issue Shares, if available) will commence on 31 August 2026 and will end on 14 September 2026 (“**Pre-emption Right Subscription Period**”).

In the case in which all Issue Shares have not been fully subscribed for by the Initial Eligible Subscribers during the Pre-emption Right Subscription Period, then the unsubscribed Issue Shares shall be offered for public subscription (“**Public Subscription**” or “**Public Offering**”) to any person eligible to subscribe for shares in Kuwait (the “**Public Subscribers**”), including without limitation, the Initial Eligible Subscribers.

The Public Subscription shall commence from 21 September 2026 and will end on 5 October 2026 (the “**Public Offering Subscription Period**”). In the event that all of the shares offered for Public Subscription are subscribed for at or prior to the end of the Public Offering Subscription Period, then the subscription may be closed at that time. The board of directors of the Bank (the “**Board of Directors**”) may extend the Public Offering Subscription Period in its sole and absolute discretion in accordance with applicable laws and regulations. In the event that the aggregate of the Pre-emption Right Subscription Period and the Public Offering Subscription Period is to extend beyond a period of three (3) months from the date of opening of the Pre-emption Right Subscription Period, then the approval of the Kuwait Capital Markets Authority (the “**CMA**”) shall be obtained in order to do so.

Initial Eligible Subscribers and Public Subscribers (collectively, “**Subscribers**”) for the Issue Shares will not have the right of retraction except as in accordance with the Companies Law No. 1 of 2016 (as amended) and its executive regulations (each as amended). The share allocation decision shall be final without any liability on the Issuer or the Subscription Agent.

The number of allocated Issue Shares shall be rounded to the nearest whole number. The Issuer shall have the absolute right to dispose of the fractional shares, if any, without issuing fractional shares.

After the relevant subscription period, the completion of the final allocation of the Issue Shares and fulfilment of all necessary regulatory procedures, the Issue Shares will be listed on Boursa Kuwait for trading without any restrictions, consistent with the protocols for the current Existing Shares.

The proceeds from the Offering will be allocated to strengthening the Issuer's capital base, enhancing its financial position, and supporting its strategic growth initiatives. In addition, a portion of the proceeds may be used to fund general corporate purposes and provide the Issuer with greater financial flexibility to pursue future opportunities - see **"Use of Offering Proceeds"** section.

The Bank's Extraordinary General Assembly approved the increase of the authorized share capital to KD 600,000,000 (six hundred million Kuwaiti Dinars) at its meeting held on 15 November 2025. Subsequently, the Board of Directors, at its meetings held on 14 January 2026 and 15 June 2026, approved the proposed increase of the Bank's issued and paid-up share capital through a rights issue with a total offering size of up to KD 50 million. The capital increase will be implemented through the issuance of 277,777,777 (two hundred seventy-seven million, seven hundred seventy-seven thousand, seven hundred seventy-seven) new shares at an issue price of 180 fils per share. The issue price of each new share comprises a nominal value of 100 fils and a share premium of 80 fils. Accordingly, the nominal value component of the capital increase amounts to KD 27,777,777.700 (twenty-seven million, seven hundred seventy-seven thousand, seven hundred seventy-seven Kuwaiti Dinars and seven hundred fils only), which will be added to the Bank's issued and paid-up share capital. The remaining amount of approximately KD 22,222,222.160 (twenty-two million, two hundred twenty-two thousand, two hundred twenty-two Kuwaiti Dinars and one hundred and sixty fils only) will be allocated to the share premium account. The Board of Directors further authorized each individually, Sheikh Abdullah Nasser Sabah Al Ahmad Al Sabah (Chairman), Mr. Faisal M. Sarkhou (Vice Chairman), Mr. Antoine Daher (Group CEO), Mr. Fadel Abdullah (CEO – Kuwait), and Mr. Khaled Al-Zouman (Group CFO), to determine the subscription period for the Issue Shares, issue the prospectus, and undertake all corporate actions required to proceed with and complete the Offering.

The Issue Shares shall be of the same class as the Existing Shares in the Issuer's capital. Each share shall confer one vote on its holder and each shareholder shall be entitled to attend and vote in the General Assembly meeting, to receive future dividends whenever announced by the Issuer, to benefit from pre-emptive rights in new equity subscriptions, to benefit from the rights upon the company's liquidation and any other rights provided for in the Memorandum of Association and the Articles of Association of the Bank. No shareholder shall have any additional rights in preference to any other shareholder.

As per the provisions of Law No. 7 of 2010 Regarding the Establishment of the Capital Markets Authority and Regulating Securities Activities, without prejudice to the tax exemptions from the prescribed tax on profits arising from disposal of securities issued by companies listed on Boursa Kuwait, returns in respect of securities, bonds, financial sukuk and all other similar securities, regardless of the Issuer, are exempted from taxes.

Following the conclusion of the Pre-emption Right Subscription Period or the Public Offering Subscription Period (whichever occurs later), completion of the final allocation of the Issue Shares, and satisfaction of all applicable regulatory requirements, the Issue Shares will be listed on Boursa Kuwait and admitted for trading. The Issue Shares will rank *pari passu* in all respects with the Existing Shares and will be freely tradable without any restrictions. The "Important Notices" of this Prospectus should be carefully reviewed prior to deciding to invest in the Issue Shares.

For the purposes of this Prospectus, the term "Business day" means the day on which Boursa Kuwait conducts normal trading business, and for the purposes of the subscription process, it also includes any day on which banks are open for business in the State of Kuwait (other than Fridays and Saturdays) and excluding official holidays.

NOTICE TO POTENTIAL INVESTORS

WE RECOMMEND THAT YOU CONSULT A PERSON LICENSED PURSUANT TO LAW NO. 7 OF 2010 CONCERNING THE ESTABLISHMENT OF THE CAPITAL MARKETS AUTHORITY AND REGULATING SECURITIES ACTIVITIES, AND ITS EXECUTIVE REGULATIONS, AS AMENDED, WHO IS QUALIFIED TO PROVIDE ADVICE ON THE CONTENTS OF THIS PROSPECTUS, BEFORE MAKING A DECISION TO SUBSCRIBE.

It should also be noted that, without the prior approval of the Central Bank of Kuwait (the “**CBK**”), that ownership by one person (whether a natural or juristic in nature) of 5 per cent. (five per cent) or more in the Bank’s capital, is not permitted. If the ownership of one person exceeds the aforementioned percentage threshold, then such person should dispose of the increase within the period set by the CBK. This violation shall result in the shareholder not being entitled to exercise voting rights in respect of the excess shares in terms of the voting rights.

On **1st April** 2026, the CBK approved the Offering of the Issue Shares and by letter dated 24 June 2026 the CBK was informed of the share premium being set at 80 fils per share and on 14 July 2026, a second approval was issued by the Central Bank of Kuwait.. In addition, on 19 July 2026 the Kuwait Capital Markets Authority (the “**CMA**”) approved the Offering of the Issue Shares.

This Prospectus was approved by the CMA on 16 August 2026 It has been prepared in accordance with the provisions of the Law No. 7 of 2010 concerning the Establishment of the Capital Markets Authority and Regulating Securities Activities, its Executive Regulations and amendments thereto. The members of the Board of Directors of the issuing Company and the persons named in this Prospectus under the heading "Management" are jointly and severally responsible for the accuracy and validity of all information contained herein relating to the issuing Company or the issued shares. They further affirm that, to the best of their knowledge and after making all reasonable inquiries, there are no other facts or information which, if omitted, would affect the accuracy or validity of any statement or information contained herein.

The issuing Company acknowledges its responsibility for any inaccuracies in the Prospectus and affirms that, to the best of its knowledge and after conducting all reasonable inquiries, this prospectus does not omit any material information and has been prepared based on accurate and truthful information. The issuing Company further acknowledges that all necessary requirements and procedures have been followed and that all required documents have been submitted in accordance with the CML Rules.

The Issuer’s legal counsel acknowledges having reviewed this Prospectus and related documents provided by the issuing Company and, to the best of its knowledge and after conducting all reasonable inquiries, confirms that the prospectus meets all relevant legal requirements and that the issuing Company has obtained all necessary approvals to ensure the validity and enforceability of its obligations.

The CMA does not bear any responsibility for the contents of this publication, nor does it guarantee its accuracy or completeness. It also expressly and explicitly disclaims any liability of any kind for any loss that may arise or occur as a result of reliance on any part of this publication and will not be a party to any claim for damages arising from this publication.

IMPORTANT NOTICES

Disclaimer and Responsibility Statement

This Prospectus contains information regarding Burgan Bank K.P.S.C. (“**Burgan Bank**” or “the **Bank**” or the “**Company**” or the “**Issuer**”) in connection with its share capital increase, including details relating to the offered shares, subscription procedures, and the applicable terms and conditions.

The Issuer has not authorized any person or entity to provide or make any statement, information, or representation concerning the Issuer or the offered shares, other than as expressly set forth in this Prospectus or as otherwise approved by the Issuer in writing for that purpose. Any statements, information, representations, or assumptions made or provided by third parties shall not be relied upon as having been authorized by the Issuer, whether in its capacity as Issuer, Issuance Advisor, or Subscription Agent, except as expressly stated herein.

The Issuer has exercised all reasonable care and conducted appropriate inquiries to ensure the accuracy and completeness of the information contained in this Prospectus as of its date. Certain information herein, particularly relating to the market and industry sectors in which the Issuer operates, has been obtained from external or public sources. While neither the Issuer nor its advisers have any reason to believe that such information is materially inaccurate or misleading, no independent verification of such data has been undertaken, and therefore no representation or warranty (express or implied) is made as to its accuracy, reliability, or completeness.

The information contained in this Prospectus is subject to change after the date of issuance. The Issuer’s financial condition and the value of the shares may be affected adversely by future developments, including, without limitation, changes in inflation, interest or financing rates, taxation, economic and political conditions, or other factors beyond the Issuer’s control. Neither the delivery of this Prospectus nor any written, verbal, or printed statement in relation to the offering shall be construed as a representation or warranty of any future performance, results, or events.

This Prospectus does not constitute a recommendation by the Issuer, its advisers, or any of their affiliates to participate in the share offering. The information contained herein is of a general nature and does not take into account the investment objectives, financial situation, or particular needs of any specific potential investor. Each recipient of this Prospectus shall be solely responsible for obtaining independent professional advice in respect of the Issuer, the offering, and any investment decision to subscribe for the offered shares. Each prospective investor must undertake their own independent assessment and due diligence of the Issuer, the offered shares, and the information contained herein, including obtaining financial, legal, and tax advice as deemed appropriate.

The distribution of this Prospectus and the offering of the Issue Shares in certain jurisdictions outside the State of Kuwait may be restricted by law. Persons into whose possession this Prospectus comes are required by the Issuer and the managers to inform themselves of, and comply with, any such restrictions.

This document does not constitute an offer to sell, or a solicitation of an offer to buy, any securities in the United States or in any other jurisdiction where such offer or sale would be unlawful. The securities described herein have not been and will not be registered under the U.S. Securities Act of 1933, as amended, nor with any securities regulatory authority in any state or jurisdiction of the United States, and may not be offered, sold, pledged, or otherwise transferred within the United States or to, or for the account or benefit of, U.S. persons.

No person has been authorized to give any information or make any representation in connection with the offering of the Issue Shares other than those contained in this Prospectus. Any such information or representation not contained herein should not be relied upon as having been authorized by the Issuer, whether in its capacity as Issuer or as Subscription Agent. The delivery of this Prospectus or the completion of any sale made hereunder shall not imply that there has been no change in the affairs or financial condition of the Issuer since the date of this Prospectus.

The Issue Shares may not be suitable for all investors. Each prospective investor must determine, based on their own circumstances, the appropriateness of such investment and, in particular, should:

- Possess sufficient knowledge and experience to evaluate the merits and risks of investing in the Issue Shares and to understand the information contained in this Prospectus;
- Have access to appropriate analytical tools to evaluate such investment in the context of their overall financial situation and portfolio;
- Have adequate financial resources and liquidity to bear the economic risk of an investment in the Issue Shares;
- Possess a full understanding of the terms of the Issue Shares and familiarity with trading and investment practices in the relevant financial markets; and
- Be capable, either alone or with the assistance of a professional adviser, of assessing possible scenarios, economic developments, and other factors that may affect their investment and their ability to bear potential losses.

By accepting and reviewing this Prospectus, each recipient acknowledges and agrees to comply with its terms and represents that they are solely responsible for ensuring full compliance with all applicable laws, including obtaining any required governmental or non-governmental approvals prior to making any purchase of the offered shares.

Financial and Statistical Information

Unless otherwise indicated, references in this Prospectus to “**KWD**”, “**KD**”, “**Kuwaiti Dinars**”, or “**Dinars**” refer to the lawful currency of the State of Kuwait, and references to “**USD**”, “**US\$**”, or “**\$**” refer to United States Dollars. The term “**Business Day**” means the day on which Boursa Kuwait and banks are open for business in the State of Kuwait, excluding Fridays and Saturdays and official holidays.

Certain figures and percentages in this Prospectus have been subject to rounding adjustments. Accordingly, numerical data presented in different tables may vary slightly, and totals shown may not precisely equal the arithmetic sum of the preceding figures.

Where statistical information has been sourced from publications or external sources, the Issuer believes such information represents the most recent data available from those sources. Financial information for any period ending after 31 December 2025 has not been audited.

Forward-Looking Statements

Certain statements contained in this Prospectus may constitute forward-looking statements. Such statements include references to the Issuer’s plans, objectives, strategies, anticipated performance, and future operations, as well as assumptions underlying these expectations. Words and expressions such as “anticipates,” “believes,” “expects,” “intends,” “plans,” “aims,” “seeks,” “may,” “will,” “should,” and similar terminology generally identify forward-looking statements.

These statements are based on the Issuer’s management’s current expectations regarding future events and financial performance. Although the Issuer believes such expectations and assumptions to be reasonable as of the date of this Prospectus, the actual results, performance, or achievements may differ materially due to various risks and uncertainties, including but not limited to:

- General economic conditions and business activity in Kuwait and other jurisdictions;
- The Company’s ability to implement its strategies and achieve its growth and expansion objectives;
- Market risks, technological developments, and changes affecting the banking and finance sector;
- Fluctuations in interest rates, inflation, taxation, stock market conditions, and currency values;
- Changes in laws, regulations, or competition frameworks applicable to the Company’s business;
- Political, social, or economic instability;
- Natural disasters or other disruptions to operations;
- Labor strikes or workforce disruptions; and
- The Company’s ability to retain key management and skilled employees.

Investors are urged to review carefully the section titled “Risk Factors” in this Prospectus for a discussion of the principal risks associated with an investment in the Issue Shares.

Forward-looking statements speak only as of the date of this Prospectus. The Issuer expressly disclaims any obligation to update or revise such statements to reflect any change in expectations, events, or circumstances occurring after the date hereof, except as required under applicable law.

Non-IFRS Financial Measures and APMs

This Prospectus contains references to certain non-IFRS measures, including capital adequacy, leverage and certain other ratios contained in "Selected Financial Information" and referred to elsewhere in this Prospectus. All of these measures constitute alternative performance measures (as defined in the European Securities and Markets Authority guidelines on Alternative Performance Measures ("APMs")).

The Bank believes that the APMs included in this Prospectus provide useful supplementary information to both investors and to the Bank's management, as they facilitate the evaluation of underlying operating performance and financial position across financial reporting periods. However, investors should note that, since not all companies calculate financial measurements, such as the APMs presented by the Bank in this Prospectus, in the same manner, these are not always directly comparable to performance metrics used by other companies.

The APMs contained in this Prospectus should not be considered in isolation and are not measures of financial performance or liquidity under IFRS. These non-IFRS measures should not be considered as an alternative to revenues, profit or loss for the period or any other performance measures derived in accordance with IFRS or as an alternative to cash flow from operating, investing or financing activities or any other measure of liquidity derived in accordance with IFRS. Non-IFRS measures do not necessarily indicate whether cash flow will be sufficient or available for cash requirements and may not be indicative of actual results of operations. In addition, the APMs in this Prospectus may not be comparable to other similarly titled measures used by other companies. The Bank believes that net interest margin and other non-IFRS measures presented in this Prospectus are useful indicators of financial performance that are widely used by investors to monitor the results of banks generally. Because of the discretion that the Bank and other companies have in defining these measures and calculating the reported amounts, care should be taken in comparing these measures with similar measures used by other companies.

RESPONSIBILITY STATEMENT

Individuals Responsible for the Prospectus

This Prospectus has been prepared by:

Name: Mr. Antoine Jean Daher

Title: Group Chief Executive Officer

Address: Burgan Bank K.P.S.C. Sharq - Block 9- plot 22 - Abdulla Al-Ahmad Street - Kuwait

Acknowledgement and Responsibility Statement

Each of the Directors of the Issuer, whose names appear in this Prospectus, hereby accepts full responsibility for the information contained herein. To the best of their knowledge and belief, and having taken all reasonable care and conducted full and detailed due diligence to ensure that such is the case, the Directors confirm that:

- The information contained in this Prospectus is true, complete, accurate, and not misleading in any material respect;
- All material information relating to the Issue Shares and the Issuer has been fully disclosed, thereby enabling potential investors to make an informed decision as to whether or not to subscribe for the Issue Shares; and
- All relevant provisions of Law No. 7 of 2010 Regarding the Establishment of the Capital Markets Authority and Regulating Securities Activities and the executive bylaws thereto (each as amended), including Module Eleven (*Dealing in Securities*) thereof, as well as Law No. 1 of 2016 (as amended) (the Companies Law) and the executive regulations thereto, and all instructions and circulars issued by the Kuwait Capital Markets Authority from time to time, have been duly complied with in connection with the preparation and issuance of this Prospectus.

Executed on behalf of the Board of Directors of the Issuer:

Name: Sheikh Abdullah Nasser Sabah Al Ahmad Al Sabah

Title: Chairman

Signature:

Date: 18/08/2026

Legal Advisor Declaration

I, the in house legal advisor of the Issuer, hereby certify that I have reviewed this Prospectus and relevant documents and ensured- to the best of my knowledge and belief after making reasonable inquiries- that the Prospectus satisfies all the legal requirements and that the Issuer has obtained all the approvals required to ensure the validity and effectiveness of its obligations.

Name: Mahmoud Ezzat

Title: Group Chief Legal Counsel

Signature

TABLE OF CONTENTS

IMPORTANT NOTICES	6
RESPONSIBILITY STATEMENT	9
SUMMARY OF THE ISSUANCE	11
RISK FACTORS	16
OFFERING TERMS, CONDITIONS AND INSTRUCTIONS OF THE ISSUE	39
OFFERING TIMETABLE	46
USE OF PROCEEDS	47
BASIS OF CALCULATING THE ISSUE SHARE PRICE AND PREMIUM	48
CAPITALIZATION AND BORROWINGS OF THE ISSUER	50
PROFIT DISTRIBUTIONS BY THE ISSUER	51
PREVIOUS ISSUANCES OF THE ISSUER	52
BUSINESS DESCRIPTION OF THE ISSUER	54
MANAGEMENT	68
FINANCIAL SUMMARY OF THE ISSUER	84
TAXATION	102
MAJOR CONTRACTS	104
GENERAL INFORMATION	105
ISSUER'S MEMORANDUM AND ARTICLES OF ASSOCIATION	107
FINANCIAL STATEMENTS	108

SUMMARY OF THE ISSUANCE

The following summary should be read as an introduction to, and is qualified in its entirety by reference to, the more detailed information appearing elsewhere in this Prospectus. This summary does not contain all the information that prospective investors should consider before deciding to invest in the Issue Shares and does not purport to be complete. Accordingly, any decision by a prospective investor to invest in the Issue Shares should be based on consideration of this Prospectus as a whole.

Issuer	Burgan Bank K.P.S.C.
Issuer's Address	Burgan Tower, Sharq - Block 9- plot 22 - Abdulla Al-Ahmad Street – Kuwait City, P.O. Box 5389, Safat- 12170, Kuwait.
Date of Incorporation	Incorporated in the State of Kuwait by an Amiri Decree on 27 December 1975
Commercial Registration Number	24067
Offering Type	Public Offering to subscribe for Issue Shares with pre-emption rights to Eligible Subscribers.
Issue Price	KWD 0.180 per Issue Share
Nominal Value	KWD 0.100 per Issue Share
Issuance Premium	KWD 0.080 per Issue Share
Authorized Capital prior to Offering	KWD 600,000,000
Total number of Issued and Paid-up Shares prior to Offering	3,996,356,642
Value of Issued and Paid-up Shares prior to Offering	KWD 399,635,664.200
Treasury Shares	81,312,383 shares
Number and type of Issue Shares	277,777,777 ordinary shares
Number of Issue Shares underwritten	None
Value of underwritten Issue Shares	None
Total number of Issued and Paid Up Shares following the Offering	4,274,134,419
Value of Issuer's Issued and Paid Up Capital following the Offering	KWD 427,413,441.900
Percentage increase in Issued and Paid-up share Capital	The capital of the Issuer will be increased by KWD 27,777,777.700 representing an increase of approximately 7 per cent.
Total value of the Offering	Up to KWD 49,999,999.860
Offering, or Issuance	Means the Issuance of 277,777,777 new ordinary shares, offered to Eligible Subscribers or Public Subscribers as the case may be.
Restrictions on trading in the Issue Shares offered for subscription and any future arrangements for trading in them	None

Offering Expenses	Estimated to be approximately KWD 150,000. The Issuer shall be responsible for all costs relating to the Offering which includes offering management fees, marketing expenses, printing and distribution expenses and other related expenses.
Offering Fees	No subscription fees will be imposed on the shares, as the Issuer will bear all issuance costs.
Offering/ Subscription method	Subscribers may submit the Subscription Application Form online via the https://www.ipo.com.kw (“ Subscription Website ”) or IPO Kuwait Mobile Application (“ Mobile Application ”) operated by Kuwait Clearing Company K.S.C and its subsidiaries during the Subscription Period as described in the Offering Terms, Conditions and Instructions of the Issue section of this Prospectus. Amendments to and/or withdrawal of the Subscription Application Form shall not be permitted once submitted. Upon submission, the Subscription Application Form shall serve as a legally binding agreement between the subscribers and the Issuer.
Allocation date	Within five Business Days of the date of the closure of the Pre-emptive Right Subscription Period, or end of the Public Offering Subscription Period, if applicable (as applicable).
“Subscribers”	Means Initial Eligible Subscribers and Public Subscribers.
“Eligible Subscribers”	Include: (a) Eligible Shareholders: Registered holders of Existing Shares recorded in the Company’s shareholder register with the Kuwait Clearing Company K.S.C and its subsidiaries at the close of trading on Boursa Kuwait on the Record Date (any trade of the Company’s shares prior to the Record Date, but which have not completed the trade settlement process of Boursa Kuwait as of the Record Date (<i>ex rights date</i>), and as a result have not yet been registered on the Company’s shareholder registry, will not be considered in determining the Eligible Shareholders of record as of the Record Date); and (b) other right holders who have obtained such rights by way of transfer without consideration or purchase during the Pre-emption Rights Trading Period.
“Public Subscribers”	Means any person eligible to subscribe for shares in Kuwait (including Initial Eligible Subscribers) who applies to subscribe for Issue Shares not otherwise taken up during the Pre-emption Right Subscription Period.
Minimum Subscription	1 Issue Share
Pre-emption Rights Trading Period	Means the period which commences on the first day of the Subscription Period and ceases five Business Days prior to the day of closing of the Subscription Period.
Subscription for Additional Issue Shares	Eligible Subscribers have the right to subscribe for additional Issue Shares (“ Additional Issue Shares ”) in addition to their entitlement to Issue Shares. Such subscription shall be made at the Issue Price.

Allocation of Issue Shares

Eligible Subscribers who apply for Issue Shares and submit the Subscription Application Form to the Clearing and Depository Agent prior to the end of the Subscription Period will be entitled to subscribe for Issue Shares at a ratio of 7.10 per cent. (rounded, and adjusted fractional shares, if any) of their existing shareholding as of the Record Date, taking into account the Issuer's treasury shares, if any. Holders of Pre-emption Rights shall be entitled to subscribe for the number of Issue Shares corresponding to the acquired rights. If the Eligible Subscribers have not fully subscribed to their entitlement to the Issue Shares, such unsubscribed Issue Shares will be allocated to those Eligible Subscribers who applied for more than their entitlement to the Issue Shares. If the aggregate number of the Additional Issue Shares exceeds the number of available unsubscribed Issue Shares, such shares will be allocated to those Eligible Subscribers applying for such Additional Issue Shares pro rata to their subscription for the Additional Issue Shares. In the case in which all Issue Shares have not been fully subscribed for by the Initial Eligible Subscribers, then any remaining unsubscribed Issue Shares shall be offered for public subscription to any person eligible to subscribe for shares in Kuwait, including without limitation, the Initial Eligible Subscribers. The allocation of any of the Issue Shares shall be final without any recourse or liability against the Issuer (see Section Offering Terms, Conditions and Instructions of the Issue).

Use of Proceeds

The proceeds of the Offering will be allocated to strengthening the Issuer's capital base, enhancing its financial position, and supporting its strategic growth initiatives. In addition, a portion of the proceeds may be used to fund general corporate purposes and provide the Issuer with greater financial flexibility to pursue future opportunities.

Excess Offering Monies

Excess offering monies, if any, will be returned to subscribers who have participated in the Offering without any interest to the subscribers and without any commission, charge or withholding by the Company and no Subscriber shall be entitled to any compensation in respect of any delay in refunding such amounts.

Offering Terms

The acceptance of Subscription Application Forms by the Subscription Agent, the Clearing and Depository Agent and the Issuer constitutes a legally binding agreement between subscribers and the Issuer - refer to "Offering Terms, Conditions and Instructions of the Issue" section in this Prospectus. The Issuer, the Subscription Agent, and the Clearing and Depository Agent retain the right to reject, in full or in part, any Subscription Application Form, which is not in compliance with the terms of the Offering. Once submitted, Subscription Application Forms cannot be amended or withdrawn.

Dividends

The Issue Shares will be entitled to receive any dividends declared by the Issuer in the future.

Voting Rights

The Issuer has only one class of share. Each Issue Share entitles the holder to one vote, and each Shareholder has the right to attend and vote at a General Assembly. No Shareholder has any preferential voting rights (see "Offering Terms, Conditions and Instructions of the Issue" section).

Recover the value of shares	Existing and new shareholders can recover the shares' value (either profit or loss) through direct sale on Boursa Kuwait. There are no differences in any of the rights between the Issue Shares and Existing Shares.
Rights arising from the Issue Shares in the event of liquidation of the Issuer	A shareholder is entitled to receive a portion in proportion to the shares they hold from the Issuer's assets on liquidation behind claims of any preferred shareholders, if any, and following repayment of the Issuer's debts and other costs <i>pari passu</i> with all other holders of ordinary shares.
Subsequent Equity Subscriptions	The holders of Issue Shares will be entitled to benefit from pre-emptive rights in subsequent public equity subscriptions.
Process and Procedures in the event of an undersubscribed Issue	If the share capital increase has not been fully subscribed for during the Subscription Period, the Board of Directors of the Company may decide to extend the Subscription Period. If the share capital increase has not been fully subscribed for during the extended Subscription Period, the Board of Directors of the Company may decide to either, (i) retract the share capital increase and refund the Subscription Monies in accordance with the terms and conditions of the Offering and no Subscriber shall be entitled to compensation or recourse against the Issuer, the Clearing and Depository Agent, or the Subscription Agent, or (ii) limit the share capital increase to the amount actually subscribed for. Subscribers for the Issue Shares will not have a right of retraction except as per the Law permits.
Listing of Shares	A statement of Issue Shares will be issued and the Issue Shares will be listed on Boursa Kuwait following the close of the Subscription Period, the final allocation of the Issue Shares and completion of all the necessary regulatory procedures and will be traded without any restrictions and will be equal in rights to the Existing Shares.
Taxation	Payments made by the Issuer in respect of the Issue Shares could become subject to taxation (as stated in the Taxation Section)
Summary of the Consolidated Financial Position as at 31/3/2026 (KWD '000s)	Total assets: KD 9,531,090 Total liabilities: KD 8,503,599 Shareholders' Equity: KD 845,256 <i>Refer to the financial statements and the notes within for more information</i>
Summary of the Consolidated Financial Position as at 31/12/2025 (KWD '000s)	Total assets: KD 9,098,815 Total liabilities: KD 8,047,514 Shareholders' Equity: KD 871,150 <i>Refer to the financial statements and the notes within for more information</i>
Summary of the Consolidated Financial Position as at 31/12/2024 (KWD '000s)	Total assets: KD 8,158,486 Total liabilities: KD 7,138,628 Shareholders' Equity: KD 873,535 <i>Refer to the financial statements and the notes within for more information</i>
Summary of the Consolidated Financial Position as at 31/12/2023 (KWD '000s)	Total assets: KD 7,426,131 Total liabilities: KD 6,425,227 Shareholders' Equity: KD 862,217 <i>Refer to the financial statements and the notes within for more information</i>

Short-term profit on the Share (in fils)	The earnings per share is 1.5 fils for the six-month period ended 30 June 2026, 0.6 fils for the three-month period ended 31 March 2026, 9.4 fils for the full year ended 31 December 2025, and 9.8 fils for the year ended 31 December 2024.
Risk Factors	An investment in the Offering involves certain risks, which can be broadly grouped into three categories: (i) risks relating to the Issuer, (ii) risks associated with the industries in which the Issuer's subsidiaries operate and the legal and regulatory framework in Kuwait, and (iii) risks specific to the Issue Shares. Investors should carefully consider these risks before deciding to invest in the Issue Shares (see Section "Risk Factors").
Date of the Extraordinary General Assembly resolution approving the increase in authorized share capital and authorizing the Board of Directors to approve any future increases in the issued and paid-up capital within the limits of the authorized capital	15/11/2025
Board approval of the increase of issued and paid up share capital by the issuance of the Issue Shares	14/01/2026 and 15/06/2026
Regulatory Authorities	The Kuwait Capital Markets Authority and the Ministry of Commerce and Industry and the Central Bank of Kuwait
Date of Approvals of the Relevant Regulatory Authorities for the Increase in Issued Capital	Kuwait Capital Markets Authority: 19 July 2026 Kuwait Ministry of Commerce and Industry: 24 August 2026 First Approval Central Bank of Kuwait: 1 April 2026 Second Approval Central Bank of Kuwait: 14 July 2026
Date of Approval of the Prospectus by the Kuwait Capital Markets Authority	16 August 2026
Auditor	Safi Al Mutawa & Partners (KPMG – Kuwait) and RSM Al-Bazie & Partners (RSM – Kuwait)
Issuance Advisor and Subscription Agent	Kamco Investment Company K.S.C. (Public)
Clearing and Depository Agent	Kuwait Clearing Company K.S.C and its subsidiaries
Legal Advisors	ASAR – Al Ruwayeh & Partners
Law	Kuwaiti Law
Courts	Courts of the State of Kuwait
Board of Directors	- Chairman: Sheikh Abdullah Nasser Sabah Al Ahmad Al Sabah - Vice Chairman: Faisal M. E. Sarkhou - Director: Abdullah Mohammed AlSharekh - Director: Abdelkarim A. S. El-Kabariti - Director: Jamal Abdullah Ali Hajeyah Dashti - Director: Moustapha Samir Chami - Director: Fouad Husni Doughlas - Independent Director: Osama Rashed Al Ameli - Independent Director: Sager Abdullah Al-Sharhan - Independent Director: Michel A. Accad - Independent Director: Abdulaziz Saad Abdulaziz Al Rashed

RISK FACTORS

Prior to investing in any Issue Shares, prospective investors should carefully consider, together with all other information contained in this Prospectus, the risk factors described below. The Issuer believes that the factors described below represent the principal risks inherent in investing in the Issue Shares but these risk factors are not exhaustive and other considerations, including some which may not be presently known to the Bank, or which the Issuer currently deems to be immaterial, may impact any investment in the Issue Shares.

Prospective investors should also read the detailed information set out elsewhere in this Prospectus and reach their own views prior to making any investment decision.

Factors that may have a material adverse effect on the Bank's business, results of operations, financial condition and prospects

RISKS RELATING TO THE BANK

(a) Economic, political and related considerations

The Group's operations are concentrated in the Middle East, North Africa and Turkey ("MENAT") region. Whilst the Bank's principal operations are conducted in Kuwait, the Group also operates through subsidiaries in Turkey, Bahrain, Algeria and Tunisia. Accordingly, the Group is exposed to the economic, political, regulatory and market conditions prevailing in these jurisdictions. Any deterioration in such conditions may have a material adverse effect on the Group's business, financial condition, results of operations and prospects.

Demand for banking and financial services in the MENAT region is influenced by a number of factors, including economic growth, business activity, market liquidity, investor confidence and financial market performance. Adverse economic conditions, market volatility or a decline in investor confidence in any of the Group's key markets may reduce demand for banking products and services, impair asset quality and adversely affect the Group's profitability and growth prospects.

The Group is also exposed to geopolitical risks arising from developments within the MENAT region and globally, including political instability, armed conflicts, civil unrest, terrorism, sanctions, diplomatic disputes and other geopolitical events. Such developments may adversely affect economic activity, financial markets, customer confidence and the operating environment in one or more of the jurisdictions in which the Group operates. Any such events could have a material adverse effect on the Group's business, financial condition, results of operations and prospects.

Kuwait's economy remains susceptible to both external and domestic factors, including fluctuations in hydrocarbon prices, political developments, economic cycles and instability in neighbouring countries and the wider Gulf region. In addition, adverse events such as acts of war, terrorism, civil disturbances, natural disasters, pandemics or changes in legal, regulatory or taxation regimes may adversely affect economic conditions and the operating environment for financial institutions in Kuwait.

The hydrocarbon sector continues to represent a significant component of Kuwait's economy and a principal source of government revenue. Consequently, the performance of the Kuwaiti economy remains closely linked to developments in global energy markets. Sustained declines in oil prices or reductions in oil-related revenues may adversely affect economic growth, government spending, private sector activity, liquidity levels and demand for banking services. Although the Kuwaiti government has implemented, and may continue to implement, fiscal reforms, public investment programmes and economic diversification initiatives, there can be no assurance that such measures will be successful in mitigating the adverse effects of volatility in hydrocarbon markets or other adverse economic developments.

The Group's financial condition and results of operations are also influenced by economic, political and market conditions in the jurisdictions in which its subsidiaries operate, as well as broader global economic

and financial market developments. Global economic downturns, financial crises, inflationary pressures, changes in monetary policy, market disruptions or other adverse macroeconomic developments may negatively affect the Group's operations, funding costs, liquidity position, asset quality and profitability, irrespective of the relative stability of the economies in which the Group operates.

Any material deterioration in economic, political, geopolitical, regulatory or financial market conditions in Kuwait, the MENAT region or globally may have a material adverse effect on the Group's business, financial condition, results of operations and prospects.

(b) Competitive pressures in the banking industry in Kuwait

The banking industry in Kuwait is highly competitive, and the Bank is exposed to substantial competitive pressures across all of its products and services. The Bank faces strong competition from other domestic banks, both conventional and Islamic, as well as from Kuwaiti branches of non-Kuwaiti banks, and this competition is likely to intensify over time.

The Kuwaiti banking sector consists of five local conventional commercial banks, branches of 11 foreign banks, one specialised Bank, and four Islamic banks operating under Shari'a principles. Domestic consumer banking is largely dominated by Kuwaiti banks in terms of market share.

Given the highly competitive landscape, the Bank's inability to maintain or enhance its competitive position in Kuwait could materially and adversely affect its business, financial condition, and operational results.

(c) Dependence on successful execution of business strategy

The Group's business strategy is centred on strengthening its core franchise in Kuwait, optimising the allocation of capital and assets across its businesses and markets, and advancing its digital transformation initiatives. The successful execution of this strategy is dependent upon a number of factors, many of which are beyond the Group's control, including prevailing economic and market conditions, competitive pressures, regulatory developments, customer behaviour, technological change and the availability of appropriate resources and expertise.

The implementation of the Group's strategic objectives requires the effective execution of a range of initiatives, including the growth and diversification of its corporate and retail banking businesses, the expansion of its private banking and wealth management offerings, the optimisation of its balance sheet and asset portfolio, the divestment of non-core assets, the identification and execution of suitable investment opportunities, and the continued enhancement of its digital capabilities, technology infrastructure and cybersecurity framework.

There can be no assurance that the Group will successfully implement its strategic initiatives within the anticipated timeframes or achieve the intended benefits therefrom. The Group may encounter operational, financial, technological, regulatory, competitive or execution-related challenges that could delay, impede or increase the costs associated with the implementation of its strategy. In addition, strategic initiatives may not generate the anticipated growth, operational efficiencies, revenue enhancement, cost savings or other expected benefits.

Any failure to successfully implement the Group's strategy, adapt to changing market conditions or realise the anticipated benefits of its strategic initiatives could have a material adverse effect on the Group's business, financial condition, results of operations and prospects. Such failure could also adversely affect the Group's competitive position, reputation and ability to capitalise on future growth opportunities.

(d) Potential downgrade of credit ratings

The Bank's credit ratings by the major credit rating agencies are intended to measure the probability of its ability to meet its debt obligations as they mature and thus are an important factor in determining the Bank's cost of borrowing funds and the amount of funding it could raise. The cost of funding of the Bank's

borrowings is partly dependent on its credit ratings. As at the date of this Prospectus, the Bank had the following ratings:

- Standard & Poor's: BBB+ for long-term Issuer credit rating, with a stable outlook;
- Moody's: Baa1 for long-term Bank deposits rating, with a stable outlook;
- Fitch: A for long-term Issuer default rating, with a stable outlook; and
- Capital Intelligence: A+ for long-term foreign currency rating, with a stable outlook.

Any increase in non-performing loans, deterioration in asset quality, or weakening of the Bank's balance sheet could result in a downgrade of its credit ratings or placement on a negative rating watch. Such a downgrade or negative watch may increase the Bank's borrowing costs and could materially and adversely affect its business, financial condition, results of operations, prospects, and relationships with creditors.

Credit rating agencies also consider anticipated external support, including from the Government of Kuwait, when assigning ratings. A downgrade of the Government's credit rating, placement of the Government on a negative rating watch, or a change in expected government support for the Bank could have a consequential impact on the Bank's own ratings.

Any future downgrade or announcement of a negative rating watch could also limit the Bank's, or its subsidiaries', ability to raise capital. Credit ratings are subject to revision or withdrawal at any time by the assigning rating agency, and each rating should be evaluated independently of other ratings.

(e) Credit risk exposures

Credit risk is an inherent feature of the Bank's business and represents a principal risk in respect of its lending activities. The Bank may be unable to fully control the level of, or successfully restructure, non-performing loans. Allowances for loan impairment may prove insufficient to cover actual losses, which could have a material adverse effect on the Bank's financial condition and results of operations.

- Impaired loans represented 2.7 per cent of cash exposure as at 31 March 2026, compared to 1.9 per cent as at 31 December 2025 and 1.8 per cent as at 31 December 2024. Non-performing assets (NPAs) stood at 2.4 per cent as at 31 March 2026, compared to 1.7 per cent as at both 31 December 2025 and 31 December 2024.
- The Bank's total NPL coverage ratio (including collateral) was 196.0 per cent as at 31 March 2026, compared to 239.2 per cent as at 31 December 2025 and 240.0 per cent as at 31 December 2024. The NPA coverage ratio (including collateral) was 199.4 per cent as at 31 March 2026, compared to 231.7 per cent as at 31 December 2025 and 229.1 per cent as at 31 December 2024.

Any material deterioration in economic, geopolitical, or financial market conditions, whether in Kuwait, other MENAT countries, or globally, could have a significant adverse effect on the Bank's business, financial condition, results of operations, and prospects.

(f) Lending base concentration risk

As at 31 March 2026, 31 December 2025 and 31 December 2024, the Group's top 10 largest loans and advances accounted for 22.6 per cent., 23.2 per cent. and 27.2 per cent., respectively, of its gross loans and advances to customers plus amounts due from other financial institutions. A significant portion of the Group's loans and advances to customers comprises exposures to related parties (see "Ownership concentration and related party exposures" below). Of the Group's top 10 largest loans and advances, 69.3 per cent. as at 31 March 2026, 68.1 per cent. as at 31 December 2025 and 69.8 per cent. as at 31 December 2024 were to related parties, representing 15.7 per cent., 15.8 per cent. and 19.0 per cent., respectively, of gross loans and advances to customers plus amounts due from other financial institutions as at such dates.

In terms of sector, as per the latest annual financials, 22.3 per cent. of the Group's financial assets and commitments and contingent liabilities as at 31 December 2025 related to the personal sector, 14.3 per cent.

represented exposure to sovereigns, 13.0 per cent. represented exposure to the banking sector and 8.2 per cent. represented exposure to the real estate sector. The Group has indirect exposure to the oil and gas sector including through entities and projects related to the Kuwait sovereign and accordingly any deterioration in oil and gas prices may adversely impact the Group both directly through its exposure to these projects and indirectly due to a deterioration in other sectors of the Kuwait economy. In addition, the banking sector is particularly exposed to adverse economic conditions, the real estate market is cyclical and personal borrowers are also impacted by economic conditions, particularly inflation, unemployment, wage freezes and house price declines.

If Kuwait experiences adverse economic conditions or a crisis in the real estate sector, the negative impact on the Group may be significant given its financial asset concentrations described above.

(g) Ownership concentration and related party exposures

As at 31 March 2026, KIPCO held a direct and indirect shareholding interest of 64.6 per cent. in the Bank, including shares held through other KIPCO group companies. The Public Institution for Social Security held 7.8 per cent., and the remaining shares were publicly held.

By virtue of its controlling shareholding, KIPCO is able to exert significant influence over the Bank, including in respect of matters requiring shareholder approval and the nomination of a majority of the Board of Directors. The interests of KIPCO, as the majority shareholder, may not always align with those of the Bank's other shareholders. In circumstances where such interests diverge, decisions may be taken that favour the controlling shareholder over minority shareholders, which could adversely affect the interests of such shareholders.

Although the Bank does not have direct lending exposures to KIPCO or its principal shareholder, it has exposures to other entities within the KIPCO group and other related parties. As at 31 March 2026, aggregate loan exposures to such related parties represented approximately 16.0 per cent. of the Bank's total loan portfolio (excluding banks and other financial institutions within the KIPCO group), compared to 16.3 per cent. as at 31 December 2025 and 19.0 per cent. as at 31 December 2024. Transactions with related parties may give rise to actual or perceived conflicts of interest, which could affect the Bank's operations, decision-making processes and financial performance.

In addition, if shareholders do not fully exercise their rights under the proposed rights issue, their proportional ownership in the Bank may be diluted. There can be no assurance that the rights issue will be fully subscribed or that any excess shares will be placed with other investors. Any such outcome could result in dilution of existing shareholders and may have a material adverse effect on the Bank's business, financial condition, results of operations and prospects.

(h) Enforceability of security interests and loan guarantees

The practice of pledging/mortgaging assets (such as share portfolios and real estate assets) to obtain a Bank loan is subject to certain limitations and administrative restrictions under Kuwaiti law. In particular, such security may not be enforced without a court order in Kuwait, as a general rule with some exceptions. As a result, security over certain assets may not be enforced in Kuwait. Accordingly, the Bank may have difficulty foreclosing on collateral (including any real estate collateral) or enforcing guarantees or other third-party credit support arrangements when debtors default on their loans.

In addition, even if such security interests are enforceable in Kuwait through the court or otherwise, the time and costs associated with enforcing security interests in Kuwait may make it uneconomic for the Bank to pursue such proceedings, adversely affecting the Bank's ability to recover its loan losses.

The Bank typically requires additional collateral in the form of cash and/or other assets in situations where the Bank may not be able to exercise rights over pledged shares or where it enters into guarantees or other third-party credit support arrangements for loans made to individuals and corporations. Any decline in the

value or liquidity of such collateral may prevent the Bank from foreclosing on such collateral for its full value or at all in the event that a borrower becomes insolvent and enters into bankruptcy and could thereby adversely affect the Bank's ability to recover the full amounts advanced to the borrower.

The occurrence of any of the above could have a material adverse effect on the Bank's business, results of operations, financial condition and prospects.

(i) Risk of customer and counterparty defaults

Risks arising from a deterioration in the credit quality and the recoverability of amounts due from borrowers and counterparties are inherent in banking businesses. While the Bank has detailed policies to deal with overdue loans, there can be no assurance that these policies will result in the full or partial recovery of its overdue loans. As at 31 March 2026, non-performing loans (net of collateral) represented 0.6 per cent. of the Bank's cash exposure, compared to 0.4 per cent. as at each of 31 December 2025 and 31 December 2024. A substantial increase in loan losses would have a material adverse effect on the Bank's business, financial condition, results of operations or prospects.

Credit risks could also arise from a deterioration in the credit quality of specific borrowers and counterparties of the Bank or from adverse changes in global and regional economic conditions, or adverse changes which arise from systemic risks in the financial systems, which could affect the recovery and value of the Bank's assets and require an increase in the Bank's provisions. Adverse fluctuations in the factors mentioned above, amongst others, could have a material adverse effect on the Bank's business, financial condition, results of operations or prospects.

(j) Credit-related contingent liabilities and commitments

As part of its normal banking business, the Bank issues guarantees, letters of credit and acceptances which are accounted for off the Bank's balance sheet until such time as they are actually funded or cancelled. In addition, the Bank makes irrevocable commitments to advance credit to its customers. Although these commitments are contingent, they nonetheless subject the Bank to both credit and liquidity risks. As at 31 March 2026, 31 December 2025 and 31 December 2024, the Bank had contingent liabilities and commitments outstanding of KD 1,419.0 million, KD 1,388.5 million and KD 1,290.3 million, respectively, representing 22.3 per cent., 22.3 per cent. and 22.4 per cent., respectively, of its aggregate loans and advances to customers and contingent liabilities.

Although the Bank anticipates that only a portion of its obligations in respect of these commitments will be triggered and funds itself accordingly, the Bank may need to make payments in respect of a greater portion of such commitments, particularly in cases where there has been a general deterioration in market conditions. This would result in the Bank needing to obtain additional funding, potentially at relatively short notice, which could have an adverse effect on its financial condition and results of operations.

(k) Deposit base concentration risk

As at 31 March 2026, the Bank received 82.4 Per cent. (KD 7.0 billion) of its total funding from deposits (including retail, corporate, government and non-Bank financial institution deposits), compared to 78.3 Per cent. (KD 6.3 billion) and 78.7 Per cent. (KD 5.6 billion) as at 31 December 2025 and 31 December 2024, respectively.

As at 31 March 2026, the Bank's ten largest depositors accounted for 30.4 Per cent. of total deposits, compared to 31.0 Per cent. and 28.2 Per cent. as at 31 December 2025 and 31 December 2024, respectively. As at 31 March 2026, the Bank's largest depositor represented 12.2 Per cent. of total deposits, compared to 11.2 Per cent. and 8.1 Per cent. as at 31 December 2025 and 31 December 2024, respectively.

The Bank's funding base includes deposits from institutional, government and quasi-governmental entities in Kuwait, which are contracted on a commercial basis. As at 31 March 2026, deposits from government and quasi-governmental entities accounted for 8.0 Per cent. of the Bank's total deposits (deposits from customers

and amounts due to other financial institutions) in Kuwait, compared to 9.4 Per cent. and 9.6 Per cent. as at 31 December 2025 and 31 December 2024, respectively. On a consolidated basis, such deposits represented 6.2 Per cent. of the Group's total deposits as at 31 March 2026, compared to 7.2 Per cent. and 7.6 Per cent. as at 31 December 2025 and 31 December 2024, respectively.

Although deposits from government and quasi-governmental entities have historically represented a stable source of funding for the Kuwaiti banking sector, there can be no assurance that such deposits will continue to be available at current levels or on similar terms in the future. A significant reduction in, or withdrawal of, such deposits could increase the Bank's funding costs by requiring it to obtain alternative sources of funding, which may be less readily available or more expensive. Any such development could have a material adverse effect on the Bank's business, financial condition, results of operations and prospects.

As at the date of this Prospectus, all retail and corporate customer deposits held with banks in Kuwait continue to benefit from the deposit guarantee regime established pursuant to applicable Kuwaiti law and administered by the Central Bank of Kuwait.

(l) Liquidity risk

Liquidity risk is the risk that the Bank will be unable to meet its obligations, including funding commitments, as they fall due. This could arise from, amongst other factors, the inability of the Bank to anticipate and provide for an unforeseen decrease or changes in funding sources.

In common with other banks in Kuwait and the MENAT region, the Bank has historically relied substantially on customer deposits to meet most of its funding needs. Such deposits are subject to fluctuation due to certain factors outside the Bank's control, such as any possible loss of confidence and competitive pressures, which could result in a significant outflow of deposits within a short period of time. If such outflows of deposits were to occur, it could cause liquidity difficulties for the Bank, which in turn could have a material adverse effect on the Bank's business, financial condition, results of operations or prospects.

The Bank's liquidity may also be adversely affected by a number of factors, including significant unforeseen changes in interest rates, ratings downgrades, maturity mismatches between the Bank's funding and assets, higher than anticipated losses on investments and disruptions in the financial markets generally which in turn may result in the Bank not being able to access the markets from which it raises funds at favourable rates.

Should any of the above-mentioned factors materialise, they could have a material adverse effect on the Bank's business, financial condition, results of operations or prospects.

(m) Interest rate and market sensitivity

The Bank is exposed to unexpected fluctuations in market interest rates. An increase in interest rates generally may decrease the value of the Bank's fixed rate loans and raise the Bank's funding costs. Such an increase could also generally decrease the value of fixed rate debt securities in the Bank's securities portfolio. Volatility in interest rates may result in a pricing gap between the Bank's interest-rate sensitive assets and its liabilities. As a result, the Bank may incur additional costs in raising and maintaining capital. Interest rates react to many factors beyond the Bank's control, including, for example, the policies of central banks, political factors and domestic and international economic conditions.

Deterioration in the market value of the Bank's securities portfolio may affect the values of the Bank's investment and trading portfolios. The Bank's income from securities operations depends on numerous factors beyond its control, such as overall market trading activity, interest rate levels, fluctuations in currency exchange rates and general market volatility. The Bank also engages, to a limited extent, in foreign currency transactions and maintains open currency positions in relation to a number of currencies, which give rise to currency risks.

Future changes in foreign currency and interest rate risks may have a material adverse effect on the Bank's business, financial condition, results of operations or prospects.

(n) Foreign exchange risks

The Bank maintains its accounts and reports its results in Kuwaiti dinars ("KD"). Since May 2007, the KD has been pegged to an undisclosed weighted basket of international currencies. The undisclosed weighted basket of currencies is calculated using various national currencies, reflecting the foreign trade and financial relations of Kuwait. However, with the removal of the previous peg to the U.S. dollar, relative flexibility has been achieved in exchange rate determination.

The Bank is exposed to the potential impact of any alteration to, or abolition of, this foreign exchange "peg" as well as potential volatility of the constituent basket currencies.

The subsidiaries of the Bank maintain their respective accounts and report their respective results in the local currency of the country of their incorporation. Any fluctuations in those foreign currencies against the KD at the time of translating the subsidiaries' accounts in KD for the preparation of consolidated financials may result in the possibility that the value of foreign currency assets or liabilities of any of the subsidiaries will change due to changes in currency exchange rates which may affect the Bank's reported financial position expressed in KD.

(o) Recruitment and retention of qualified personnel

The Bank's ability to maintain and grow its business will depend, in part, on its ability to continue to recruit and retain qualified and experienced banking and management personnel. The Bank is likely to face challenges in recruiting qualified personnel to manage its business. In common with other banks in the GCC, the Bank may also experience a shortage of qualified employees residing in Kuwait, which requires it to recruit from outside Kuwait. In addition, even after hiring its employees, the Bank has faced and may face future challenges in retaining such employees due to the continued recruitment efforts of its competitors.

In recent years, the Kuwaiti Government has made a number of announcements regarding its intention to encourage a better balance of Kuwaitis and non-Kuwaiti nationals in the private-sector workforce. This process, known as "Kuwaitisation", involves the establishment of suggested ratios for the numbers of Kuwaiti nationals who should be employed by respective industries, with the Government's recommended policy for financial institutions being that 64 per cent. of a bank's total personnel should consist of Kuwaiti nationals. If the Bank is not able to meet or exceed the Kuwaiti Government's minimum threshold for Kuwaiti employees, it may be subject to certain penalties, including an exclusion from participation in certain Kuwaiti Government-related tender processes, the imposition of fines by the Ministry of Social Affairs or the imposition of administrative or corrective action by the CBK and other governmental authorities.

The Bank depends on the efforts, skill, reputation and experience of its senior management, as well as synergies among their diverse fields of expertise and knowledge. The loss of key personnel could impact the Bank in the implementation of its strategies.

While the Bank believes that it has effective staff recruitment, training and incentive programmes in place, challenges in the recruitment, training and/or retention of necessary personnel, or the shortage of qualified Kuwaiti nationals or other nationals prepared to relocate to Kuwait, could have a material adverse effect on its business, financial condition, results of operations or prospects.

(p) Risk of employee fraud or misconduct

The Bank's employees could engage in misrepresentation, misconduct or improper actions that could expose the Bank to direct and indirect financial loss and damage to its reputation. Such practices may include embezzling clients' funds, engaging in corrupt or illegal practices to originate further business, intentionally or inadvertently releasing confidential information about clients or failing to follow internal procedures. It is not always possible to detect or deter employee misconduct, and the precautions the Bank takes to detect and prevent misconduct may not be effective in all cases. There can be no assurance that measures undertaken to combat employee misconduct will be successful. Such actions by employees could expose the Bank to

financial losses resulting from the need to reimburse clients, co-investors or other business partners who suffered loss or as a result of fines or other regulatory sanctions and could damage the Bank's reputation.

(q) Reputational risk

All financial institutions depend on the trust and confidence of their customers to succeed in their business. The Bank is exposed to the risk that litigation, misconduct, operational failures, negative publicity and press speculation, whether or not valid, will harm its reputation. The Bank's reputation may also be adversely affected by the conduct of third parties over whom it has no control, including entities to which it lends money or in which it has invested. For example, if one of the Bank's borrowers becomes associated with financial scandals or widely publicised improper behaviour, the Bank's own reputation may be affected.

In common with other banks, the Bank is also exposed to adverse publicity relating to the financial services industry as a whole. Financial scandals unrelated to the Bank or questionable ethical conduct by a competitor may taint the reputation of the industry and affect the perception of investors, public opinion and the attitude of regulators. Any damage to the Bank's reputation could cause existing customers to withdraw their business and lead potential customers to be reluctant to do business with the Bank.

(r) Exposure to systemic risk from other financial institutions

The Bank is exposed to the risk of deterioration in the commercial or financial soundness—or perceived soundness—of other financial institutions. Financial markets are highly interconnected, and distress at a single institution or group of institutions may result in contagion effects across the wider financial system. Historical events, including the bankruptcy of Lehman Brothers in 2008, the failures of certain regional and international financial institutions during periods of market stress, and the distress and resolution of Credit Suisse and Silicon Valley Bank in 2023, demonstrate how idiosyncratic shocks can lead to broader market disruptions, liquidity pressures and losses for financial institutions and other market participants.

Even in the absence of actual defaults, concerns regarding the creditworthiness of financial institutions or counterparties may result in reduced market confidence, higher funding costs, tighter liquidity conditions, and adverse valuation movements. Periods of market stress in recent years, including during the COVID-19 pandemic and subsequent episodes of financial market volatility, illustrate how rapidly liquidity and confidence effects may arise, including in well-capitalised institutions.

In the current environment, while global financial conditions have shown periods of relative stabilisation following earlier phases of volatility, financial markets remain sensitive to macroeconomic and geopolitical developments. Heightened geopolitical tensions in certain regions, including the Middle East, may from time to time contribute to increased market volatility, fluctuations in commodity prices, and shifts in investor risk appetite, which could in turn affect regional funding conditions and capital flows.

More generally, geopolitical or security-related developments, as well as changes in market sentiment, may affect the stability and performance of financial institutions and markets in the regions in which the Bank operates. Although banking systems in the GCC and wider MENAT region continue to benefit from strong regulatory frameworks and liquidity buffers, such systems remain exposed to external shocks, including geopolitical events and global financial market disruptions.

This risk, commonly referred to as “systemic risk,” extends beyond banks to other financial intermediaries, including clearing houses, exchanges, custodians, payment systems and other financial market infrastructure providers with which the Bank interacts in the ordinary course of business. Accordingly, any event or development that materially disrupts financial markets or the wider financial system—including declines in market confidence, liquidity disruptions, operational failures or geopolitical shocks—could have a material adverse effect on the Bank's business, financial condition, results of operations and liquidity position.

(s) Limitations of risk management and internal controls

In the course of its business activities, the Bank is exposed to a variety of risks, the most significant of which are credit risk, market risk, liquidity risk and operational risk. Investors should note that any failure to adequately control these risks could result in material adverse effects on the Bank's business, results of operations, financial condition and prospects, as well as its general reputation in the market.

The Bank's risk management techniques may not be fully effective or consistently implemented in mitigating its exposure in all market environments or against all types of risk, including risks that are unidentified or unanticipated. Some of the Bank's methods of managing risk are based upon its use of historical market behaviour. These methods may not always predict future risk exposures, which could be significantly greater than such historical measures indicate. Other risk management practices, including "know your client" practices, depend upon the evaluation of information regarding the markets in which the Bank operates, its clients or other matters that are publicly available or information otherwise accessible to the Bank. As such practices are less developed in the GCC than they are in other markets and may not have been consistently and thoroughly implemented in the past, this information may not be accurate, complete, up-to-date or properly evaluated in all cases.

There can be no assurance that the Bank's risk management and internal control policies and procedures will adequately control, or protect the Bank against, all credit, liquidity, market and other risks. In addition, certain risks could be greater than the Bank's empirical data would otherwise indicate. The Bank also cannot give assurance that all of its staff have adhered or will adhere to its risk policies and procedures.

The Bank is susceptible to, amongst other things, failure of internal processes or systems, unauthorised transactions by employees and operational errors, including clerical or record-keeping errors, or errors resulting from faulty computer or telecommunications systems, and fraud by employees or outsiders. The Bank's risk management and internal control capabilities are also limited by the information tools and technologies available to it. Any material deficiency in the Bank's risk management or other internal control policies or procedures may expose it to significant credit, liquidity, market or operational risk, which may in turn have a material adverse effect on the Bank's business, results of operations, financial condition and prospects.

(t) Operational disruption and business continuity risk

The Bank operates in businesses that are highly dependent on information systems and technologies and relies heavily on its financial, accounting and other data processing systems. In addition, the Bank is increasingly offering its products and services to customers through remote access banking, including online banking and automated teller machines (ATMs). If any of these systems do not operate properly or are disabled, or become the target of fraudulent activity, the Bank could suffer financial loss, a disruption of its business, liability to clients, regulatory intervention and reputational damage.

In addition, the Bank's current information systems and technologies may not continue to be able to accommodate the Bank's growth unless the Bank continues to invest in upgrading its operational systems. Such a failure to accommodate growth, or an increase in costs related to such information systems, would have a material adverse effect on the Bank's business. The cost of improving or upgrading such systems and technologies may be substantial and the cost of maintaining such systems is likely to increase from its current level. The Bank's business operations and business processes are vulnerable to damage or interruption from fires, floods, extreme weather, power loss, bomb threats, explosions or other forms of terrorist activity, and other natural and man-made disasters or other extreme events. These systems may also be subject to criminal damage, vandalism, theft and similar wrongdoing.

Further, the Bank relies on third-party service providers for certain aspects of its business including but not limited to ACI Worldwide, Reuters, Bloomberg, SWIFT and Microsoft. Any interruption or deterioration in the performance of these third parties or failures of their information systems and technology could impair the quality of the Bank's operations and could impact its reputation. If any of the foregoing were to occur, it could materially adversely affect the Bank's business, results of operations, financial condition and prospects.

(u) Cybersecurity and technology risks

In common with other financial institutions based in the GCC and elsewhere in the world, the threat to the security of the Bank's information and customer data from cyber-attacks is real and continues to grow at pace. State actors, cybercriminals and other threat actors are among those targeting computer systems around the world. Risks to technology and cyber-security change rapidly and require continued focus and investment. Given the increasing sophistication and scope of potential cyber-attacks, it is possible that future attacks may lead to significant breaches of security. Failure to adequately manage cyber-security risk and continually review and update current processes in response to new threats could disrupt its business, result in the disclosure of confidential information, create significant financial and/or legal exposure and damage the Bank's reputation and/or brands.

(v) *Branch network and retail footprint limitations*

As at 31 March 2026, the Bank operated 27 branches and 156 ATMs in Kuwait. Among the Bank's subsidiaries, Burgan Bank A.Ş. – Turkey (BBT) operated 28 branches and 22 ATMs in Turkey; Gulf Bank Algeria S.A. (AGB) operated 66 branches and 104 ATMs in Algeria; Tunis International Bank S.A. (TIB) operated three branches with no ATMs in Tunisia; and the recently acquired United Gulf Bank (UGB) currently operates no branches or ATMs, reflecting its wholesale banking operations.

Due to its relatively small branch network and limited retail footprint, the Bank may not be able to fully capitalize on growth opportunities or market developments in the MENAT retail banking sector. This potential limitation could affect the Bank's competitive positioning, restrict the implementation of its retail expansion strategy, and, consequently, have a material adverse impact on its business, financial condition, results of operations, or prospects.

REGULATORY RISKS

The Bank operates in a highly regulated environment and is subject to extensive supervision by relevant regulatory authorities. Changes in applicable laws or regulations, or in the interpretation, application or enforcement thereof, as well as any failure by the Bank to comply with such requirements, may result in sanctions, fines, restrictions on activities, increased compliance costs or reputational damage. In addition, changes in the regulatory capital framework, including the capital treatment of the Bank's instruments, may adversely affect the Bank's capital position, funding structure and cost of capital. Any such developments could have a material adverse effect on the Bank's business, financial condition, results of operations and prospects.

(a) *Capital adequacy regulations*

The Basel Committee on Banking Supervision (the "Basel Committee") has established international standards for the capital adequacy of banks. The 1988 Basel Capital Accord recommended a minimum total capital adequacy ratio of 8.0 per cent. Under the Basel III reforms (as defined in the Conditions), the minimum total capital adequacy ratio remains 8.0 per cent., increasing to 10.5 per cent. upon full phase-in of the capital conservation buffer.

The Central Bank of Kuwait (the "CBK"), as the banking regulator in Kuwait, requires Kuwaiti commercial banks to maintain capital adequacy ratios in accordance with its regulations, which are based on Basel III and may be more stringent than the Basel Committee's minimum requirements. Kuwaiti commercial banks were required to maintain a minimum total capital adequacy ratio of 12.5 per cent. of risk-weighted assets by the end of 2015, increasing to 13.0 per cent. in 2016. In addition, banks are required to maintain an additional capital buffer ranging from 0.5 per cent. to 2.0 per cent., as determined by the CBK based on the bank's size and systemic importance, in the form of a domestic systemically important Bank (D-SIB) surcharge.

The Bank is currently subject to a 1.0 per cent. D-SIB surcharge. Accordingly, its effective minimum total capital adequacy requirement is 14.0 per cent.

The Bank's capital adequacy ratio under CBK regulations (based on Basel III) was 16.8 per cent. as at 31 December 2025, compared to 18.6 per cent. as at 31 December 2024 and 20.0 per cent. as at 31 December

2023. The Bank's Tier 1 capital ratio was 13.3 per cent. as at 31 December 2025, compared to 14.9 per cent. as at 31 December 2024 and 16.1 per cent. as at 31 December 2023. The Bank's Common Equity Tier 1 ("CET1") ratio was 11.2 per cent. as at 31 December 2025, compared to 12.6 per cent. as at 31 December 2024 and 13.5 per cent. as at 31 December 2023.

On 26 March 2026, the CBK issued Circular No. (2) RB / RBA / 619 introducing a temporary stimulus package in response to prevailing regional geopolitical and macroeconomic developments. The measures include a partial release of the capital conservation buffer, reducing the minimum total capital adequacy requirement applicable to Kuwaiti banks from 13.0 per cent. to 12.0 per cent. for the duration of the relief period. Notwithstanding the temporary reduction in the regulatory buffer, the D-SIB surcharge applicable to the Bank remains unchanged at 1.0 per cent. Accordingly, the temporary relief reduced the Bank's effective minimum total capital adequacy requirement from 14.0 per cent. to 13.0 per cent., including the D-SIB surcharge.

The CBK's minimum regulatory requirements applicable to the Bank are 9.5 per cent. for the Common Equity Tier 1 (CET1) ratio, 11.0 per cent. for the Tier 1 capital ratio, and 13.0 per cent. for the total capital adequacy ratio.

These measures are intended to support banking system liquidity and stability during a period of regional geopolitical and macroeconomic uncertainty; however, they result in the Bank operating with lower prudential buffers compared to the standard regulatory framework.

The Bank's capital adequacy ratio under CBK regulations (based on Basel III) was 15.9 per cent. as at 31 March 2026, compared to 16.8 per cent. as at 31 December 2025 and 18.6 per cent. as at 31 December 2024. The Tier 1 capital ratio was 12.5 per cent. as at 31 March 2026, compared to 13.3 per cent. as at 31 December 2025 and 14.9 per cent. as at 31 December 2024. The CET1 ratio was 10.5 per cent. as at 31 March 2026, compared to 11.2 per cent. as at 31 December 2025 and 12.6 per cent. as at 31 December 2024.

Although the Bank currently maintains capital ratios in excess of applicable regulatory requirements, its capital position may be adversely affected by growth in its loan portfolio, increases in loan impairments, reduced profitability, changes in regulatory requirements or capital adequacy frameworks, or changes in the regulatory capital treatment of the Bank's instruments. In such circumstances, the Bank may be required to raise additional capital in order to maintain compliance with applicable requirements. Such capital may not be available on favourable terms, or at all.

Failure to maintain the required capital adequacy ratios could result in supervisory measures or sanctions imposed by the CBK, including restrictions on dividend distributions, requirements to increase capital or reduce assets, fines, or other regulatory actions. Any such measures could have a material adverse effect on the Bank's business, financial condition, results of operations and prospects

(b) Credit risk regulations

The Bank is subject to credit risk and lending concentration limits imposed by the Central Bank of Kuwait ("CBK"). Since October 2016, Kuwaiti banks have been prohibited from extending credit in excess of 90 per cent. of their qualifying deposits, irrespective of the maturity profile of such deposits. These restrictions limit excessive leverage and enhance liquidity resilience within the banking sector.

As at 31 March 2026, the Bank's lending-to-qualifying deposits ratio was 73 per cent., and the Bank was in compliance with the applicable regulatory limit. However, any significant increase in lending, reduction in qualifying deposits or changes in the regulatory definition of qualifying deposits or credit exposures could cause this ratio to approach or exceed the prescribed threshold.

If the Bank were to breach the applicable limit, it could be required to curtail lending activities, restructure its balance sheet or raise additional qualifying deposits, which may not be achievable on commercially acceptable terms or within required timeframes. In addition, non-compliance could result in supervisory measures or sanctions imposed by the CBK. Any such actions or constraints could adversely affect the Bank's growth strategy, profitability, financial condition and results of operations.

(c) Concentration risk regulations

The Bank is subject to concentration risk and large exposure limits imposed by the Central Bank of Kuwait ("CBK"). Subject to limited exceptions and any prior approval from the CBK, the total credit exposure of a Bank to any single customer, including its legally or economically related counterparties, may not exceed 15 per cent. of the Bank's regulatory capital. In addition, the aggregate of large credit exposures (being exposures exceeding 10 per cent. of a bank's regulatory capital), including approved exceptions, may not exceed four times the Bank's regulatory capital. As at 31 March 2026, the Bank was in compliance with these regulatory concentration limits.

A breach of applicable concentration limits, whether as a result of growth in exposures, a reduction in regulatory capital, changes in the composition of related counterparties or amendments to regulatory definitions, could require the Bank to reduce exposures, obtain additional capital or seek regulatory approval. There can be no assurance that such measures could be implemented in a timely manner or on commercially acceptable terms. Any failure to comply with applicable concentration regulations could result in supervisory measures, penalties or restrictions imposed by the CBK, which could adversely affect the Bank's business, financial condition, results of operations and prospects.

(d) Interest rate cap regulations

The Bank's lending activities in Kuwaiti dinars are subject to interest rate ceilings imposed by the Central Bank of Kuwait ("CBK"). Under applicable CBK resolutions, the maximum interest rates that may be charged on KD-denominated corporate loans are: (i) 2.5 per cent above the CBK discount rate for commercial loans with a maturity of one year or less; and (ii) 4.0 per cent above the CBK discount rate for commercial loans with a maturity exceeding one year.

As at 31 March 2026, the CBK discount rate stood at 3.50 per cent. Between 2010 and 2025, the discount rate fluctuated between 1.50 per cent and 4.25 per cent, reflecting changing domestic liquidity conditions and global monetary developments. The rate was reduced to 1.50 per cent in March 2020 in response to the COVID-19 pandemic, subsequently increased to 4.25 per cent in 2023 amid rising inflationary pressures and global monetary tightening, and then reduced gradually during 2024 and 2025 to 3.50 per cent.

These regulatory interest rate caps may constrain the Bank's ability to price loans in line with prevailing market conditions, funding costs, and borrower risk profiles. In periods of rising interest rates or elevated funding costs, the Bank may be unable to fully pass on increased costs to borrowers, which could compress net interest margins and adversely affect profitability. Conversely, reductions in benchmark rates may also reduce the Bank's interest income.

Any changes to the CBK discount rate, the applicable interest rate ceilings, or the interpretation or enforcement of the relevant regulations could further restrict lending growth, increase the Bank's cost of doing business, or require adjustments to its asset and liability management strategy. Such developments could have a material adverse effect on the Bank's business, financial condition, results of operations and prospects.

(e) Reliance on government or sovereign support

Neither the Government of Kuwait nor the Kuwaiti Investment Authority (“KIA”) is under any obligation to invest in, provide financial support to, or otherwise engage in business with the Bank.

Historically, the Government and the Central Bank of Kuwait (“CBK”) have intervened to support the banking sector in periods of stress. For example, during the global financial crisis in 2009, the KIA acquired a 16 per cent. stake in Gulf Bank (K.S.C.) as part of a rescue plan following significant losses from derivatives trading incurred by that Bank.

Kuwait has also enacted a formal framework to enhance financial system stability. Under Law No. 30 of 2008 Regarding the Guarantee of Deposits at Local Banks (the “Deposit Guarantee Law”), the State of Kuwait guarantees the principal of all deposits held with local banks, including savings and current accounts, to bolster depositor confidence and systemic stability. This guarantee is broad in scope and, as of the latest available information, remains in effect. In addition, the now repealed Financial Stability Law enacted as a result of the aforementioned global financial crisis provided the CBK with discretionary authority to support financial system stability through regulatory and supervisory measures.

Although the Deposit Guarantee Law establishes a framework for deposit protection, there can be no assurance that other support will be made available to the Bank in the future beyond the protections expressly provided by the Deposit Guarantee Law or the now repealed Financial Stability Law. The Deposit Guarantee Law guarantees only the principal amount of deposits and does not extend to interest, profits or other financial instruments. Moreover, any future amendments to the Deposit Guarantee Law, its interpretation or enforcement, or any shift in government policy regarding sovereign support, could materially alter the level of protection afforded to depositors and banks.

Accordingly, in the event of another significant economic disruption or financial stress, similar support or interventions by the Government, CBK or KIA may not be forthcoming, or may be limited to the existing legal framework, which could restrict the Bank’s access to liquidity, capital or other critical resources. Such outcomes could have a material adverse effect on the Bank’s business, financial condition, results of operations and prospects.

(f) Tax changes in Kuwait

As at the date of this Prospectus, Kuwait does not impose value-added tax (“VAT”) on the sale of goods or services. Certain other GCC states have implemented VAT as part of a GCC-wide framework. While the Government of Kuwait has not announced a definitive timeline for the introduction of VAT, the implementation of such a tax in the future could increase the Group’s operating costs and adversely affect its profitability.

The Group is also subject to international tax developments, including the OECD Inclusive Framework on Base Erosion and Profit Shifting (“BEPS”) and its two-pillar solution addressing tax challenges arising from the digitalisation of the economy. Under Pillar 2, multinational enterprises (“MNEs”) with annual consolidated revenues exceeding EUR 750 million are required to pay a minimum effective corporate tax rate of 15 per cent. in each jurisdiction in which they operate. Jurisdictions in which the Group operates, including Kuwait, Turkey, Bahrain, the UAE and the UK, have adopted or announced measures to implement Pillar 2 requirements.

In Kuwait, Law Number 157 of 2024 (the “MNE Law”), effective from 2025, introduces a domestic minimum top-up tax (“DMTT”) for MNEs with annual group revenues of EUR 750 million or more. The DMTT applies to the difference between 15 per cent. and the effective tax rate of all constituent entities of the MNE operating within Kuwait. On 29 June 2025, the Ministry of Finance issued Executive Regulations clarifying the calculation of taxable income and effective tax rate, as well as procedures and implementation

measures under the MNE Law. The MNE Law replaces the National Labour Support Tax and Zakat regimes for entities within its scope.

The Parent Company, acting as the Group's Tax Function, is responsible for computing the DMTT for each jurisdiction and allocating amounts to sub-groups for financial reporting purposes. For the year ended 31 December 2025, the Group's entities in Kuwait were in a global loss position and, accordingly, no Domestic Minimum Top-up Tax ("DMTT") liability was expected to arise. No DMTT was recognised in the consolidated financial statements; however, in accordance with the tax-sharing arrangement with the Parent Company, the Group recorded a charge-out expense of KD 1.8 million in 2025 under "Other expenses". For the three-month period ended 31 March 2026, the Kuwait jurisdiction remained in a global loss position and, accordingly, no DMTT liability has been recognised in the interim condensed consolidated financial information.

Other jurisdictions in which the Group operates, including Bahrain, the UAE, Turkey and the UK, have also implemented Pillar 2 or similar undertaxed profits rules, which could result in additional tax liabilities if the effective tax rate in any jurisdiction falls below 15 per cent.

To the extent that Kuwaiti or other authorities impose new taxes, adjust existing tax laws, or introduce measures that increase the tax burden or reduce the attractiveness of doing business in relevant jurisdictions, the Group's operating costs, profitability, cash flows, and financial condition could be materially adversely affected.

(g) Regulatory compliance risk

The Group is required to comply with applicable anti-money laundering (AML) laws, anti-terrorism financing laws, sanctions administered by the U.S. Office of Foreign Assets Control ("OFAC") and other regulations. These laws and regulations require the Group, among other things, to adopt and enforce "know your customer" (KYC) policies and procedures and to report suspicious and large transactions to the applicable regulatory authorities. The Group has adopted KYC/AML policies and procedures and reviews them regularly in light of any relevant regulatory and market developments. To the extent the Group fails to comply with applicable laws and regulations, the relevant government agencies to which it reports have the power and authority to impose fines and other penalties. In addition, the Group's business and reputation could suffer if customers use the Group for money laundering or illegal purposes.

(h) Accounting policies and estimates risk

Accounting policies and methods are fundamental to how the Bank records and reports its financial condition and results of operations. Management must exercise judgement in selecting and applying many of these accounting policies and methods so they comply with IFRS, as adopted for use by Kuwait. These judgements and estimates include, for example, the determination of when assets may be impaired, the classification of financial assets, the determination of provisions for credit losses and fair values of assets and liabilities.

A variety of factors could affect the ultimate value that is obtained either when earning income, recognising an expense, recovering an asset or reducing a liability. The Bank has established policies and control procedures that are intended to ensure that its significant accounting estimates and judgements are well controlled and applied consistently. In addition, the policies and procedures are intended to ensure that the process for changing methodologies occurs in an appropriate manner. However, due to the uncertainty surrounding the Bank's judgements and the estimates pertaining to these matters, the Bank cannot guarantee that it will not be required to make changes in accounting estimates or restate prior period financial statements in the future.

RISKS RELATING TO KUWAIT AND THE MENAT REGION

(a) Kuwait's economy and government revenues exposed to international oil price fluctuations

The Kuwaiti economy and government revenues are substantially dependent on the oil sector and are exposed to fluctuations in international oil prices

The oil sector remains a principal contributor to Kuwait's economy and a significant source of government revenue and export earnings. As a result, Kuwait's economic performance, fiscal position and external accounts remain highly dependent on developments in international oil markets. Fluctuations in oil prices and production levels have historically had a significant impact on economic activity, government revenues, fiscal balances and liquidity conditions in Kuwait.

International crude oil prices are inherently volatile and are influenced by numerous factors beyond the Group's control, including global and regional economic conditions, geopolitical developments, changes in supply and demand, the policies and actions of OPEC+ and other major oil-producing countries, technological developments affecting energy markets, environmental and climate-related policies, and the pace of the global energy transition. Trade restrictions, tariffs and other measures affecting global economic activity may also reduce demand for oil and adversely affect oil prices.

In addition, geopolitical tensions and conflicts in the Middle East, including tensions involving Iran and disruptions affecting regional energy infrastructure, shipping routes or trade flows, may contribute to increased volatility in oil markets and adversely affect economic activity in Kuwait and the wider GCC region. Such developments may result in lower government revenues, reduced liquidity in the financial system, increased market volatility and weaker investor confidence.

Sustained periods of lower oil prices, reduced oil production, disruptions to oil exports or weaker global demand for oil could adversely affect Kuwait's economic growth, fiscal position and external balances. Such developments could lead to reduced government expenditure, lower levels of liquidity in the banking sector, weaker private sector activity and reduced demand for credit. They may also adversely affect the financial condition of the Group's customers, resulting in higher credit losses, increased provisioning requirements and deterioration in asset quality.

There can be no assurance that future developments in international oil markets, geopolitical conditions or global economic activity will not adversely affect Kuwait's economy. Any such developments could, in turn, have a material adverse effect on the Group's business, financial condition, results of operations and prospects.

(b) Kuwait's economy and growth could be affected by Kuwaiti political considerations

Kuwait's political system is characterised by the interaction between the Government and the elected National Assembly, which plays an important role in the legislative process and the formulation of economic, fiscal and social policies. Government-proposed legislation generally requires approval by the National Assembly before it can be enacted. As a result, political developments and differences in policy priorities between the legislative and executive branches may affect the timing, scope and implementation of government initiatives and reforms.

Kuwait has experienced periods of political uncertainty and legislative deadlock in recent years, including the dissolution of the National Assembly in 2024 and the temporary suspension of certain constitutional provisions relating to its operation. While the long-term implications of such developments remain uncertain,

similar events in the future could affect policy continuity, delay the implementation of economic reforms and infrastructure projects, and increase uncertainty regarding the legislative and regulatory environment.

The pace of implementation of key economic, fiscal and structural reforms, including initiatives relating to economic diversification, fiscal sustainability, public sector reform, privatisation and private sector participation, may be affected by political considerations and legislative processes. Any delay in the implementation of such reforms could adversely affect investor confidence, economic growth, government finances and Kuwait's ability to address long-term economic challenges arising from its dependence on hydrocarbons.

Political developments may also affect business sentiment, foreign investment, capital market activity and broader economic conditions in Kuwait. Any prolonged period of political uncertainty, legislative disruption or delays in policy implementation could adversely affect economic activity and the operating environment in which the Group conducts its business.

There can be no assurance that future political developments in Kuwait will not adversely affect the country's economic performance or the implementation of government policies and reforms. Any such developments could have a material adverse effect on the Group's business, financial condition, results of operations and prospects.

(c) The Group is located in a region that is subject to ongoing political and security concerns

The Group operates in the MENAT region and its business, financial condition, results of operations and prospects are, and will continue to be, influenced by political, economic and security developments affecting the region. Events such as war, military conflict, terrorism, civil unrest, political instability, sanctions or other geopolitical tensions may adversely affect the Group's operations, customers, counterparties and markets. There can be no assurance that the Group will be able to sustain its business without interruption or avoid material adverse effects should such events occur.

Although Kuwait has historically maintained relative political stability and continues to benefit from generally constructive international relations, parts of the MENAT region remain subject to periodic geopolitical and security developments. These have from time to time included civil unrest, armed conflicts, terrorism, sanctions and diplomatic tensions, as well as temporary disruptions to trade and transportation routes. Such developments have contributed to periods of regional uncertainty and volatility in financial, commodity and energy markets.

In recent periods, certain geopolitical tensions in the broader Middle East have shown signs of partial stabilisation, including diplomatic engagement between regional stakeholders and efforts to reduce escalation risks in key areas. Notwithstanding these developments, the region continues to experience elevated geopolitical sensitivity, and the risk of renewed or escalating tensions remains.

The broader Middle East has also experienced periodic disruptions affecting maritime trade routes, including key shipping lanes, as well as fluctuations in energy markets driven by geopolitical developments. While some disruptions have eased compared to prior periods, the region remains exposed to the risk of renewed instability, which could affect supply chains, shipping costs and market volatility.

Any deterioration in geopolitical or security conditions could result in disruption to regional trade flows, transportation networks, energy infrastructure and critical shipping routes. This may adversely affect economic activity in Kuwait and the wider GCC region, reduce investor confidence, increase market volatility and negatively impact liquidity conditions.

In addition, geopolitical instability and related security developments may adversely affect the financial condition and operating performance of the Group's customers and counterparties, leading to increased credit

risk, higher impairment charges, deterioration in asset quality, reduced business volumes and increased funding and operating costs. Such developments may also adversely affect foreign investment flows, economic growth and fiscal conditions in Kuwait and other jurisdictions in which the Group operates.

There can be no assurance that geopolitical or security conditions in the region will not deteriorate in the future or that current periods of relative stability will persist. Any such developments could have a material adverse effect on the Group's business, financial condition, results of operations and prospects and may adversely affect the ability of the Issuer or the Bank to perform their respective obligations.

The Bank's financial condition and results of operations may be adversely affected by the relaxation of certain regulatory requirements and the geopolitical conditions prompting such measures.

On 26 March 2026, the CBK issued Circular No. (2) RB / RBA / 619, introducing a stimulus package to mitigate the economic repercussions of ongoing regional geopolitical developments. While these measures are intended to support banking system liquidity and financial stability during a period of regional geopolitical and macroeconomic uncertainty, they involve significant changes to various ratios and maximums normally required by the CBK. Specifically, the CBK has:

- Reduced the minimum Liquidity Coverage Ratio (LCR) and Net Stable Funding Ratio (NSFR) from 100 per cent. to 80 per cent.;
- Lowered the Regulatory Liquidity Ratio (RLR) from 18 per cent. to 15 per cent.;
- Expanded the maximum limits for negative cumulative gaps in the Maturity Mismatch Ladder by 10 per cent.;
- Increased the Maximum Lending Limit (MLL) to 100 per cent. from 90 per cent.; and
- Released a portion of the Capital Conservation Buffer (CCB), effectively reducing the overall capital base requirement to 12 per cent. from the standard regulatory limit of 13 per cent (excluding the D-SIB surcharge).

These measures constitute temporary prudential easing measures intended to support banking system liquidity and stability during the period of geopolitical uncertainty and do not represent a permanent amendment to the CBK's underlying regulatory framework. Although these relaxed standards mean that the Bank — and the Kuwaiti banking sector more broadly — is operating with lower liquidity and capital cushions than under the standard regulatory regime, there can be no assurance that such measures will be sufficient to protect the Bank from the impact of sustained geopolitical instability or economic volatility.

Notwithstanding the foregoing, the CBK has historically demonstrated commitment to systemic stability by adopting a phased and measured approach when restoring regulatory benchmarks following periods of temporary relaxation. For example, following the relaxed regulatory standards allowed by the CBK during the COVID-19 pandemic, the CBK returned the standard regulatory benchmarks through a phased and gradual transition thereby ensuring no strain on the banking system. This historical precedent suggests a regulatory preference for a structured reintroduction of normal limits intended to minimize market disruption and allow the banking sector sufficient time to recalibrate to normal regulatory benchmarks.

Country-Specific Risks Arising from Macroeconomic Conditions in Key Jurisdictions

Certain of the Bank's subsidiaries are exposed to country-specific economic risks that may affect their operations, performance and financial results:

- **Burgan Bank A.Ş. — Turkey**

Turkey has continued to experience macroeconomic imbalances following a period of elevated inflation, currency volatility and policy tightening. While recent economic policies have supported a gradual moderation in inflation and improved external buffers, inflation remains elevated by international standards and the disinflation process remains incomplete.

The Turkish economy remains vulnerable to external shocks, including fluctuations in global energy prices, changes in investor sentiment, exchange rate volatility and shifts in domestic monetary and fiscal policy. In particular, the persistence of tight financial conditions and inflationary pressures may weigh on credit growth, borrowing costs and overall economic activity.

Ongoing economic adjustment, exchange rate sensitivity and political and policy uncertainties may affect BBT's operational environment, including credit demand, asset quality and cost of funds.

Any deterioration in macroeconomic stability or reversal in disinflation trends could adversely affect the operating environment of the Group's operations in Türkiye, including asset quality, funding costs and demand for financial services.

- **Gulf Bank Algeria S.P.A. — Algeria**

Algeria's economy remains significantly dependent on hydrocarbons, with limited progress in diversification continuing to present structural vulnerabilities. While hydrocarbon revenues and public expenditure have supported economic activity, the economy remains exposed to fluctuations in global energy prices, fiscal pressures and regulatory complexity. Recent fiscal and structural reform initiatives aim to improve budget sustainability and support the development of non-hydrocarbon sectors; however, their effectiveness remains subject to implementation risk and broader macroeconomic conditions.

The Algerian economy remains sensitive to external commodity price cycles and fiscal reliance on hydrocarbon-related revenues, which may affect public spending, liquidity conditions and overall economic stability. Ongoing policy adjustments, regulatory developments and investment execution risks may also contribute to uncertainty in the operating environment.

Economic concentration and external exposure to commodity price fluctuations may adversely affect demand for banking services, credit quality and the overall financial performance of AGB.

- **Tunis International Bank S.A. — Tunisia**

Tunisia's economy remains structurally constrained, characterised by subdued growth, elevated fiscal pressures and persistent external financing challenges. Public finances continue to face strain, while access to external funding remains limited, contributing to ongoing pressure on liquidity conditions and macroeconomic stability. The banking sector operates in an environment affected by weak economic activity and heightened financial system pressures, including shifts in deposit behaviour and liquidity dynamics, as well as periodic labour and sectoral disruptions reflecting broader economic stress.

Ongoing fiscal imbalances, constrained external funding sources and policy uncertainty may adversely affect financial stability, credit demand and risk appetite within the banking sector.

Such conditions may negatively impact banking operations in Tunisia, including asset quality, liquidity management and overall financial performance.

- **United Gulf Bank B.S.C. — Bahrain**

Bahrain's economy is expected to record modest growth in the near term, supported by activity in the services sector and non-oil segments. However, the economy remains exposed to fiscal and external pressures, including relatively high public debt levels and sensitivity to fluctuations in global energy prices. In addition, ongoing geopolitical tensions and regional conflict dynamics in the Middle East may weigh on investor sentiment, disrupt trade and capital flows, and contribute to increased volatility across GCC financial markets, including Bahrain.

Such conditions may affect liquidity conditions, funding costs and overall credit demand within the banking sector. These factors may adversely impact banking sector performance in Bahrain and, in a broader GCC context, may influence the operating environment of the Group, including asset quality, profitability and growth prospects.

- **Overall Risk Implication**

Weakening economic conditions in any of the countries in which the Group's subsidiaries operate may adversely affect these entities through reduced demand for banking products and services, increased credit risk, strained liquidity conditions and higher operating costs. In addition, significant macroeconomic deterioration — including, for example, a prolonged period of elevated inflation in Türkiye, increased fiscal and external financing pressures in Algeria and Tunisia, or heightened geopolitical tensions and regional conflict — could materially impair the financial performance and strategic execution of the Group's operations across these markets.

Such developments, including the escalation or continuation of armed conflict in the wider Middle East region, may also adversely affect investor sentiment, capital flows, energy markets and overall economic stability in the Group's operating jurisdictions.

(d) Legal and regulatory uncertainty in Kuwait and other key jurisdictions

Kuwait and other countries in which the Group has a significant presence are in the process of developing governing institutions and legal and regulatory systems, which are not yet as firmly established as they are in Western Europe and the United States. Kuwait, along with these other countries, has enacted measures to promote greater efficiency and certainty within their legal and regulatory systems.

The legal systems in Kuwait and these other countries may not provide the same degree of protection or require the levels of disclosure of information that would be the case in Western Europe or the United States. No assurance can be given that the Government or the governments of these other countries will not implement regulation or fiscal or monetary policies, including policies, regulations, or new legal interpretations of existing regulations, relating to or affecting expropriation, nationalisation, taxation, interest rates or exchange controls, or otherwise take actions which could have a material adverse effect on the Group's business, financial condition, results of operations or prospects.

(e) Potential Changes in the regulatory framework of the Central Bank of Kuwait (CBK)

As the Bank is a regulated entity, changes in applicable laws or regulations, the interpretation or enforcement of such laws or regulations, or the Bank's failure to comply with such laws or regulations, could have a material adverse effect on the Bank's business, financial condition, results of operations or prospects. The supervisory and regulatory rules and activities of the CBK, and respective central banks in respect of the Bank's subsidiaries, cover in greater detail than in many other countries matters such as capital adequacy requirements, liquidity, the rationalisation and organisation of credit policy, the policy for the classification

of credit facilities and the calculation of relevant provisions, credit concentration, the organisation of investment policy, internal control systems, risk measurement and management systems, rules and regulations concerning the required experience of banks' board members and executive officers, and the combating of money laundering, suspicious operations and the financing of terrorism.

These regulations may limit banks' activities (including those of the Bank) while changes by any of the relevant central banks in their supervision and regulation policies and practices could affect, to varying degrees, each bank's business, the products or services that it offers or may offer, the value of its assets, the costs of doing business and its financial condition.

(f) Investing in securities involving emerging markets generally involves a higher degree of risk

Investing in securities of companies operating in emerging markets, including Kuwait, generally involves a higher degree of risk than investing in securities of issuers from more developed markets. These risks include, but are not limited to, higher volatility and limited liquidity, sudden changes in the legal, economic or political environment, instability in neighbouring countries, operational risks relating to fraud, bribery, corruption, or weak governance, and insufficient infrastructure to support sustained economic growth.

There can be no assurance that the market for securities in emerging markets will not be negatively affected by events occurring elsewhere, particularly in the MENAT region. Investor reactions to developments in one emerging market often create a “contagion” effect, where negative sentiment spreads across the region or asset class. If such a contagion effect occurs, the market value of the securities could be adversely affected by economic or financial developments in other emerging market countries, over which the Group has no control.

Emerging markets may also be particularly sensitive to disruptions in capital markets, reduced availability of credit, or increased cost of financing. These factors could adversely affect the performance of companies operating in such markets, including the Group, and there is no assurance that such risks will not materialize in the future.

Accordingly, investing in securities of the Group carries risks not typically associated with investments in more mature markets. Prospective investors should carefully evaluate the risks involved and determine for themselves whether an investment is suitable. Generally, investments in emerging markets are more appropriate for sophisticated investors who fully understand the significance of the risks involved.

RISKS RELATED TO THE ISSUE SHARES

(a) Liquidity and volatility in the Share price

Subscribers may not be able to resell their Shares, including the Issue Shares, at or above the Offer Price, or at all. The market price of the Shares following the Offering may be adversely affected by factors both within and beyond the Issuer's control, including, but not limited to, variations in the Issuer's financial performance, prevailing market conditions, and changes in Government regulations.

Investors should be aware that the value of an investment in the Shares, including the Issue Shares, may decrease as well as increase. The market price of the Issue Shares could be volatile and may experience significant fluctuations due to changes in market sentiment regarding the Shares. Historically, stock markets have witnessed substantial price and volume fluctuations that have affected securities prices, often independently of an issuer's actual performance or prospects.

In addition, the Issuer's operating results and prospects may, at times, fall short of market or analyst expectations. Any of these factors could lead to a decline in the market price of the Shares.

(b) Dividend payments

The Issue Shares will be entitled to receive any dividends that may be declared by the Issuer in the future. The Issuer intends to maintain a dividend policy that takes into account sustainable levels of dividend distribution and reflects its assessment of the outlook for recurring earnings. The Issuer does not intend to create reserves that are unavailable for distribution to Shareholders, except as required by law. Dividends will be paid at the discretion of the Board of Directors, when deemed appropriate, based on the Issuer's financial performance, cash flow position, and other relevant factors, subject to approval by the Shareholders.

Investors should note that the Issuer's dividend policy may be revised from time to time, and there can be no assurance as to the amount, timing, or frequency of any future dividend payments.

(c) Dilution of existing shareholdings

If Eligible Subscribers do not fully exercise their rights by the latest date for receipt of applications and payments as specified in this Prospectus, their proportionate ownership and voting interests in the Issuer will be reduced. Consequently, the percentage of the Issuer's share capital represented by their Existing Shares immediately following the Offering will decline.

Furthermore, Eligible Subscribers as of the Record Date who exercise their rights in full may still experience some dilution of their interest, as their entitlement may be rounded down to the nearest whole number of Issue Shares. In the event that unsubscribed Issue Shares are available, such Subscribers may have the opportunity to apply for Additional Issue Shares, which could enable them to maintain or increase their proportionate interest in the Issuer.

(d) Risks related to non-exercise of rights by major shareholders

If the main shareholders, including the strategic shareholders, do not subscribe to all of their rights to acquire new shares in the Offering, their ownership, voting rights and representation on the Board of Directors will decrease, as well as the return they receive due to the reduction in the ownership share in the company's capital. The decrease in voting rights of major shareholders will reduce their influence over key corporate decisions and may affect the Company's governance and financial position.

(e) Risks related to non-profitability or sale of Pre-emption Rights

There is no guarantee that the Shares will be profitable or can be traded at a higher price. There is also no guarantee that there will be sufficient demand in the market to exercise priority rights or to collect any compensation from the Company for failure to exercise the rights. In the event that investors are unable to dispose of the priority rights at least five working days before the closing of the Offering Period, they may be required to exercise, or otherwise utilise, these rights to subscribe in the offering shares, and if the investors do not subscribe or fail to follow the procedures for subscribing the rights in the correct manner, then there is no guarantee that an amount of compensation will be distributed to them, which will lead to them incurring some losses. Accordingly, investors should review full details of the mechanism for listing and trading priority rights in the rules of Boursa Kuwait and in the applicable provisions of the executive regulations. They must be aware of all the factors affecting them, to ensure that any investment decision is based on full awareness and understanding of the nature of investment and the risks related to it.

(f) Risks of shortage of demand for Pre-emption Rights and Company shares, or rescinding the subscription

There is no guarantee that there will be sufficient demand for Pre-emption Rights during the Pre-emption Rights Trading Period in order to enable Pre-emption Rights holders to sell those rights and realise a profit from them. Nor is there any guarantee that there will be sufficient demand for the company's shares by the

Eligible Subscribers during the Offering Period, in which case there will be no compensation for the unexercised rights holders. In addition, there is no guarantee that there will be sufficient market demand for the shares that the subscriber obtains through exercising the Pre-emption Right, or through the public offering, or from the market, which may negatively affect the share price and the profitability of the Issuer and the shareholders. Also, there is no guarantee that the subscription will be successful or that it will not be rescinded. In the case of a rescinded Offering, Pre-emption Rights holders won't be able to exercise their right to subscribe to the Issue Shares prescribed for these rights, which could lead to the buyer thereof losing the Pre-emption Right for the price paid by the buyer in return for the right without having the right to recourse against the Issuer, the Subscription Agent and Lead Managers for any claim or compensation. It is also required that the Issuer's shares shall remain traded on Boursa Kuwait throughout the Offering Period of the Pre-emption Right, so that trading of Pre-emption Rights continues.

(g) Taxation risks on payments

The application and enforcement of the Kuwaiti income tax regime, including any new or emerging tax frameworks such as the Deferred Minimum Tax-Type Regime or similar measures, remain uncertain as applied to holders of the Issue Shares that are "non-GCC corporate entities" (as defined in "Taxation"). There is a possibility that such holders of the Issue Shares may become subject to the Kuwaiti income tax regime in the future if the Department of Income Tax (the "DIT"), the Ministry of Finance, and/or the Kuwaiti courts determine that income received with respect to the Issue Shares is taxable, notwithstanding applicable Tax Exemptions.

To date, no binding public ruling or official interpretation has been issued by the DIT regarding the application of Tax Exemptions to income received by non-GCC corporate entity shareholders in connection with an equity issuance such as the Issue Shares. Similarly, the Kuwaiti courts have not yet construed the relevant provisions in this context. Although there is no precedent of the DIT imposing income tax on non-GCC corporate shareholders under the circumstances described above, it is not possible to predict how the DIT, the Ministry of Finance, or the courts may apply or enforce the Taxation Laws and any new tax regime in practice. The DIT's interpretations of Kuwaiti tax law have, at times, lacked consistency.

If the DIT and/or the Kuwaiti courts were to determine that income received by a non-GCC corporate entity holder of Issue Shares is subject to tax, such holder could become liable for Kuwaiti income tax (currently imposed at a rate of 15 per cent. on net income and potentially on capital gains), and may be required to comply with related disclosure, reporting, and tax return obligations in Kuwait. In certain circumstances, a deduction of up to five per cent. of payments made by the Issuer to holders of the Issue Shares may be applied pending resolution of their tax status.

While there has been no definitive application of the Kuwaiti income tax regime to non-GCC corporate holders of Issue Shares to date, there can be no assurance that holders of such shares will not become subject to this regime under the circumstances described above. Prospective subscribers are advised to consult their own tax advisers regarding the consequences under Kuwaiti and other applicable tax laws of acquiring, holding, disposing of the Issue Shares and receiving related payments. See "Taxation" for further information.

(h) Value Added Taxes

The Gulf Cooperation Council ("GCC") formally agreed and finalized a common framework for value-added tax ("Gulf VAT Framework") in 2017, and several GCC member states subsequently implemented VAT beginning in 2018. However, as of the date of this Prospectus, the State of Kuwait has not yet implemented a value-added tax regime, despite its prior commitment under the Gulf VAT Framework.

No local legislation has been enacted in Kuwait to give effect to VAT, and detailed rules or regulations regarding the structure, scope, rates, exemptions, compliance requirements, or timing of a potential VAT

system in Kuwait have not been published. As a result, it is currently not possible to determine if, when, or how VAT will be introduced in Kuwait, or how any such VAT regime might apply to the Issuer, holders of the Issue Shares, or transactions involving the Issuer.

Additionally, the Gulf VAT Framework allows each GCC member state to exercise significant discretion in specifying the design and implementation of its own VAT system. Consequently, even if Kuwait enacts VAT legislation in the future, the precise terms, conditions, taxable transactions, and treatment of cross-border supplies remain uncertain.

Prospective investors should be aware that the introduction of VAT in Kuwait could affect the Issuer's costs, pricing, reporting obligations, and cash flows, and may result in increased compliance requirements or reduced post-tax returns for holders of the Issue Shares. Investors are advised to consult their own tax advisers regarding potential VAT implications under Kuwaiti law once any VAT legislation is enacted.

(i) Change in Law

No assurance can be given as to the impact of any possible change to Kuwaiti law or to administrative practice after the date of the Prospectus, nor can any assurance be given as to whether any such change could adversely affect the ability of the Issuer to make payments and/or make deliveries under the Issue Shares, as applicable.

OFFERING TERMS, CONDITIONS AND INSTRUCTIONS OF THE ISSUE

Subscription Agreement

The Issuance Advisor and Subscription Agent have entered into a Subscription Agreement with the Issuer pursuant to which, and subject to the satisfaction of certain conditions precedent, they have agreed to exercise due care and take all necessary measures to facilitate the offering of the Issue Shares to Subscribers at the Issue Price.

For the avoidance of doubt, the Issuance Advisor and Subscription Agent shall not, under any circumstances, be obliged to subscribe for or underwrite any portion of the Issue Shares that remain unsubscribed following the conclusion of the Offering.

Shares Offered in the Offering

The Issuer is offering 277,777,777 Ordinary Shares (the “**Issue Shares**”) representing approximately 7 per cent. of the Issuer’s existing issued share capital.

Issue Price per Issue Share

The Issue Price has been set at KWD 0.180 per Issue Share, comprising the nominal value of KWD 0.100 per Issue Share and with KWD 0.080 issuance premium.

Subscribers

The Offering shall be open to the initial eligible subscribers (“**Initial Eligible Subscribers**”) comprised of a) those persons (“**Eligible Shareholders**”) whose names are recorded in the shareholder register of the Bank (the “**Bank’s Shareholders Register**”) held with Kuwait Clearing Company K.S.C and its subsidiaries (“**Clearing and Depository Agent**”) as at 30 August 2026 (“**Record Date**”), and b) those persons to whom pre-emption rights were transferred during the Pre-emption Rights Trading Period (defined above) (“**Owners of Transferred Pre-emption Rights**”).

For clarity, any trading made on the Bank’s shares prior to the Record Date but for which the settlement process has not been completed at Boursa Kuwait on the Record Date (the “**Ex-Date**”) and, accordingly, not recorded in the shareholder register of the Bank (the “**Bank’s Shareholders Register**”), shall not be taken into account in defining the Eligible Shareholders recorded in the Bank’s Shareholders Register on the Record Date.

In any of the following instances concerning the exercising of any right of pre-emption vis-à-vis the Issue Shares (the “**Pre-emption Right**”) (as the context may apply), i) in the case of an Initial Eligible Subscriber, same may subscribe for their pro-rata amount of the Issue Shares based on the amount of Existing Shares registered in the name of the Initial Eligible Shareholder on the Record Date to the extent they have not otherwise transferred their pre-emption right, and ii) in the case of Owners of Transferred Pre-emption Rights, same may subscribe for their pro-rata amount of the Issue Shares based on the amount of pre-emption rights which were transferred during the Pre-emption Rights Trading Period. Each Owner of Transferred Pre-emption Rights may subscribe to Issue Shares based on the amount of Pre-emption Rights so transferred to them.

In addition to the amount of Issue Shares that Initial Eligible Subscribers are entitled to with respect to their Pre-emption Right, the Initial Eligible Subscribers may also subscribe for additional Issue Shares (“**Additional Issue Shares**”) at the same time that they subscribe for Issue Shares under their Pre-emption Right. Additional Issue Shares are those Issue Shares that remain unsubscribed as a result of Initial Eligible Subscribers electing not to exercise, or to only partially exercise, their Pre-emption Right.. Available Additional Issue Shares subscribed for will be allocated to the Initial Eligible Subscribers pro rata to their subscription for such Additional Issue Shares.

In the case in which all Issue Shares have not been fully subscribed for by the Initial Eligible Subscribers during the Pre-emption Right Subscription Period, then the unsubscribed Issue Shares shall be offered for public subscription

(“**Public Subscription**” or “**Public Offering**”) to any person eligible to subscribe for shares in Kuwait (the “**Public Subscribers**”), including without limitation, the Initial Eligible Subscribers.

Initial Eligible Subscribers and Public Subscribers (collectively, “**Subscribers**”) for the Issue Shares will not have the right of retraction except as in accordance with the Companies Law No. 1 of 2016 (as amended) and its executive regulations (each as amended). The share allocation decision shall be final without any liability on the Issuer or the Subscription Agent.

Each Eligible Subscriber shall be entitled to subscribe for Issue Shares at a ratio of 7.10 per cent. (rounded, and adjusted for fractional shares, if any) of their existing shareholding as of the Record Date, taking into account the Issuer’s treasury shares, if any. Holders of Pre-emption Rights shall be entitled to subscribe for the number of Issue Shares corresponding to the acquired rights.

Subscribers shall not be entitled to receive any proceeds from the Offering.

If the capital increase is not fully subscribed during the Subscription Period, the Issuer’s Board of Directors may, with the approval of the Kuwait Capital Markets Authority, extend the Subscription Period for one or more additional periods, provided that the total Subscription Period, including any extensions, does not exceed three months.

In the event that the capital increase remains unsubscribed after the extended period, the Board of Directors may decide either to retract the capital increase or to limit the capital increase to the amount actually subscribed. Subscribers shall have a right of retraction only in accordance with applicable law.

Rights Attached to the Issue Shares

The Issuer has a single class of Ordinary Shares. Each Issue Share entitles its holder to one vote and the right to attend and vote at the Issuer’s General Assembly meetings. No shareholder enjoys any preferential voting rights.

Once issued, the Issue Shares shall rank *pari passu* with the Issuer’s existing shares in all respects, including entitlement to any dividends declared by the Issuer and participation in the Issuer’s net assets upon liquidation after settlement of its liabilities.

Convertibility of Issue Shares

The Issue Shares shall not be convertible into any other class or form of securities

Tradability of Issue Shares and Pre-emption Rights

Pre-emption Rights shall be freely tradable in accordance with the applicable rules of Boursa Kuwait and the Kuwait Clearing Company K.S.C and its subsidiaries.

Approval of this Prospectus constitutes authorization for the listing and trading of the Pre-emption Rights during the Subscription Period, which shall be terminated upon disclosure of the final subscription results.

Following the completion of all necessary procedures and approvals, the Issue Shares shall be listed and freely tradable on Boursa Kuwait, ranking *pari passu* with all existing shares of the Issuer in all respects.

Exercise and Disposal of Pre-emption Rights

Subscribers may take any of the following actions:

- Exercise their Pre-emption Rights, in whole or in part, to subscribe for Issue Shares;
- Exercise their Pre-emption Rights to subscribe for Issue Shares and apply for Additional Issue Shares;
- Trade their Pre-emption Rights by sale and/or purchase during the Subscription Period and up to five Business Days prior to Subscription Period closing, in accordance with the relevant rules of Boursa Kuwait;

- Assign, without consideration, their Pre-emption Rights (in whole or in part) to another party during the Subscription Period and up to five Business Days prior to its closing, in accordance with the applicable rules of Boursa Kuwait and the Kuwait Clearing Company K.S.C and its subsidiaries; or
- Choose not to exercise, assign, or trade their Pre-emption Rights, in which case their entitlement to subscribe for Issue Shares shall lapse and the corresponding Issue Shares not subscribed for shall be made available for subscription by other Eligible Subscribers through additional subscriptions for Additional Issue Shares.,

Eligible Shareholders who do not subscribe to the Issue Shares shall be subject to a reduction in the proportion of their equity in the Issuer Capital as well as a reduction in the value of their Issued Shares. Owners of Transferred Pre-emption Rights who do not exercise their right to subscribe to the Issue Shares prescribed for these rights, shall waive the price paid (if any) by them in exchange for these rights without having the right of any recourse against the Bank, the Subscription Agent, or the Clearing and Depository Agent for any claim or compensation.

Any person who disposes of their Pre-emption Rights, whether by sale or assignment, shall no longer be entitled to subscribe for the Issue Shares represented by such rights. However, the transferee of such rights shall be entitled to subscribe for the corresponding number of Issue Shares or further dispose of them in accordance with the applicable laws, regulations, and procedures of the Kuwait Capital Markets Authority, Boursa Kuwait, and the Kuwait Clearing Company K.S.C and its subsidiaries, provided that such disposal by means of trading occurs at least five Business Days prior to the closing of the Subscription Period or, if by means of transfer without consideration, occurs at least five Business Days prior to the closing of the Subscription Period.

The transferor and transferee shall visit Boursa Kuwait, Fifth Floor to complete the transfer. Individuals shall provide copies of their civil identifications, and the authorized representatives of non-natural entities shall provide To Whom It May Concern Letter (Ministry of Commerce and Industry) along with the authorized signatories extract.

Owners of Transferred Pre-emption Rights in the case of Retraction of Capital Increase

In the event of retracting the capital increase, the Owners of Transferred Pre-emption Rights will not be able to exercise their right to subscribe to the Issue Shares, which will lead to the loss of the price that the Owners of Transferred Pre-emption Rights paid for the Pre-emptive Right (if any) without having the right of any recourse against the Bank, the Subscription Agent, or the Clearing and Depository Agent for any claim or compensation.

Maximum Subscription

Subscribers may apply for any amount of Additional Issue Shares, which will be allocated only in the event that unsubscribed Issue Shares remain after the initial subscription period. Such unsubscribed shares will be allocated to applicants for Additional Issue Shares on a pro-rata basis.

Subscription Period

The Subscription Period shall commence according to the Offering Timetable set forth below, unless extended in accordance with the terms of this Prospectus and subject to the prior approval of the Kuwait Capital Markets Authority.

Subscription Application Form

During the Pre-emption Right Subscription Period, the offering of the Issue Shares is restricted to Initial Eligible Subscribers only. Initial Eligible Subscribers who would like to participate in the Offering can submit the Subscription Application Form during the Pre-emption Right Subscription Period on the Subscription Website or Mobile Application operated by Kuwait Clearing Company K.S.C and its subsidiaries..

A Subscriber must specify on the Subscription Application Form the number of Issue Shares he wishes to subscribe to and transfer the Subscription Monies.

Each Subscriber must agree to the terms and conditions and provide all required information in the Subscription Application Form. The Issuer, the Clearing and Depository Agent, and the Subscription Agent reserve the right,

without any liability, to reject (in whole or in part) any Subscription Application Form that fails to meet the applicable conditions or requirements, including without limitation:

- Non-payment of the full Subscription Monies;
- Failure to comply with the laws and regulations in force;
- Inaccuracy or invalidity of any of the information requested above or insufficiency of any additional information that may be requested by the Clearing and Depository Agent or the Subscription Agent; or
- Non-compliance with the instructions set forth in this Prospectus or in the Subscription Application Form.
- In the event of any discrepancy between the Subscriber's information and the data recorded with the Public Authority for Civil Information, the Issuer or the Clearing and Depository Agent shall be entitled to exclude such applications from the allocation process without any liability on the Issuer or the Clearing and Depository Agent, unless the reasons for the discrepancy are provided with the submitted documents.

Once submitted and approved, the Subscription Application Form may not be amended or withdrawn, and shall constitute a legally binding agreement between the Subscriber and the Issuer. The terms, conditions, and undertakings therein shall be binding upon the Subscriber, its heirs, executors, assigns, and beneficiaries, unless expressly stated otherwise. The Subscriber must accept whatever number of Issue Shares is allocated to him.

All Subscribers with mortgaged shares must provide to the Clearing and Depository Agent an original and signed approval letter from the mortgagee stating that the Subscriber may subscribe in the capital increase. The approval letter along with the copies of the civil identification and authorized signatories extract must be submitted in the Subscription Website. Please note that after completing the procedures of lifting the subscription suspension by the Clearing and Depository Agent by virtue of the aforementioned letter, the Subscriber will then be able to view the number of Issue Shares allotted to them for subscription on the Subscription Website.

For Restricted Shares, Eligible Subscribers must visit the premises of the Clearing and Depository Agent at Boursa Kuwait Building, Fifth floor, Mubarak Al Kabeer Street, Sharq, Kuwait City. For the purposes of this paragraph, '**Restricted Shares**' means any Shares that, by operation of law, contract or court order, may not be transferred or otherwise disposed of, or in respect of which any rights attaching thereto may not be exercised.

All Subscribers must read the instructions relating to the Offering carefully before submitting the Subscription Application Form. Signing the Subscription Application Form shall be considered agreement to and acceptance of the Offering Terms, Conditions and Instructions of the Issue section contained in this Prospectus.

Applicant Declarations

By submitting the Subscription Application Form, each Subscriber:

- Irrevocably agrees to subscribe for the number of Issue Shares specified therein;
- Declares that he has read and fully understood this Prospectus;
- Accepts the Issuer's Memorandum and Articles of Association, the Offering Terms, Conditions and Instructions of the Issue section, each as referenced in this Prospectus;
- Acknowledges that the Issuer, the Clearing and Depository Agent, and the Subscription Agent reserve the right to reject any incomplete or non-compliant application in their sole and exclusive discretion;
- Accepts the final allocation of Issue Shares (to a maximum of the amount he has subscribed for) and all other instructions of subscription outlined in the Subscription Application Form and in this Prospectus;
- Undertakes not to cancel or amend the Subscription Application Form after submission; and
- Corporate Subscribers further declare that all internal and statutory authorizations necessary to participate in the subscription have been duly obtained.

Subscription Process

Subscriptions and all required documents must be submitted through the Subscription Website or Mobile Application operated by Kuwait Clearing Company K.S.C and its subsidiaries.

All Subscribers must:

1. Login to the Subscription Website via the link: <https://www.ipo.com.kw> or download the IPO Kuwait Mobile Application operated by Kuwait Clearing Company K.S.C and its subsidiaries.
2. In the event that the Subscriber is an individual, the Subscriber shall enter their Civil ID number, following which the system will verify whether the Subscriber is eligible to subscribe. Such verification will be carried out only during the Pre-emption Rights exercise period. .
3. In the event the Subscriber is a legal entity or a Company, the Subscriber must enter the commercial registration number, and then the system will verify the eligibility of the Subscriber.
4. Record the number of shares to be subscribed for.
5. The Subscriber must make the payment through either K-NET service or Bank wire transfer as follows:

For Subscribers paying through K-NET service, the Subscriber shall:

- Pay from their own account (no other person may pay on behalf of the Subscriber except in the cases provided for under the law and the Subscriber shall bear all legal consequences arising from any breach thereof.). If the payment is successful, the system will display a confirmation containing the subscription payment details, and an automatic email will be sent with a PDF receipt to the Subscriber's registered email address, along with a text message to the Subscriber's registered mobile phone confirming the successful completion of the subscription process.

Subscribers are advised to confirm with their Bank that their payment limit on their K-NET card will enable them to pay for their subscription.

Or,

For Subscribers paying through Bank wire transfer, the Subscriber shall:

- Print the Subscription Application Form and visit their own Bank and submit a copy of the Subscription Application Form printed from the link (<https://www.ipo.com.kw>) and transfer the amount required to the Subscription Bank Account (net amount without any charges by the transferring Bank and the receiving Bank) stated below:

Name of Bank:	Burgan Bank
Account number:	023170450600014402002
IBAN:	KW05 BRGN 0000 0000 0000 7045 0600 03
SWIFT:	BRGNKWKW
Beneficiary:	Burgan Bank Capital Increase
Reference/Description:	Subscription Application Form number + subscriber civil identification (for residents and citizens)/ passport (for non-residents and non-citizens)/ commercial registration number (for corporates) + subscriber contact number (all of the above information mentioned in the Reference/Description is required in the transfer receipt, failure to provide the above information may result in the rejection of the subscription)

- The Subscriber shall upload the copy of the transfer receipt of the amount transferred from their own Bank in addition to the documents listed in item "Required Documentation" stated below through the electronic

link that will be sent from the Subscription Website to the subscriber by e-mail and text message on the registered phone.

Review of Bank-transfer applications may take up to 24 hours. If the subscription is not approved, an email will be sent to the Subscriber's registered email indicating the reason for the rejection, and the Subscriber may try again. A Subscriber is permitted to submit multiple subscription requests in case they have not subscribed to their full available pre-emptive rights. However, Subscribers are advised to submit their applications sufficiently in advance of the end of the Subscription Period, as the review period of up to 24 hours does not extend or exempt them from the Subscription Period deadline. Any applications submitted at or near the closing time of the Subscription Period remain subject to the same review timeline and may therefore risk non-acceptance if found non-compliant after the deadline.

In case the subscription is successful, an email will be sent with a PDF receipt to the Subscriber's registered email address, along with a text message to the Subscriber's registered mobile phone confirming the successful completion of the subscription process.

Failure of any Subscriber to submit a duly completed Subscription Application Form (together with all applicable supporting documentation thereto) to the Subscription Website or the Mobile Application after the transfer or deposit of the subscription funds (the "**Subscription Monies**") as required in this Prospectus shall render the Subscription null and void. Subscription Monies shall not be accepted in cash.

In cases where the shares are held with a Company that manages client portfolios, the Subscriber shall:

1. Contact the portfolio manager to inquire about the subscription procedure.
2. The portfolio manager shall then follow the steps outlined above to complete the subscription process and submit the subscription details.

Required Documentation

The Subscription Application Form must be submitted through the Subscription Website or Mobile Application along with the following documentation, as applicable to the nature of and payment method chosen by the Subscriber:

a) Individual Subscribers

- Subscription Application Form signed by the Subscriber;
- Copy of the Subscriber civil identification card;
- Copy of passport to verify the Subscriber signature;
- Copy of the Bank transfer receipt;
- Copy of the IBAN number;
- Copy of special legal proxy for subscribing in shares (for proxy subscriber);
- Copy of Certificate of Guardianship for orphans;
- Copy of Certificate of Guardianship for minors; or
- Copy of a Limitation of Succession Deed for beneficiaries.
- Copy of Guardianship rule.

b) Corporate Subscribers

- Subscription Application Form signed by the authorized signatory;
- Copy of the Bank transfer receipt;
- Copy of the IBAN number;
- Copy of Commercial Registration Certificate (authorized activities in the Commercial Registration Certificate must include owning of shares);
- Copy of the Authorized Signatories Certificate or the Extract of the Commercial Register; as the case requires; and
- Copy of the personal identification card of the authorized signatory;

- Copy of the authorized signatory issued by the Ministry of Social Affairs or certified by the Kuwait Chamber of Commerce and Industry; and
- A letter issued by the authorized signatory of the legal entity confirming its approval to subscribe.

c) Non-Residents of Kuwait Subscribers

- Non-resident subscribers (whether corporates or individuals, as the case may be) are required to provide the equivalent of the aforementioned documentation as issued by their jurisdictional authorities if they do not have Kuwaiti issued documentation as highlighted further above.

Cash will not be accepted. The Subscription Monies must be paid in full upon submitting the Subscription Application Form on the Subscription Website or the Mobile Application either by direct debit from the Subscriber's bank account or by bank transfer.. Subscription amounts will be deposited in full in the Issuer's Bank account designated by the Issuer (the "**Subscription Bank Account**"). The Subscriber must, in any event relating to the Issue Shares or the Additional Issue Shares, ensure that the Bank debit or the Bank transfer has been processed from their respective personal Bank account and that the subscription bank account with the Issuer has been credited with the appropriate amount at the time of the submission of the Subscription Application Form to the Clearing and Depository Agent.

Without prejudice to the other grounds of rejection of the Subscription Application Forms, the Subscription Agent, the Clearing and Depository Agent and the Issuer shall have the right to reject the Subscription Application Form in the event the Subscription Monies are not received in the subscription account at the time of submission of the Subscription Application Form to the Clearing and Depository Agent without any liability whatsoever on the part of any of them..

Allocation and Refund of Surplus

The Issuer shall announce the final allocation not later than five (5) Business Days (which is a day (on which Boursa Kuwait and banks are open for business in the State of Kuwait, excluding Fridays and Saturdays and official holidays) from the date of closing of the Pre-emption Right Subscription Period (or in the case in which all Issue Shares have not been fully subscribed for by the Initial Eligible Subscribers during the Pre-emption Right Subscription Period from the date of closing the Public Offering Subscription Period) and will refund the surplus Subscription Monies within five (5) Business Days from the date of announcement of the final allocation. Such surplus Subscription Monies shall be refunded without any interest, fees or deductions, and no Subscriber shall be entitled to any compensation in respect of any delay in refunding such amounts.

If a Subscription Application is rejected in whole or in part, the Subscriber shall, as applicable, be refunded the full Subscription amount or the portion corresponding to the Shares not allocated to it, to the bank account used to pay the Subscription amount or in accordance with the mechanism determined by the Issuer or the Subscription Agent, within five (5) Business Days from the date of announcement of the final allocation. The corresponding Subscription Monies shall be refunded without any interest, fees or deductions, and no Subscriber shall be entitled to any compensation in respect of any delay in refunding such amounts.

If the Offering is cancelled, the Subscription amounts paid by Subscribers shall be refunded using the same payment mechanism used for the Subscription or in accordance with the mechanism determined by the Issuer or the Subscription Agent, within five (5) Business Days from the date of announcement of the cancellation of the Offering, without any interest, fees, deductions or compensation for any delay in refunding such amounts.

Subscribers should contact the Issuance Advisor and the Subscription Agent to obtain further information.

Governing Law and Jurisdiction

All applications and related agreements shall be governed by and construed in accordance with the laws of the State of Kuwait and must be interpreted and applied in accordance therewith. The Courts of Kuwait have exclusive jurisdiction over any matter related to the Offering, the Subscription Application Form, and contracts and all matters arising therefrom.

OFFERING TIMETABLE

Event	
Record date	30 August 2026
Ex-date	25 August 2026 (i.e. two (2) trading days prior to the Record Date according to the T+3 settlement cycle)
First Subscription Period Allocated for the Issue Shares during the Pre-emption Right Subscription Period	From 31 August 2026 to 14 September 2026 (inclusive)
Opening of trading and transfer of Pre-emption Rights	The period for trading of Pre-Emption Rights starts from the date of opening of the Pre-emptive Right Subscription Period until five (5) Business Days prior to the end of the Pre-emptive Right Subscription Period. 31 August 2026 has been set as the date for the start of trading in Pre-Emption Rights.
Closing of Trading and transfer of Pre-emption Rights	7 September 2026
Second Subscription Period Allocated for Issue Shares during the Public Offering Subscription Period (if any)	From 21 September 2026 up until 5 October 2026 (inclusive), if any
Allocation of Issue Shares	Within 5 (five) Business Days of the end of the Pre-emptive Right Subscription Period, or end of the Public Offering Subscription Period, if applicable.
Refund to Subscribers	Within five Business Days of the date of announcement of the Allocation of the Issue Shares date.
Trading Issue Shares on Boursa Kuwait	The Issue Shares will be listed on Boursa Kuwait following completion of all necessary regulatory procedures.

USE OF PROCEEDS

The total proceeds from the proposed capital increase are expected to amount to KWD 50,000,000. The net proceeds will be primarily utilized to:

1. **Strengthen the Issuer's Capital Base:** Enhance the Issuer's Tier 1 and regulatory capital ratios, thereby improving financial stability and resilience.
2. **Support Strategic Growth Initiatives:** Finance ongoing and planned strategic projects, including expansion of core banking activities, investment in technology and digital platforms, and development of new products and services to capture growth opportunities.
3. **Enhance Financial Flexibility:** Provide the Issuer with greater liquidity and flexibility to respond to market opportunities, manage risks, and optimise the capital structure.
4. **General Corporate Purposes:** A portion of the proceeds may also be applied towards general corporate purposes, including operational needs, working capital requirements, and potential selective investments or acquisitions in line with the Issuer's strategic objectives.

BASIS OF CALCULATING THE ISSUE SHARE PRICE AND PREMIUM

The Issuer has appointed an independent asset valuator, namely, KPMG Advisory W.L.L (“KPMG”), approved by the Capital Market Authority (the “CMA”), to calculate the fair value of the net equity of Burgan Bank for the purpose of a share capital increase and to submit an independent report thereof to the CMA. The Issuer has obtained the approval of KPMG Advisory W.L.L. to incorporate their work as set forth below in this Prospectus, and their conclusions are valid in accordance with the Valuation Report.

The Valuation Report has been prepared as of 31 March 2026 (the “Valuation Date”) and has been submitted to the Capital Markets Authority. According to the Valuation Report, the valuation range for the Bank is between 212 Fils per share to 230 Fils per share (average price 221 Fils per share).

The Issue Price has been set at 180 Fils per share representing a premium of 80 Fils over the nominal value of the share (100 Fils) based on the Valuation Report prepared by the above-mentioned asset valuator. A discount of 18.6 Per cent has been applied on the average valuation price as per the Valuation Report.

It is worth noting that select valuation methodologies were used to arrive at the aforementioned assessment based on the audited financial statements for the years ending 31 December 2022 to 2025, unaudited interim financial statements for quarter ended 31 March 2026, projected management information for the years ending 2026 to 2031 for the issuing Company and publicly available information.

The assessment methodologies are summarized as follows:

- Volume Weighted Average Price
- Market Multiples (P/BV)
- Volume Weighted Average Price (“VWAP”) approach is used when the shares are adequately traded. As the trading volumes of Burgan Bank are adequate the market price of the security has been considered for valuation purposes. We have considered a weight of 60 per cent for the VWAP method. This method incorporates current market participants' expectations regarding the Bank's future performance, growth prospects, risk profile, and prevailing market conditions. Further, the shares exhibit adequate trading volume and liquidity, indicating that the quoted market price is a reliable indicator of fair value. Accordingly, a higher weight has been assigned to the VWAP Method in determining the equity value.
- The Market Multiples approach can be used/applied when the shares of similar companies are traded appropriately and with high liquidity on the stock exchange. As the selected companies similar to Burgan Bank meet this basic requirement and therefore, the use of the market multiples approach may be appropriate for Burgan Bank's assessment. A weight of 40 per cent has been assigned to this approach, given there are adequate comparable companies operating in the banking business in GCC. The method provides an indication based on the P/BV multiples of the comparable firms traded on the stock exchanges.
- The Dividend Discount Model (“DDM”) approach is used when forecast dividends expected to be paid to shareholders are discounted back to the present date, generating a net present value of the anticipated dividend stream. A terminal value is then estimated at the end of the explicit forecast period, representing the value of dividends beyond that period and is similarly discounted back to the Valuation Date to derive the overall equity value of the business. At the Valuation Date, management's business plan and financial projections were under review in response to the current geopolitical environment, resulting in significant uncertainty regarding the timing and magnitude of future profitability, capital requirements and dividend-paying capacity. In addition, the current Bank's business plan incorporates various transformation and growth initiatives, the outcomes of which remain subject to execution and market risks, thereby increasing the level of forecast uncertainty. Furthermore, the Bank's future dividend distributions are expected to remain

dependent on meeting regulatory capital requirements, strategic capital allocation decisions and potential future capital-raising initiatives. Given the absence of sufficiently reliable and updated projections that would support a robust estimation of sustainable distributable earnings and dividends, the application of DDM may result in valuation outcomes that are not sufficiently reliable and may be subject to high degree of judgment. Based on these factors, the DDM outcome was considered particularly sensitive to changes in key assumptions and was therefore not used as one of the valuation approaches.

Valuation summary							
KD million	Weightage	100% Equity			VPS (in KD)		
		Low	High	Average	Low	High	Average
VWAP method							
- Market Price	60%	755	854	805	0.193	0.218	0.205
Market Multiples							
- P/BV	40%	944	970	957	0.241	0.247	0.244
Valuation range		830	901	865	0.212	0.230	0.221

The above disclosure is subject to the limitations and analysis set out in the Valuation Report prepared by the Asset Valuator, which includes information, facts and assumptions made available by the Issuer and forms an integral part thereof.

CAPITALIZATION AND BORROWINGS OF THE ISSUER

The following table sets forth the Bank's capitalization as of 31 March 2026, as well as pro-forma figures post Capital Increase:

<i>KWD ('000)</i>	Period Ending 31 March 2026	Period Ending 31 March 2026 (Pro-forma of KD 50mn Rights Issue)
Equity		
Share capital	380,605	408,383
Share premium	282,802	305,024
Treasury shares	(18,095)	(18,095)
Statutory reserve	127,562	127,562
Voluntary reserve	127,940	127,940
Other reserves	(225,468)	(225,468)
Retained earnings	169,910	169,910
Total equity attributable to the equity holders of the Bank	845,256	895,256
Perpetual Tier 1 capital securities	150,000	150,000
Non-controlling interests	32,235	32,235
Total Equity	1,027,491	1,077,491
Liabilities		
Due to banks	587,326	587,326
Due to other financial institutions	908,877	908,877
Deposits from customers	6,097,769	6,097,769
Certificate of deposit issued	71,254	71,254
Other borrowed funds	470,490	470,490
Other liabilities	367,883	367,883
Total Liabilities	8,503,599	8,503,599
Total Liabilities and Equity	9,531,090	9,581,090

[^] Pro forma capital as at 31 March 2026 includes the rights issue of approximately KD 50 million. It excludes the bonus share issuance, which occurred in April 2026. While the bonus shares have no impact on total equity, they affect the presentation of sub-line equity components, which is not reflected in these figures as the issuance had not occurred as at 31 March 2026.

PROFIT DISTRIBUTIONS BY THE ISSUER

The below shows the profit distribution by the Issuer over the last five years:

Dividend distribution	For the year ended 31 December 2021	For the year ended 31 December 2022	For the year ended 31 December 2023	For the year ended 31 December 2024	For the year ended 31 December 2025
Cash dividend (Fils)	5	8	6	6	6
Stock Dividend (per cent.)	5	5	5	5	5

PREVIOUS ISSUANCES OF THE ISSUER

Previous securities issuances of the Bank are listed below.

1) Number and details of securities issuances by the Issuer not classified as capital security

Issue Date	Value (million)	Tenor (Yrs.)	Basis	Coupon (Per cent.)	Interest Payment Frequency
11-Jun-01	KD 30.0	5	Fixed	6.750	Semi-annual
17-Apr-02	KD 30.0	5	Fixed	5.875	Semi-annual
27-Sep-10 ^(a)	USD 400.0 ^(b)	10	Fixed	7.875	Semi-annual
27-Dec-12 ^(a)	KD 41.1 ^(d)	10 ^(c)	Fixed	5.650 ^(e)	Semi-annual
	KD 58.9 ^(d)	10 ^(c)	Floating	CBK DR + 390bps ^{(e)(f)}	Semi-annual
14-Sep-16	USD 500.0	5	Fixed	3.125	Semi-annual
30-Dec-18	KD 100.0	3	Fixed	4.125	Semi-annual
16-Oct-25	USD 500.0	5	Fixed	4.875	Semi-annual

(a) The bonds issued in 2010 and 2012 were eligible as capital instruments at the time of issuance. With the advent of Basel III in 2014, these bonds ceased to qualify as capital securities.

(b) The bonds have been fully redeemed during the fourth quarter (Q4) of 2015.

(c) Non-callable for the first five year (10NC5).

(d) The bonds have been fully recalled as of 24 April 2018.

(e) Step up of 25 bps after the fifth anniversary of the issuance date (if not called by the Issuer).

(f) Floating-rate tranche capped at 6.65 per cent. for the first five years and 6.90 per cent. for the next five years.

2) Number and details of securities issuances guaranteed by the Issuer classified as Additional Tier 1 Capital Security

Issue Date	Value (million)	Tenor (Yrs.)	Basis	Coupon (Per cent.)	Interest Payment Frequency
30-Sep-14	USD 500	Perpetual	Fixed	7.250 ^(a)	Semi-annual
9-Jul-19	USD 500	Perpetual	Fixed	5.7492 ^(b)	Semi-annual
9-May-24	KD 75 ^(c)	Perpetual	Fixed	7.25	Quarterly
9-May-24	KD 75 ^(c)	Perpetual	Floating	CBK DR + 325bps	Quarterly

(a) Perpetual Securities, with a call option for redemption after five years from the date of their issuance, or on any interest payment date thereafter.

(b) Pricing will reset every five years to a rate equal to the weekly average yield to maturity for U.S. Treasury securities with a maturity of five years plus a margin of 4.007 per cent.

(c) In May 2024, the Bank issued its inaugural KD-denominated perpetual instrument, with a total size of KD 150 million, comprising two equal tranches of KD 75 million each: a fixed-rate tranche at 7.25 per cent. and a floating-rate tranche at CBK Discount Rate plus 325 basis points.

3) Number and details of securities issuances by the Issuer classified as Tier 2 Capital Security

Issue Date	Value (million)	Tenor (Yrs.)	Basis	Coupon (Per cent.)	Interest Payment Frequency
9-Mar-16	KD 30.1	10 ^{(a)(c)}	Fixed	6.000	Semi-annual
9-Mar-16	KD 69.9	10 ^{(a)(c)}	Floating	CBK DR +395 bps ^(b)	Semi-annual
15-Dec-20	USD 500	11 ^(d)	Fixed	2.750	Semi-annual

(a) Non-callable for the first five year (10NC5) from the date of issuance.

(b) Interest on the floating-rate tranche is capped at 7.000 per cent. up to the Reset Date, and following the reset date, the effective interest rate will be capped at the sum of the interest rate applicable at the time to the fixed-rate tranche plus 1.000 per cent. The reset date is defined as the fifth anniversary from the date of issuance.

(c) The bonds have been fully recalled as of 9 March 2021.

(d) Non-callable for the first six years (11NC6).

4) Number and details of Share Capital Issuances since Incorporation

Issue Date	Issue type	Total Number of shares	Value (KD)	Increase (per cent.)	Type of shares
1980	New shares issuance	3,000,000	12,000,000	30.0	Ordinary shares
1982	New shares issuance	4,200,000	16,800,000	30.0	Ordinary shares
1984	New shares issuance	24,068,406	96,273,624	100.0	Ordinary shares
27-Apr-10	Rights Issue	360,000,000	100,800,000	34.6	Ordinary shares
30-Nov-14	Rights Issue	216,000,000	102,600,000	12.4	Ordinary shares
10-Oct-18	Rights Issue	240,581,530	62,551,198	10.6	Ordinary shares
28-Nov-21	Rights Issue	375,000,000	71,250,000	13.6	Ordinary shares

5) Details of last 10 share dividends distributions

Issue Date	Issue type	Total Number of shares	Value (KD)	Increase (per cent.)	Type of shares
20-Apr-14	Share Dividends	113,555,088	11,355,509	7.0	Ordinary shares
15-Apr-15	Share Dividends	97,588,531	9,758,853	5.0	Ordinary shares
30-Apr-17	Share Dividends	102,467,957	10,246,796	5.0	Ordinary shares
25-Apr-18	Share Dividends	107,591,355	10,759,136	5.0	Ordinary shares
17-April-19	Share Dividends	125,000,000	12,500,000	5.0	Ordinary shares
10-Jun-21	Share Dividends	131,250,000	13,125,000	5.0	Ordinary shares
27-April-22	Share Dividends	156,562,250	15,656,250	5.0	Ordinary shares
28-April-23	Share Dividends	164,390,625	16,439,063	5.0	Ordinary shares
25-April-24	Share Dividends	172,610,156	17,261,016	5.0	Ordinary shares
27-April-25	Share Dividends	181,240,664	18,124,066	5.0	Ordinary shares
23-April-26	Share Dividends	190,302,697	19,030,270	5.0	Ordinary shares

BUSINESS DESCRIPTION OF THE ISSUER

Overview

Burgan Bank is one of Kuwait's leading full-service commercial banks, recognized for its strong market position, financial stability, and consistent performance. As of 31 March 2026, it was the second-largest conventional commercial Bank in the country by total assets, supported by a solid balance sheet and resilient consolidated results. As at 31 March 2026, the Bank's market capitalization was approximately KD 783 million, underscoring its prominent position in the Kuwaiti banking sector and its important role in the country's financial system.

During the three months ended 31 March 2026, the Group continued to deliver resilient operating performance, supported by strong contributions from its international operations and integration of UGB. The Group maintained a strong capital, liquidity and funding profile while further advancing its strategic priorities across its domestic and international businesses.

The Bank's consolidated subsidiaries include Burgan Bank Turkey (BBT), Gulf Bank Algeria (AGB), Tunis International Bank (TIB), and United Gulf Bank (UGB), operating in Turkey, Algeria, Tunisia, and Bahrain, respectively. BBT and AGB operate as full-service commercial banks, offering a broad range of banking services in their markets. TIB is licensed as an offshore Bank in Tunisia, while UGB, a wholesale conventional Bank incorporated in Bahrain, holds a 60 per cent. equity interest in KAMCO Investment Company K.S.C.P. (KAMCO Invest), one of Kuwait's leading investment companies.

The Bank, together with its subsidiaries, delivers a comprehensive suite of commercial banking services to corporate, private, and retail clients. As of 31 March 2026, these services were provided through an extensive distribution network:

- **Kuwait:** 27 branches and 156 ATMs; a representative office in the UAE;
- **Algeria (AGB):** 66 branches and 104 ATMs;
- **Turkey (BBT):** 28 branches and 22 ATMs;
- **Tunisia (TIB):** 3 branches; a representative office in Libya.

In addition to its branch network, the Group offers its products and services via digital channels, including internet and mobile banking, as well as telephone banking, ensuring convenient access for all customer segments.

The Bank also maintains a robust network of international banking relationships, including correspondent banking arrangements and strategic partnerships with affiliate banks within the KIPCO Group, such as Jordan Kuwait Bank Public Limited Shareholding Company (JKB), FIMBank p.l.c. (FIMBank), and the Bank of Baghdad (BoB). These relationships enable the Bank to offer seamless cross-border banking services and strengthen its international presence.

Credit Ratings & Outlook:

The Bank maintains strong investment-grade credit ratings from leading international agencies, reflecting the resilience of its balance sheet, disciplined risk management, consistent profitability, and robust capital position. The ratings as at 31 March 2026 are as follows:

- **Standard & Poor's:** BBB+ for long-term Issuer credit rating, with a stable outlook;
- **Moody's:** Baa1 for long-term Bank deposits rating, with a stable outlook;
- **Fitch:** A for long-term Issuer default rating, with a stable outlook; and
- **Capital Intelligence:** A+ for long-term foreign currency rating, with a stable outlook.

These ratings firmly position the Bank within the investment-grade category, highlighting market confidence in its creditworthiness, financial stability, and sustainable operating performance, while the stable outlooks reflect expectations of continued strength and prudent execution of its strategic objectives.

History and Corporate Evolution of the Bank

The Bank was incorporated in the State of Kuwait pursuant to an Amiri Decree dated 27 December 1975 and is registered with the Ministry of Commerce and Industry under Commercial Registration No. 24067. It is also listed in the register of banks maintained by the Central Bank of Kuwait (CBK). The Bank's registered office is located at Burgan Tower, Al Sharq, Abdullah Al Ahmed Street, P.O. Box 5389, Al Safat 12170, Kuwait (Tel: +965 2298 8000).

The Bank has been listed on Boursa Kuwait since 29 September 1984, reflecting its long-standing presence in Kuwait's financial sector. As part of Kuwait's banking privatisation initiative, the Bank was privatised in 1997, when the Government reduced its ownership from 61.0 per cent. to less than 10.0 per cent. As part of the privatisation, KIPCO, a multi-sector operating holding Company headquartered in Kuwait with entities across the GCC and the wider MENAT region, acquired a majority shareholding in the Bank. Following this change in ownership, the Bank realigned its strategic focus to align with KIPCO's broader vision and transitioned its management style from that of a government-owned entity to a private sector, profit-oriented institution. As of 31 March 2026, KIPCO held a consolidated direct and indirect shareholding of 64.6 per cent., while the Government retained a direct and indirect shareholding of less than 10.0 per cent.

Over the years, the Bank has strengthened its footprint and developed into a leading regional commercial banking group through a series of strategic acquisitions:

- 2008: In July 2008, the Bank acquired a 43.9 per cent. interest in JKB from UGB. Together with the 7.2 per cent. interest previously held by the Bank, this increased its total equity stake in JKB to a controlling 51.2 per cent.
- 2009: The Bank acquired a 60.0 per cent. stake in AGB. This stake was subsequently increased to 91.1 per cent. in 2010 and later adjusted to 86.01 per cent. in 2015.
- 2010: The Bank acquired a 45.3 per cent. interest in BoB, which was subsequently increased to 51.8 per cent., establishing a controlling position. In the same year, the Bank acquired a 76.6 per cent. stake in TIB, which, combined with a prior 10.0 per cent. holding, resulted in a controlling stake of 86.7 per cent. of TIB.
- 2012: In December 2012, the Bank acquired 99.3 per cent. of Eurobank Tekfen in Turkey, which was subsequently rebranded as Burgan Bank A.Ş. in January 2013.

The Bank has continued to actively manage and rebalance its strategic investments portfolio in line with its strategic objectives and capital allocation priorities, resulting in selected disposals and ownership adjustments.

- 2015: The Bank sold its 51.2 per cent. controlling stake in JKB to Al Rawabi United Holding K.S.C.C. (Al Rawabi).
- 2023: The Bank completed the sale of its shareholding in BoB to JKB and 52.0 per cent. of BBT to Al Rawabi. Following the sale of a 52.0 per cent. stake in BBT, the Bank retained a 47.6 per cent. interest and continues to consolidate BBT under IFRS 10 as it retains control through board representation and rights under the shareholders' agreement.

In February 2025, the Bank acquired 100 per cent. of UGB from United Gulf Holdings B.S.C. (UGH) for US\$190 million (KWD 58.6 million), further expanding its regional footprint and reinforcing its position as a leading, diversified commercial banking group in the MENAT region.

Authorised, Issued and Fully Paid-Up Share Capital

At the Extraordinary General Meeting of shareholders held on 15 November 2025, the shareholders approved an increase of the Bank's authorised share capital from KD 400,000,000 (Four Hundred Million Kuwaiti Dinar) to KD 600,000,000 (Six Hundred Million Kuwaiti Dinar).

As at the date of this Prospectus, the Bank's authorised share capital is KD 600,000,000 (Six Hundred Million Kuwaiti Dinar), divided into 6,000,000,000 shares (Six Billion Shares), each with a nominal value of KD 0.100.

The Bank's issued and fully paid-up share capital is KD 399,635,664.200 (Three hundred ninety-nine million, six hundred thirty-five thousand, six hundred sixty-four Kuwaiti Dinar and two hundred fils), comprising 3,996,356,642 (Three billion, nine hundred ninety-six million, three hundred fifty-six thousand, six hundred forty-two) shares, all of which are cash shares and rank pari passu in all respects.

Business Strategy

In 2023, following a comprehensive review of its strategic priorities, market positioning, and technological capabilities, the Bank launched a new forward-looking strategy aimed at driving sustainable growth, enhancing operational efficiency, and creating long-term value for its stakeholders.

The Bank also refined its vision to be: *“The most modern and progressive Bank in Kuwait, driven by its employees, customers and community”*

Aligned with this vision, the Bank's strategy focuses on strengthening its competitive position in Kuwait, leveraging technological innovation, and selectively pursuing growth opportunities in high-potential international markets. The Bank's strategy is anchored on three core pillars, underpinned by a continued emphasis on organisational culture, brand equity, risk management, and the adoption of international best practices:

1. Strengthen Kuwait Business
2. Asset Reallocation
3. Digital Transformation

Strengthen Kuwait Business

The Bank is committed to enhancing its market leadership across corporate, private, and retail banking in Kuwait through targeted customer growth, innovative products and services, and operational excellence, underpinned by sustainability and ESG principles. Key strategic priorities include:

- **Corporate Banking:** Drive sector-focused growth to diversify the portfolio, capture emerging market opportunities, and deliver value-added solutions to corporate clients. The Bank leverages advanced analytics and risk management to optimise credit allocation while supporting strategic sectors that contribute to Kuwait's economic development.
- **Private Banking and Wealth Management:** Provide best-in-class offerings for high-net-worth individuals (HNWIs) and select premier clients, supported by a dedicated private banking brand and enhanced wealth management capabilities. The Bank emphasises personalised advisory services, investment solutions, and ESG-aligned investment options to meet evolving client needs.
- **Retail Banking:** Optimise product and service offerings through targeted customer segmentation, innovative solutions, and branch network rationalisation, ensuring convenience, accessibility, and tailored financial solutions across all retail segments. The Bank is embedding digital-first approaches to enhance customer experience while reducing environmental impact through paperless operations and energy-efficient branch practices.

- **Treasury and FI Banking:** Expand the financial institutions (FI) business, streamline treasury operations, and optimise liquidity and funding efficiency while developing cross-selling synergies across the Group. The Bank also intends to further develop sustainable finance capabilities, including green bonds and financing solutions aligned with ESG objectives, where appropriate.

Through these initiatives, the Bank seeks to create long-term value for stakeholders, strengthen its competitive position, and support sustainable and profitable growth in Kuwait, while aligning financial performance with broader societal and environmental considerations.

As at the date of this Prospectus, there are no exceptional factors having a material impact on the Issuer's principal activities

Asset Reallocation

The Bank pursues a disciplined approach to capital allocation and portfolio optimisation, ensuring resources are deployed to markets, sectors, and opportunities that generate sustainable, risk-adjusted returns. This strategy is designed to strengthen the Bank's competitive position, diversify revenue streams, and support long-term shareholder value creation. Key initiatives include:

- **Portfolio Optimisation:** Divestment of non-core or lower-performing assets to free capital for higher-growth, higher-return opportunities. Legacy portfolios are actively managed to enhance balance sheet efficiency and maintain strong capital ratios.
- **Targeted Growth Investments:** Redeployment of capital into high-potential markets and sectors, both domestically and internationally, to capture emerging opportunities aligned with strategic objectives.
- **Strategic Transactions:** Executing selective acquisitions and divestments to optimise the Bank's regional presence and product offerings. Recent examples include the sale of BoB and partial divestment of BBT, alongside the strategic acquisition of UGB, which enhances capabilities in Islamic finance, asset management, brokerage, and investment banking.

Through disciplined capital reallocation, the Bank ensures that resources are strategically deployed to deliver sustainable growth, strengthen its regional footprint, and maximise long-term shareholder value.

Digital Transformation

The Bank is accelerating a comprehensive digital transformation to deliver seamless, innovative, and customer-centric banking experiences while improving operational efficiency and supporting sustainable business practices. This transformation is guided by four strategic pillars:

- **Digital-First Customer Experience:** Deliver convenient, secure, and personalised digital solutions across all customer touchpoints, enabling routine banking activities to migrate online and reducing reliance on physical branches.
- **Technology and Innovation:** Invest in advanced analytics, artificial intelligence (AI), and machine learning (ML) to personalise product offerings, optimise customer journeys, anticipate client needs, and increase adoption of digital services.
- **Operational Efficiency:** Streamline internal processes through digitalisation, automation, and process reengineering to enhance speed, reduce costs, and maintain high compliance and risk standards.
- **Sustainability Integration:** Promote energy-efficient operations, paperless workflows, and environmentally friendly solutions, aligning digital initiatives with ESG objectives while enhancing customer engagement and long-term business resilience.

Through this digital agenda, the Bank aims to deliver an “anytime, anywhere” banking experience, strengthen client relationships, enhance operational performance, and create sustainable value for shareholders in line with its long-term strategic vision.

In summary, the Bank’s strategy is designed to consolidate its leadership in the domestic market, selectively expand its presence in high-potential international markets, and deliver sustainable, long-term value to shareholders. By combining disciplined execution, innovative financial solutions, and operational excellence, the Bank aims to drive profitable growth, enhance customer experience, and maintain a resilient, future-ready platform that is aligned with ESG principles and best-in-class corporate governance.

Sustainability and ESG Strategy

Sustainability is integral to the Bank’s strategy, governance framework and risk management approach. The Bank embeds environmental, social and governance (“ESG”) considerations across its operations to support responsible lending, disciplined capital allocation and long-term value creation. ESG risks, including climate-related and social risks, are incorporated into credit assessment, financial planning and enterprise risk management processes.

The Bank’s ESG strategy is structured around four core pillars:

- Good Governance – promoting transparency, accountability, ethical conduct, diversity and robust data protection standards;
- Responsible Banking – advancing sustainable lending and investment practices, financial inclusion and customer-focused digital innovation;
- Environmental Impact Reduction – managing climate-related risks, reducing operational footprint and supporting green finance initiatives; and
- Community Betterment – investing in human capital development, employee wellbeing and broader community engagement.

ESG oversight is exercised by senior management and the Board, supported by the Management ESG Committee, which oversees ESG strategy, risk monitoring and reporting. Since 2019, the Bank has published annual sustainability reports aligned with recognised international frameworks, including GRI and SASB standards, the UN Sustainable Development Goals, Kuwait Vision 2035 and Bursa Kuwait ESG reporting guidelines.

Sustainable Finance Framework

The Bank has established a Sustainable Finance Framework under which it may issue Sustainable Notes and allocate an amount equivalent to the net proceeds to finance and/or refinance eligible green and social projects.

The Framework aligns with internationally recognised principles, including the ICMA Green Bond Principles, Social Bond Principles and Sustainability Bond Guidelines, as well as the LMA Green and Social Loan Principles. A Second Party Opinion has been obtained confirming such alignment.

Eligible projects include renewable energy, energy efficiency, clean transportation, green buildings, pollution prevention, sustainable waste management and initiatives delivering measurable social benefits. Proceeds are tracked internally, allocated in accordance with defined eligibility criteria and reported annually, including disclosure of allocation and impact metrics.

Through its ESG integration and sustainable finance activities, the Bank seeks to enhance resilience, strengthen stakeholder confidence and support sustainable economic development.

GROUP STRUCTURE AND OWNERSHIP

Group structure

The Group principally comprises the Bank and four subsidiaries. The table below shows the principal operating subsidiaries of the Bank as at 31 March 2026, 31 December 2025 and 31 December 2024.

	<u>Country of incorporation</u>	<u>Date of initial purchase</u>	<u>Effective holding as at 31 March 2026</u>	<u>Effective holding as at 31 December 2025</u>	<u>Effective holding as at 31 December 2024</u>
			<i>(per cent.)</i>	<i>(per cent.)</i>	<i>(per cent.)</i>
Burgan Bank A.S. (BBT)		December			
.....	Turkey	2012	47.6	47.6	47.6
Gulf Bank Algérie S.P.A. (AGB)		April			
.....	Algeria	2009	86.01*	86.01*	86.01*
Tunis International Bank S.A. (TIB)					
.....	Tunisia	June 2010	86.7	86.7	86.7
United Gulf Bank (UGB)		February			
.....	Bahrain	2025	100	100	—

Note:

*The Bank directly owns 60 per cent. of AGB and TIB owns 30 per cent. As the Bank holds 86.7 per cent. of TIB, its total effective ownership in AGB is 86.01 per cent.

** UGB holds a 60 per cent. stake in KAMCO Investment Company K.S.C.P.; therefore, through its acquisition of UGB, Burgan has gained indirect ownership in KAMCO Investment and consolidates its investment operations through UGB.

In addition, the Bank owns 100 per cent. of Burgan Bank Financial Services Limited, a UAE Company that provides financial advisory services.

Principal shareholders

As at 31 March 2026, the Bank's principal shareholders (being those that had holdings exceeding 5.0 per cent. of the Bank's issued ordinary share capital) were:

<u>Shareholders</u>	<u>Number of ordinary shares owned (millions)</u>	<u>Percentage of total</u>
Kuwait Projects Company Holding K.S.C.P.	1,274.7	33.5
United Gulf Holding Company B.S.C. *	571.1	15.0
Public Institution for Social Security.....	296.4	7.8
Kuwait United Consulting Company*.....	282.8	7.4

* KIPCO Group Companies

Kuwait Projects Company Holding K.S.C.P. (KIPCO)

Kuwait Projects Company (Holding), commonly referred to as KIPCO, is a leading diversified investment holding Company headquartered in Kuwait, with a strong regional presence across the Gulf Cooperation Council (GCC) and the Middle East and North Africa (MENA) region. Founded in 1975, KIPCO has grown into a significant regional investor with operations spanning more than 20 countries across multiple industries, demonstrating resilience, diversification and long-term strategic focus.

KIPCO's strategic vision is to be an agile, value driven investment holding Company in its core markets, focused on long-term growth, portfolio realignment, operational optimisation and sustainable value creation for its stakeholders. It pursues a disciplined investment approach, acquiring and building high-potential businesses, enhancing their operational and financial performance, and pursuing selective divestments when they support value maximisation.

With a highly experienced management team and extensive regional networks — strengthened by support from key shareholders including members of Kuwait's ruling family — KIPCO leverages its deep market insights to identify strategic opportunities and drive sustainable growth across diversified sectors.

KIPCO's diversified portfolio encompasses a broad range of core industries, which contributes to its resilience and growth potential:

- Financial Services: Including commercial banking, asset management and investment banking,
- Petrochemicals & Oil Services: Investments in major petrochemical and energy-related ventures.
- Food and Consumer Services: Regional consumer brands and food production businesses.
- Real Estate and Infrastructure: Development and investment in strategic property assets across the region.
- Media, Healthcare, Education and Logistics: Strategic positions in dynamic sectors that support long-term socioeconomic development.

As of 31 December 2025, KIPCO reported consolidated assets of KD 13.8 billion, representing a 6.5 per cent. increase from KD 13.0 billion at year-end 2024. The Group delivered improved financial performance during the year, with net profit rising 4.4 per cent. to KD 16.3 million and earnings per share reaching 1.8 fils, supported by the resilient performance of its portfolio companies. Overall, the results reflect continued growth and operational strength, consistent with KIPCO's strategy to enhance efficiency, strengthen its capital structure, and create long-term stakeholder value.

For the three-month period ended 31 March 2026, KIPCO delivered a stable performance across its core segments. The Group reported revenue of KD 376 million, net profit of KD 3.5 million, and total assets of KD 14.2 billion during the period, reflecting the performance of its diversified portfolio and underlying operating subsidiaries. KIPCO's investment model - focused on acquiring, building, scaling and selectively divesting businesses - has underpinned its development into a dynamic regional holding Company with diversified revenue streams and strategic depth, positioning it as a key investor and operator within the MENA region.

BUSINESS OVERVIEW

Overview of Core Activities of the Bank

Burgan Bank is a leading commercial Bank in Kuwait, providing a comprehensive range of conventional banking and investment services to corporate, institutional, and individual clients. The Bank has a strong foothold in the corporate and financial institutions sectors while actively expanding its retail and private banking businesses, leveraging innovation, customer-centric solutions, and a robust distribution network.

For management and reporting purposes, the Bank organizes its operations on a geographic basis, distinguishing between Domestic and International markets. Domestic operations are further structured into three primary business segments:

- Corporate and Consumer Banking (CCB): Providing corporate clients, financial institutions, and retail customers with tailored financing solutions, deposits, transactional services, as well as personalized private banking and comprehensive wealth management offerings.
- Treasury, Financial Institutions, and Investment Banking (Treasury, FI & IB): Managing liquidity, capital markets activities, investment services, and relationships with domestic and international financial institutions.

- Central Office: Overseeing group-wide strategy, governance, risk management, and operational support functions to ensure efficiency and compliance across all business lines.

The table below presents the relative contribution of each segment to the Group's financial performance and position, including net interest income, segment operating results, profit or loss for the year, total assets, and total liabilities, for the year ended 31 December 2024.

	Kuwait operations				International operations	Unallocated/ intragroup transactions	Group total
	CCB	Treasury & IB	Central Office	Total			
	<i>(per cent.)</i>						
Net interest income	54.7	3.1	(8.0)	49.8	50.2	-	100.0
Segment operating result	46.2	4.8	(5.2)	45.8	54.2	-	100.0
Profit (loss) for the year.	100.3	7.7	(44.0)	63.9	35.2	0.9	100.0
Total assets.....	48.0	17.3	12.3	77.5	24.8	(2.4)	100.0
Total liabilities.....	39.3	12.9	26.2	78.4	24.2	(2.6)	100.0

In February 2025, the Bank completed the acquisition of 100 per cent. of United Gulf Bank (UGB), which now forms an integral part of its international operations. The table below highlights the relative contribution of the Bank's Domestic (Kuwait) and International operations in terms of net interest income, segment operating results, profit or loss for the year, total assets, and total liabilities, as at and for the year ended 31 December 2025.

	Kuwait operations				International operations	Unallocated/ intragroup transactions	Group total
	CCB	Treasury & IB	Central Office	Total			
	<i>(per cent.)</i>						
Net interest income	43.1	4.2	(7.5)	39.7	60.3	-	100.0
Segment operating result	37.4	7.2	(2.2)	42.3	58.5	(0.8)	100.0
Profit (loss) for the year.	82.9	23.0	(23.7)	82.3	23.5	(5.7)	100.0
Total assets.....	45.6	16.9	10.6	73.0	30.1	(3.1)	100.0
Total liabilities.....	34.5	8.4	31.8	74.7	28.7	(3.3)	100.0

The table below presents the relative contribution of each segment to the Group's financial performance and position, including net interest income, segment operating results, profit or loss for the year, total assets, and total liabilities, for the three months period ended 31 March 2026.

	Kuwait operations				International operations	Unallocated/ intragroup transactions	Group total
	CCB	Treasury & IB	Central Office	Total			
	<i>(per cent.)</i>						
Net interest income	42.6	5.5	(13.1)	35.0	65.0	-	100.0
Segment operating result	36.3	5.3	(8.8)	32.8	67.2	-	100.0
Profit (loss) for the year.	134.9	32.3	(53.0)	114.2	(7.2)	(7.0)	100.0
Total assets.....	45.0	16.5	11.2	72.7	30.6	(3.3)	100.0
Total liabilities.....	36.7	3.8	33.8	74.3	29.2	(3.5)	100.0

Kuwait operations

In 2025, the Group's Kuwait operations remained a cornerstone of its business, contributing 39.7 per cent. of the Group's net interest income, 42.3 per cent. of its operating profit, and 82.3 per cent. of its profit for the period. By comparison, in 2024, Kuwait operations accounted for 49.8 per cent. of net interest income, 45.8 per cent. of operating profit, and 63.9 per cent. of total profit, reflecting the evolving balance between domestic and international activities.

For the three-month period ended 31 March 2026, Kuwait operations contributed 35.0 per cent. of Group net interest income and 32.8 per cent. of Group operating profit.

The Bank's domestic operations are structured across three key segments - Corporate and Consumer Banking (CCB), Treasury, Financial Institutions and Investment Banking (Treasury, FI & IB), and Central Office - each playing a strategic role in delivering comprehensive banking solutions and sustaining the Group's competitive position in Kuwait.

Corporate and Consumer Banking (CCB)

In 2025, CCB contributed 43.1 per cent. of the Group's net interest income and 37.4 per cent. of its operating profit, compared with 54.7 per cent. of net interest income and 46.2 per cent. of operating profit in 2024. For the three-month period ended 31 March 2026, CCB contributed 42.6 per cent. of Group net interest income and 36.3 per cent. of Group operating profit.

Through CCB, the Bank delivers a comprehensive suite of banking products and services to corporate and individual clients, encompassing lending, deposits, trade finance, foreign exchange, advisory services, credit and debit cards, and other bespoke financial solutions. CCB is structured across three key business units: Corporate Banking (CB), Private Banking and Wealth Management (PBWM), and Retail Banking (RB).

Corporate Banking (CB)

CB serves as a strategic partner to Kuwait's commercial and industrial sectors, supporting large-scale infrastructure, petrochemical, energy, and industrial projects through both syndicated and bilateral financing. Its diversified client base spans key sectors, including services, oil & gas, contracting, trading, and real estate. The division provides tailored financial solutions to corporates of all sizes, supporting expansion through organic and inorganic opportunities, while driving innovation via advanced digital banking capabilities. CB's focus on strategic sectors aligns with Kuwait's national development priorities, contributing to the country's long-term economic growth and the success of its clients.

Private Banking and Wealth Management (PBWM)

PBWM provides a full suite of services for high-net-worth and ultra-high-net-worth individuals (HNWIs and UHNWIs), combining traditional banking and lending with investment advisory, portfolio management, and wealth planning solutions. Clients benefit from bespoke relationship management and access to multi-asset investment strategies—including equities, fixed income, sukuk, and alternative investments—aligned with their individual goals, risk appetite, and liquidity needs. In 2024, the Bank launched a refreshed PBWM brand to reinforce its strategy of "building trust and growing wealth," expanding capabilities with new licenses from the Capital Markets Authority to operate as custodian, investment advisor, portfolio manager, and unregistered securities broker. PBWM also integrates exclusive lifestyle privileges, concierge services, and bespoke banking solutions, enhancing client experience and reinforcing long-term relationships. This division represents a cornerstone of the Bank's strategy to deepen engagement with affluent clients across Kuwait and the wider region.

Retail Banking (RB)

RB offers a comprehensive suite of products and services tailored to retail clients, including savings and deposit accounts, loans, and a full range of credit, debit, and prepaid card solutions. Its card portfolio spans MasterCard and Visa credit cards, Visa debit cards, and multi-currency prepaid cards. The Bank continuously enhances its offerings through targeted customer segmentation, process optimisation, innovative products, and digital-first initiatives. RB integrates technology to deliver a seamless, paperless, and energy-efficient banking experience while maintaining robust risk management controls. As of 31 March 2026, the Bank operated 27 branches and 156 ATMs in Kuwait, supported by digital channels, including online banking, mobile applications, WhatsApp, and 24/7 telephone banking, providing customers with secure, convenient, and integrated access to services beyond traditional branches.

Treasury, Financial Institutions & Investment Banking (Treasury, FI & IB)

In 2025, Treasury, FI & IB accounted for 4.2 per cent. of the Group's net interest income and 7.2 per cent. of its operating profit, compared with 3.1 per cent. and 4.8 per cent., respectively, in 2024. For the three-month period ended 31 March 2026, Treasury, FI & IB contributed 5.5 per cent. of Group net interest income and 5.3 per cent. of Group operating profit.

This segment is responsible for the Bank's treasury functions, investment management, and the provision of banking services to financial institutions, offering a comprehensive suite of solutions including money market operations, lending, deposits, foreign exchange, and related financial products.

Treasury & IB is structured into two principal business units: Treasury & Financial Institutions and Investments, each focused on optimising financial performance, managing risk, and supporting both domestic and international institutional clients.

Treasury and Financial Institutions

This group manages all domestic and international wholesale market transactions, customer-related operations, and the Bank's proprietary portfolio. It serves banks and non-banking financial institutions, optimising correspondent banking and institutional relationships while managing market and balance sheet risks. Key responsibilities include funding efficiency, liquidity management, foreign exchange, trade finance, and risk-appropriate lending, spanning activities such as asset and liability management, fixed income and debt capital markets, money market and FX trading, and treasury sales. The unit focuses on strengthening the Bank's performance and international presence, enhancing fee-based income, and supporting clients' growth objectives while maintaining strong institutional relationships and effective management of liquidity, funding, and risk.

Investments

The Investments department manages a diversified proprietary investment portfolio of listed and private equity securities. Investment decisions follow a disciplined, top-down methodology, aligned with Board-approved risk/reward parameters and regulatory requirements, to maximise returns while ensuring prudent risk management.

Central Office

Central Office contributed negative 7.5 per cent. of net interest income and an operating loss of 2.2 per cent. in 2025, compared with negative 8.0 per cent. and a 5.2 per cent. operating loss in 2024. For the three-month period ended 31 March 2026, Central Office contributed negative 13.1 per cent. of Group net interest income and recorded an operating loss equivalent to 8.8 per cent. of Group operating profit. The segment principally comprises liquidity and funding management activities, transfer pricing adjustments and other unallocated Group items.

International operations

The Group's international operations primarily comprise the activities of its key subsidiaries: BBT, AGB, TIB, and UGB. These entities provide full-service commercial banking, tailored corporate solutions, and specialised investment services across their respective markets, enhancing the Group's cross-border capabilities and reinforcing its presence in high-potential regions of the MENAT area.

In the year ended 31 December 2025, the Group's International operations accounted for 60.3 per cent. of the Group's net interest income, 58.5 per cent. of its operating profit, and 23.5 per cent. of its profit for the year, reflecting the significant contribution of its regional footprint. This compares with 50.2 per cent., 54.2 per cent., and 35.2 per cent., respectively, in 2024, underscoring the growing role of the Bank's international subsidiaries in driving revenue and operational performance. For the three-month period ended 31 March 2026, international operations contributed 65.0 per cent. of Group net interest income and 67.2 per cent. of Group operating profit.

International Banks Office (IBO)

The International Banks Office (IBO) serves as the strategic oversight hub for the Group's subsidiaries and affiliates, ensuring alignment with the Group's overarching vision and long-term strategy while upholding rigorous regulatory compliance. Through a data-driven, fact-based approach, the IBO cultivates synergies, promotes cross-border collaboration, and optimises operational performance across the Group's international banking network.

In executing its mandate, the IBO drives the implementation, communication, and management of Group-wide initiatives, providing strategic insights and recommendations to the Group Chief Executive Officer (GCEO), senior management, and where appropriate, the Board. Its analysis integrates global financial trends, economic developments, and market dynamics to safeguard and enhance the value of the Group's holdings. Close collaboration with independent control functions ensures robust, continuous oversight, reinforcing governance, risk management, and operational excellence across all subsidiaries.

BBT

Burgan Bank Turkey was originally established in 1989 as Tekfen Yatırım Finansman Bankası A.Ş. (Tekfen Investment Finance Bank Inc.), providing a comprehensive range of corporate, commercial, SME, and retail banking services. In 2006, Tekfen Group entered into a strategic partnership with Eurobank EFG, resulting in the rebranding of the Bank as Eurobank Tekfen. In December 2012, the Bank acquired a 99.3 per cent. stake in Eurobank Tekfen and subsequently rebranded it as Burgan Bank A.Ş.

In December 2023, the Bank sold a 52 per cent. shareholding in BBT to Al Rawabi. As at 31 December 2025, the Bank retained a 47.6 per cent. ownership in BBT. The Bank continues to consolidate BBT as a subsidiary, reflecting its effective control exercised through its representation on the Board of Directors and the rights conferred under the shareholders' agreement.

BBT operates through a network of branches supported by robust digital banking platforms, including its flagship digital brand, "ON." The Bank provides a broad range of products and services, including corporate and investment banking, commercial financial solutions, wealth management, and retail banking services such as deposits, loans, and card products. Its strategic priorities focus on client centricity, operational and technological excellence, and the creation of sustainable shareholder value.

BBT is strategically positioned to strengthen its role as a private, digital-focused Bank. Key initiatives include enhancing customer onboarding, launching new mobile applications and credit card products, and expanding its digital platform. The Bank is also focused on broadening its ultra-high-net-worth investment offerings, introducing insurance

solutions, and delivering digitized trade finance and cash management products, with continued emphasis on digital transformation and sustainability.

BBT has three wholly owned subsidiaries. Burgan Yatırım Menkul Değerler A.Ş. is a securities institution active in brokerage, corporate finance, and asset management within the Turkish capital markets. Burgan Finansal Kiralama A.Ş. conducts leasing operations, while Burgan Teknoloji Anonim Şirketi is a non-financial technology subsidiary focused on research, development, and innovation.

In 2025, BBT reported revenue of KD 70.1 million, an operating profit of KD 15.4 million, and a net loss of KD 7.3 million (Burgan's Share: KD 3.5 million). As at 31 March 2026, the Bank's total assets amounted to KD 1.4 billion, contributing to 14 per cent. of total group assets with net worth of KD 134.9 million. As at 31 March 2026, its operations were supported by a network of 28 branches and 22 ATMs, and it employed a total of 1,515 personnel.

In 2025, BBT's performance and innovation were further recognized through its designation as the Best Digital Bank in Turkey by Global Brands and the receipt of the Bronze Stevie Award at the International Business Awards. The Company also obtained Great Place to Work® Certification for a second consecutive year. BBT remains committed to delivering innovative banking solutions, enhancing its digital capabilities, and creating sustainable long-term value for its shareholders.

AGB

Algeria Gulf Bank is a commercial Bank established in December 2003. In 2009, Burgan Bank acquired a 60.0 per cent. interest in AGB. Since then, Burgan Bank's effective shareholding has increased to 86.01 per cent., comprising a direct ownership of 60.0 per cent. and an indirect ownership through its 86.7 per cent. stake in TIB, which holds a 30.0 per cent. interest in AGB. This structure results in an effective ownership of 86.01 per cent. in AGB.

AGB has developed a robust retail and corporate banking platform, offering a comprehensive range of products and services across conventional banking and Shari'a-compliant financing, supported by innovative digital banking solutions. This dual financial offering positions AGB to capitalise effectively on emerging market growth opportunities.

The Bank's strategy is focused on strengthening its position as a leading privately-owned Bank in Algeria by delivering sustainable growth through prudent risk management, operational efficiency, and disciplined capital allocation. Key strategic priorities include expanding digital banking and electronic payment solutions, enhancing customer experience, and supporting the real economy through increased financing to corporates and SMEs. AGB also continues to develop Shari'a-compliant products to meet growing demand for Islamic finance, while maintaining strong governance, compliance, and financial resilience.

In 2025, AGB reported revenue of KD 54.9 million, an operating profit of KD 35.2 million, and net income of KD 12.2 million (Burgan's share: KD 10.5 million). As at 31 March 2026, the Bank's total assets amounted to KD 1.1 billion, contributing to 10 per cent. of total group assets with net worth of KD 117.6 million. As at 31 March 2026, AGB's operations were supported by a network of 66 branches and 104 ATMs, with a total workforce of 1,094 employees.

AGB received the Elite Quality Recognition Award from J.P. Morgan for payment processing excellence

TIB

Tunis International Bank is a private commercial Bank established in June 1982 as the first fully licensed offshore banking corporation in Tunisia. The Bank holds a special license enabling it to conduct operations primarily with non-resident clients, positioning it as a niche player in the Tunisian financial sector. In the second quarter of 2010, Burgan

Bank acquired a controlling stake in TIB by purchasing a 76.6 per cent. interest from UGB, increasing its total ownership from an initial 10.0 per cent. to 86.7 per cent.

TIB's business is focused on international and private banking services, with core activities including foreign exchange operations, trade finance, money market transactions, and investment services such as syndication and forfaiting. The Bank serves corporations, governments, financial institutions, and high-net-worth individuals, particularly those with international exposure. Its strategic focus on non-resident clients provides TIB with a distinctive position in Tunisia's banking landscape.

TIB seeks to deliver consistent shareholder returns by emphasizing growth in syndicated loans and investment portfolios while maintaining a robust risk profile. The Bank also aims to explore opportunities to expand its loan and investment portfolio in high-yield segments, leveraging its diversified asset base to support sustainable growth.

In 2025, TIB reported revenue of KD 9.2 million, an operating profit of KD 6.8 million, and net income of KD 3.4 million (Burgan's Share: KD 3.0 million). As at 31 March 2026, the Bank's total assets amounted to KD 175.8 million, contributing to 2 per cent. of total group assets with net worth of KD 59.3 million. As at 31 March 2026, TIB's operations were supported by a network of three branches and a workforce of 133 employees.

TIB's performance and service excellence were further recognised in 2025 when it was selected as a leading contender for the Best International Banking Partner Tunisia 2025 award, reflecting its strong reputation and commitment to delivering high-quality banking solutions.

UGB

United Gulf Bank ("UGB") was established in 1980 and operates under a conventional wholesale banking license issued by the Central Bank of Bahrain. In February 2025, Burgan Bank acquired 100 per cent. of UGB's shares from UGH, making it a wholly-owned subsidiary.

UGB is a regionally focused asset management and investment banking institution headquartered in the Kingdom of Bahrain, with activities spanning the Middle East and North Africa. The Bank offers an integrated platform of financial services, primarily to corporate and institutional clients, encompassing investment banking, asset and portfolio management, corporate finance, and advisory services. The Bank's investment activities are diversified across multiple asset classes, including private equity, quoted securities, and real estate, complemented by its capabilities in capital markets, international banking, and treasury management. In parallel, UGB undertakes wholesale commercial banking activities, including the provision of lending and structured credit solutions, as well as deposit-taking and related services. UGB's business model is anchored in its ability to originate, structure, and manage investments and financial solutions across the capital structure, supported by its regional expertise, established client relationships, and disciplined investment approach.

UGB strengthened its capital position through an USD 80 million equity infusion from Burgan Bank, providing a solid foundation for future growth initiatives. In addition, high-cost AT1 capital was redeemed to enhance capital efficiency, and expensive third-party borrowings were refinanced, reducing annual interest expenses and improving overall profitability. Additional credit lines from Burgan Bank further ensured reliable funding to support UGB's ongoing expansion.

UGB's principal subsidiary is KAMCO Invest, a regional non-banking financial institution established in 1998 and headquartered in Kuwait, with a presence in the UAE, Saudi Arabia, Jordan, and the UK. KAMCO Invest provides a comprehensive range of asset management, investment banking, and brokerage services. Leveraging decades of regional expertise, KAMCO Invest managed assets in excess of US\$16.5 billion as of 31 December 2025 and has served as investment banker on transactions totalling more than US\$48.3 billion since inception, encompassing equity capital markets, debt capital markets, and mergers and acquisitions.

In 2025, following its consolidation into the Burgan Bank Group's results from the second quarter of 2025, UGB reported revenue of KD 22.7 million, operating profit of KD 2.8 million, and net income of KD 2.4 million (Burgan's share: KD 1.2 million). As at 31 March 2026, its total assets amounted to KD 270.8 million, contributing to 3 per cent. of total group assets with net worth of KD 83.3 million.

MANAGEMENT

The Board consists of eleven directors. The Bank's articles of association provide that each director is elected at an ordinary general meeting of shareholders for a three-year term and is eligible for re-election upon expiration of such term. The Board has the power to appoint and remove the GCEO at any time provided there is a quorum of six directors.

The Board holds at least six meetings annually, with at least one meeting every quarter called by the Chairman. The Board may also hold meetings if called by at least three directors. To be valid, a Board meeting must be attended by at least half the members of the Board and attendance may not be by proxy. In 2025, the Board held thirteen meetings.

BOARD OF DIRECTORS

The following table sets out the names, titles and date of first appointment of the members of the Board as at the date of this Offering Circular.

The business address of each of the directors is Burgan Bank K.P.S.C., Burgan Tower, Al Sharq – Abdullah Al Ahmed Street, P.O. Box 5389, Al Safat 12170, Kuwait. There are no potential conflicts of interest between the duties owed to the Bank by the persons listed above and their private interests or other duties.

Name	Title	Board member since
Sh.Abdullah Nasser Sabah Al Ahmad Al Sabah	Chairman	2022
Faisal M. Sarkhou	Vice Chairman	2022
H.E. Abdulkareem El-Kabariti	Member	2004
Fouad Husni Douglas	Member	2019
Sager Abdullah Al Sharhan	Member – Independent	2022
Michel A. Accad	Member – Independent	2022
Abdullah Mohammed AlSharekh	Member	2022
Abdulaziz Saad Al Rashed	Member – Independent	2023
Jamal Abdullah Dashti	Member	2023
Osama Rashed Saqer Al Armeli	Member – Independent	2025
Moustapha Samir Chami	Member	2025

Note: There are no family ties between any members of the Issuer's Board of Directors.

Sheikh Abdullah Nasser Sabah Al Ahmad Al Sabah

Chairman Since 2022

Professional experience and board directorships

- Vice Chairman of Kamco Investment Co.
- Board Member at Kuwait Projects Company (Holding)
- Chairman of United Gulf Bank, Bahrain

Academic qualifications

- Royal Military Academy, Sandhurst, UK
- BSc in Business Administration, New York Institute of Technology, USA

Mr. Faisal M. Sarkhou

Vice Chairman Since 2022

Professional experience and board directorships

- CEO - Kamco Investment Co.
- Vice Chairman of the Union of Investment Companies of Kuwait
- Board Member at Kuwait Direct Investment Promotion Authority

Academic qualifications

- BSc Economics degree with honors from the University of Birmingham, UK
- EMBA with distinction from HEC Paris, France

H.E Abdulkareem El-Kabariti

Board Member Since 2004

Professional experience and board directorships

- Previous member of the Jordanian Senate - Head of the Economics and Finance Committee
- Chairman of Algeria Gulf Bank – Algeria
- Vice Chairman Burgan Bank Turkey – Turkey
- Board Member at Bank of Baghdad – Iraq
- Board Member at Gulf Insurance Group – Kuwait

Academic qualifications

- Bachelor's degree (Honors) in Business Administration, St. Edwards University, Texas, USA
- Honorary Doctor of Business Administration (Hon DBA), Coventry University, UK

Mr. Fouad Husni Douglas

Board Member Since 2019

Professional experience and board directorships

- Former Partner and Board member at PWC
- Former Board Member at Burgan Bank Turkey

- Former Partner at Ernst & Young
- Former Partner at Arthur Andersen

Academic qualifications

- Bachelor of Business Administration, American University of Beirut, Lebanon
- Master of Business Administration, American University of Beirut, Lebanon

Mr. Sager Abdullah Al Sharhan

Independent Board Member Since 2022

Professional experience and board directorships

- Chairman & CEO of Al Mutatawera Services Holding Company
- Board member at Private Universities Union
- Secretary Board Member at Australian University Industrial Advisory
- Board Member at Saudi Makamin
- Former Chairman and Managing Director of Al Dorra Petroleum Company
- Managing Director of the Metal and Recycling Company

Academic qualifications

- Mechanical Engineering from the University of Kuwait

Mr. Michel A. Accad

Independent Board Member Since 2022

Professional experience and board directorships

- Executive General Manager (Group Chief Executive Officer) of BANKMED
- Former CEO of Ahli Bank of Kuwait and Gulf Bank of Kuwait
- Former Assistant CEO for Arab Bank PLC
- Chairman of Banque des Monts Blancs and T-Bank
- Former Board Member of BankMed, ABK-Egypt and Al-Ahli Capital Investment Company
- Former Board Member of Europe Arab Bank, Arab Tunisian Bank and Arab Invest

Academic qualifications

- Master's in Business Administration, University of Texas, Austin, USA
- Bachelor's in Business Administration, The American University of Beirut, Lebanon

Mr. Abdullah Mohammed AlSharekh

Board Member Since 2022

Professional experience and board directorships

- Managing Director of Markets & Investment Banking at Kamco Investment Co.
- Vice Chairman at First Securities Brokerage Company KSC

Academic qualifications

- Dual BA in Economics and Public & Private Sector Organisations, Brown University, USA
- Dual MBA in Finance and Entrepreneurial Management, The Wharton School, University of Pennsylvania, USA

Mr. Abdulaziz Saad Al Rashed

Independent Board Member Since 2023

Professional experience and board directorships

- Chairman & CEO of Al Rashed Group Holding Co.
- Chairman of STORK Mechanical Services & Maintenance Co.
- Chairman of Solutions and Services to Oil & Gas, Power and Petrochemical Industry
- Vice Chairman of Al Qibla International Real Estate Co.
- Board Director at Saffar Capital – U.A.E. Financial Services, Kalaam Telecom – Bahrain
- Board Director at Al Rashed International Shipping Co.
- Director at Smith International Gulf Services – Kuwait
- Trustee at The Will of Late Abdulaziz Abdulmohsen Al Rashed

Academic qualifications

- Bachelor's degree in Business Administration, Eastern Washington University, USA
- Diplomas in Financial Analysis, Investment Risk Management and Capital market

Mr. Jamal Abdullah Dashti

Board Member Since 2023

Professional experience and board directorships

- Founder and CEO of Nomad Entertainment
- Chairman of Credit One Kuwait Holding Company
- Former member of the Founding Board of Directors of Warba Bank Kuwait

Academic qualifications

- Bachelor's degree in Economics, The American University, Washington DC, USA

Mr. Osama Rashed Sager Al Armeli

Independent Board Member Since 2025

Professional experience and board directorships

- Board Member at KFIC Invest Co., Kuwait
- Board Member at Kuwait National Cinema Co., Kuwait
- Former Member at Kuwait Stock Exchange Committee

Academic qualifications

- BSc in Business Administration, Modern Academy, Egypt
- Advanced Diploma in Banking Sciences, The Institute of Banking Studies, Kuwait

Mr. Moustapha Samir Chami

Board Member Since 2025

Professional experience and board directorships

- Deputy Group CFO at Kuwait Projects Company (Holding)
- Board member at Jordan Kuwait Bank
- Board member at Burgan Bank - Turkey
- Board Member at Bank of Baghdad

Academic qualifications

- Master of Business Administration (MBA), USJ University, Lebanon
- Bachelor of Business Administration, USJ University, Lebanon
- CPA, Certified Public Accountant (USA)
- CFA, Chartered Financial Analyst (USA)
- CMA, Certified Management Accountant (USA)

The number of the shares owned by each member of the Board as at 31 December 2025 are as follows:

Director Name	No. of Shares	Holding
	(Direct & Indirect)	(Direct & Indirect)
		<i>(per cent.)</i>
H.E. Sheikh Abdullah Nasser Al Sabah- Chairman	6,265,514	0.1646
Mr. Faisal M. Sarkhou - Vice Chairman	1,103	0.0000
H.E. Abdulkareem El-Kabariti - Board Member	116	0.0000
Mr. Fouad H. Douglas – Board Member	133	0.0000
Mr. Abdullah Mohammed AlSharekh - Board Member	1,323	0.0000
Mr. Jamal Abdullah Dashti – Board Member	1,213	0.0000
Mr. Moustapha Samir Chami – Board Member	31,500	0.0000
Mr. Michel A. Accad – Independent Board Member	-	-
Mr. Sager Abdullah Al Sharhan – Independent Board Member	-	-
Mr. Abdul Aziz Saad Al Rashed – Independent Board Member	-	-
Mr. Osama Rashed Saqer Al Armeli – Independent Board Member	-	-

CORPORATE GOVERNANCE FRAMEWORK

Board Committees

Committee Name	Chairperson	Members	Brief Description	Number of Meetings held during the Year
Board Corporate Governance Committee (BCGC)	H.E. Sh. Abdullah Al Sabah	- Mr. Osama Al Armeli - Mr. Abdullah AlSharekh - Mr. Jamal Dashti	Responsible for assisting the Board of Directors in setting the Bank's corporate governance policies, following up on their execution and their periodic review to ensure their effectiveness.	5
Board Audit Committee (BAC)	Mr. Abdulaziz Al Rashed	- H.E. Abdulkarem El-Kabariti - Mr. Moustapha Samir Chami - Mr. Fouad Douglas	Responsible for setting and overseeing the sufficiency of internal control and the audit functions of the Bank, along with ensuring compliance with applicable laws, regulations, policies and codes of business conduct and ethics.	7
Board Risk Committee (BRC)	Mr. Osama Al Armeli	- Mr. Fouad Douglas - Mr. Moustapha Samir Chami	Responsible for reviewing and providing reports to the Board of Directors on the current and future risk strategy and tolerance of the Bank; supervising the implementation of this strategy by Executive Management; and ensuring the existence of effective systems for risk management in the Bank and the independence of the Risk Management function	5
Board Nomination and Remuneration Committee (BNRC)	Mr. Sager Al Sharhan	- Mr. Faisal Sarkhou - Mr. Michel Accad	Responsible for presenting recommendations to the Board of Directors regarding Board Member nominations; reviewing the Board's structure on an annual basis; undertaking performance evaluations of the Board and its individual Members on an annual basis. Responsible for developing a Bank-wide reward policy for the appointment of key Executive Management posts, for setting performance standards and succession plans for Executive Management	6

Committee Name	Chairperson	Members	Brief Description	Number of Meetings held during the Year
Board Credit and Investment Committee (BCIC)	Mr. Faisal Sarkhou	- Mr. Abdullah AlSharekh - Mr. Michel Accad - Mr. Sager Al Sharhan	Responsible for overseeing the Bank's lending, credit recovery and investment activities, making recommendations to the Board of Directors within its delegated authorities, and implementing decisions made by the Board of Directors.	66

Board of Director's Compensation

Burgan Bank's Board of Directors compensation details are as follows:

Financial Period	2025 (KD)	2024 (KD)	2023 (KD)
Board of Directors Remuneration	445,000	420,000	389,800

Transactions Carried Out between Related Parties and the Company

The Company has entered into several transactions with members of the key management and certain other related parties. Prices and terms of payment relating to these transactions are approved by the Company's management.

Confirmation of Financials

Financial Period	Approved by the Board of Directors	Approved by the General Assembly
31/12/2025 (Audited)	14/1/2026	28/03/2026
31/12/2024 (Audited)	13/1/2025	29/03/2025
31/12/2023 (Audited)	15/1/2024	30/03/2024

Contracts with the Company in which any Director has a Personal Interest

The Bank's directors and their immediate family conduct business with the Bank and its subsidiaries as customers on commercial, arm's length terms in the normal course of business activities. This includes Bank accounts, savings and investment products, and other such services. None of these transactions is for a material amount.

There are no potential conflicts of interest between the duties to the Bank of the persons listed above and their private interests or other duties.

EXECUTIVE MANAGEMENT

The following table sets out the names, titles, age, total service at Burgan Bank, and total years of experience of the executive management team as at the date of this Offering Circular.

Name	Title	Age	Total Service at Burgan Bank	Total Years of Experience
Antoine Jean Daher	Group Chief Executive Officer	56	3	26
Fadel Mahmoud Abdullah	Chief Executive Officer- Kuwait	62	28	35
Khalid Fahed Al Zouman	Group Chief Financial Officer	62	27	36
Venkatakrishnan Menon	Chief Operating Services Officer	62	21	39
Andrew Christopher Singh	Chief Risk Officer	60	11	36
Naqeeb Hamed Amin	General Manager- Human Resources Group	55	3	27
Mohammad Najeeb Al-Zanki	General Manager - Corporate Banking	46	17	19
Abdullah Abdulmajeed Marafie	General Manager- Treasury & Financial Institutions	52	12	24
Meshari Abduljalil Shehab Ahmad	General Manager– Private Banking & Wealth Management	53	3	21
Manaf Khaled Al-Menaifi	General Manager- Strategic Planning & Monitoring	50	6	23
Mahmoud Mohamed Moursi	General Manager- Legal Group	60	8	33
Barrak Jassem Al-Mattar	General Manager - Information Technology	48	3	23
Mohammad Abdullah Al Zayed	General Manager- Operations	50	17	26
Danah Faisal Al Jassem	General Manager – Corporate Communications	44	1	21
Saud Abdulaziz Al-Hadbah	General Manager - General Services Administration	53	16	25
Abdullah Mahmoud Alostha Ahmad	General Manager- Board Secretariat & Corporate Governance	71	9	30
Amro Mohamed ElBanna	General Manager- International Banks Office	45	0.2	23
Hamad Abdulhadi Mohammad	Deputy General Manager- Anti Financial Crimes Group	47	4	20
Reham Essa Sultan	Deputy General Manager- Compliance Group	51	19	27
Mishary Yousef Al-Essa	Deputy General Manager - Investments	42	3	15
Omar Khaled Khalifouh	Deputy General Manager - Digital Transformation	39	3	19

Mr. Antoine Jean Daher

Group Chief Executive Officer | Joined since April 2023

Professional experience and memberships

- Chief Executive Officer - Gulf Bank
- Deputy Chief Executive Officer - Gulf Bank

- General Manager for Domestic Corporate Banking - National Bank of Kuwait
- Vice President in Structured Finance, Corporate Banking, – National City Bank

Academic qualifications

- Advanced management program at Harvard Business School, USA
- Master's in Business Administration, Case Western Reserve University, Ohio, USA
- Bachelor of Science in Civil Engineering, Cleveland State University, USA

Mr. Fadel Mahmoud Abdullah

Chief Executive Officer - Kuwait | Joined since September 1998

Professional experience and memberships

- Chairman, Burgan Bank Financial Services Ltd - Dubai International Financial Center-(Current)
- Board Member, Burgan Bank Turkey (Current)
- Chief Corporate Banking Officer - Burgan Bank
- General Manager, Corporate Banking - Burgan Bank
- Head of Investment and Real Estate Unit, Burgan Bank

Academic qualifications

- Bachelor of Science degree in Mathematics, Kuwait University

Mr. Khalid Fahed Al Zouman

Group Chief Financial Officer | Joined since January 2000

Professional experience and memberships

- Chief Financial Officer - Burgan Bank
- Head of Risk Management - Burgan Bank
- Various Senior Financial Management roles - Ernst & Young, Kuwait and USA

Academic qualifications

- Bachelor's degree in Computer Science, Kuwait University
- Certified Public Accountant (CPA), State of New Hampshire, USA

Mr. Venkatakrisnan Menon

Chief Operating Services Officer | Joined since April 2005

Professional experience and memberships

- Chief Center of Excellence - Burgan Bank
- Group Chief Operations & Information Technology Officer - Burgan Bank
- Chief Retail Banking Officer - Burgan Bank
- Head of Operations - Burgan Bank
- Senior Management roles - QNB, BNP Paribas, Standard Chartered Bank and HDFC Bank

Academic qualifications

- Master's in Business Administration, University of Mumbai, India
- Bachelor's degree in Science, University of Mumbai, India

Mr. Andrew Christopher Singh

Chief Risk Officer | Joined since February 2015

Professional experience and memberships

- Regional Head of Enterprise Risk for Europe - Credit Suisse
- Regional Head of Risk, Americas - Depfa Bank Plc
- Group Chief Risk Officer - EFG Hermes Holding for MENA region
- Various Risk and Control related roles- JP Morgan Asia Pacific and UK

Academic qualifications

- Bachelor of Science degree in Chemistry, Imperial College, London
- Associate of the Royal College of Science in Management Science

Mr. Nageeb Hamed Amin

General Manager - Human Resources Group | Joined since November 2023

Professional experience and memberships

- General Manager, Human Resources - Ahli United Bank
- Group Director, Human Resources - International Turnkey Systems
- Director, Human Resources - Dasman Diabetes Center
- Director, Human Resources - Zain

Academic qualifications

- Executive Development programs - Harvard Business School, London Business School and University of Oxford
- Bachelor's degree in Management, University of South Carolina, USA

Mr. Mohammad Najeeb Al-Zanki

General Manager - Corporate Banking | Joined since January 2010

Professional experience and memberships

- Assistant General Manager, Corporate Banking & Financial Institutions Department - Burgan Bank
- Head of Contracting Unit, Corporate Banking - Burgan Bank
- Various Managerial roles - Commercial Bank of Kuwait
- Various roles in Investment and Real Estate - Al Tijaria Group (Commercial Real Estate)

Academic qualifications

- Bachelor of Science in International Business Administration (Cum Laude), University of Baltimore, USA
- Fresh Graduate Training Program - Kuwait Investment Authority
- Executive Development programs, Harvard Business School and INSEAD (Alumni Status)

Mr. Abdullah Abdulmajeed Marafie

General Manager - Treasury & Financial Institutions | Joined since July 2014

Professional experience and memberships

- Deputy General Manager, Investments & Treasury - Burgan Bank
- General Manager, Treasury Department - QNB
- Various Senior Management roles, Treasury & Investment - Gulf Bank
- Board Member, Real Estate Facilities Investment Co. (Current)
- Board Member, The Gulf Capital Market Association (Current)
- Board Member, 91 Springboard (Former)

Academic qualifications

- Bachelor of Electrical Engineering, Cornell University, Ithaca, USA
- Executive Development programs- Harvard Business School
- Certified Valuation Analyst, IACVA

Mr. Meshari Abduljalil Shehab Ahmad

General Manager - Private Banking & Wealth Management | Joined since October 2023

Professional experience and memberships

- Deputy General Manager of Private Banking & Wealth Management - Ahli United Bank.
- Assistant General Manager - Priority Banking, Wealth Management & Business Banking - Gulf Bank
- Executive Manager - Unit Head, Private Banking Group - NBK
- Senior Management roles in Retail & Affluent Banking, Investments and Product Development - NBK

Academic qualifications

- Executive Master of Business Administration, American University of Beirut, Lebanon
- Bachelor's Degree in Finance, University of Miami, USA
- General Management Program (GMP) from Harvard Business School, USA

Mr. Manaf Khaled Al-Menaifi

General Manager - Strategic Planning & Monitoring | Joined since October 2020

Professional experience and memberships

- General Manager (Acting) Retail - Burgan Bank
- General Manager, Strategic Planning & Monitoring - Burgan Bank
- Director General - National Fund for SME Development
- Principal - INVESTCORP
- Executive Roles in Corporate Finance - KFH, NBK, & CBK
- Board Member - K-Net (Current), Gulf Bank Algeria (current)
- Advisory Board Member - Gulf University for Science & Technology (Current)

Academic qualifications

- Executive Master of Business Administration, London Business School
- Bachelor's degree in Business Administration MIS, Northeastern University Boston, USA

- Senior Executive Development Program, Harvard Business School

Mr. Mahmoud Mohamed Moursi

General Manager - Legal Group | Joined since October 2018

Professional experience and memberships

- Senior Counsel - CMA Commissioners' Counsel, Capital Markets Authority Kuwait
- Executive Director, Legal & Market Supervision - Boursa Kuwait
- Chief Legal Counsel - Burgan Bank
- Lawyer (Egypt) & Senior Legal Counsel (Kuwait)
- Participated in drafting many laws and bylaws such as Companies law and its bylaws, Public Private Partnership (PPP) Law, Commercial Licenses Law and its bylaws and the Bankruptcy law

Academic qualifications

- Bachelor of Law (LL.B), Cairo University, Egypt

Mr. Barrak Jassem Al-Mattar

General Manager - Information Technology | Joined since August 2023

Professional experience and memberships

- IT General Manager - Kuwait International Bank
- Enterprise Solutions Group Leader - EQUATE Petrochemical Company
- Board Member, SAP USER Group, MENA (Current)
- Advisory Board Member, Australian University, Kuwait (Current)
- Advisory Board Member, KFAS digital transformation (Current)
- Advisory Board Member, IDC (Current)

Academic qualifications

- Bachelor of Science degree in Management Information Systems, Kuwait University
- General Management Program (GMP) from Harvard Business School, USA
- Six Sigma - (Green Belt) Certification

Mr. Mohammad Al Abdullah Al Zayed

General Manager - Operations | Joined since June 2009

Professional experience and memberships

- Head of Operations - Burgan Bank
- Unit Head, Centralised Funds Transfer & Swift Operations - Burgan Bank
- Various Operational roles - Kuwait Investment Authority and HSBC Middle East
- Assistant Communications Engineer - Ministry of Defense

Academic qualifications

- Diploma in Electronic Communication Engineering
- Senior Executive Leadership program - Harvard Business School

Mrs. Danah Faisal Al Jassem

General Manager - Corporate Communications | Joined since May 2025

Professional experience and memberships

- General Manager - Corporate Communications, stc Kuwait
- Vice President & Head of Marketing, Kamco Invest
- Program Assistant, Recruitment Unit - The World Bank Group, Washington D.C.
- Database & Website Editor - American-Arab Anti-Discrimination Committee (ADC)

Academic qualifications

- Bachelor of Business Administration - Management Information Systems, George Washington University (GWU), Washington D.C., USA
- General Managers - Leadership Program, McKinsey & Company
- NBK RISE Leadership Program
- Leadership Program- Franklin Covey

Mr. Saud Abdulaziz Al-Hadbah

General Manager - General Services Administration | Joined since June 2010

Professional experience and memberships

- Deputy General Manager - General Services Administration
- Assistant General Manager of General Services Administration - Burgan Bank
- Manager of Security and Maintenance Department - Al Ahli Bank of Kuwait
- Head of Central Control Room - Ministry of Interior

Academic qualifications

- Bachelor's degree in Civil Engineering, University of Toledo, Ohio, USA
- Maintenance Planning, Control and Documentation Certification

Mr. Abdullah Mahmoud Alosta Ahmad

General Manager- Board Secretariat & Corporate Governance | Joined since November 2017

Professional experience and memberships

- Chief Executive Officer - Iskan International Real Estate Development Co.
- General Manager, Board Secretary - Al Ahli Bank of Kuwait
- Board member, BAC Chairman and BRC Member, UNICAP Investment & Finance. - (Current)
- Board member, Credit One Holding Co. - (Former)
- Board member, Kuwait Reinsurance Co. - (Former)

Academic qualifications

- Bachelor's degree in business from Grand View College, Iowa, USA

Mr. Amro Mohamed Elbanna

General Manager- International Banks Office | Joined in April 2026

Professional experience and memberships

- Executive Member of the Board of Directors – United Gulf Bank (Current)
- Member of the CFA Society, Kuwait (Current)
- Director Head of Advisory Services – ROK Capital
- Commercial Banking Director – Wyth Financial Services
- Head of Corporate Finance – Gulf Bank
- Associate Director Structured Finance - HSBC

Academic Qualifications

- CFA Charterholder. CFA Institute
- Masters in Investments, Arab Academy for Science & Technology, Egypt
- Bachelor's in Commerce, Alexandria University, Egypt

Mr. Hamad Abdulhadi Mohammad

Deputy General Manager - Anti Financial Crimes Group | Joined since March 2023

Professional experience and memberships

- Deputy General Manager- Anti-Financial Crimes (MLRO) - Burgan Bank
- Assistant General Manager, Group AML and CFT Effectiveness - Kuwait Finance House
- Senior Management roles in Retail Banking - National Bank of Kuwait

Academic qualifications

- Bachelor's degree in Computer Science and Software Engineering, October 6 University, Egypt
- Executive Development programs from Harvard Business School
- PMI-RMP Risk Management / ACAMS / Lean Six Sigma (Black Belt) Certification
- Integrated Risk Management (Cambridge Judge Business School) Certification

Ms. Reham Essa Sultan

Deputy General Manager - Compliance Group | Joined since June 2007

Professional experience and memberships

- Group Head - Compliance and Acting Head of AFC - Burgan Bank
- Group Head - Compliance - Burgan Bank
- Senior Management Roles in Risk and AFC - Burgan Bank
- Senior Management Roles in Credit Risk and Human Resources - Bank of Kuwait & the Middle East (Ahli United Bank) (KFH now)

Academic qualifications

- Bachelor's degree of Science in Industrial Engineering, Kuwait University
- Anti-Money Laundering & Counter Terrorism Financing Certification - Ernst & Young
- Certified Compliance Manager - National Skills Institute

Mr. Mishary Yousef Al-Essa

Deputy General Manager - Investments | Joined since February 2024

Professional experience and memberships

- Vice President of Alternative Investments - Kamco Invest
- Assistant Vice President of Corporate Finance and Advisory - Arab Investment Company
- Several positions in Alternative Investments - NBK Capital
- Board Member, United Gulf Bank and at Middle East Payment Services - (Current)
- Advisory Committee Member, HQ Capital Auda Co-Investment Fund III - (Current)

Academic qualifications

- Master of Business Administration, MIT Sloan School of Management, USA
- Chartered Financial Analyst, CFA Institute
- Bachelor of Computer Engineering, Kuwait University

Mr. Omar Khaled Khalifouh

Deputy General Manager - Digital Transformation | Joined since March 2024

Professional experience and memberships

- Assistant General Manager, Digital Transformation & Data Intelligence - Kuwait International Bank
- Executive Manager, Digital Transformation - Warba Bank
- Chairman, Al-Awsat AlOula Holding (Former)
- Board Member, Middle East Financial Brokerage Co (Former)
- Senior Director - Financial Brokerage

Academic qualifications

- Bachelor's degree in Business Administration Major Accounting from Kuwait University
- Executive Development programs at MIT, Chicago Booth, and Harvard Kennedy School
- Certified Agile Leader and full-stack development in various modern development frameworks

Remuneration and Benefits

The benefits paid with respect to the key management were as follows:

Key Management Compensation and Benefits (KWD)	2025	2024	2023
Short term employee benefits – including salary and bonus	7,826	5,743	4,889
Accrual for end of service indemnity	1,268	927	1,511
Accrual for cost of long-term incentive rights	831	891	436
Accrual for committee services	330	290	440
Total	10,255	7,851	7,276

Description of material contract between any of the Board of Directors and Executive Management of the Issuer or any of its subsidiaries:

The Issuer has entered into transactions with certain related parties (Directors and key management personnel of the Bank) who were customers of the Bank during the year. The terms of these transactions are substantially on the same commercial basis as approved by the Bank's management, including collateral. Lending to Board Members and their

related parties is secured by tangible collateral in accordance with regulations of Central Bank of Kuwait. The outstanding balances and transactions are as follows:

	No. of board members or executive staff	2025	2024	2023
Board Members**				
Loans and Advances to customers	5	1,191	581	1,208
Deposits from customers	8	1,082	3,374	3,190
Executive Staff				
Loans and Advances to customers	29	4,097	1,573	1,610
Deposits from customers	40	2,538	2,451	2,027

**As of 31 December 2025, the fair value of the total eligible collateral to the extent of the outstanding balances amounted to KD 1,123 thousand (2024: KD 510 thousand).

FINANCIAL SUMMARY OF THE ISSUER

The selected financial information presented below has been derived from, and should be read in conjunction with, the Bank's audited consolidated financial statements and the notes thereto as at and for the years ended 31 December 2025, 2024 and 2023 (the "Annual Financial Statements"), and the Bank's interim condensed consolidated financial statements and the notes thereto as at and for the three-month period ended 31 March 2026, including comparative financial information for the corresponding three-month period ended 31 March 2025 (the "Interim Financial Statements"). The information set out below is qualified in its entirety by reference to such financial statements and the related notes thereto.

The Annual Financial Statements and the Interim Financial Statements have been prepared in accordance with International Financial Reporting Standards ("IFRS") as adopted by the State of Kuwait for financial services institutions regulated by the Central Bank of Kuwait ("CBK"). The financial position data as at 31 December 2025, 2024 and 2023 and the results of operations data for the years then ended have been extracted from the Annual Financial Statements. The financial position data as at 31 March 2026 and the results of operations data for the three-month period ended 31 March 2026, together with comparative results of operations data for the corresponding three-month period ended 31 March 2025, have been extracted from the Interim Financial Statements.

Each of the directors of the Bank confirms that they have committed themselves to ensuring that the financial statements of the Bank included in this Prospectus have been compiled in accordance with the provisions of the Companies Law and that each of the directors accepts responsibility for the information contained in such financial statements.

Consolidated statement of financial position data

The following table shows the Group's consolidated statement of financial position data as at 31 March 2026, 31 March 2025, 31 December 2025, 31 December 2024 and 31 December 2023.

	As at 31 March		As at 31 December		
	2026	2025	2025	2024	2023
ASSETS					
Cash and cash equivalents.....	1,036,482	1,120,321	811,938	1,053,071	870,332
Treasury bills and bonds with the CBK and others.....	558,733	353,369	510,818	315,393	364,286
Due from banks and other financial institutions	1,108,206	860,416	1,251,274	835,045	656,532
Loans and advances to customers	4,935,382	4,655,457	4,830,710	4,471,403	4,236,942
Investment securities	1,025,856	896,580	845,051	825,239	732,205
Investment properties	41,216	41,023	40,864	—	—
Other assets.....	560,330	455,422	555,932	443,494	372,114
Property and equipment.....	233,509	207,267	220,560	198,706	176,982
Goodwill and other intangible assets ⁽¹⁾	31,376	33,860	31,668	16,135	16,738
Total assets	9,531,090	8,623,715	9,098,815	8,158,486	7,426,131
LIABILITIES AND EQUITY					
Liabilities					
Due to banks	587,326	879,176	834,916	853,013	701,942
Due to other financial institutions	908,877	436,935	846,793	712,339	437,236
Deposits from customers	6,097,769	5,417,147	5,456,555	4,903,922	4,463,243
Certificates of deposit issued.....	71,254	23,786	61,125	—	—
Other borrowed funds.....	470,490	490,998	557,183	399,541	549,961
Other liabilities	367,883	323,547	290,942	269,813	272,845
Total liabilities	8,503,599	7,571,589	8,047,514	7,138,628	6,425,227

	As at 31 March		As at 31 December		
	2026	2025	2025	2024	2023
Equity					
Share capital.....	380,605	362,481	380,605	362,481	345,220
Share premium	282,802	282,802	282,802	282,802	282,802
Treasury shares.....	(18,095)	(1,742)	(17,253)	(1,742)	(1,742)
Statutory reserve.....	127,562	122,822	127,562	122,822	117,903
Voluntary reserve.....	127,940	123,200	127,940	123,200	118,281
Other reserves.....	(225,468)	(200,638)	(215,104)	(200,633)	(185,941)
Retained earnings.....	169,910	176,638	184,598	184,605	185,694
Total equity attributable to the equity holders of the Bank	845,256	865,563	871,150	873,535	862,217
Perpetual Tier 1 capital securities	150,000	150,000	150,000	150,000	153,375
Non-controlling interests	32,235	36,563	30,151	(3,677)	(14,688)
Total equity	1,027,491	1,052,126	1,051,301	1,019,858	1,000,904
Total liabilities and equity	9,531,090	8,623,715	9,098,815	8,158,486	7,426,131

Note:

(1) This line item was referred to as “Intangible assets” in the 2023 Financial Statements.

Consolidated statement of income data

The following table shows the Group’s consolidated statement of income data for the 3 months period ended in each of 31 March 2026 and 2025 and years ended 31 December in each of 2025, 2024 and 2023.

	Three months ended 31 March		Year ended 31 December		
	2026	2025	2025	2024	2023
Interest income.....	159,554	159,552	660,504	610,313	448,309
Interest expense.....	(119,978)	(115,325)	(482,586)	(452,924)	(313,446)
Net interest income	39,576	44,227	177,918	157,389	134,863
Fee and commission income	18,849	10,542	58,442	41,508	46,125
Fee and commission expense	(2,651)	(2,418)	(8,616)	(7,998)	(8,441)
Net fee and commission income	16,198	8,124	49,826	33,510	37,684
Net (loss) gain from foreign currencies ⁽¹⁾ ...	(1,498)	97	(3,280)	5,845	20,370
Net investment income.....	1,051	2,042	18,867	8,220	7,750
Dividend income.....	604	152	2,533	1,127	1,483
Other income.....	7,858	3,241	21,934	22,951	19,588
Net operating income	63,789	57,883	267,798	229,042	221,738
Staff expenses.....	(25,584)	(20,057)	(95,554)	(73,451)	(59,580)
Other expenses	(20,689)	(13,383)	(67,578)	(57,035)	(56,652)
Operating profit	17,516	24,443	104,666	98,556	105,506
Provision for credit losses.....	(13,865)	(13,420)	(59,421)	(38,072)	(47,818)
Recoveries from written-off debt	9,702	7,188	30,896	31,761	43,015
Provision release (charge) for other financial asset ⁽²⁾	(419)	(552)	(395)	403	(877)
Net monetary loss	(5,853)	(6,364)	(17,376)	(24,080)	(32,094)
Profit for the year before taxation and Board of Directors’ remuneration	7,081	11,295	58,370	68,568	67,732
Taxation.....	(3,878)	(2,350)	(12,481)	(17,840)	(22,527)
Board of Directors’ remuneration	-	-	(110)	(110)	(110)
Profit for the period/year	3,203	8,945	45,779	50,618	45,095

	Three months ended 31 March		Year ended 31 December		
	2026	2025	2025	2024	2023
Attributable to:					
Equity holders of the Bank.....	5,109	10,682	46,534	46,437	43,547
Non-controlling interests	(1,906)	(1,737)	(755)	4,181	1,548
.....					
	3,203	8,945	45,779	50,618	45,095
Basic and diluted earnings per share attributable to the equity holders of the Bank (in fils)	0.6	2.0	9.4	9.8⁽³⁾	9.5⁽³⁾

Notes:

- (1) This line item was referred to as “Net gain from foreign currencies” in the 2024, 2023 Financial Statements.
- (2) This line item was referred to as “Provision (charge) release for other financial assets” in the 2023 Financial Statements.
- (3) Restated to reflect the impact of bonus shares. The actual values for the years ended 2024 and 2023 were 10.3 and 10.0, respectively, as reported in the 2024 and 2023 Financial Statements.

Consolidated statement of comprehensive income data

The following table shows the Group's consolidated statement of comprehensive income data for the 3 months period ended in each of 31 March 2026 and 2025 and years ended 31 December in each of 2025, 2024 and 2023.

	Three months ended 31 March		Year ended 31 December		
	2026	2025	2025	2024	2023
Profit for the year.....	3,203	8,945	45,779	50,618	45,095
Other comprehensive (loss) income:					
<i>Items that will not be reclassified to consolidated statement of income in subsequent years:</i>					
Net change in fair value of equity instruments at fair value through other comprehensive income.....	(161)	3,359	(11,061)	(10,449)	(10,530)
	(161)	3,359	(11,061)	(10,449)	(10,530)
<i>Items that are or may be reclassified to consolidated statement of income in subsequent years:</i>					
Debt instruments at fair value through other comprehensive income:					
- Net change in fair value	(4,844)	1,547	13,968	4,255	7,463
- Net transfer to consolidated statement of income	(301)	(857)	(8,600)	(1,418)	(1,212)
Foreign currency translation adjustment	(5,708)	(7,238)	(22,152)	(17,677)	(34,413)
Changes in fair value of cash flow hedges ...	(1,168)	(2,019)	(1,393)	(6,629)	4,139
Net (loss) gain on hedge of a net investment ⁽¹⁾	—	—	—	(2,506)	14,522
Reversal of disposal group held for sale:					
- Net transfer to consolidated statement of income on sale of disposal group held for sale	—	—	—	—	6,153
	(12,182)	(5,208)	(29,238)	(34,424)	(13,878)
Other comprehensive loss for the year	(12,182)	(5,208)	(29,238)	(34,424)	(13,878)
Total comprehensive income for the year..	(8,979)	3,737	16,541	16,194	31,217
Attributable to:					
Equity holders of the Bank.....	(5,250)	10,820	30,058	24,712	30,425

	Three months ended		Year ended 31 December		
	31 March				
	2026	2025	2025	2024	2023
Non-controlling interests	(3,729)	(7,083)	(13,517)	(8,518)	792
	(8,979)	3,737	16,541	16,194	31,217

- (1) This line item was referred to as “Net loss on hedge of a net investment” in the 2025 Financial Statements and “Net gain on hedge of a net investment” in the 2023 Financial Statements.

Consolidated statement of cash flows data

	3 Months ended 31		Year ended 31 December		
	March				
	2026	2025	2025	2024	2023
Operating activities					
Profit for the year before taxation and Board of directors' remuneration	7,081	11,295	58,370	68,568	67,732
Adjustments:					
Net investment income.....	(1,051)	(2,042)	(18,867)	(8,220)	(7,750)
Provision for credit losses.....	13,865	13,420	59,421	38,072	47,818
Provision charge (release) for other financial assets ⁽¹⁾	419	552	395	(403)	877
Dividend income.....	(604)	(152)	(2,533)	(1,127)	(1,483)
Depreciation and amortisation.....	4,683	4,188	18,216	13,828	15,803
Net monetary loss.....	5,853	6,364	17,376	24,080	32,094
Interest on tier 1 capital securities			-	775	-
Operating profit before changes in operating assets and liabilities	30,246	33,625	132,378	135,573	155,091
Changes in operating assets and liabilities:					
Treasury bills and bonds with CBK and others	(47,915)	(36,609)	(194,058)	48,893	(62,732)
Due from banks and other financial institutions	143,020	(14,997)	(406,821)	(178,503)	(172,396)
Loans and advances to customers.....	(118,489)	(195,437)	(415,725)	(272,543)	(58,905)
Other assets.....	(3,843)	22,725	(71,805)	(67,202)	(112,248)
Due to banks.....	(247,590)	8,475	(35,785)	151,071	422,667
Due to other financial institutions.....	62,084	(275,404)	134,454	275,103	(262,185)
Deposits from customers.....	640,046	501,119	539,134	440,679	530,752
Certificate of deposit issued.....	10,129	23,786	61,125	-	-
Other liabilities.....	46,352	(16,354)	(46,365)	(31,452)	(30,945)
Taxation paid.....	(1,732)	(1,790)	(9,063)	(12,671)	(9,699)
Net cash flows (used in) from operating activities⁽²⁾	512,308	49,139	(312,531)	488,948	399,400
Investing activities					
Purchase of investment securities.....	(332,852)	(148,372)	(708,545)	(492,395)	(554,404)
Proceeds from sale of investment securities..	147,373	173,640	794,943	391,237	557,790
Purchase of property and equipment (net of disposals) ⁽³⁾	(12,681)	(5,932)	(24,289)	(19,887)	(19,980)
Net movement in non-controlling interests...	-	-	(11,405)	-	-
Dividend income received.....	604	152	2,533	1,127	1,483
Net cash outflow on sale of disposal group held for sale	-	-	-	-	(109,692)
Acquisition of subsidiary, net of cash acquired	-	(30,052)	(30,052)	-	-
Proceeds from partial sale of subsidiary ⁽⁴⁾	-	-	-	-	57,830
Net cash flows from (used in) investing activities⁽⁵⁾	(197,556)	(10,564)	23,185	(119,918)	(66,973)
Financing activities					
Other borrowed funds.....	(86,693)	31,394	97,579	(303,845)	(233,431)

	3 Months ended 31		Year ended 31 December		
	March				
	2026	2025	2025	2024	2023
Purchase of treasury shares.....	(842)	-	(15,511)	-	-
Cash dividend paid to equity holders of the Bank ⁽⁶⁾	-	-	(21,715)	(20,681)	(26,262)
Cash dividend paid to non-controlling interests	-	-	(1,265)	(326)	(820)
Net proceeds from the issuance of Tier 1 Capital Securities	-	-	-	148,502	-
Interest payment on Tier 1 capital securities.	(2,673)	(2,719)	(10,875)	(9,941)	(8,835)
Net cash flows (used in) from financing activities⁽⁷⁾	(90,208)	28,675	48,213	(186,291)	(269,348)
Net (decrease) increase in cash and cash equivalents⁽⁸⁾	224,544	67,250	(241,133)	182,739	63,079
Cash and cash equivalents on 1 January.....	811,938	1,053,071	1,053,071	870,332	807,253
Cash and cash equivalents on EoP.....	1,036,482	1,120,321	811,938	1,053,071	870,332
Additional cash flow information:					
Interest received.....	155,286	170,051	652,613	603,012	398,216
Interest paid.....	104,641	109,469	454,564	447,121	283,321

- (1) This line item was referred to as “Provision (release) charge for other financial asset” in the 2024 Financial Statements.
(2) This line item was referred to as “Net cash flows from operating activities” in the 2024 Financial Statements.
(3) This line item was referred to as “Purchase of property and equipment” in the 2023 Financial Statements.
(4) This line item was referred to as “Proceeds from sales of partial stake in subsidiary” in the 2024 Financial Statements.
(5) This line item was referred to as “Net cash flows used in investing activities” in the 2024, 2023 Financial Statements.
(6) This line item was referred to as “Cash dividend paid to shareholders of the Bank” in the 2024 Financial Statements.
(7) This line item was referred to as “Net cash flows used in financing activities” in the 2024 Financial Statements.
(8) This line item was referred to as “Net increase in cash and cash equivalents” in the 2024 Financial Statements.

Financial ratios and APMs

The following table sets out certain financial ratios and APMs. These ratios are not calculated based on IFRS and are not IFRS measures of financial performance.

	3 Months ended 31		As at/year ended 31 December		
	March				
	2026	2025	2025	2024	2023
<i>Measures of profitability, per cent.</i>					
Return on average assets ⁽¹⁾	0.2	0.5	0.5	0.6	0.6
Return on average equity ⁽²⁾	2.4	4.9	5.3	5.4	5.4
Net interest margin ⁽³⁾	1.9	2.3	2.3	2.2	2.0
Net interest spread ⁽⁴⁾	1.5	1.7	1.8	1.5	1.4
<i>Efficiency, per cent.</i>					
Cost to income ⁽⁵⁾	72.5	57.8	60.9	57.0	52.4
Total operating expenses to average total assets ⁽⁶⁾	2.0	1.6	1.9	1.7	1.6
<i>Asset quality, per cent.</i>					
NPLs to cash exposure ⁽⁷⁾	2.7	1.8	1.9	1.8	2.0
Risk provision to NPLs ^{(7), (9)}	117.5	169.7	161.1	161.5	220.5
NPLs net of collateral to cash exposure ^{(7), (8)}	0.6	0.5	0.4	0.4	0.4

Non-performing assets to total exposure ⁽⁷⁾	2.4	1.7	1.7	1.7	1.8
Risk provision to non-performing assets ^{(7),(9)}	127.0	169.2	162.0	161.9	213.0
Non-performing assets net of collateral to total exposure ^{(7),(8)}	0.7	0.6			
			0.5	0.6	0.5
Cost of credit ratio ⁽¹⁰⁾	0.3	0.5	0.6	0.1	0.1
<i>Funding/liquidity/capitalisation, per cent. unless otherwise indicated</i>					
Loans and advances to customers to deposits from customers (times) ⁽¹¹⁾	0.8	0.9	0.9	0.9	0.9
Loans and advances to customers to total assets	51.8	54.0	53.1	54.8	57.1
Total assets to total equity (times) ⁽¹²⁾	11.3	10.0	10.4	9.3	8.6
Total liabilities to total equity (times) ⁽¹²⁾	10.1	8.7	9.2	8.2	7.5
Capital adequacy ratio ⁽¹³⁾	15.9	17.5	16.8	18.6	20.0
Tier 1 capital ratio ⁽¹³⁾	12.5	13.9	13.3	14.9	16.1
Liquidity ratio ⁽¹⁴⁾	28.4	27.1	28.3	27.0	25.5

Notes:

- (1) This ratio shows how many KD of earnings the Group derives from each KD of assets it controls. The ratio is calculated as profit for the year attributable to equity holders of the Bank divided by average total assets. Average total assets for annual periods is calculated as the average of the current and preceding fiscal year ends.
- (2) This ratio is a measure of the profitability of the Group's business in relation to the book value of its shareholders' equity and is a measure of how well the Group uses shareholders' equity to generate earnings growth. The ratio is calculated as profit for the year attributable to equity holders of the Bank divided by average total equity attributable to the equity holders of the Bank. Average total equity attributable to the equity holders of the Bank for annual periods is calculated as the average of the current and preceding fiscal year ends.
- (3) A positive figure denotes that the Group's return on its interest earning assets exceeds its interest expenses. The ratio is calculated as net interest income for the year divided by average interest-earning assets. Interest earning assets comprise all assets excluding other assets, property and equipment, investment properties and intangible assets. Average interest-earning assets for annual periods is calculated as the average of the current and preceding fiscal year ends.
- (4) A positive figure denotes that the Group's lending rates exceed its borrowing rates. The ratio is calculated as yield (interest income/average interest-earning assets) less cost of funds (interest expenses/average interest-bearing liabilities). Interest-bearing liabilities comprise total liabilities excluding other liabilities. Average interest-bearing liabilities for annual periods is calculated as the average of the current and preceding fiscal year ends.
- (5) A lower percentage indicates that operating expenses are low relative to operating income. This ratio is calculated as total operating expenses (being the sum of staff expenses and other expenses) divided by net operating income.
- (6) A lower percentage indicates that operating expenses are low relative to the Group's average assets during the financial year or period. The ratio is calculated as total operating expenses divided by average total assets.
- (7) NPLs comprise non-performing loans and advances to customers and non-performing due from banks and other financial institutions (excluding placements). Non-performing assets comprise NPLs plus non-cash NPLs. Cash exposure comprises loans and advances to customers and due from banks and other financial institutions (excluding placements). Total exposure comprises loans and advances to customers and due from banks and other financial institutions (excluding placements) and commitments and contingent liabilities. As at 31 March 2026, 31 March 2025, 31 December 2025, 31 December 2024 and 31 December 2023 (i) non-performing loans amounted to KD 154 million, KD 95 million, KD 107 million, KD 92 million and KD 94 million, respectively, (ii) non-performing assets amounted to KD 167 million, KD 110 million, KD 120 million, KD 107 million and KD 109 million, respectively, (iii) cash exposure amounted to KD 5,668 million, KD 5,220 million, KD 5,536 million, KD 4,972 million and KD 4,681 million, respectively and (iv) total exposure amounted to KD 7,087 million, KD 6,518 million, KD 6,925 million, KD 6,262 million and KD 5,932 million, respectively.
- (8) NPLs net of collateral amounted to KD 33 million, KD 27 million, KD 23 million, KD 20 million and KD 17 million, respectively, as at 31 March in each of 2026 and 2025 and 31 December in each of 2025, 2024 and 2023. Non-performing assets net of collateral amounted to KD 46 million, KD 42 million, KD 36 million, KD 35 million and KD 32 million, respectively, as at 31 March in each of 2026 and 2025 and 31 December in each of 2025, 2024 and 2023.
- (9) Risk provision against NPLs comprises total provisions, i.e. the sum of general and specific provisions available against loans and advances to customers and exposure to other financial institutions and banks. Risk provision against non-performing assets comprises the risk provision against NPLs plus provisions for non-cash credit facilities and is set out in the notes to each of the Annual Financial Statements. As at 31

March in each of 2026 and 2025 and 31 December in each of 2025, 2024 and 2023, risk provision against NPLs amounted to KD 181 million, KD 161 million, KD 172 million, KD 149 million and KD 206 million, respectively. As at 31 March in each of 2026 and 2025 and 31 December in each of 2025, 2024 and 2023, risk provision against NPAs amounted to KD 204 million, KD 186 million, KD 194 million, KD 174 million and KD 232 million, respectively.

- (10) Calculated as provision for credit losses for the year divided by gross loans and advances to customers. Credit losses are calculated as provisions for credit losses adjusted for recoveries from written off debt. Gross loans and advances to customers are set out in note 5 to the Annual Financial Statements.
- (11) The loan to deposit ratio is used to assess the liquidity position of the Group. A ratio of less than one implies that the Group has relied on funds deposited by customers to make loans and advances. A ratio of more than one implies that the Group has extended loans and advances from funds borrowed by it in addition to deposits.
- (12) A high ratio indicates that the Group is highly leveraged and its liquidity is low. Total equity means total equity attributable to the equity holders of the Bank.
- (13) Calculated in accordance with the requirements of the CBK's Basel III regulations.
- (14) A high percentage indicates higher liquidity. This ratio is calculated as the sum of cash and cash equivalents, treasury bills and bonds with CBK and others and due from banks and other financial institutions divided by total assets.

SUMMARY OF OPERATING PERFORMANCE AND FINANCIAL REVIEW

Set out below is a discussion of the Group's consolidated operating performance and financial position based on its audited consolidated financial statements as at and for the years ended 31 December 2025, 2024 and 2023, and its interim condensed consolidated financial statements as at and for the three-month period ended 31 March 2026, including comparative financial information for the corresponding three-month period ended 31 March 2025.

OPERATING PERFORMANCE

Net operating income

The Group's net operating income comprises net interest income and non-interest income, representing the overall income generated from the Bank's core banking, investment, and fee-based activities.

Three-month periods ended 31 March 2026 and 2025 compared

For the three-month period ended 31 March 2026, the Group reported net operating income of KD 64 million, compared to KD 58 million for the corresponding period in 2025, representing an increase of KD 6 million, or 10.2 per cent. The increase was primarily driven by growth in non-interest income, which increased by 77.3 per cent. year-on-year to KD 24 million. This performance was supported by stronger fee generation and increased cross-selling activity across the Group's franchise, with the cross-sell ratio improving to 38 per cent., compared to 24 per cent. in the corresponding period of 2025.

Net interest income amounted to KD 40 million for the three-month period ended 31 March 2026, compared to KD 44 million for the corresponding period in 2025, representing a decrease of 10.5 per cent. The decline primarily reflected margin pressures arising from a competitive interest rate environment. Notwithstanding this decrease, the Group maintained a resilient and diversified revenue base, underpinned by the continued strength of its core banking operations and growing contribution from non-interest income streams.

2025 and 2024 compared

The Group's net operating income increased by KD 39 million, or 16.9 per cent., to KD 268 million in 2025 from KD 229 million in 2024, reflecting the continued strength and resilience of its core business operations.

The growth was primarily driven by higher net interest income, which increased by KD 21 million, or 13.0 per cent., in 2025 compared to 2024. The year-on-year improvement in net interest income was supported by the continued expansion of the lending portfolio and improved net interest margins of 2.3 Per Cent. in 2025, reflecting disciplined balance sheet management.

Non-interest income increased by KD 18 million, or 25.4 per cent., to KD 90 million in 2025 from KD 72 million in 2024. This performance was primarily driven by higher fee and securities-related income, as well as the successful integration of UGB, including Kamco Invest, which contributed positively to the diversification and expansion of the Group's revenue base.

2024 and 2023 compared

For the year ended 31 December 2024, the Group reported net operating income of KD 229 million, representing an increase of KD 7 million, or 3.3 per cent., compared to KD 222 million for the year ended 31 December 2023. This performance reflects the continued strength and resilience of its core business operations despite a dynamic interest rate environment.

The year-on-year growth was primarily driven by higher net interest income, which increased by KD 23 million, or 16.7 per cent., in 2024 compared to 2023. The expansion in net interest income was supported by an improvement in the Group's net interest margin, which increased from 2.0 per cent. in 2023 to 2.2 per cent. in 2024. The margin expansion was achieved alongside continued robust growth across the Group's franchises, and together, these factors contributed to the overall rise in net interest income.

Non-interest income amounted to KD 72 million in 2024, compared to KD 87 million in 2023, representing a decrease of KD 15 million, or 17.5 per cent. This reduction was primarily attributable to lower net fee and commission income and reduced net gains from foreign exchange activities within the Bank's international franchises. Notwithstanding this moderation, the Group's overall income base continued to demonstrate resilience and diversification across its business segments.

Total operating expenses

The Group's total operating expenses consist of staff costs and other operating expenses.

Three-month periods ended 31 March 2026 and 2025 compared

For the three-month period ended 31 March 2026, the Group's total operating expenses increased by KD 13 million, or 38.4 per cent., to KD 46 million, compared to KD 33 million for the corresponding period in 2025. This increase primarily reflects the consolidation of UGB, which contributed approximately KD 6 million to the year-on-year increase. Excluding UGB's contribution, operating expenses increased by KD 7 million, or 19.5 per cent., compared to the corresponding period in 2025. The increase was largely attributable to higher operating costs across the Group, driven by continued investment in digital transformation initiatives, technology infrastructure and other strategic growth initiatives, as well as the impact of hyperinflationary conditions in Turkey. These investments support the Group's ongoing focus on enhancing operational efficiency, strengthening its digital capabilities and supporting long-term business growth.

2025 and 2024 compared

The Group's total operating expenses for 2025 increased by KD 33 million, or 25.0 per cent., to KD 163 million, compared to KD 130 million in 2024. This increase primarily reflects the full consolidation of UGB. Excluding UGB's contribution, operating expenses grew by KD 13 million, or 9.8 per cent., year-on-year. The rise in operating expenses

was largely attributable to elevated personnel costs across the Group, driven by workforce expansion and inflation-indexed salary adjustments, which were particularly significant at BBT amid hyperinflationary conditions. In parallel, the Group sustained strategic investments in digital platforms, IT systems, and technology-enabled infrastructure, supporting its ongoing commitment to operational efficiency, innovation, and long-term business growth.

2024 and 2023 compared

For the year ended 31 December 2024, the Group's total operating expenses amounted to KD 130 million, reflecting an increase of KD 14 million, or 12.3 per cent., compared to KD 116 million in 2023. The growth was primarily driven by higher personnel costs, reflecting both the recruitment of additional staff and inflation-linked salary adjustments, particularly at BBT, which continued to operate under hyperinflationary conditions. The year also saw further strategic investment in digital platforms, IT systems, and technology-enabled infrastructure to advance the Group's digital transformation, enhance operational efficiency, and support long-term growth initiatives. Collectively, these factors contributed to the overall expansion of the Group's operating cost base.

Provisions

The Group's provisions consist of charges for expected credit losses recognized during the year, net of recoveries on exposures previously written off.

Three-month periods ended 31 March 2026 and 2025 compared

For the three-month period ended 31 March 2026, the Group's provisions for credit losses, net of recoveries, amounted to KD 4 million, compared to KD 6 million for the corresponding period in 2025. The Group's cost of credit, after recoveries, improved to 30 basis points from 50 basis points in the corresponding period of 2025. During the period, the Group maintained a prudent provisioning approach, including the recognition of precautionary provisions in response to evolving credit conditions and ongoing geopolitical developments. Loan loss provisions increased by 3.0 per cent. year-on-year; however, strong recoveries contributed to the lower net provision charge and the improvement in the Group's cost of credit. These results reflect the sound quality of the Group's credit portfolio and its disciplined approach to risk management.

2025 and 2024 compared

In 2025, the Group's provisions for credit losses, net of recoveries, amounted to KD 29 million, compared to KD 6 million in 2024. The Group's cost of credit, after recoveries, remained low at 60 basis points in 2025, although it increased from 10 basis points in 2024. The increase in provisions was broad-based across the Group; however, the overall cost of credit remains reasonable and well-contained. This reflects continued strength and resilience in the Group's credit portfolio, supported by prudent and disciplined risk management framework.

2024 and 2023 compared

In 2024, the Group's provisions for credit losses, net of recoveries, amounted to KD 6 million, compared to KD 5 million in 2023. The Group's cost of credit, after recoveries, remained very low at just 10 basis points, largely unchanged from 2023, reflecting the inherent strength and quality of the Group's credit portfolio.

Net monetary losses

The Group's net monetary loss reflects the application of IAS 29 (*Financial Reporting in Hyperinflationary Economies*) at the Group level in connection with the consolidation of its Turkish subsidiary, BBT, which operates in a hyperinflationary environment.

Three-month periods ended 31 March 2026 and 2025 compared

For the three-month period ended 31 March 2026, net monetary losses arising from the Group's Turkish operations, as measured under IAS 29, amounted to KD 5.9 million, compared to KD 6.4 million for the corresponding period in 2025, representing a decrease of KD 0.5 million, or 8 per cent. The reduction primarily reflects the continued moderation of inflationary pressures in Turkey.

2025 and 2024 compared

For the year ended 31 December 2025, net monetary losses arising from the Group's Turkish operations, as measured under IAS 29, stood at KD 17 million, representing a decrease of KD 7 million, or 27.8 per cent., compared to KD 24 million in 2024. The reduction primarily reflects the continued easing of inflationary pressures in Turkey and an overall improvement in the country's macroeconomic environment.

2024 and 2023 compared

For the year ended 31 December 2024, net monetary losses attributable to the Group's Turkish operations decreased by KD 8 million, or 25.0 per cent., to KD 24 million from KD 32 million in 2023. The reduction was mainly driven by an easing of ongoing macroeconomic and inflationary pressures in Turkey.

Profit for the year

The profit for the year represents Burgan's share of net income after taxes, excluding minority interests, and therefore does not correspond to the Group's total reported net profit.

Three-month periods ended 31 March 2026 and 2025 compared

For the three-month period ended 31 March 2026, profit attributable to equity holders of the Bank amounted to KD 5.1 million, compared to KD 10.7 million for the corresponding period in 2025, representing a decrease of 52.2 per cent. The decline was primarily attributable to margin pressures, higher operating expenses following the consolidation of UGB and increased tax expenses, which rose by approximately KD 2 million year-on-year. Despite the decline in profit attributable to equity holders, the Group continued to demonstrate resilience in its core operating performance.

2025 and 2024 compared

For the year ended 31 December 2025, profit attributable to equity holders of the Bank amounted to KD 47 million, largely stable compared with KD 46 million in 2024, reflecting a marginal year-on-year increase of 0.2 per cent. The result demonstrates the strength and resilience of the Group's business model, with stable profitability maintained despite continued investment in human capital and digital initiatives, as well as elevated credit costs arising from the evolving economic environment.

2024 and 2023 compared

In 2024, profit attributable to equity holders of the Bank increased by KD 3 million, or 6.6 per cent., to KD 46 million, compared with KD 44 million in 2023. The 2024 result was impacted by the sale of a 52 per cent. stake in BBT in December 2023. Adjusted to exclude the effect of this transaction, the Group's profit for 2024 would have been higher by KD 5 million, representing a 12.6 per cent. increase compared with 2023, reflecting the underlying strength, resilience, and sustainable earnings capacity of the Group's business model.

FINANCIAL POSITION

Assets

As at 31 March 2026, the Group's total assets amounted to KD 9.5 billion, compared with KD 8.6 billion as at 31 March 2025, representing an increase of KD 0.9 billion, or 10.5 per cent. The increase was driven primarily by growth in loans and advances to customers and higher placements with banks and other financial institutions, reflecting continued expansion of the Group's core business activities.

As at 31 December 2025, the Group's total assets amounted to KD 9.1 billion, compared to KD 8.2 billion as at 31 December 2024 and KD 7.4 billion as at 31 December 2023, representing a compound annual growth rate of 10.7 per cent. between 2023 and 2025. The increase during the period was principally attributable to growth in loans and advances to customers, together with higher placements with banks and other financial institutions. A significant portion of this growth was generated by the Group's operations in Kuwait, reflecting the importance of its domestic franchise to the Group's overall business.

Loans and advances to customers

As at 31 March 2026, loans and advances to customers amounted to KD 4.9 billion, compared with KD 4.7 billion as at 31 March 2025, representing an increase of 6 per cent. The increase was driven by continued lending activity across the Group's core markets and business segments. Loans and advances to customers accounted for 52 per cent. of total assets as at 31 March 2026, compared with 54 per cent. as at 31 March 2025.

As at 31 December 2025, loans and advances to customers amounted to KD 4.8 billion, compared with KD 4.5 billion as at 31 December 2024 and KD 4.2 billion as at 31 December 2023. Loans and advances to customers represented 53.1 per cent. of the Group's total assets as at 31 December 2025, compared with 54.8 per cent. as at 31 December 2024 and 57.1 per cent. as at 31 December 2023. The decrease in the proportion of loans and advances to customers as a percentage of total assets primarily reflected growth in other asset categories, including placements with banks and other financial institutions, while loans and advances to customers continued to constitute the largest component of the Group's asset base.

The table below presents the Group's gross loans and advances to customers by customer category, together with the corresponding provisions and net loans and advances to customers, as at 31 December 2025, 2024 and 2023. Information on a comparable quarterly basis is not available, as the Group does not disclose this level of customer-segment detail in its interim condensed consolidated financial statements.

	As at 31 December		
	2025	2024	2023
	(KD '000s)		
Corporate.....	4,259,871	4,003,690	3,896,134
Retail.....	718,561	592,745	523,534
Gross loans and advances to customers	4,978,432	4,596,435	4,419,668
Less: provision	(147,722)	(125,032)	(182,726)
Net loans and advances to customers	4,830,710	4,471,403	4,236,942

The table below summarises the maturity profile of the Group's loans and advances to customers. The maturities have been determined according to when the loans and advances to customers are expected to be recovered or settled. The

actual maturities may differ from the maturities shown below since borrowers may have the right to prepay obligations with or without prepayment penalties. Information on a comparable quarterly basis is not available, as the Group does not disclose this level of customer-segment detail in its interim condensed consolidated financial statements.

	<u>Up to 3 months</u>	<u>3 to 6 months</u>	<u>6 to 12 months</u>	<u>More than 12 months</u>	<u>Total</u>
	(KD '000s)				
As at 31 December 2025					
Loans and advances to customers	1,738,290	676,597	971,949	1,443,874	4,830,710
As at 31 December 2024					
Loans and advances to customers	1,777,583	664,570	595,721	1,433,529	4,471,403
As at 31 December 2023					
Loans and advances to customers	1,415,363	633,861	617,604	1,570,114	4,236,942

As at 31 December 2025, 36.0 per cent. of loans and advances to customers were expected to mature within three months, with 70.1 per cent. maturing within one year and the remaining 29.9 per cent. extending beyond one year.

For comparison, as at 31 December 2024, 39.8 per cent. of loans were expected to mature within three months, 67.9 per cent. within one year, and 32.1 per cent. beyond one year. At 31 December 2023, the respective figures were 33.4 per cent., 62.9 per cent., and 37.1 per cent.

This profile demonstrates the Group's prudent and disciplined approach to managing liquidity and loan maturities, supporting operational flexibility while ensuring short-term adaptability and long-term portfolio stability and resilience.

Investment securities

The Group's investment securities comprise (i) a portfolio of debt and equity investments held at FVOCI; (ii) a portfolio of debt securities held at amortised cost; (iii) a portfolio of managed funds and debt and equity securities held at FVTPL; and (iv) its investment in an associate.

As at 31 March 2026, the Group's investment securities amounted to KD 1.0 billion, compared with KD 897 million as at 31 March 2025, representing an increase of KD 129 million, or 14 per cent. Investment securities accounted for 11 per cent. of total assets as at 31 March 2026, compared with 10 per cent. as at 31 March 2025.

As at 31 December 2025, the Group's investment securities amounted to KD 845 million, compared with KD 825 million as at 31 December 2024 and KD 732 million as at 31 December 2023. Investment securities represented 9.3 per cent. of the Group's total assets as at 31 December 2025, compared with 10.1 per cent. as at 31 December 2024 and 9.9 per cent. as at 31 December 2023. The decrease in investment securities as a proportion of total assets in 2025 was primarily attributable to the higher rate of growth in other asset categories, particularly loans and advances to customers and placements with banks and other financial institutions.

The table below sets out the Group's investment securities by accounting classification as at 31 December 2025. Information on a comparable quarterly basis is not available, as the Group does not disclose investment securities by accounting classification in its interim condensed consolidated financial statements.

	FVOCI	FVTPL	Amortised cost	Associate	Total
			(KD '000s)		
Debt securities	268,513	41,397	261,361	—	571,271
Equity securities	147,066	40,054	—	19,345	206,465
Managed funds	—	68,256	—	—	68,256
Less: Expected credit losses	—	—	(941)	—	(941)
	415,579	149,707	260,420	19,345	845,051

For further information on the Group's investment securities, see note 6 to the 2023 Financial Statements and note 22 to each of the Annual Financial Statements.

Liabilities

As at 31 March 2026, the Group's total liabilities amounted to KD 8.5 billion, compared with KD 7.6 billion as at 31 March 2025, representing an increase of KD 0.9 billion or 12 per cent. The movement was primarily driven by changes in customer deposits and interbank borrowings, reflecting the continued management of the Group's funding base and liquidity position across its core markets.

As at 31 December 2025, the Group's total liabilities amounted to KD 8.0 billion, compared with KD 7.1 billion as at 31 December 2024 and KD 6.4 billion as at 31 December 2023, representing a compound annual growth rate of 11.9 per cent. over the period. The increase was primarily driven by growth in customer deposits and interbank borrowings, predominantly within the Group's operations in Kuwait. This was further supported by Burgan's USD 500 million Certificate of Deposit programme, under which outstanding issuances as at 31 December 2025 amounted to approximately USD 200 million (KD 61 million), providing additional stable funding to support the Group's business activities and growth initiatives.

Deposits from customers

The Group's customer deposits primarily comprise demand deposits—including current and savings accounts (CASA)—and time deposits. Demand deposits are largely non-interest bearing and can be withdrawn at any time without notice, providing a stable and low-cost funding base. Time deposits, in contrast, carry interest and have a fixed maturity, contributing to the Group's predictable and structured funding profile.

As at 31 March 2026, customer deposits amounted to KD 6.1 billion, compared to KD 5.4 billion as at 31 March 2025, representing an increase of KD 681 million, or 13 per cent. The increase was principally attributable to growth in deposits across the Group's core markets and customer segments. Customer deposits represented approximately 72 per cent. of total liabilities as at 31 March 2026, broadly stable compared with 31 March 2025, underscoring the stability and resilience of the Group's funding base.

As at 31 December 2025, customer deposits amounted to KD 5.5 billion, compared with KD 4.9 billion as at 31 December 2024 and KD 4.5 billion as at 31 December 2023. Customer deposits represented 67.8 per cent. of the Group's total liabilities as at 31 December 2025, compared with 68.7 per cent. as at 31 December 2024 and 69.5 per cent. as at 31 December 2023, reflecting the continued significance of customer deposits as the Group's principal source of funding and the relative stability of its funding structure over the period.

The Group's customer deposits are well diversified, with CASA balances accounting for 28.4 per cent. of total deposits as at 31 March 2026, compared with 27.2 per cent. as at 31 December 2025, 30.9 per cent. in 2024 and 32.4 per cent. in 2023. This reflects a stable and diversified deposit structure, supporting a low-cost and resilient funding profile.

The table below sets out the maturity profile of the Group's customer deposits as at 31 December in each of 2025, 2024 and 2023, based on remaining undiscounted contractual maturities. Information on a comparable quarterly basis is not available, as the Group does not disclose this level of detail in its interim condensed consolidated financial statements.

	Up to 3 months	3 to 6 months	6 to 12 months	More than 12 months	Total
	<i>(KD '000s)</i>				
As at 31 December 2025					
Deposits from customers	3,573,688	1,039,209	733,620	166,174	5,512,691
As at 31 December 2024					
Deposits from customers	3,674,815	677,296	458,697	145,594	4,956,402
As at 31 December 2023					
Deposits from customers	3,235,371	578,179	620,324	83,150	4,517,024

The Group's customer deposits demonstrate a well-structured maturity profile, supporting both liquidity and operational flexibility. As at 31 December 2025, 64.8 per cent. of deposits had a remaining contractual maturity of less than three months, 97.0 per cent. matured within one year, and 3.0 per cent. had maturities extending beyond one year.

As at 31 December 2024, 74.1 per cent. of deposits were expected to mature within three months, 97.1 per cent. within one year, and 2.9 per cent. beyond one year. At 31 December 2023, the respective proportions were 71.6 per cent., 98.2 per cent., and 1.8 per cent.

The maturity profile reflects the Group's prudent liquidity management approach and supports the maintenance of a stable and diversified funding base.

RECENT DEVELOPMENTS

Acquisition of UGB

On 17 December 2024, the Group received final approval from the Central Bank of Kuwait to acquire 100 per cent. of the voting equity of United Gulf Bank B.S.C (closed) ("UGB"), a licensed conventional wholesale Bank based in Bahrain, for USD 190 million (KD 58.6 million). The acquisition aligns with the Bank's strategy to reallocate assets and diversify revenue streams. The share purchase agreement was executed on 14 January 2025, with legal transfer of shares and control occurring on 25 February 2025. During the year, the Group completed the Purchase Price Allocation (PPA), recognising intangible assets of KD 9.3 million related to the brand, customer relationships, and brokerage license, and goodwill of KD 6 million. Further details are set out in Note 24 (Business Combination) to the 2025 Annual Financial Statements.

CAPITAL ADEQUACY

Capital adequacy, financial leverage and the use of regulatory capital instruments are monitored regularly by Management and governed by Basel Committee guidelines as adopted by the CBK.

The CBK's Basel III framework consists of three pillars:

- Pillar 1 provides a framework for measuring capital requirements for credit, operational and market risks under the "Standardised Approach";
- Pillar 2 relates to the supervisory review process and emphasises the importance of the Internal Capital Adequacy Assessment Process (ICAAP) performed by banks; and

- Pillar 3 aims to complement the capital adequacy requirements under Pillar 1 and Pillar 2 by requiring banks to provide a consistent and understandable disclosure framework which facilitates comparison, thus enhancing the safety and soundness of the banking industry in Kuwait.

The Basel III minimum requirements for capital are underpinned by a leverage ratio that serves as a backstop to the risk-based capital measures. There are also buffer requirements in the form of a capital conservation buffer, a countercyclical capital buffer and an additional surcharge for banks designated as domestic systemically important.

The primary objectives of the Group's capital management policy are to ensure that the Group complies with regulatory capital requirements and that the Group maintains strong credit ratings and healthy capital ratios to support its business and maximise shareholder value.

The table below sets out the Bank's minimum capital requirements expressed as a percentage of risk-weighted assets.

Minimum Capital Requirement (per cent.) ⁽¹⁾	CET1	Tier 1	Total
31 March 2026 ⁽²⁾	9.50	11.00	13.00
31 December 2025.....	10.50	12.00	14.00
31 December 2024.....	10.50	12.00	14.00
31 December 2023.....	10.50	12.00	14.00

Notes:

- (1) Includes a CET1 Domestic Systemically Important Bank buffer of 1 per cent.
- (2) Represents the reduced capital adequacy requirements implemented pursuant to the CBK's Circular No. (2) RB/RBA/619 dated 26 March 2026

The Bank is required to maintain a minimum total capital adequacy ratio of 14.0 per cent. under the Basel III framework as implemented by the CBK, comprising a 2.5 per cent. Capital Conservation Buffer and a 1.0 per cent. Domestic Systemically Important Bank ("D-SIB") surcharge, in addition to the minimum regulatory capital requirement of 10.5 per cent.

In light of evolving regional geopolitical developments during the first quarter of 2026, the CBK issued Circular No. (2) RB/RBA/619 on 26 March 2026, introducing a temporary package of regulatory relief measures aimed at enhancing the flexibility and resilience of the Kuwaiti banking sector and supporting the continued flow of credit to the real economy. As part of this package, the CBK released 1.0 per cent. of the Capital Conservation Buffer, thereby reducing the applicable minimum total capital adequacy requirement from 13.0 per cent. to 12.0 per cent., to be met through Common Equity Tier 1 ("CET1") capital. The measure is intended to provide additional prudential headroom and balance sheet capacity to support lending activity while maintaining sound capitalisation levels. The CBK noted that Kuwaiti banks continue to operate with capital adequacy ratios comfortably above regulatory minima and international benchmarks. The relief measures are temporary in nature and may be amended, withdrawn or replaced by the CBK depending on future economic and geopolitical developments.

As at the date of this Base Offering Circular, and based on the interim condensed consolidated financial statements for the three-month period ended 31 March 2026 and for each of the years ended 31 December 2025, 2024 and 2023, the countercyclical capital buffer, which ranges from 0 to 2.5 per cent., has not been included in the minimum capital requirements. The CBK has not indicated when such buffer may be introduced. Should it be mandated in the future, Basel Committee guidelines provide for a 12-month lead time for compliance.

The table below shows the composition of the Group's regulatory capital and its capital ratios as at 31 March 2026 (reflecting the temporary regulatory relief measures), and as at 31 December in each of 2025, 2024 and 2023 (determined in accordance with Basel III as implemented in Kuwait). Capital ratios reported at interim period-end dates are typically lower than those at year-end, as retained year-to-date profits (net of interim proposed dividends)

are only recognised in regulatory capital at year-end, whereas asset growth during interim periods is reflected in risk-weighted assets on an ongoing basis

	As at 31 March	As at 31 December		
	2026	2025	2024	2023
Total risk-weighted assets (KD '000s) ⁽¹⁾	8,298,119	7,806,078	7,017,117	6,358,901
Common Equity Tier 1 capital (KD '000s) ⁽²⁾	873,574	874,512	885,040	861,475
Additional Tier 1 capital (KD '000s) ⁽³⁾	164,398	162,645	161,432	162,335
Tier 2 capital (KD '000s) ⁽⁴⁾	281,470	271,853	261,671	247,954
Total eligible capital (KD '000s)	1,319,442	1,309,010	1,308,143	1,271,764
CET1 capital adequacy ratio (per cent.) ⁽⁵⁾⁽⁶⁾	10.5	11.2	12.6	13.5
Tier 1 capital adequacy ratio (per cent.) ⁽⁵⁾⁽⁷⁾	12.5	13.3	14.9	16.1
Total capital adequacy ratio (per cent.) ⁽⁵⁾⁽⁸⁾	15.9	16.8	18.6	20.0

Notes:

- (1) Risk-weighted assets are calculated under the standardised approach.
- (2) Common Equity Tier 1 capital comprises share capital, share premium, eligible reserves, retained earnings and eligible non-controlling interests net of regulatory adjustments.
- (3) Additional Tier 1 capital comprises Perpetual Tier 1 Capital Securities classified as equity and certain additional eligible portion of non-controlling interests.
- (4) Tier 2 capital comprises Subordinated Tier 2 Bonds classified as debt, the allowed portions of general provisions and certain additional eligible non-controlling interests.
- (5) Calculated in accordance with the requirements of the CBK and the capital adequacy regulations issued by the CBK as stipulated in CBK Circular number 2/RB, RBA/A336/2014 dated 24 June 2014.
- (6) Common Equity Tier 1 capital adequacy ratio is defined as Common Equity Tier 1 capital divided by risk-weighted assets at a given date.
- (7) Tier 1 capital adequacy ratio is defined as Tier 1 capital resources divided by risk-weighted assets at a given date.
- (8) Total capital adequacy ratio is defined as total capital resources divided by risk-weighted assets at a given date.

The Group is subject to a minimum Basel III leverage ratio requirement of 3 per cent. prescribed by the CBK, designed as a non-risk-based backstop to the risk-weighted capital framework. The Group's leverage ratio remained significantly above the regulatory minimum, amounting to 10.6 per cent. as at 31 December 2025, 11.9 per cent. as at 31 December 2024 and 12.6 per cent. as at 31 December 2023, reflecting a consistently strong leverage position over the period. As at 31 March 2026, the leverage ratio was 10.2 per cent., continuing to demonstrate a robust capital structure and prudent balance sheet management.

Transactions with related parties

The Bank has entered into transactions with certain related parties (Parent Company and entities controlled, jointly controlled or significantly influenced) who were customers of the Bank during the year. The "Others" column in the table below mainly represents transactions with other related parties that are either controlled or significantly influenced by the parent Company. The terms of these transactions are substantially on the same commercial basis as approved by the Bank's management, including collateral. Lending to related parties is secured by tangible collateral in accordance with regulations of Central Bank of Kuwait. The outstanding balances and transactions are as follows:

Particulars (KD '000s)	Parent Company KD '000s	Associates KD '000s	Others KD '000s	31 March	31 December	31
------------------------	-------------------------------	------------------------	--------------------	-------------	----------------	----

				2026 KD'000s	2025 KD '000s	March 2025 KD '000s
Consolidated Statement of Financial Position						
Due from banks and OFIs*	-	-	148,402	148,402	150,489	166,834
Loans and advances to customers*	-	-	815,719	815,719	813,427	863,841
Investment securities	7,895	-	90,422	98,317	98,655	101,339
Investment securities managed by a related party	-	-	68,110	68,110	68,033	72,729
Investment properties	17,974	-	-	17,974	17,799	-
Other assets	426	-	512	938	1,184	8,281
Due to banks	-	-	501	501	5,377	9,490
Due to other financial institutions	6	5	10,157	10,168	9,232	59
		8,507	69,400	275,258		149,749
Deposits from customers	197,351				271,783	
Other liabilities	1,795	-	266	2,061	2,787	3,068
Commitments and contingent liabilities						
Letters of credit	-	-	4,153	4,153	1,657	10,981
Letters of guarantee	-	-	46,454	46,454	46,128	46,420
Undrawn lines of credit	-	-	93,066	93,066	97,937	42,056
Other commitments	-	-	24,372	24,372	25,208	13,840
Transactions						
Interest income	-	-	10,745	10,745	50,287	12,943
Interest expense	(1,795)	(82)	(446)	(2,323)	(5,682)	(949)
Fee and commission income	339	-	480	819	3,029	321
Fee and commission expenses	-	-	(4)	(4)	(16)	-
Dividend income	-	-	-	-	34	-
Other income	56	-	4	60	310	-
Other expense	-	-	(1,099)	(1,099)	(6,336)	(1,196)
Other transactions during the year						
Acquisition of subsidiary	-	-	-	-	58,596	58,596
Purchase of property and equipment	-	-	-	-	-	-
Tier 1 capital securities issuance cost	-	-	-	-	-	-

* As of 31 March 2026, the fair value of the total eligible collateral to the extent of the outstanding balances amounted to KD 510,980 thousand (31 December 2025: KD 518,854 thousand and 31 March 2025: KD 512,849 thousand).

TAXATION

The following is a summary description of certain Kuwaiti tax considerations relating to the Issue Shares. It does not purport to be a complete analysis of all tax considerations relating to the Shares, whether in Kuwait or elsewhere. Prospective subscribers of Issue Shares should consult their tax advisers as to the consequences under the tax laws of the country in which they are resident for tax purposes and the tax laws of Kuwait of acquiring, holding and disposing of Issue Shares and receiving payments under the Issue Shares and the consequences of such actions under the tax laws of the State of Kuwait. This summary is based upon the law as in effect on the date of this Prospectus and is subject to any change in law that may take effect after such date.

This summary of taxation in Kuwait is based on the Kuwait Income Tax Decree No. 3 of 1955 (the Decree), as amended by Law No. 2 of 2008 “Amending Certain Provisions of Kuwait Income Tax Decree No. 3 of 1955” (the “**Amendment**”), the Executive Bylaws of the Amendment (the “**Regulations**”), Decree Law No. 157 of 2024 introducing the Domestic Minimum Top-Up Tax (DMTT), and various ministerial resolutions and circulars relating thereto issued by the Ministry of Finance (the “**MOF**”) (together, the “**Taxation Laws**”) as interpreted and implemented by the MOF’s Department of Income Tax (“**DIT**”) as at the date of this Prospectus. Any subsequent changes in either the Taxation Laws or the interpretation or implementation of the same by the DIT would alter and affect this summary.

Income Tax

Under the Taxation Laws, income tax (at a flat rate of 15 per cent.) is levied on, *inter alia*, the net income and capital gains realized by any corporate entity (interpreted by the DIT to mean any form of Company or partnership), wherever incorporated, that conducts business in Kuwait. However, the DIT to date has granted a concession to such corporate entities incorporated in Kuwait or in any other GCC country (being referred to in this Prospectus as GCC corporate entities) and has only imposed income tax on corporate entities which are not GCC corporate entities (being referred to in this Prospectus as non-GCC corporate entities) which, for the avoidance of doubt, includes shareholders of GCC corporate entities which are themselves non-GCC corporate entities, in each case, conducting business in Kuwait. The following paragraphs in this section are therefore applicable only to non-GCC corporate entities. In parallel, Kuwait has enacted the DMTT, effective 1 January 2025, which applies to multinational enterprise groups with global consolidated revenues of at least EUR 750 million in at least two of the previous four fiscal years. The DMTT imposes a minimum effective tax rate of 15 per cent on Kuwait profits of such groups, regardless of whether they are incorporated in Kuwait, in another GCC country, or elsewhere.

Notwithstanding the above, the Article 8(1) of the Regulations have exempted capital gains from the trading of listed Company shares on Boursa Kuwait (the “Capital Gain Exemption”) and the recently implemented Law No. 22 of 2015 amending Law No. 7 of 2010 (the “CMA Amendment”) provides that “yields of securities, bonds, finance sukuk and all other similar securities regardless of the Issuer thereof shall be exempted from tax” (Article 150 bis of the CMA Amendment) (the “Dividend Exemption”, and together with the Capital Gain Exemption, the “Tax Exemptions”). Although the Tax Exemptions are yet to be tested, they clearly provide for a tax exemption to the holders of securities such as, for example, the Issue Shares. Notwithstanding the foregoing, the application and enforcement of the Kuwaiti income tax regime remains uncertain, especially as a result of the lack of DIT and/or Kuwaiti court precedent referred to above and as a result of the fact that the DIT has to date not always adopted consistent rulings on Kuwaiti tax matters more generally. While the Capital Gain Exemption and the Dividend Exemption remain in force under Kuwaiti law, the DMTT incorporates exclusions consistent with OECD Pillar Two rules, under which certain dividends and capital gains may be excluded from the effective tax rate calculation if specific conditions are met. As a result, although the DMTT may override exemptions in some cases to ensure the minimum effective tax rate is achieved, qualifying dividends and capital gains may continue to benefit from favourable treatment under the DMTT framework.

The introduction of the DMTT forms part of Kuwait’s broader compliance with the OECD/G20 Base Erosion and Profit Shifting (BEPS) Pillar Two framework, which seeks to ensure that large multinational groups are subject to a global minimum level of taxation. Accordingly, holders of Issue Shares that are part of multinational enterprise groups

within the scope of the DMTT may be subject to additional Kuwaiti tax obligations, including filing and compliance requirements with the MOF, even where local exemptions would otherwise apply. Non-GCC corporate entities that do not meet the DMTT threshold remain subject to the traditional 15 per cent income tax regime.

Individuals are not subject to any Kuwaiti income tax on their income or capital gains.

Retention

Under the Regulations, a Kuwaiti-based party making such a payment (being referred to in this section as the payer) to any other party (being referred to in this section as the payee), wherever incorporated, is obliged to deduct five per cent of the amount of each such payment until such time as the DIT issues a tax clearance certificate approving the release of such amount. The payer is not required to transfer the deducted amount to the DIT immediately, but instead retains such amount and releases it either (i) to the payee upon presentation to the payer by such payee of a tax clearance certificate from the DIT confirming that the payee is not subject to or is exempt from income tax, or has realized a loss, or has paid or guaranteed the payment of its income tax; or (ii) in the absence of such a tax clearance certificate, to the DIT, on demand. According to a literal interpretation of the Regulations, payments which are subject to a deduction as described above would include dividend payments.

Although payments made by the Issuer would likely not be subject to retention because of the Tax Exemptions, there is a lack of guidance on this issue currently from DIT, and as such, there is a remote possibility that retention could apply. It should be noted that although the DMTT does not itself contain provisions relating to retention and has replaced the Income Tax Decree for in-scope multinational groups, the DIT has instructed that the retention mechanism continues to be applied in practice. In the event of retention, the Issuer would be required to deduct five per cent. from every payment made by it to the holders of Shares, which amount would be released by the Issuer upon presentation to it by the relevant holder of Shares of a tax clearance certificate from DIT.

Other taxes

Save as described above, all payments in respect of the Issue Shares may be made without withholding, deduction or retention for, or on account of, present taxes, duties, assessments or governmental charges of whatsoever nature imposed or levied by or on behalf of Kuwait.

No stamp, registration or similar duties or taxes will be payable in Kuwait by holders of Issue Shares in connection with the issue or any transfer of the Issue Shares.

MAJOR CONTRACTS

The Company has not entered into any major contracts outside of its area of activities in the past two years.

The Issuer has no specific clients or suppliers and patents, intellectual property rights, licenses or private contracts which have a major significance for the Issuer's activity (except as described in the Prospectus description of the business).

GENERAL INFORMATION

Capital Markets Authority

The CMA in Kuwait is the regulating authority in charge of, as per the Capital Markets Law No. 7 of 2010 and its executive regulations as amended by Decision No. (72) of 2015 issued on 10 November 2015, regulating the issuance of securities in Kuwait and to issue the required licenses and approvals for the Offering.

The authority to issue and offer securities

The Capital Markets Authority in Kuwait (in addition to the CBK in respect of banks and financial institutions regulated by the CBK), are the regulating authorities in charge of issuing the required licenses and approvals for the Offering in Kuwait.

Material Change

Save as disclosed in this Prospectus, there has been no material adverse change in the financial position of the Company since 31 March 2026, and there have been no negative material changes in the future expectations of the Issuer since 31 March 2025.

Independent Auditors

The financial statements for the periods ended December 2023, December 2024, and December 2025 were audited jointly between the office of Safi Al-Mutawa and Partners (KPMG) - License No. - 130 Class A - and Al-Bazie & Partners Office (RSM) - License No. - 33 Class A.

The financial statements for the three months ended 30 March 2026 were reviewed jointly between the office of Safi Al-Mutawa and Partners (KPMG) - License No. - 130 Class A - and Al-Bazie & Partners Office (RSM) - License No. - 33 Class A.

Litigation

The Bank is not involved in any litigation or arbitration proceedings (including any such proceedings which are pending or threatened of which the Bank is aware) which if adversely determined may have a significant effect or material adverse effect on the financial position or profitability of the Bank

Resolution of the Extraordinary General Assembly and Board of Directors

The Issue Shares shall be issued pursuant to the Kuwait Capital Markets Law No. 7 Of 2010 and its Executive Regulations as amended and the Companies Law No. 1 of 2016.

The authorized capital of the Issuer was increased to KD 600,000,000 pursuant to a resolution of the Extraordinary General Assembly passed on 25 November 2025. At meetings held on 14 January 2026 and 15 June 2026, the Board of Directors approved the increase of the Issuer's issued and paid-up share capital through the issuance of the Issue Shares and made a final determined an Offer Price of 180 fils per Issue Share, having taken into consideration prevailing market conditions, sector dynamics and execution considerations.

Official Consent

Approval to the issuance of the Issue Shares has been granted by the Central Bank of Kuwait ("CBK") on 1 April 2026 and by letter dated 24 June 2026 the CBK was informed of the share premium being set at 80 fils per share and on 14 July 2026, a second approval was issued by the Central Bank of Kuwait.. Approval has been granted by the CMA on 19 July 2026 for the Issuer to issue the Issue Shares. The approval of the Prospectus has been granted by the CMA on 16 August 2026.

Clearance

The clearing of the shares' transaction shall be completed through the Kuwait Clearing Company K.S.C and its subsidiaries.

Control/Supervision of the Company

The Issuer operates in the State of Kuwait in accordance with the provisions of the Monetary Law and the Central Bank of Kuwait and the Regulation of the Banking Profession No. 32 of 1968 and the instructions issued by the Central Bank of Kuwait, Law No. 7 of 2010 regarding the establishment of the Capital Markets Authority and the regulation of securities activities and its executive regulations, and the Kuwaiti Companies Law promulgated by Law No. 1 for the year 2016 and its amended executive regulations. The Bank is subject to the supervision of the Central Bank of Kuwait, the Capital Markets Authority and the Ministry of Commerce and Industry in the State of Kuwait, each within the limits of its jurisdiction.

ISSUER'S MEMORANDUM AND ARTICLES OF ASSOCIATION

Contents	Page
Memorandum of Association & Articles of Association	Click here

FINANCIAL STATEMENTS

<u>In the following pages are the financial information and statements set out below:</u>	<u>Page</u>
--	--------------------

- | | |
|---|----------------------------|
| • Interim Condensed Consolidated Financial Information for Period Ended 31 March 2026 | Click here |
| • Consolidated financial statements for year ended 31 December 2025 | Click here |
| • Consolidated financial statements for year ended 31 December 2024 | Click here |
| • Consolidated financial statements for year ended 31 December 2023 | Click here |

Issuer

Burgan Bank K.P.S.C.
Sharq - Block 9- plot 22 - Abdulla Al-Ahmad
Street
P.O. Box 5389, Safat 12170
State of Kuwait

Issuance Advisor and Subscription Agent

Kamco Investment Company K.S.C. (Public)
Al-Shaheed Tower,
Khaled Ibn Al-Waleed Street, Sharq
P.O. Box 28873, Safat 13149
State of Kuwait

Clearing and Depository Agent

Kuwait Clearing Company K.S.C
and its subsidiaries
(For general inquiries and restricted shares):
Mubarak Al Kabeer Street, Kuwait Stock
Exchange Building
P.O. Box 22077
Safat 13081
State of Kuwait

Legal Advisors to the Issuer

ASAR – Al Ruwayeh & Partners
Assima Tower, Floors 36, 37 (Reception Floor)
and 38,
Othman Bin Affan Street, Mirqab, Kuwait City
State of Kuwait